Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب جمعاً ودراسة

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص نحو وصرف

إعداد الطالبة

منيرة بنت أحمد بن عبد الرحمن الخريصي

الرقم الجامعي
٤٢٥٨٠١٩٣

إشـــــراف سعادة

الدكتور/ علي بن محمد النوري

١٤٣١/١٤٣٠هـ

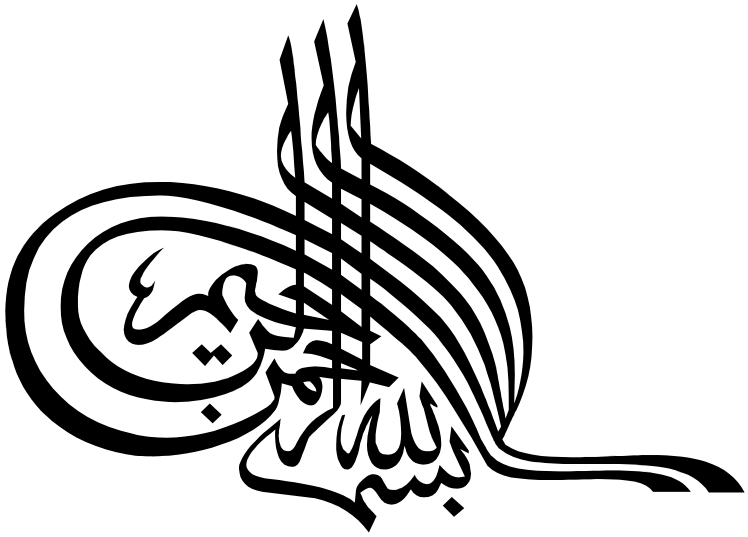
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب جمعاً ودراسة .

الباحثة : منيرة بنت أحمد بن عبد الرحمن الخريصي .

الدرجة : الماجستير .

موضوع الرسالة : دراسة اعتراضات البغدادي على ابن هشام في كتاب (شرح أبيات مغني اللبيب) وتوثيقها وتجليتها مع بيان آراء النحاة فيها ، ومحاولة ترجيح ما أراهُ راجحاً بالدليل .

هدف الرسالة : مناقشة اعتراضات البغدادي قوةً ، أو ضعفاً ، ومدى تأثره بأقوال من سبقه ، وبيان مصادر الاعتراضات والأسباب الباعثة عليها ، وتقويمها على المقتضى العلمي المنهجي .

مكونات الرسالة : المقدمة : وفيها دوافع البحث وخطته ومنهجه ، **التمهيد :** وفيها ترجمة موجزة لابن هشام والبغدادي وتعريف بخزانة الأدب وشرح أبيات المغني ومغني اللبيب ، وتعريف الاعتراضات والفرق بينها وبين الاستدراكات والتعقيبات والمؤاخذات والتنبيهات .

الدراسة :

وتشتمل على المسائل التي اعترض فيها البغدادي على ابن هشام ، مُقسّمةً إلى أربعة مباحث : الاعتراضات في معاني الحروف والأدوات ، الاعتراضات في الأبنية والكلمات ، الاعتراضات في التراكيب والجمل ، الاعتراضات في تحقيق نسبة قول أو شاهد .

الخاتمة : وفيها نتائج البحث .

منهج الرسالة : مناقشة الاعتراضات ببسط آراء النحاة وإيراد أقوالهم فيها ؛ حتى يُمكن تبيّنُ وجهُ الحقِ في كلِ موطن بالاحتكامِ إلى آرائهم ، ثم ترجيحُ الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب ، مُرتِبةً المسائل على مباحث يضم النظير إلى نظيره .

نتائج الرسالة : ثبت من خلال البحث أن معظم اعتراضات البغدادي على ابن هشام كان فيها تابعاً لغيره مقتفياً له .

الطالبة

منيرة بنت أحمد الخريصي

المشرف

أ.د. علي بن محمد النوري

Abstract

Title of the message : Objections of Al-Baghdadi to Ibn Hisham in his commentary on verses of Mughni Al-Labib collectively and studyingly.

The Researcher : Munera Bent Ahmed Bin Abdulrahman Al-Khresy.

Degree : Masters degree.

Object of the message : Studying the objections of al-Baghdadi on Ibn Hisham in the book of (Explaining the verses of Mughni Al-Labib), documentation and viewing it with an indication of the views of the grammarians, and try weighting what I see as outweighing with the evidence.

The goal of the message: Discussing the objections of al-Baghdadi, strength, or weakness, and the extent influenced by statements of his predecessors, and identifying the sources of the objections and the reasons given, and evaluating the appropriate scientific approach.

Components of the message: Introduction: includes the motives of the research and its plan and approach, **The preface:** that includes a summarized translation of Ibn Hisham and al-Baghdadi, the definition of Khezanat AlAdab and explaining the verses of Al-Mughny and Mughni Al-Labib, the definition of the objections and the difference between them and the impairment provisions, comments, what taken and alerts.

The Study: Includes the issues which Albughdadi objected to Ibn Hisham, it is divided into four sections: the objections in the meanings of theletters and the tools, the objections in the structures and words, and the objections in phrases and sentences, and the objections in the attainment of a statement or a witness.

Conclusion: Includes the results of the research.

Message method: Discussing the objections by extending the views of the grammarians, to cite the words; can even show the face of the right of every point to have recourse to their opinions, and then weighting the opinion appeared to me that it is right, in order of issues on the Investigation to include peer-to-counterpart.

The results of the message: It is proven through research that most objections of Al-Baghdadi to Ibn Hisham was a follower of someone else's footsteps him.

Student	**Supervisor**
Munera Bent Ahmed Al-Khresy	Dr. Ali Bin Mohammed Al-Nory

الإهـــداء

إلى والـديَّ الكـريمْين علـى مـا بـذلاهُ مـن عطـاءٍ بـلا حـدود في حـسنِ التربيـة والتوجيهِ والدعـاءِ لي ...

إلى ... أبنـائي ديمة وأميرة وعلى ...

أهدي هذا البحث

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمدَ للهِ نحمدُه ، و نستعينُه ، ونستغفرُه ، ونستهديه ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسنا ، ومن سيئاتِ أعمالنا ، من يهدِه اللهُ فلا مُضلَّ له ، ومن يُضللْ فلا هادي له ، وأشهدُ أنّ لا إله إلا اللهَ وحدَه لا شريكَ له ، وأشهدُ أ نّ محمداً عبدُه ورسولُه .

أما بعد :

فإن كتابَ اللهِ هو بحرُ اللغةِ العميقُ الواسع الذي تكفّل اللهُ بحمايته وصونه ، قال جلَّ شأنه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [١] وهو خير ما يُعنى به وتُقضى فيه الأوقات تلاوةً وتدبراً ، ولا تُدرك مبانيه ولا تُجتنى معانيه إلا لعارفٍ باللغة ؛ نحوها وصرفها وغريبها ، قال الشاطبي : " فمن أراد تفهّم القرآن ، فمن جهة لسان العرب يُفهم ، ولا سبيل إلى تطلّبِ فهمه من غيرِ هذه الجهة " [٢] .

وقد وعى سلفُنَا الصالحُ أهميةَ علم العربيةِ خدمةً لهذا الكتابِ العظيمِ ، فمَا فتئوا يُؤلّفون فيه كلَ صنوفِ التأليفِ وألوانه شرحاً وتعليقاً واختصاراً ونظماً .

ومن هؤلاء : ابنُ هشامِ الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) أحدُ أئمةِ العربيةِ الذينَ عرفوا للعربيةِ قدرَها وحقَّها ، والذي تلوحُ في مصنفاته الكثيرةِ أماراتُ التحقيقِ وطولِ الباعِ ، ومن أشهر تلك المصنفاتِ على الإطلاقِ كتابُه (مغني اللبيب) الذي بلغَ في الذرى أعلى المنازل ، فهو فريدٌ في بابه ، وعَلَماً يَنْصَرِفُ إليه الذهن عند ذِكْرِه ، فقد كان لابن هشام ــ رحمه الله ــ فيه مزيّة وقصبَ سَبقٍ في ترتيبه وتبويبه وحُسْنِ اختياره ودِقّةِ عبارته ، وكان كتابُه حافلاً بآراءِ أعلامِ النحاة على اختلافِ مذاهبهم ، والتي

---

(١) سورة الحجر : آية (٩) .

(٢) [الموافقات ج ٢/ ص١٠٢] .

لم يكتفِ ابنُ هشام بمجرَّدِ عرضِها ونقلِها ، بل عَكَف عليها بالشرح والتفسير حيناً ، وبالاعتراضِ والنقدِ حيناً آخر ، وقد تصدى العلماءُ من بعدِ ابنِ هشامِ لشرحِ كتابهِ (المغني) وشرحِ شواهدِه والتعليقِ عليها ؛ ولعلَّ من أهمِ شروحِ شواهدِ المغني وأوفاها ، شرحُ عبد القادر بن عمر البغدادي المعروف بـ (شرح أبيات مغني اللبيب) ، ولأن البغدادي من ذوي الثقافةِ الواسعةِ فلم يَخلُ شرحُهُ من الوقوف أمامَ عباراتِ ابنِ هشامِ ومسائلِه بشيء من النظرِ والردِ فكانت الاعتراضات .

وتُعدُّ دراسةُ مناقشةِ العلماءِ ومحاوراتِهم واعتراضِ بعضِهم على بعض بما فيها من الحججِ والآراءِ لوناً من الدراساتِ العلميةِ القيمةِ ، وهي في مجالِ النحو جزءٌ مهمٌ من الدراساتِ النحويةِ لما تحويهِ من مراجعةٍ ومدارسةٍ لمسائلِه ، تأخذُ بيدِ الباحثِ في هذه المرحلةِ إلى بناءِ شخصيتِه النحويةِ من خلالِ تنميةِ فكرِه ، ولذا كان موضوعُ بحثي لرسالة الماجستير (اعتراضاتُ البغدادي على ابنِ هشام في شرحِ أبياتِ مغني اللبيب ، جمعاً ودراسة) ، وذلك لتوثيقِ هذه الاعتراضاتِ وتجليتِها ، محاولةً ترجيح ما أراهُ راجحاً بالدليل ، ولقد اهتديتُ إلى هذا الموضوعِ بفضلِ الله ثم بفضلِ أستاذي المشرف السابق على رسالتي الدكتور / أحمد محمد عبد الدائم ، الذي اقترحَ عليّ بأن يكونَ هذا الموضوعُ هو عنوانُ بحثي المقدمُ لنيلِ درجةِ الماجستير .

وقد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع أمورٌ ، أهمُها :

١. أنه كان سبيلاً لنيل درجة الماجستير في النحو .

٢. المكانةُ التي حظي بها مصنَّفُ (مغني اللبيب) بين المشتغلين بالعربيةِ ، وسعة انتشارِه بين العلماءِ ، ولا يزالُ طلبةُ العلمِ يُكبّون على دراسةِ هذا الكتابِ وتدريسِه منذ أن صنّفَه مؤلفُهُ ، ويدلُ على ذلك عنايتهم به من خلالِ شرحِ متنِه وشواهدِه واختصارِه ونظمِه .

٣. هيّأ لي هذا الموضوعُ فرصةَ التعرّفِ على شخصيةِ عالمٍ من علماءِ العربيةِ الأفذاذِ ؛ وهو عبد القادر بن عمر البغدادي ــ صاحبُ خزانةِ الأدبِ أشهرُ كتابٍ في علومِ العربيةِ وآدابِها ــ وذلك من خلال كتابِه (شرح أبيات المغني) الذي صُنّف بعد الخزانةِ ، فكانا معاً موسوعة من أكبرِ موسوعاتِ شواهدِ العربية .

٤. أن هذه الدراسةَ ــ ولا شك ــ تُثري الباحثَ وتمدُّهُ بملكات البحثِ والدراسةِ خصوصاً في مرحلةِ التلمذةِ والطلب ، لاسيّما أنها تعتمدُ على عَلمَيْن كبيريْن : وهما ابنُ هشامٍ والبغدادي .

٥. إن الوقوفَ أمام اعتراضاتِ عالمٍ كبيرٍ كالبغدادي لعالمٍ محققٍ مدققٍ كابنِ هشام ستقودُ إلى دراسةٍ منصفةٍ لهما ، وإلى التعرف على الأصول التي انطلق منها كل عالم منهما .

الدراساتُ السابقة :

من خلال بحثي واطلاعي لم أعثر إلا على رسالتيْن علميّتيْن حولَ آراءِ البغدادي النحوية في (خزانة الأدب) وهما :

١ . رسالة دكتوراة بعنوان (اعتراضات البغدادي على النحويين في خزانة الأدب جمعاً ودراسة) .

للباحث : سالم بن عبد العزيز بن محمد القرزعي ، جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، قسم النحو والصرف وفقه اللغة .

٢ . رسالة ماجستير بعنوان (عبد القادر البغدادي وآراءه النحوية في خزانة الأدب).

للباحث : عادل بن سلمان بقاعين .

خطةُ البحث :

الدراسةُ في هذا البحثِ سارت على الخطةِ التالية :

- **المقدمة :** وتناولتُ فيها دوافعَ البحثِ وخطتَه ومنهجَه .
- **التمهيدُ : ويشملُ الآتي :**

١) ترجمةٌ موجزة للبغدادي .

٢) التعريفُ بكتابَيْه خزانةُ الأدبِ وشرحُ أبياتِ المغني .

٣) ترجمةٌ موجزةٌ لابنِ هشامٍ .

٤) التعريفُ بكتابِ مغني اللبيبَ وأهميته وشروحه .

٥) تعريف الاعتراضات لغةً واصطلاحاً ، والفرقُ بينها وبين الاستدراكاتِ والتعقيباتِ والمؤاخذاتِ والتنبيهاتِ .

- **الدراسة :** وتشتملُ على المسائلِ التي اعترضَ فيها البغداديُّ على ابنِ هشامٍ ، وفيها أربعةُ مباحثْ :
  - المبحثُ الأول : الاعتراضاتُ في معاني الحروفِ والأدواتِ .
  - المبحثُ الثاني : الاعتراضاتُ في الأبنيةِ والكلماتِ .
  - المبحثُ الثالث : الاعتراضاتُ في التراكيبِ والجملِ .
  - المبحثُ الرابع : الاعتراضاتُ في تحقيقِ نسبةِ قولٍ أو شاهدٍ .
- **الخاتمة :** وفيها أهمُ النتائجِ والملحوظات .
- **الفهارس :** ويشتمل على فِهْرِس للآيات القرآنية ، فِهرِس للأحاديثِ الشريفة ، فِهرس للأبيات الشعرية ، فِهْرِس للمصادر والمراجع ، وأخيراً فَهْرِس تفصيلي للموضوعات .

منهجي في البحث :

اتبعتُ في دراسةِ الاعتراضاتِ المنهجَ التالي :

١) وضعُ عنوانٍ لكلِ مسألةٍ يناسب موضوعَ الخلافِ .

٢) إيرادُ نصِّ ابنِ هشامِ المُعْتَرَضْ عليه كاملاً في صدرِ المسألةِ .

٣) التعقيبُ بإيرادِ نصِ البغدادي المشتملْ على الاعتراض .

٤) توضيحُ المسألةِ قبلَ الشروعِ في دراستِها .

٥) مناقشةُ الاعتراضِ ببسطِ آراءِ النحاةِ وإيرادِ أقوالهم فيه ؛ حتى يُمكنُ تَبيّنُ وجهَ الحقِ في كلِ موطنٍ بالاحتكامِ إلى آرائهم ، ثم أختمُ ذلك بمحاولتي ترجيح الرأي الذي ظهرَ لي أنه الصواب .

٦) أرجعتُ الآياتِ القرآنيةِ إلى مواضعها من القرآنِ الكريم بذكرِ اسمِ السورة ورقم الآية .

٧) تخريجُ الأحاديثِ النبويةِ من كتبِ السنة .

٨) عزوتُ القراءاتِ القرآنيةِ إلى قارئيها ، ووثّقتُها معتمدةً على كتبِ القراءاتِ والتفسيرِ مع ضبطِها بالشكل .

٩) اجتهدتُ في نسبةِ الأبياتِ الشعرية ــ التي كان الاعتراضُ حولها ــ إلى قائليها مشيرةً إلى بحورِها ورواياتِها المختلفةِ مع ضبطها بالشكلِ ، وشرحِ ما تدعو الحاجةُ إلى شرحهِ من مفرداتِها ، وإرجاعِها إلى مصادرِها من الدواوينِ وكتبِ النحو .

١٠) عرّفتُ ببعضِ الأعلامِ الذين ارتأيتُ أنّهم بحاجةٍ إلى التعريفِ بهم ؛ إما لأنهم من المغمورين ، أو لصلتهِم الشديدةِ بالبحثِ .

١١) بيانُ أهمِ النتائجِ التي ظهرت لي أثناءَ البحثِ من خلالِ الخاتمةِ .

هذا وقد واجهتني بعضُ الصعوباتِ ، من أهمِها :

١) إنّ كثيراً من المصادرِ والمراجعِ التي اعتمدَ عليها البغداديُّ في اعتراضِه على رأيِ ابنِ هشام لم يكنْ باستطاعتي الوصولُ إليها ، وذلك إمّا لأنها فُقدت أو أنها لم تُطبع ، فاضْطُررتُ إلى توثيقِ النصِ الذي يَستَشهد به من كتابه (شرحُ أبيات المغني) ، وكان كتابُ أبي حيانِ (التذييل والتكميل) من المصادرِ التي طُبع منها إلى باب المستثنى فقط .

٢) إن ضابطَ الاعتراضِ من الضوابطِ المشكلةِ في الدرسِ النحوي ؛ إذ يتداخلُ مع كثيرٍ من المصطلحاتِ النحويةِ الأخرى كالاستدراكاتِ والتعقباتِ وغيرها ، ولذا حاولتُ اختيارَ المسائلِ التي ظهرَ لي أنها اعتراضٌ من البغداديِّ على ابنِ هشام .

وفي نهايةِ المطافِ لا يسعني إلا أن أتقدّمَ بأجلِ الحمدِ والشكرِ والثناءِ لكريمِ الأرضِ والسماءِ ؛ على ما يسّرَ وأعانَ على إتمامِ هذا البحثِ ، كما أتقدمُ بعد شكرِ الله تعالى بالشكرِ والتقديرِ لأستاذي المشرف على هذه الرسالة **الدكتور/ علي بن محمد النوري** على ما قدّمَهُ لي من عونٍ ومتابعةٍ لهذا البحث ، ومن التكرم بالوقتِ والإرشادِ والنصحِ في كلِ أمر ؛ سائلةً المولى جلّت قدرتُه أن يجزيَه عني خيرَ الجزاءِ ، وأن ينفعَ بعلمِه ويبارِكَ في عملِه .

كما أحفظُ **لأستاذي / أحمد بن محمد عبد الدائم** استشارتُه منذُ أن كان البحثُ فكرة ، ووقوفُه معي في مراحلِ تسجيلِ هذا الموضوعِ ؛ فله مني جزيلَ الشكرِ والامتنان ، وله من اللهِ المثوبةَ والأجر .

ثم أتقدمُ بالشكرِ لجامعةِ أم القرى التي نهلتُ من معينِها العذبِ ممثلةً في كليةِ اللغةِ العربيةِ وآدابِها ، والشكرُ موصولٌ **لسعادة الأستاذ الدكتور/ محمد الدغريري رئيسُ قسمِ الدراساتِ العربية ، ولسعادةِ الأستاذ الدكتور/ صالح الزهراني ، وسعادة الأستاذ الدكتور/ عبد الله الزهراني** .

والشكر مزجيٌّ **للأستاذيْن الكريميْن : الدكتور/ عبد الله محمد عيسى مسملي ، والدكتور / محمود محمد عبد المولى خميس اللذيْن تفضلا بقبول مناقشة هذا البحث وتوجيه كاتبه** . كما لا أنسى الشكر والدعاء لكلِ مَنْ ساندني بالنصح والتوجيه أو الدعاء .

وختاماً : فما هذا العمل إلا جُهْدٌ بشري كسائر أعمال البشر يعتريه النقص والقصور ، ولكن حسبي أنيّ بَذلتُ فيه غايةَ جُهَدي ، وانقطعت له بِضْعَ سنين ، واستعنتُ بالله فأمدّني بحُسن عونه وتوفيقه ، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده فضلاً منْه ومنّة ، وما كان من نقصٍ أو خللٍ فمن نفسي والشيطان ، وأسألُ اللهَ تعالى أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجههِ الكريم ، كما أسألهُ عز وجل أن يَنْفَعَ به كاتبَه وقارئَه .

والحمدُ لله على ما أوْلَى ... فَنِعمَ مَا أوْلَى وَنِعمَ المَولَى
ثُمَّ الصَّلاةُ بعدَ حَمدِ الصَّمَدِ ... على النَّبيِّ المُصطَفَى مُحمَّدِ

التمهيـــد

ويشتمل على الآتي :

١ ــ ترجمة موجزة للبغدادي .

٢ ــ التعريف بكتابيْه " خزانة الأدب " ، " شرح أبيات مغني اللبيب " .

٣ ــ ترجمة موجزة لابن هشام .

٤ ـ التعريف بكتاب " مغني اللبيب " وأهميتِه وشروحه.

٥ ـ تعريف الاعتراضات، والفرقُ بينها وبين الاستدراكات والتنبيهات والتعقيبات والمؤاخذات .

ترجمة البغدادي :

اسمه ونشأته :

عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي [١] ، مفخرة القرن الحادي عشر الهجري [٢] ، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار [٣] .

كانت ولادته في بغداد سنة ١٠٣٠هـ ، الموافق ١٦٢٠م ــ التي نزح عنها وهو في حوالي التاسع عشرة من عمره حيث كانت مدار نزاع وحروب طاحنة بين الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية [٤] .

ففي تلك الفترة كان القتال مستمراً ، ورحى الحرب دائرة من حول هذه العاصمة العربية الخالدة .

وفي تلك الظروف الحرجة لم يفت عبد القادر أن يشتغل بالعلم واللغات ، وأن يفيد من لغة الفرس والترك إلى جانب إفادته من العربية ، فشق لنفسه بذلك ميداناً فسيحاً ، أمكنه فيه أن يشدو من آداب تلك اللغات جميعاً [٥] . وكأنه يُعِدُّ نفسه للتكيف مع الظروف [٦] .

نسبه [٧] :

لم تسعف المصادر بأيّة معلومات عن والدَيْ البغدادي وبيته سوى أنه تزوج قبل سنة إحدى وستين وألف (١٠٦١هـ) ، ورزق أربعة أولاد كلهم ذكور ، أوّلهم مصطفى ، وكنيته أبو الهدى ، وكانت ولادته في ثاني عشر ربيع الأول من سنة إحدى

---

(١) خزانة الأدب (مقدمة المحقق) ، د . عبد السلام هارون ، ج ١ ، ص ٣ .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب (مقدمة المحققين) عبد العزيز رباح ــ أحمد يوسف دقاق ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٣) الأعلام للزركلي ، ج ٤ ، ص ٤١ .

(٤) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، للمحقق د . عبد الله الشلاّل ، ج ١ ، ص ٩ ــ ١٠ .

(٥) مقدمة خزانة الأدب للمحقق د . عبد السلام هارون ، ج ١ ، ص ٣ ــ ٤ .

(٦) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٠ .

(٧) المرجع السابق .

وستين ، وثانيهم عليّ ، وكنيته أبو الفضل ، وقد ولد يوم الخميس السادس من شهر رمضان المبارك ، سنة ثلاث وستين ، وثالثهم أحمد ، وقد رافق أباه في رحلته إلى إستانبول سنة ١٠٨٤هـ ، أمّا ولده الرابع فسمّاه محمداً ، ويظهر أنّه كان طالب علم ، فقد نسخ بعض كتب والده ، ومن ذلك تخريج الأبيات التي استشهد بها الرضي في شرح الكافية ، وتخريج ما نسب إلى علي رضي الله عنه في نهج البلاغة ، وفهرست تراجم العلماء والشعراء التي وقعت في شرح بانت سعاد .

رحلاته :

لما تاقت نفس البغدادي إلى المزيد من طلب العلم الذي جفت ينابيعه في بغداد ، منذ دخول التتار ، هجرها إلى غير عودة سنة ١٠٤٨هـ في أول رحلة له خارج بلده التي ينتسب إليها ، وتوجه تلقاء دمشق يبحث عن الأمن والأمان ؛ حيث يزدهر العلم في ظله وتسمق فروعه .

وفي دمشق التقى بنقيب الأشراف فيها محمد بن كمال الدين بن محمد الحسيني (ت : ١٠٨٥) ، فكرّمه وخصص له منزلاً في المسجد المقابل لداره [١] .

وكان هو أول أستاذ له في دمشق ، ثم جلس في حلقة الإمام محمد بن يحيي الفرضى (ن : ١٠٩٠) فدرس عليه دراسة واسعة في علوم العربية [٢] . لكن إقامته في دمشق لم تطل وغادرها إلى القاهرة عام ١٠٥٠هـ ؛ رغبة في الاستقرار وطلب العلم [٣] .

وكان البغدادي إذ ذاك في العشرين من عمره ، وهي سن الوعي الكامل والنشاط العلمي ، فعقد صلته بأكبر شيخ له ، وهو شهاب الدين الخفاجي (ت : ١٠٦٩) صاحب " ريحانة الألباء " و " شفاء الغليل " ، كما جلس إلى آخرين

---

(١) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١١ .

(٢) مقدمة خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٤ .

(٣) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١١ .

من علماء الجامع الأزهر وفطاحله ، منهم الشيخ يَس الحمصى (ت : ١٠٦١) ، والنور الشَّبرامَلِّسى (ت : ١٠٨٧) ، وسرى الدين الدرورى ، والبرهان إبراهيم المأمونى ، (ت : ١٠٧٩) .

وكان أستاذاه البارزان هما : الشهاب الخفاجى ، والشيخ يَس الحمصى . وهو لا يذكر واحداً منهما في الخزانة إلا بلفظ " شيخنا " . وقد أجازه الخفاجى بمؤلفاته [١] .

حفظ البغدادي في مقتبل شبابه مقامات الحريري وكثيراً من دواوين العرب على اختلاف طبقاتهم ، وكان من أحسن المتأخرين معرفة باللغة ، واطلاعاً على أقسام كلام العرب ، نظمه ونثره ، راوياً لأيام العرب ووقائعها وحروبها وأيامها ، وهو عالم ، ناقد ، بصير [٢] .

وأثنى عليه المحبي فقال : " هو أحسن المتأخرين معرفة باللغة والأشعار والحكايات البديعة مع التثبت في النقل ، وزيادة الفضل والانتقاد الحسن ، ومناسبة إيراد كل شيء منها في موضعه ، مع اللطافة وقوّة المذاكرة ، وحسن المنادمة ، وحفظ اللغة الفارسية والتركية ، وأتقنهما كلّ الإتقان ، وعرف الأشعار الحسنة منهما ، وأخبار الفرس " [٣] .

وكان أستاذه الخفاجي مع غزارة علمه واتساع أفقه في الاطلاع يقدره قدره ويشهد له بالفضل ، كما أن البغدادي كان يحفظ لأستاذه حقه ، وينتهز الفرصة للإشادة بفضله [٤] ، ومن ذلك ما روى المحبى في خلاصة الأثر عن مصطفى بن فتح الله قال : قلت له ــ يعنى البغدادي ــ لما رأيت من سعة حفظه واستحضاره : ما أظن هذا

---

(١) مقدمة خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٥ ــ ٦ .

(٢) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ق .

(٣) خلاصة الأثر ، ٤٥١/٢ .

(٤) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٦ .

العصر سمح برجل مثلك ! فقال لي : جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب ، وما استفدت هذه العلوم الأدبية إلا منه ! " [١] .

ومع ذلك فإن الرجل كان محققاً حر الفكر ، معتزاً بعلمه ، لا يترل به إلى درك الخضوع لأستاذه [٢] ، كما كان متواضعاً ، ليّن الجانب ، لطيف المعشر ، يُجِلُّ العلماء ويُقدرهم وإن فاقهم في الفضل والعلم ، يحترم أشياخه ويعترف لهم بالفضل ، وإن خالفهم الرأي ، فهو بأدب جمٍّ ، لا ينقص من حق أستاذه شيئاً ، بل يشيد بعلمه ويذكر فضله [٣] .

وقد كان فضل الشهاب عليه عظيماً حياً وميتاً ، إذ بعد وفاته تملك أكثر كتبه التي ادخرها علماء القرون المتأخرة ، الحافلة بأعظم نفائس المخطوطات ، من دواوين الأدب ، ومجاميع الشعر العربي القديم ، وتعليقات أئمة العربية عليها ، وقد أضاف إليها مع الأيام كتباً أخرى عظيمة [٤] ، قال المحبي : " أخبرني عنه بعض من لقيته ، أنه كان عنده ألف ديوان من دواوين العرب العاربة " [٥] .

والبغدادي معتز فخور بمكتبته الفخمة ، فهو لا ينسى أثناء تصنيفه أن يشير إلى كرائمها وأن يصفها وصفاً دقيقاً يدل على مدى اهتمامه وعنايته بها .

هذه العناية الفائقة بكتبه هيأت له أجود المصادر التي أفاد منها فائدة كبيرة ، فمد المكتبة العربية بنفائس من المؤلفات .

ومما يزيد في قيمتها أنها حوت من النقول الجم الكثير من كتب الأقدمين التي لا يزال أكثرها مخطوطاً عسر المنال ، أو سطت عليه عوادي الأيام فأتلفته [٦] .

---

(١) خلاصة الأثر ، ٤٥٢/٢ .

(٢) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٦ .

(٣) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٤) مقدمة آبيات المغني ، ج ١ ، ص ر .

(٥) خلاصة الأثر ، ٤٥٢/٢ .

(٦) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ر ــ ش .

وقد ظفرت مصر بإقامة البغدادي فيها طالباً وشيخاً ومؤلفاً من سنة ١٠٥٠هـ إلى ١٨ من ذي القعدة سنة ١٠٧٧هـ أي من سن العشرين إلى سن السابعة والأربعين . ثم عنّ له أن يغادرها إلى القسطنطينية عاصمة آل عثمان ، وكان إذ ذاك قد وصل من تأليفه خزانة الأدب إلى الشاهد ٦٦٩ كما ذكر في خاتمة الخزانة [١] . ويبدو أنه لم تطب له الإقامة في تلك الرحلة ، فسرعان ما عاد إلى مصر في اليوم السابع من ربيع الأول سنة ١٠٧٨هـ [٢] بعد ثلاثة أشهر وتسعة عشر يوماً ؛ ليواصل نشاطه العلمي ، فأكمل تأليف خزانة الأدب [٣] .

وبعد ما رجع إلى مصر عقد سببه بواليها من قبل الدولة العثمانية إذ ذاك ، وهو إبراهيم باشا كتخذا وذلك في سنة ١٠٧٨هـ فاتخذه الوالى نديما له وسميرا ، وأحله محلا مرموقا ، واستمرت الصلة بينهما موثقة الأسباب في مصر نحو سبع سنوات ، إلى السنة التي عزل فيها هذا الوالي وعُيّنَ مكانه والٍ آخر وهو حسين باشا [٤] .

ويبدو أن البغدادي كان محتفظاً بولائه لإبراهيم ، أو أن إبراهيم كان مصرا على استصحابه ، فرحلا معاً إلى بلاد الروم في سنة ١٠٨٥هـ وكان سفرهما بطريق بلاد الشام ، فتسنى للبغدادي أن يدخل الشام مرة ثانية بعد انقضاء ٣٧ عاماً بعد دخوله الأول [٥] .

وفي هذه الرحلة الثانية قدر له أن يتصل برجل خطير من رجال الدولة العثمانية وهو الوزير أحمد باشا بن محمد كوبريلى (ت : ١٠٨٧) [٦] ، الذي كان من رجال العلم الفضلاء ، فعرف قدر البغدادي وقربه وجعله من خواصِّه . وجعل البغدادي

---

(١) يُنظر : الخزانة ، ج ١ ، ص ٤٦٩ .

(٢) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٧ .

(٣) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١١ ــ ١٢ .

(٤) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٧ .

(٥) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٨ .

(٦) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٨ .

حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري باسمه [١] ، وفي أثناء ذلك عرف فضله السلطان العثماني محمد بن السلطان إبراهيم . فنال تقديره وجعل البغدادي كتابه " خزانة الأدب " باسم هذا السلطان كما ذكر في مقدمة الخزانة [٢] التي بدأ تأليفها سنة ١٠٧٣هـ وأتمها سنة ١٠٧٨هـ .

ويذكرون أنه كان مقيماً طوال تلك المدة في مدينة " أدرنة " [٣] من بلاد الروم . وقد زاره فيها " المحبي " صاحب خلاصة الأثر ، الذي كان لوالده صلة وثيقة بالبغدادي [٤] . يقول المحبي : " فرحب بي وأقبل عليّ ، وكان إذ ذاك في غاية من إقبال الكبراء عليه " [٥] .

خاتمة حياته :

ولم يزل البغدادي في أدرنة مقيماً ، عاقداً سببه بالوزير الكوبريلى ، إلى أن أدركته علة شديدة أعجزت نطس الأطباء [٦] . يقول المحبي : " ولم يبق طبيب إلا باشر معالجته " [٧] . وفي أثناء ذلك ذهب إلى مَعَرّة مَصْرين [٨] . ثم عاد إلى بلاد الروم مرة ثالثة ، فابتلى برمد في عينيه حتى أوشك أن يكف [٩] .

وعندما أُصيب بالرمد ، كان يشرح أبيات مغني اللبيب ، وهو يذكر ذلك في آخر الكتاب ، وأنه اضطر إلى التوقف عن الشرح حتى عادت إليه صحة عينيه فباشر إتمام الكتاب حامداً الله على ذلك [١٠] .

---

(١) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) يُنظر : الخزانة ، ج ١ ، ص ٤ .

(٣) مدينة تركية قديمة تُعرف رسمّاً بأدريانوبل (الموسوعة العربية العالمية ، ج ١ ، ص ٤٠٤) .

(٤) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٨ ــ ٩ .

(٥) خلاصة الأثر ، ٤٥٣/٢ .

(٦) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ١١ .

(٧) خلاصة الأثر ، ٤٥٣/٢ .

(٨) بُليدة وكورة بنواحي حلب ، ومن أعمالها . (معجم البلدان ، مجلد ٥ ، ص ١٥٥) .

(٩) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ١١ .

(١٠) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١، ص ت .

ويظهر أنه في أثناء مرضه تنقّل بين أدرنة ومعرّة مصرين والقسطنطينية يبحث عن علاج لعينيه ، وقد خرج البغدادي إلى الأخيرة في آخر رحلة له يوم الخميس الثاني عشر من شهر رجب سنة ١٠٩١هـ [١] . ثم سافر من طريق البحر إلى مصر ولم تطل إقامته بها حتى توفي في أحد الربيعين من سنة ١٠٩٣هـ [٢] .

شيوخه [٣] :

لم يذكر الذين ترجموا للبغدادي شيئاً عن شيوخه في بغداد ، واكتفى صاحب خلاصة الأثر ــ وهي أهم مصدر لترجمته ــ بأن أشار إلى أنه خرج من بغداد وهو متقن للعربية والفارسية والتركية [٤] ، وكان في التاسعة عشرة من عمره .

أ) شيوخه في دمشق :

١ ــ محمد بن كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة الحسيني نقيب أشراف الطالبين بالشام ، مفسر أديب نحوى ، له حاشية على شرح الخلاصة لابن الناظم ، وديوان شعر ، وُلد بدمشق سنة ١٠٢٤هـ ، وتوفي سنة ١٠٨٥هـ ، قرأ عليه البغدادي علوم العربية ، وكان أول شيوخه خارج العراق .

٢ ــ محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عُبادة بن هبة الله نجم الدين الشافعي الفرضي النحوي ، توفي بدمشق سنة ١٠٩٠هـ ، له الفوائد السنيّة في إعراب أمثلة الآجروميّة ، درس عليه البغدادي علوم العربية .

ب) شيوخه في القاهرة :

١ ــ شهاب الدين الخفاجي ، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي أبو العباس ، لغوي أديب ، وُلد بمصر عام ٩٧٩هـ ، وتوفي بها سنة

---

(١) يُنظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١، ص ١٥ــ١٦، للمحقق د/ عبد الله بن علي الشلاّل.

(٢) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ١١ .

(٣) يُنظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٦ ــ ١٧ ــ ١٨ ــ ١٩ .

(٤) يُنظر : خلاصة الأثر ، ج ١ ، ص ٤٥١ ــ ٤٥٢ .

١٠٦٩هـ ، ومن أثاره : شرح دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري ، وله ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا ، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل وغيرها ، وهو أكثر من لازمه البغدادي من علماء مصر ، قرأ عليه التفسير والحديث والآداب ، وأجازه بذلك كله وبمؤلفاته .

٢ ـ الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عُلَيْم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي ، متبحر في علوم العربية ، له حواش كثيرة منها : حاشية على شرح ألفية ابن مالك ، حاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي ، حاشية على شرح التصريح على شرح التوضيح ، وشرح لامية ابن الوردي وغيرها ، توفي بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ ، استفاد منه البغدادي في علوم العربية كثيراً .

٣ ـ أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشَّبْرامَلِّسي ، نسبه إلى شَبْرامَلَّس . فقيه شافعي زاهد أصولي مؤرخ وُلد بمصر سنة ٩٩٧هـ ، وبها توفي سنة ١٠٨٧هـ ، من مصنفاته : حاشية على نهاية المحتاج في الفقه الشافعي وغيرها ، تعلّم وعلّم بالأزهر .

٤ ـ الشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي أبو إسحاق برهان الدين الميموني ، عالم في التفسير والحديث وعلوم البلاغة من مصنفاته : حاشية على تفسير البيضاوي ، وُلد وتوفي بمصر ٩٩١ ـ ١٠٧٩هـ ، أجازه البغدادي .

٥ ـ سري الدين الدروري . أورده صاحب الخلاصة [١] وذكر أنه من مشايخ البغدادي .

---

(١) يُنظر : خلاصة الأثر ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .

تلاميذه [١] :

إنّ عالماً مثل البغدادي حريٌّ أن يُقبل عليه طُلاب العلم وتُقصد حلقته ، فهو صاحب مدرسة في البحث والتحقيق والتدقيق ، وموسوعة في النحو والتصريف وأيّام العرب وأعلامها وآدابها ، لكن الذين عاصروه وترجموا عصره كالمحبي لم يذكروا أحداً من تلاميذه .

وقد يكون عدم استقراره ، وكثرة رحلاته بين القاهرة وتركيا ، وتنقله بين أدرنة والقسطنطينية ، واتصاله بالولاة والوزراء ، شغله عن الجلوس للتدريس في الأزهر ، حيث محط رحال طلاب العلم ومقصدهم .

مكانته العلمية [٢] :

آثار البغدادي شاهدة على مكانته العلمية ، وسعة اطِّلاعه ، وغزارة مادته ، وتضلعه من كلام العرب ووقائعها وأيّامها ، وتقصي أقوال العلماء وتمحيصها والتعليق عليها ، والصبر على تحقيق المسائل ، وردِّ الخطأ منها ، وإحاطته بالموضوع فلا يترك فيه زيادة لمستزيد ، وقد تملك أكثر كتب شيخه الشهاب ، وكثيراً غيرها .

واهتمام البغدادي بجمع الكتب ، ونخل ما فيها من علم وأدب ، وتضمين ذلك مصنفاته قد أفاد المكتبة العربية ، وحفظ الكثير من أقوال العلماء ، وأسماء مصنفاتهم التي ما تزال مخطوطة أو فقد العديد منها .

وقد عَرَف فضله ومكانته العلمية أشياخه ، فكان شيخه الخفاجي مع جلالته يُراجعه في المسائل الغريبة ؛ لمعرفته بمظانها وسعة اطلاعه وطول باعه . وعرف فضله الولاة فقربوه وجعلوه من ندمائهم وخواصِّهم .

---

(١) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٩ .

(٢) يُنظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ٢٥ ــ ٢٦ .

أثـــاره [١] :

أكثر مؤلفات عبد القادر البغدادي تدور حول شروح شواهد العربية حتى صار مختصاً في هذا الباب :

وهذه مؤلفاته مرتبة ترتيباً هجائياً :

١) أنوار علوم الأجرام .

٢) تخريج الأبيات التي استشهد بها الرضي في شرح الكافية :

أتمّ تأليفه سنة ١٠٧٢هـ .

٣) تخريج الأحاديث التي وقعت في شرح التحفة الوردية لابن الوردي :

وقد الّفه سنة ١٠٨٢هـ في ١٥ يوماً .

٤) تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية .

٥) تخريج كلام سيدنا علي المنسوب إليه في نهج البلاغة .

٦) تراجم العلماء والأدباء .

٧) حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري النحوي :

ألّفها لما قرأ شرح ابن هشام بمصر سنة ١٠٨١هـ ، وأتمها سنة ١٠٨٢هـ ، شرح فيها شواهد هذا الشرح وما فيه من أمثال أو أمثلة أو نحو ذلك ، وشواهده زهاء ٤٠٠ بيت تولاّها بالشرح والتحقيق والنسبة ، وترجمة قائليها من الشعراء ، بل تجاوز ذلك إلى إضافة تراجم بعض من أجرى ذكرهم ابن هشام من علماء وفقهاء وقرّاء ونُحاة وغيرهم .

٨) خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب :

---

(١) يُنظر : مقدمة مُحقق خزانة الأدب للدكتور/ عبد السلام هارون ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١، ص ٢٧ ــ ٣٣ ، للمحقق د. عبد الله الشلال .

وهو شرح لشواهد شرح الكافية للعالم المحقق محمد بن الحسن الرضي الأستربادي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، بدأ تأليفه في مصر سنة ١٠٧٣هـ ، وانتهى سنة ١٠٧٩هـ .

٩) رسالة في توجيه قراءة (ابن مُحيْصن) في الإستبرق :

تقع في (١٩) صفحة ، أتمّ تأليفها سنة ١٠٦٧هـ .

١٠) رسالة في معنى التلميذ :

وهي بحث لغوي في معنى كلمة التلميذ تقع في ٥ صفحات ، وقد قام د. عبد السلام هارون بنشر هذه الرسالة مرتين .

١١) شرح مقصورة ابن دُرَيْد :

ولعلّه أول مؤلفاته ، فقد ذكر في الكلام على الشاهد الثامن والسبعين بعد المائة (١٧٨) من خزانة الأدب أنّه ألّفه في شبيبته [١] .

١٢) شرح شواهد شافية ابن الحاجب وشواهد الجاربردي لرضي الدين الإستراباذي :

بدأ تأليفه سنة ١٠٧٩هـ وأتمّه سنة ١٠٨٠هـ .

١٣) شرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري :

وهو شرح لجميع الأبيات التي أوردها ابن هشام سواء ما يُحتج به منها أَوْلاً ، وعددها ٩٤٧ بيتاً ، بدأ تأليفه سنة ١٠٨٦هـ وأتمّه سنة ١٠٩١هـ ، وهو موضوع هذا العمل .

١٤) شرح شواهد شرح التحفة الوردية لابن الوردي : المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، وكان تأليفه في سنة ١٠٨٧هـ ، وقد أهدى البغدادي هذا الكتاب إلى الوزير مصطفي

---

(١) يُنظر : الخزانة ، ج ٣ ، ص ١١٩ .

ابن أحمـــد بن محمد الكوبريلـــي ، والتحفة مقدمـــة في النحو ، اختصـــر فيها ابن الوردي (اللمحة البدرية) لأبي حيان ، وقد شرحها ابن الوردي نفسه .

١٥) شرح التحفة الشاهدية :

سُميت بالشاهدية نسبة إلى مؤلّفها : إبراهيم بن دده الشاهدي ، وهي منظومـــة باللغة التركية التي تتخللها بعض الألفاظ الفارسية ، على عدة بحـــور عروضـــية عربية مختلفة في فن التصوّف ، وقد قام البغدادي بتفسير ألفاظها ومعانيها .

١٦) شرح الكعبية .

١٧) لغت شاهنامه :

ألّفه سنة ١٠٦٧هـــ في مصر ، شرح فيه باللغة التركية غريب الألفاظ الفارسية الواقعة في كتاب شاهنامه .

١٧) مختصر تمام المتون إلى شرح رسالة ابن زيدون .

١٨) مقصد المرام في عجائب الأهرام .

كتاب خزانة الأدب [1] :

وهو الكتاب الذي خلَّد اســـم البغدادي ، ويعدّ أعلى موسوعة فـــي علـــوم العربية وآدابها . شحَنه بالنصوص النادرة ، وحفظ لنا بـــه بقايا من كتب قـــد فقدت أو اندثرت ، مع عناية حازمة بالنقد والتحقيق لكل ما يورده من ذلك .

هذا إلى سرده لكثير من أمثال العرب وبيان معانيهـــا ومـــضاربها وأصـــولها ، وحشده للغات القبائل ولهجاتها ، وحرصه على إيراد قصائد الأبيات التي تعرض لها ، مع شرح الكثير منها شرحاً محققاً ، مستطرداً في ذلك إلى أخبار العرب وذكر أيامها في

---

(١) مقدمة محقق الخزانة د . عبد السلام هارون ، ج ١ ، ص ١٩ ــ ٢٠ .

الجاهلية والإسلام ، إلى العناية الكاملة بالمقصد الأول لشرح الشواهد ، وهو تحقيق المسائل النحوية واستيعاب دراستها ، مع الاعتماد على أمهات النحو ومطولاته ، ومراجع شروح الشواهد ، في علاج علميّ نقديّ .

والخزانة شرح لشواهد الرضي على الكافية ، التي بلغت ٩٥٧ شاهداً من شواهد العربية . وفيها يقول المولى محمد المحبي :

" وألّف المؤلفات الفائقة ، منها شرح شواهد شرح الكافية للرضي الأستراباذى في ثماني مجلدات ، جمع فيه علوم الأدب واللغة بأسرها إلاّ القليل ، ملكْتُه بالروم وانتفعت به ، ونقلت منه في مجاميع لي نفائس أبحاث يعزّ وجودها في غيره " [١] .

وقد ساق في مقدمة الخزانة ثبَتا للكتب التي اعتمد عليها في الشرح والتحقيق .

وذكر في المقدمة أنه أهدى (الخزانة) إلى السلطان محمد خان بن إبراهيم خان العثماني ثم تكلم على ثلاثة أمور :

الأمر الأول : في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف .

الأمر الثاني : ذكر المواد التي اعتمد عليها في كتابه .

الأمر الثالث : يتعلق بترجمة شارح الكافية الإمام الرضي .

والكافية هذه أحد كتابين لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ أحدهما في النحو ، وهو " الكافية " ، والآخر في الصرف ، وهو " الشافية " .

وشواهد شرح الرضي للكافية بلغت (٩٥٧) شاهداً ، قد يكرَّر الواحد منها في مواضع مختلفة من الشرح ، فإذا تكرر الشاهد نبّه البغدادي على ذلك ، ولم يدخله في نطاق العدد .

---

(١) خلاصة الأثر ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .

والبغدادي كان حريصاً على إثبات تواريخ تأليف كتبه في بدئها وختامهـــا . وقد صنع ذلك في الخزانة . قال في ختامها :

" وكان ابتداء التأليف بمصر المحروسة في غرة شعبان . من سنة ثلاث وســبعين وألف (١٠٧٣) وانتهاؤه في ليلة الثلاثاء الثاني والعشرين من جمــادي الآخرة مــن سنة تسع وسبعين (٧٩) . فتكون مدة التأليف ست سنين ، مع مــا تخلل في أثنائها من العطلة بالرحلة ؛ فإني لمــا وصلت إلى شرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة (٦٦٩) سافرت إلى قسطنطينية في الثامن عشر من ذي القعدة من سنة سبع وسبعين (٧٧) ولم يتفق لــي أن أشرح شيئاً إلى أن دخلت مصر المحروسة فــي السابع مــن ربيع الأول من العام القابل ، ثم شرعت في ربيع الآخر . وقد يسر الله التمام وحــسن الختام " [١] .

كتاب شرح أبيات مغني اللبيب :

موضوع الكتاب ومنهجه [٢] :

يشتمل كتابه على ستة وأربعين وتسعمائة بيت نحوي مشروح مما استشهد بــه جمال الدين ابن هشام الأنصاري في كتابــه مغني اللبيب ، ويؤلف مع خزانــة الأدب ــ السابق في التصنيف عليه ــ موسوعة من أكبر موسوعات شواهد العربية ، وهــو بالإضافة إلى ذلك مصدر من أغزر مصادر الأدب وأصوله ، ومعين ثر لتراجم الشعراء والنحويين ورجالات التاريخ وغيرهم ؛ ذلك أن البغدادي لم يكن يقصر الكلام علــى موطن الشاهد ، واستقصاء ما فيه من نكت نحوية ، بل كان يتجاوز ذلــك إلى بيــان سابق الشاهد ولاحقه إن وجد ، مورداً القصيدة التي منها الشاهد ، ثم يأخذ في تفسير المفردات ، والكشف عن معنى الأبيات ، معتمداً في ذلك على من سبقه من العلماء ، ناقلاً عنهم بدقة وأمانة ناسباً الفضل لأهله ، مع مناقشة وتحقيق ، ونقد وترجيح ، فإذا

---

(١) خزانة الأدب ، ج ١١ ، ص ٤٦٩ .

(٢) مقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ج ــ د .

ما استوفى ذلك ، خلص إلى الحديث عن صاحب الشاهد المعروف فترجمه ، أو أحال ترجمته إلى خزانته إن سبق أن ترجمه فيها ، ويذكر في أيهما كان أكثر أو أقل استيفاء للترجمة أو لشرح الشاهد وبسطه ، مع تعيينه لرقم الشاهد الوارد في الخزانة تسهيلاً للرجوع إليه .

وبما أن شرحه لأبيات المغني كان متأخراً عن شرحه لشواهد الكافية ، لذا كانت الفرصة متاحة له إذا ما ورد الشاهد في المكانين أن يستدرك هنا ما فاته ذكره هناك ، أو يزيد ما يراه بحاجة إلى زيادة ، وهذا يضفى على شرحه قيمة علمية كبيرة لا غنى عنها ، لأنه يؤلف مع خزانة الأدب نتاجاً متكاملاً يتمم أحدهما الآخر ويكمله .

المصادر التي اعتمدها المصنف [1] :

اعتمد البغدادي في شرحه هذا على مكتبة ضخمة نادرة ، قلما توفرت لمثله من العلماء .

والمراجع التي اعتمدها في شرح أبيات المغني هي التي اعتمدها في شرح شواهد الكافية ، فقد أورد هناك ثبتاً مستفيضاً للأصول والمراجع التي اعتمد عليها في مصنفاته ، وأفاد منها في شرحه لهذا الكتاب وقد أوردها ثَمَّ مرتبة حسب فنونها المختلفة .

فمنها ما هو في علم النحو ، وما هو في شروح الشواهد ، ومنها ما هو في تفسير أبيات المعاني المشكلة ، ومنها ما يرجع إلى دفاتر أشعار العرب من الدواوين ، والمجاميع ، وما يرجع إلى فن الأدب ، وما يرجع إلى كتب السير وكتب الصحابة وأنساب العرب ، وما يرجع إلى طبقات الشعراء وغيرهم ، وما يرجع إلى كتب اللغة ، وما يتعلق بأغلاط اللغويين ، وكتب الأمثال ، وكتب الأماكن والبلاد ، وهي نحو

---

(١) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص د ــ هـ .

٩٤٥ عنواناً ، إذا ضُمَّتْ إلى تلك العنوانات شروحها والكتب المؤلفة في تلخيصها أو نقدها جاوزت أربعة آلاف كثير منها فُقِدَ أوضاع .

تاريخ تأليف هذا الكتاب وانتهائِه منه [١] :

من أبرز خصائص البغدادي في التصنيف أنه كان يؤرخ عمله بدقة بالغة ولا يغفل عن ذكر الأحداث التي اعترته في أثناء تصنيفه ، فقد ذكر في مقدمة تأليفه لهذا الكتاب أنه بدأ بالكتابة في الساعة السابعة من الليلة الثالثة والعشرين من شهر رمضان المبارك من السنة السادسة والثمانين بعد الألف من الهجرة .

وقال في خاتمته : " هذا آخر الأبيات التي ختم المصنف بها كتابه ، وقد من الله علينا أن وفقنا لشرح أبياته من الأول إلى الآخر بعد أن كاد يذهب البصر برمد شديد ، فإنني لما وصلت إلى الإنشاد الثالث والأربعين بعد الستمائة ، حدث لي شقيقة رمدت بها عيني اليمنى وانطبقت معها اليسرى ، وذلك في اليوم الرابع من ذي الحجة ختام سنة سبع وثمانين وألف ، فرمدت عيني برتلة حادة مدة ثلاثين يوماً ففترت النازلة ، فانفتحت عيناي بعض الانفتاح ، فشرعت في تكميل شرح الأبيات في غرة ربيع الأول من شهور سنة إحدى وتسعين بعد الألف ، ولله الحمد على هاتين النعمتين ، وتم شرحها في وقت العصر من يوم الجمعة السادس من شهر رجب من السنة المذكورة " [٢] .

نستنتج من هذا أن تأليفه لهذا الشرح استغرق معه من الوقت تسعة عشر شهراً تقريباً ، معنى ذلك أنه كان يؤلف في اليوم قرابة ثماني صفحات ، من هذا المطبوع ، بله مشاغله وأعماله الأخرى ، وهي سرعة في التأليف ليست باليسيرة .

---

(١) مقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص و ــ ز .

(٢) يُنظر : شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٨ ، ص ١٢٨ .

شرح السيوطي على شواهد المغني وشرح البغدادي [١] :

لم يكن البغدادي أول من شرح أبيات المغني لابن هشام ، وإنما سبقه إلى ذلك السيوطي في أواخر القرن التاسع الهجريّ ، وبموازنتنا بين العملين نجد أنهما يختلفان فيما بينهما كماً وكيفاً ، فقد بلغ ما شرحه البغدادي (٩٤٦) بيتاً ، وما شرحه السيوطي (٨٧٩) بيتاً ، أي : بإسقاط سبعة وستين بيتاً ، لعله أسقطها لأن صاحبها ممن لا يحتج به لتأخر عصره كالمتنبي مثلاً ، أو لداعي الاختصار ، لأن مما أورده من الشواهد لا يصلح الاحتجاج به أيضاً لأن قائله مجهول ، في حين نرى البغدادي لا يكاد يغفل بيتاً مما ورد في المغني ، سواء أكان مما يحتج به ، أو مما أورده ابن هشام للاستئناس ، ولعل هذا ما حداه إلى أن يقول في مقدمة شرحه : " شرعت في شرح أبيات المغني " دون القول : " شواهد المغني " لأن كلمة أبيات أعم من كلمة شواهد .

ثم إن السيوطي لم يشرح جميع ما أورده من الشواهد ، كما هو المتبادر لأول وهلة ، وإنما كان في كثير من الأحيان يورد الشاهد ثم يسكت عنه ، ويتجاوزه إلى غيره ، أو أنه يكمله إن كان ناقصاً ، أو أنه يورده ثم يتكلم عنه كلاماً مقتضباً لا يشفي غلة الباحث ، ولا يروي ظمأه العلمي .

وليس السيوطي ملوماً في هذا ، ولم يكن عمله ناتجاً عن قصور باعه ، وإنما قصد إلى ذلك السبيل قصداً ، وأراد أن يكون شرحه مختصراً كما نص في مقدمته [٢] .

ومهما يكن من أمر ، فإن شرح السيوطي كان من بين شروح الشواهد التي اعتمدها البغدادي ، ونقل عنها ، فكان كل الصيد في جوف الفرا .

---

(١) يُنظر : مقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص هـ ـ و ـ ق ـ ر .

(٢) يُنظر : شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ١٠ .

وإن المطالع لكتابه هذا أو لخزانة الأدب ، ليعجب من سعة اطلاعه ، وغـــزارة مادته ، وحسن تأليفه واستحضاره للأمثال والشواهد ، وما يتعلق بها من علوم العربية على اختلاف ألوانها ، ما بين تفسير وتاريخ وشعر ولغة ... الخ ، معتمداً أقوال الأئمة الأعلام فيما ينقله عنهم بأمانة وإتقان ، مع غربلة وتمحيص ، وموازنة وترجيح ، دون تعصب فيما يرويه عنهم ، بل رائدهُ الصواب حيثما كان ؛ فلا ضيْرَ عنده أن يقـــول أصاب فلان أو أخطأ فلان ، إذا ما اتضح له وجه الحقيقـــة ، كائناً من كـــان ، مـــع التقصي في البحث ، والاستقراء للمسألة المبحوثـــة ، وجمع شواردهـــا وشـــواهدها ، دون ملل أو كلل ، فعلَ المؤلف الحصيف ، فلا يـــترك فيها زيـــادة لمـــستزيد ، وإذا أعياه شيء منها لا يأنف أن يقول : فتشت ولم أجد ، أو : " لم أقف عليه بعد طـــول بحث ... الخ " .

ترجمة ابن هشام :

ولادته ونشأته :

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وَشَأَى مَنْ تقدمه ، وأعيا من يأتي بعده ، الـذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبـارة وجمال التعليل ، الصالح الورع [١] ، عبد الله ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين أبـو محمـد الحنبلـي المصري النحوي الشهير بابن هشام [٢] .

ولد بالقاهرة في ذي القعدة من عام ٧٠٨هـ " ثمان وسبعمائة مـن الهجـرة النبوية " ، الموافق ١٣٠٩ميلادية .

اشتغل منذ نشأته بالعربية ، وتوافر على دراستها حتى أتقنها وبرز فيهـا [٣] ، درس معظم علوم عصره من نحو وصرف وفقه وقراءة وتفسير وأدب ولغة على أيدي شيوخها في ذلك العصر متخذاً الصبر والمثابرة شعاراً ، وبعد تضلّعه من هذه العلـوم انتقل إلى التدريس فدرّس علوم العربية في مصر ومكة عندما جاور بها ، وكان شافعي المذهب ، وأصبح بصفته هذه مدرساً لعلم التفسير بالقُبّة المنصورية بالقاهرة ثم انتقـل إلى المذهب الحنبليّ قبل وفاته بخمس سنوات لينال منصب معلم بالمدرسـة الحنبليـة بالقاهرة [٤].

قال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في كتابه " الدرر الكامنة في أعيـان المائة الثامنة " [٥] :

---

(١) شرح شذور الذهب للمحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

(٢) هديّة العارفين ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف : محمد النجّار ، ج ١ ، ص ٥ .

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للمحقق : حسن حَمَد ، ج ١ ، ص ٦ .

(٥) ج ٢ ، ص ٣٠٨ ــ ٣٠٩ .

" لقد انفرد ابن هشام بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد ، مسهباً وموجزاً ، مع التواضع والبر ، والشفقة ودماثة الخلق ، ورقة القلب " .

وحسبك هذه الشهادة ــ الجامعة لأنواع الفضائل ــ من إمام جليل كابن حجر [١] .

وقال عنه المؤرخ العلامة ابن خلدون : " مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام ، أنحى من سيبويه " .

مكانته العلمية [٢] :

تمتع ابن هشام بمكانة علمية رفيعة ، ولا غرابة في ذلك وهو العالم ذو المصنفات العديدة والآراء السديدة المدعمة بالمأثور الصحيح ، والدليل الصريح ، كرّس حياته للتعليم وقلمه للتأليف وهو الذي قيل فيه : (نحوّي هذا الوقت) و " أنه كان عالماً في عدة علوم لاسيما العربية فهو فارسها ، ومالك زمامها " .

لقد طبقت شهرة ابن هشام الآفاق ، وسارت مؤلفاته مع العلماء ، ووصلت المغرب فتلقفها الشيوخ ، ووعتها العقول ، حتى قال ابن خلدون : (وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر ، يعرف بابن هشام ، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما ، لعظم ملكته ، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه ، وحسن تصرفه فيه ، ودل على أن الفضل ليس منحصراً في المتقدمين ،

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٥ .

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد للمحقق : د/ عباس مصطفى الصالحي ، ص ١٠ ــ ١١ .

سيّما مع ما قدمناه ومن كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتآليف ولكنَّ فضل الله يؤتيه من يشاء وهذا نادر من نوادر الوجود ...) [١] .

ولم يقتصر ابن خلدون على ذلك ، بل أضاف قائلاً : (ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر ، منسوب إلى جمال الدين بن هشام ، من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة) إلى أن يقول : (فوقفنا منه على علمٍ جمّ ، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني ، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه ، والله يزيد في الخلق ما يشاء) [٢] .

وكان ــ رحمه الله ــ خبيراً بالشعر ونظمه ، ومن شعره قوله :

ومَنْ يَصْطَبِر للعلم يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ ... ومَنْ يَخْطِبِ الحَسْنَاءَ يَصْبِر على البَذْلِ

ومن لا يُذِلُّ النفْسَ في طَلَبِ العُلاَ ... يسيراً يَعِشْ دَهْراً طَوِيْلاً أَخَا ذُلِّ [٣]

شيوخه وتلاميذه [٤] :

تتلمذ ابن هشام على شيوخ عصره في علوم العربية والفقه والحديث والتفسير والقراءة ومنهم :

- الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (٧٣٣هـ / ١٣٣٢م) ، وقد أخذ عنه علم الحديث ، وحدَّث عنه بالشاطبية .

---

(١) المقدمة ، ص ٥٨٧ ــ ٥٨٨ .

(٢) المقدمة ، ص ٦٠٥ .

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٦ .

(٤) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٨ ــ ٩ ، بتصرّف يسير .

- الشيخ تاج الدين عمر بن علي الفاكهاني (٧٣٤هـ / ١٣٣٣م) ، وقد قرأ عليه جميع شرح " الإشارة " في النحو إلاّ الورقة الأخيرة .
- الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحَّل ، المكنَّى بأبي فرج (٧٤٤هـ / ١٣٤٣م) ، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو ، فتأثَّر به .
- أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) ، وقد سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولكنه لم يلازمه ولم يقرأ عليه . وبينهما معارضات في كثير من الآراء .
- الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (٧٤٦هـ / ١٣٤٥م) ، وقد حضر دروسه في المدرسة الحساميّة .
- الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السراج (٧٤٩هـ / ١٣٤٨م) ، وقد أخذ عنه القراءات .

وقد تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدر لنفع الطالبين ، وتتلمذ على يديه خلق كثير ، ومن أبرزهم :

١) علي بن أبي بكر أحمد بن البالسي (٧٦٧هـ / ١٣٦٥م) .

٢) جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري (٧٨٦هـ / ١٣٨٤م) .

٣) الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد اللخمي (٧٩٠هـ / ١٣٨٨م) .

٤) عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (٧٩٤هـ / ١٣٩١م) .

٥) ابنه محب الدين محمد (٧٩٩هـ / ١٣٩٦م) ، الذي " قرأ العربية على أبيه وغيره وشارك في غيرها قليلاً وكان إليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين " ، وقيل عنه : إنه كان وحيد عصره في تحقيق النحو .

٦) سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (٨٠٤هـ / ١٥٠١م).

٧) إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي (٨٣٠هـ / ١٤٢٦م) .

وفاته [١] :

توفي ـ رحمه الله ـ ليلة الجمعة ، الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ " إحدى وستين وسبعمائة هجرية " ، الموافقة ١٦٣٠ميلادية ، ودفن عند باب النصر بالقاهرة ، وقبره معروف هنالك إلى الآن . رحمه الله وأسبغ على جدثه المغفرة والرضوان .

وقد رثاه كثير من الشعراء ، ومنهم ابن نباتة المصري بقوله :

سَقَى ابنَ هِشَامٍ في الثرى نَوْءُ رَحْمَةٍ ... يِجْرِ على مَثْوَاهُ ذيل غمامِ

سأروي له في سيرة المدح مسنداً ... فمازِلْتُ أروي سيرةَ ابنَ هشامِ

صفاته وعلومه [٢] :

يظهر أن ابن هشام كان يتمتع بذكاء خارق ، وذاكرة قوية ، فقد استطاع أن يبرز في عدة علوم ، ومنها النحو ، والفقه ، والأدب ، والتفسير ، واللغة ، وأن يفوق الأقران بل الشيوخ ، كما استطاع أن يحفظ مختصر الخرقيّ (عمر بن الحسين ٣٣٤هـ / ٩٤٥م) في أقلّ من أربعة أشهر ، وذلك قبل موته بخمس سنين .

وإلى جانب براعته في علوم العربية ، كان ابن هشام أديباً شاعراً ، لكنه كان كثير المعارضة لأبي حيان ، شديد الانحراف عنه ، ولعل ذلك يعود ، كما يقول الشوكاني (محمد بن علي ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م) (لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه ، ثم كان المتفرد بعده هو صاحب الترجمة " أي ابن هشام " ، وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٦ .

(٢) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٧ ـ ٨ .

إليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله ، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه) .

أما من الناحية الخُلُقية ، فقد عُرف " بالتواضع والبر، والشفقة ، ودماثة الخُلُق ، ورقة القلب " ، كما عُرف بالتدين ، والعفة ، وحسن السيرة ، والاستقامة ، والصبر في طلب العلم .

تدينه ومذهبه [١] :

كان ابن هشام عالماً ورعاً ، فلم يُتهم باعتقاده ، ولا بتدينه ، ولا بسلوكه ، وكان على مذهب الشافعية ، وتفقه في هذا المذهب ، لكنه ما لبث أن تحنبل ، فحفظ مختصر الخرقيّ (عمر بن الحسين ٣٣٤هـ / ٩٤٥م) في أقلّ من أربعة أشهر ، وذلك قبل موته بخمس سنين . وقال يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ / ١٤٧٠م) إنه : " كان أولاً حنفياً ثم استقر حنبلياً وتنزل في دروس الحنابلة " .

مؤلفاته [٢] :

تنوعت مؤلفات ابن هشام وكانت في عمومها تختص بعلمي النحو والصرف ، وما يلحق ذلك من شواهد نحوية وقرآنية ، وهي مؤلفات حظيت بالتحقيق والطباعة في وقت مبكر ، وقد عرضت هذه المؤلفات في ثلاث مجموعات كما يأتي :

أ) المطبوع منها :

- اعتراض الشرط على الشرط ، وقد حققه : عبد الفتاح الحموز ، وطبعته : دار عمار في عمان .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وقد حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعته : غير دار نشر .

---

(١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٩ .

(٢) مُجيب النداء في شرح قطر الندى ، للمحقق : د . مؤمن عمر البدارين ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، وقد حققه : عباس مصطفى الصالحي ، وطبعته : دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٦هـ .
- الجامع الصغير في النحو ، وقد حققه : محمد الهرميل ، وطبعته : مكتبة الخانجي سنة ١٩٨٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، وقد حققه : علي محسن عيسى جاد الله ، وطبعته : عالم الكتب سنة ١٤٠٦هـ .
- شذور الذهب ، وشرحه ، وقد حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، وقد طبع مراراً .
- شرح قصيدة بانت سعاد ، وقد حققه : محمود حسن ناجي ، وقد طبعته : مؤسسة علوم القرآن في دمشق .
- القواعد الصغرى ، وقد حققه : حسن إسماعيل مروة ، وطبعته : مكتبة سعد الدين في دمشق .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، وقد حققه : غير واحد أشهرهم محمد محي الدين عبد الحميد ، وطبع مراراً .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، وقد حققه : هادي نهر ، وطبعته : جامعة بغداد سنة ١٩٧٧م .
- المسائل السفرية في النحو ، وقد حققه : حسن إسماعيل مرة ، وطبع مع كتاب " القواعد الصغرى " السابق ذكره .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وقد حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، وأعاد تحقيقه : مازن المبارك ، وقد طبع مراراً .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، وقد حققه : أحمد عبد المجيد هريدي ، وطبعته : مكتبة الزهراء في القاهرة .

- القواعد الكبرى ، أو " الإعراب عن قواعد الإعراب " ، وقد حققه : رشيد العبيدي ، وطبعته : دار الفكر سنة ١٩٧٠م ، ثم أعاد تحقيقه : علي فوده نيل ، وطبعته : جامعة الرياض .
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان ، وقد حققه : حسن إسماعيل مرة ، وطبع مع كتاب " القواعد الصغرى " السابق ذكره .
- " رسالة في انتصاب لغة وفضلاً ، وإعراب خلافاً وأيضاً وهلمّ جرّا " بتحقيق : د . حسن بن موسى الشاعر ، طُبع سنة ١٤٠٤هـ في دار الأرقم بعمّان .

ب) المخطوط منها :

- مختصر " الانتصاف من الكشاف لابن المنير " ، وقد أثبت " علي فوده " : أن هذه المخطوطة ليست لابن هشام بل لعلم الدين العراقي ، وساق على ذلك أدلة قوية ، منه نسخة بمكتبة دبلن برقم : (٧٩١) ، ودار الكتب المصرية برقم : (١٦٧ تفسير) ، ومكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس .
- " الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية " ، وهو شرح شواهد " كتاب اللمع لابن جني " ، وموجود في مكتبة دبلن ، وقد أثبت " علي فوده " : أن هذا الكتاب مختصر عن " الاقتراح في أصول النحو " للسيوطي ، ومن ثم فهو من الكتب المنسوبة خطأ أو ادعاء لابن هشام وهو منها براء .
- " رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم " ، وهي مخطوطة موجودة في برلين .
- " شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية " ، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة برلين .

ج) المفقود منها :

- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل على شرح التسهيل لأبي حيان .

- حاشية على التسهيل لابن مالك أو " حواشي التسهيل " ، وقد أكثر خالد الأزهري من النقل عنه .
- رفع الخصاصة عن قُراء الخلاصة ، ذكره السيوطي .
- التذكرة ، نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر .
- شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي .
- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب .
- حواشي الألفية ، نقل عنها خالد الأزهري في شرح التصريح .
- شرح التسهيل ، وقد أشار إليه ابن هشام في شرح اللمحة البدرية .

[كتاب (مغني اللبيب)] :

أ) موازنة بين ابن هشام والمرادي :

في دراسة للدكتور / عبد الكريم محمد الأسعد المنشورة في مجموعته المسمى (مقالات مُنتخبة في علوم اللغة) تكلم فيه عن مدى التشابه بين القسم الأول من كتاب المغني) لابن هشام وبين كتاب المرادي (الجني الداني في حروف المعاني) في مقارنة بينهما ومن يكون قد نقل من الآخر ، قال [1] : (ويحسن قبل الشروع فيما ذكرت ــ أي في المقارنة بين الكتابيْن ــ أن أوضّح أنّ مغنى ابن هشام قد أقيم على ثمانية أبواب ، الأول منها فقط كان خاصاً بالأدوات وهو يُشكّل نصف الكتاب تقريباً ، أمّا نصفه الثاني فقد تضمّن الأبواب السبعة الباقية .

في حين اختصّ كتاب المرادي " الجَنَي الداني في حروف المعاني " في أبوابه الخمسة كلّها بالبحث في هذه الحروف على مختلف أنواعها مع مقدّمة تضمّنت كذلك

---

(١) مقالات مُنتخبة ، ص ٣٠٢ ــ ٣٠٨ .

فصولاً خمسة في حدّ الحرف ، وفي تسميته حرفاً ، وفي جملة معانيه وأقسامه ، وفي بيان عمله ، وفي عدّة الحروف .

وهذا يعني أنّ المقارنة ستتمّ بين الباب الأول من أبواب المغني فحسب وبين كتاب (الجَنَي) كله لاتحاد الموضوع فيهما ؛ وذلك لأنّ النقل على وجه أو آخر من (الجَنَي الداني) إنّما كان في هذا الجزء من (المغني) ، جاء في " كشف الظنون " هو ــ أي كتاب الجَنَي الداني ــ كتاب مفيد رتّب على مقدّمة مشتملة على خمسة فصول ، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي وهو مأخذ المغني لابن هشام " [1] .

ومن أوفى ما قيل في هذه القضية ممّا كان بين ابن هشام وبين المرادي في مصنَّفيهما مما نحن بصدده قول محقِّقي " الجني الداني " : " كان أوّل ما طُبع من المصنّفات المتعلقة بمعاني الأدوات وهو يبسط أصولها وأبوابها وشواهدها والمذاهب المختلفة فيها كتاب (مغني اللبيب) ، وقد استطاع لسبقه هذا في النشر ، ولما أُلِّفَ حوله من شروح وتعليقات واستدراكات ، ولما تمتّع به صاحبه ابن هشام من منزلة علمية مرموقة طاغية أن يملأ فراغاً كبيراً من معاني الأدوات ويشغل الدارسين والمحققين عن الكتب التي تقدّمته أو جاءت بعده في هذا الموضوع فلم يعمل واحد منهم على تخطّي سلطان ابن هشام عشرات من السنوات ، بيد أنّ قراءة يسيرة في كتاب (الجَنَي الداني) رسمت لنا خطّاً جديداً في تاريخ (مغني اللبيب) ، فقد ذكر ابن هشام أنّ كتابه فريد من نوعه ، إذ كان الوضعُ في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ، فأوهم الدارسين أنّ كتابه نسيج وحده وفريد أصله وفرعه ، ونحن إذا عارضنا الباب الأول منه بما جاء في الجَنَي الداني رأينا لقاء واضحاً في تقسيم معاني الأدوات ، والشواهد والمذاهب والتوجيهات النحوية والمعنوية ، والاستدراكات والتعقيبات ، وهذا اللقاء ليس قاصراً على المضمون وإنّما هو في كثير من المواطن

---

(١) ج ١ ، ص ٦٠٧ .

ظاهر في العبارات والجمل والمفردات ، الأمر الذي يدعو إلى احتمال أنّ أحد المؤلفين قد نقل من الآخر أو أنّهما نقلا من مصدر واحد ، ولما تعذّر علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجعنا إلى الاحتمال الأول ، وكادت دعوى ابن هشام المتقدمة تحملنا على الميل إلى أنّ المرادي قد اعتمد في الجَنَى على ما جمعه ابن هشام في كتابه إلاّ أنّ منطق التاريخ لم يسمح بهذا وحملنا على الجزم بعكسه ، فابن هشام قد صنّف كتابه المغنى مرتين أولاهما سنة ٧٤٩هـ والثانية سنة ٧٥٦هـ ، وقد نُكِبَ ابن هشام بالتأليف الأول وبكتبٍ له أخرى في طريقه إلى مصر فلم يكن للمغني بين الناس إلاّ التأليف الثاني ، ولّما كان المرادي قد توفي سنة ٧٤٩هـ فإنّ نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق ، وقد أكدّ هذه الحقيقة قول حاجي خليفة : (الجني الداني في حروف المعاني للشيخ / بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ... وهو مأخذ المغني لابن هشام) ، والجدير بالذّكر أنّ ابن هشام قد ذكر في المغني كتباً كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء نقل عنهم أو أخذ بأقوالهم ولم يكن للمرادي وكتابه الجني الداني إشارة واحدة " [1] . وهذا الذي ذكره المحققان عن مسلك ابن هشام في المغني صحيح ، ونُضيف إليه أننا لاحظنا مثل هذا المسلك كذلك من قراءاتنا المتعددة في كثير من كتب ابن هشام النحوية ، فقد كان إلى جانب كثرة ما يورده فيها من أسماء مصادره كتباً كانت أو علماء يهمل ذكر هذه المصادر أحياناً على الرغم مما يورده من النقول الحرفية أو شبه الحرفية عنها . من ذلك مثلاً تعريف ابن الحاجب اسم الفاعل بقوله " ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به على معنى الحدوث " فقد نقله ابن هشام في شرح شذور الذهب نقلاً حرفياً دون أن ينسبه لصاحبه أو للكتاب الذي أخذه منه .

ومن ذلك أيضاً قول ابن هشام " بخلاف العَلَم فإنّه يعيّن مسمّاه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيداً بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو " وقد ردّ العدوي هذا القول إلى صاحبه وذكر اسم الكتاب الذي نقله ابن هشام منه فقال : " قال ابن مالك في شرح الكافية .. والعَلَم يعيّن مسمّاه دون قيد

---

(١) الجني الداني ، تمهيد المحققيْن ، ص ٥ ــ ٦ .

ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيداً بحضور أو غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو " .

نعود بعد هذا إلى مقارنة نصوص من المغني بنصوص سبقتها من الجني الداني في حروف بعينها من أدوات المعاني لنكشف ما بينهما من تشابه يوجب على ابن هشام أن ينسبها إلى المرادي وكتابه ، لكنه أهمل ذلك إهمالاً تاماً وخالف فيما فعل ما تقتضي به الأمانة العلمية .

١) تناول ابن هشام في المغني في الباب الأول وهو باب تفسير المفردات وذكر أحكامها معاني الباء المفردة [١] بالطريقة نفسها والترتيب ذاته اللذين تناولهما المرادي في الجني الداني [٢] ، كذلك تشابهت في كلاميهما في الكتابين جمهرة المعاني والشواهد بل تطابق الكثير من العبارات ، فقد ذكر ابن هشام أنّ من معانيها " الغاية " نحو : وقد أحْسَن بي ، أي إليَّ ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لَطُف " ، وقال المرادي في الباب الأول في الحرف الأحادي من كتابه الجني الداني إنّ من معانيها " أن تكون بمعنى إليَّ نحو قوله تعالى : وقد أحْسَنَ بي ، أي إلِيَّ ، وأوّل على تضمين أحسن معنى لَطُفَ " .

٢) وتناول ابن هشام في المغني في الباب نفسه حرف " لم " فقال [٣] ملخّصاً كلام المرادي [٤] عنه " حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً نحو لم يلد ولم يولد ، وقد يرفع الفعل المضارع بعدها ، كقوله : (من البسيط) :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتِهِم يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

---

(١) يُنظر : المغني ، ص ١٣٧ .

(٢) الجنى الداني ، ص ٣٦ .

(٣) المغني ، ص ٣٦٥ .

(٤) يُنظر الجنى الداني ، ص ٢٦٦ .

فقيل ضرورة ، وقال ابن مالك لغةٌ ، وزعم اللحياني أنّ بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم : ألَمْ نشرحَ ، وقوله : (من الرجز) :

في أيّ يومَيَّ مِنَ الموتِ أفرُّ أيومِ لم يُقدَرَ أم يومِ قُدِرْ؟

وخرّجا على أنّ الأصل نشرحَنْ ويُقدَرَنْ ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها " .

وتناول المرادي الحرف نفسه بتفصيل أكبر وبتحقيق أدقّ فقال في الباب الثاني من الحرف الثنائي من كتابه المذكور " لم حرف نفي له ثلاثة أقسام ، الأول : أن يكون جازماً نحو لم يلد ولم يُولد وهذا القسم مشهور ، الثاني : أن يكون ملغى لا عمل له فيرتفع الفعل المضارع بعده كقول الشاعر : (من البسيط) :

لولا فوارسُ من ذهلٍ وأسرتِهِم يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

وصرّح ابن مالك في أوّل شرح التسهيل بأنّ الرفع بعد لم لغة قوم من العرب وذكر بعض النحويين أنّ ذلك ضرورة . والثالث : أن يكون ناصباً للفعل ، حكي اللحياني عن بعض العرب أنّه يُنْصَب بلم وقال ابن مالك في شرح الكافية : زعم بعض الناس أنّ النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السّلف ألم نشرحَ لك صدرك ، بفتح الحاء وبقول الراجز :

في أيّ يومَيَّ من الموت أفرّ أيومِ لم يُقدَرَ أم يومِ قُدِرْ؟

وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكدّ بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت " .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي ذكرها [١] .

---

(١) يُنظر : مقالات مُنتخبة ، ص ٣٠٩ ــ ٣١٠ ــ ٣١١ .

ثم قال : (ومن الواضح ما بين الكلاميْن من تشابـــه يكاد يكون تاماً لا ينقص منـــه ما نراه من تبديل في اللفظ أو تحوير في العبارة أو تقديم أو تأخير أو إيجاز قليـــل هنا وتفصيل قليل هناك) [١] .

وأقول : ذلك لا يقدح في علم ومكانة ابن هشام ، فإنّ من عادة الـــسلف أن ينقلوا عن بعضهم ولا يعزون في الغالب ، وعمدتهم في ذلك نشر العلم وقصد وجه الله سبحانه وتعالى ، وإذا سلّمنا بأن ابن هشام أخذ مادته في الباب الأول من المرادي فقد برزت براعة ابن هشام وعلوّ كعبه في بقيّة أبواب الكتاب مما لا يدع مجالاً للشك لدى صاحب انصاف بأنه قد أبدع وأتى بالجديد ، فرحم الله الجميع ، وقد أثنى العلمـــــاء على هذا المصنّف ومختصره (الاعراب عن قواعد الإعراب) الـــذي ضمّنه بعض مادة (المغني) وهو مما لا يُستغنى عنه في علم الإعراب ، وتصانيف ابـــن هشـــام الأخرى كـــ (أوضح المسالـــك) و (شـــرح القطر) و (الشذور) و (اُللمحة البدريّـــة) وباقي مؤلفاته ـــ التي سارت بها الركبان ـــ تشهد على ملكة ابن هشام ومدى القبول لمصنفاته عند عامة أهل العلم .

ب) سبب تأليف ابن هشام لكتاب المغني [٢] :

هو ما قاله في مقدمته : (... وممّا حثّني على وضعه أنني لما أنـــشأتُ في معنـــاه المقدّمة المسماة بـــ " الإعراب عن قواعد الإعراب " حَسُنَ وَقْعُها عند أولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاَّب ، مع إن الذي أودعتُه فيها بالنسبة إلى ما ادَّخرته عنـــها كشَذْرة من عِقْدِ نَحْر ، بل كقطرة من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيـــد لما قررته وحررته ، مقرب فوائده للإفهام ، واضع فرائده على طرف الثمام ، لينالهـــا الطلاب بأدنى إلمام) .

---

(١) مقالات منتخبة ، ص ٣١١ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج ١ ، ص ٢٧ ـــ ٣١ .

ثم قال : (واعلم أني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية .

فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام) .

(والأمر الثاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام في اشتقاق اسم ، أهو من السمة كما يقول الكوفيون ، أو من السمو كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين) .

(والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي) .

ج) زمن ومكان تأليفه :

ألّفه عندما كان مجاوراً للحرم الشريف بمكة المكرمة سنة ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م، ولكنّه أضاعه في طريقه إلى مصر ، فأعاد تأليفه في رحلته الثانية إلى مكة سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م [١] .

قال في مقدمة كتابه : (... وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفاً ، كتاباً في ذلك ـ أي في علم الإعراب ـ مُنوِّراً من أرجاء قواعده كل حالك ، ثم أنني أُصِبْت به وبغيره في مُنصرفي إلى مصر ، ولَّما منَّ الله تعالى عليَّ في عام ستةٍ وخمسين بمعاودة حَرَم الله ، والمجاورة في خير بلاد الله ، شمّرتُ

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢١ .

عن ساعد الاجتهاد ثانياً ، واستأنفتُ العمل لا كَسِلاً ولا متوانياً ووضعت هذا التصنيف ...) [١] .

د) منهجه فيه [٢] :

(انتهج المؤلف فيه منهجاً فريداً في نوعه لم يسبقه إليه سابقٌ من لدن سيبويه إلى عصره هذا ، إذ نراه قد قسَّمه قسمين كبيرين .

القسم الأول : خصّه بالمفردات والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا ، وفيه أخذ يوضح وظائفها وطرق استخدامه لها ، مع عرض لجميع الآراء المتصلة بها عرضاً باهراً .

القسم الثاني : تحدث فيه عمّا يلي :

١) الجملة وأقسامها المتنوعة وأحكامهما .

٢) الظرف والجار والمجرور وأحكامها .

٣) ما يكثر دوره في الكلام ويقبح جهله .

٤) الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .

٥) التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها .

٦) كيفية الإعراب .

٧) أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) .

وقد وضّحه بقوله : (ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها) [٣] .

---

(١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) شرح المزج ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٣) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٧ .

قال الدماميني في مدحه (من الطويل) [١] :

ألا إنّمـــا مغـــني اللبيـــب مـــصنّف جليـلٌ بـــه النحـــويُّ يحـــوي أمانيـــهْ

ومـــا هـــو إلا جنّـــةٌ قـــد تزخرفَـــتْ أمـــا تنظُـــرُ الأبـــوابَ فيـــه ثمانِيَـــهْ

وقال الشهاب الخفاجي (من الرجز المجزوء) [٢] :

مغـــــني اللبيـــــب جنّـــــة أبوابهـــــا ثمانيـــــه

أمـــــا تراهـــــا وهـــــي لا تـــــسمع فيهـــــا لاغيـــــه

مميزات هذا الكتاب إجمالاً [٣] :

مما امتاز به " مغني اللبيب " عن كتب المعاصرين واللاحقين وعن بقية مؤلفات ابن هشام نفسه ما يأتي :

١) الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تدع شيئاً دون أن تـــنص عليـــه وتبينه .

٢) التعمق في بحث المسائل وتقليبها على جميع وجوهها ، ودعمها بالأدلة والبراهين ، وذلك كما في كلامه في الوجه الثالث من أوجه (كي) قال :

(الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً ، وذلك في نحو : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ... ﴾ [٤] ويؤيده صحة حلول أنْ محلها ؛ ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك " جئتُك كي تكرمني " ، وقوله تعـــالى : ﴿ ... كَيْ لَا

---

(١) شرح المزج ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(٢) حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٥ .

(٣) يُنظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي ، ص ٩٩ ، للدكتور / يوسف عبد الرحمن الضبع .

(٤) سورة الحديد : آية (٢٣) .

يَكُونَ دُولَةً ... ﴾ [١] إذا قدرت اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمارُ أنْ بعدها ، ومثله في الاحتمالين قوله : (من الطويل) :

أردتَ لكَيْمَـــا أنْ تَطِيْـــرَ بِقِرْبَتِـــي ..... [٢]

فكي : إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية بمعنى أنْ ، ولا تظهر أنْ بعد كـــي إلا في الضرورة كقوله : (من الطويل) :

فقالـتْ : أكُـلَّ النـاسَ أصْـبَحتَ مانِحَـاً لِـسَانَكَ كَيْمَـا أنْ تَغُـرَّ وتَخْـدَعَا ؟

وعن الأخفش أن كي جارة دائماً ، وأن النصب بعدهـا بـ " أن " ظاهـرة أو مضمرة ، ويرده نحو : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ... ﴾ [٣] فإن زعم أن كي تأكيـد لـلام كقوله : (من الوافر) :

..... ولاَ لِلمـــا بهـــم أبـــداً دواء [٤]

رُدَّ بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ، ويرده قولهم : " كيمهْ " كما يقولون : " لمه " ، وقول حاتم : (من الطويل) :

وأوقـدت نَـاري كـي ليُبْـصَرَ ضـوْؤُها وأخرجـتُ كَلْـبي وهُـو في البيْـتِ داخلُـهْ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا عن الأول بان الأصل " كي يفعل ماذا " ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الـصدّرِ ، وحـذف ألفها في غير الجـر ، وحذف الفعـل المنصوب مع بقاء عامـل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقـع في صحيح البخـاري في تفسير : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [٥]

---

(١) سورة الحشر : آية (٧) .

(٢) وعجزه : (فتتركها شنناً ببيداءَ بلقعِ) .

(٣) سورة الحديد : آية (٢٣) .

(٤) صدره : (فلا والله لا يُلفى لما بي) .

(٥) سورة القيامة : آية (٢٢) .

" فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً " ، أي : كيما يسجد ، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه) [١] .

٣) الإفاضة في الشواهد العربية الصحيحة التي تؤيد ما ذهب إليه ، فـ " المغني " من أغنى الكتب بالشواهد ، وهو كالنبع الصافي والجدول المتدفق بالصحيح من الشواهد التي تأخذ بنواصي القواعد ، أما الآيات القرآنية فقد أفاض فيها وكان لها الغلب على سواها من سائر الشواهد ، وأما الأحاديث النبوية فقد حوى الكتاب قدراً مما صحَّ منها ، وأما جيّد الشعر العربي ، السليم من الوهن والتجريح ، فأحسب أن الكتاب أوفى على الغاية منه ، وقد بلغت الأبيات في مجموعها اثنين وتسعمائة شاهد ، وقد وعى الكتاب طائفة من كلام العرب تأتي في المرتبة الأخيرة [٢] .

٤) بسط القول في آراء النحاة وتمحيص الصواب من بينها وتعقيبه عليها بتبيان رأيه فيها ، أو انحيازه لواحد منها .

ومن ذلك اختلافهم في (ما) الواقعة بين المتبوع وتابعه في نحو : ﴿ ... مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ... ﴾ [٣] ، " قال الزجاج : "ما" حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود ، وبعوضة بدل ، وقيل : " ما " اسم نكرة صفة لـ " مثلاً " أو بدل منه ، و " بعوضة " عطف بيان على " ما " ، وقرأ رؤبة برفع بعوضة ، والأكثرون على أن " ما " موصولة ، أي الذي هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة ، وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون " ما " استفهامية مبتدأ و " بعوضة " خبرها ، والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة " [٤] .

---

(١) المغني ، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣ .

(٢) يُنظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي ، ص ١٠٢ .

(٣) سورة البقرة : آية (٢٦) .

(٤) المغني ، ص ٤١٣ .

٥) كثرة الاحتجاج بالقراءات وتخريجها وفق القواعد العربية السليمة ، من أمثلتها : قول ابن هشام : (أجرى الكوفيون " ثُمَّ " مجرى الفاء والواو ، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستُدِلَّ لهم بقراءة الحسن [١] : ﴿ ... وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ ... ﴾ [٢] بنصب ﴿ يُدْرِك ﴾ وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ: (**لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائمِ الذي لا يجري ثم يغتسلُ منه**)[٣] ثلاثة أوجه ، الرفع : بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية . والجزم : بالعطف على موضع فعل النهي . والنصب قال : بإعطاء (ثم) حكم واو الجماعة ، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي ــ رحمه الله ــ أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما ، دون إفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهيٌّ عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى . وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب ، لا في المعية أيضاً ، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم ، لا المنطوق ، وقد قام دليلٌ آخر على عدم إرادته ، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ... ﴾ [٤] كون ﴿ تَكْتُمُوا ﴾ مجزوماً ، وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع) [٥] .

٦) إنارة السبيل لدفع اعتراضات تَرِدُ على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وغريب الشعر .

---

(١) قال السمين الحلبي : (وقرأ الحسم البصري بالنصب) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ .

(٢) سورة النساء : آية (١٠٠) .

(٣) صحيح متفقٌ عليه واللفظ للبخاري ، أخرجه البخاري (٢٣٩) ، ومسلم (٢٨٢) .

(٤) سورة البقرة : آية (٤٢) .

(٥) المغني ، ص ١٦١ .

قال في الكلام على معنى " مِن " : " وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى : ﴿ ... وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً ... ﴾ (١) في الطعن على بعض الصحابة ، والحق أن " مِنْ " فيها للتبيين لا للتبعيض ، أي الذين آمنوا هم هؤلاء ، ومثله : ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ ﴾ (٢) وكلهم محسن ومتقٍ ﴿ ... وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ (٣) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار " (٤) .

٧) الدقة في التأليف والإحكام في التصنيف ، ووضع كل شيء في مكانه اللائق به والملائم له ، ويتجلى ذلك في كل باب من أبوابه الثمانية .

٨) وضع قوانين في إعراب القرآن الكريم تضبط آياته المحكمات .

قال في ما يلتبس فيه الأصلي بالزائد على المبتدئ في صناعة الإعراب :

" ومما يشتبه نحو " تولوا " بعد الجازم والناصب ، والقرائن تبين ، فهو في نحو : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ... ﴾ (٥) ماض ، وفي نحو : ﴿ ... وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ ... ﴾ (٦) ، ﴿ ... فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ... ﴾ (٧) مضارع ، وقوله تعالى : ﴿ ... وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ

---

(١) سورة الفتح : آية (٢٩) .

(٢) سورة آل عمران : آية (١٧٢) .

(٣) سورة المائدة : آية (٧٤) .

(٤) المغني ، ص ٤٢١ .

(٥) سورة التوبة : آية (١٢٩) .

(٦) سورة هود : آية (٣) .

(٧) سورة النور : آية (٥٤) .

وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ... ﴾ [١] الأول : أمـــر ، والثانـــي : مـــضارع ؛ لأن النهي لا يدخـــل على الأمر ، و " تلظى " في : ﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ [٢] مضارع ، وإلا لقيـــل : تلظت) [٣] .

٩) ذكر أمور يزين المُعْرِب علمها ويشينه جهلها ، وترك أمور ذكرها في الإعـــراب فضول . وهذا ظاهر في الباب الرابع [٤] .

المغني مع شُرّاح متنه وشواهده :

لهذا الكتاب مكانة كبيرة عند السابقين ، وله مثلها عند المعاصرين ، فهو مـــن أعظم كتب ابن هشام قدراً ، وأرفعها مقاماً ، انتشر ذكره بين الناس ، وأكبّ العلماء عليه ، ولّما أحسُّوا بصعوبة أسلوبه ، ودِقّة مسائله وضعوا الحواشي عليـــه والـــشروح كي يستعين بها الطلبة ، فتأخذ بيدهم إلى إدراك الغامض من مسائله ، وما أكثرها [٥] .

وقد أورد حاجي خليفة بعض هذه الشروح والتعليقات [٦] .

وذكرها محقق كتاب " شرح المزج " للدماميني ، الدكتور / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي مرتبة على النحو التالي [٧] :

---

(١) سورة المائدة : آية (٢) .

(٢) سورة الليل : آية (١٤) .

(٣) المغني ، ص ٨٧٨ .

(٤) يُنظر : المغني ، ص ٥٨٨ .

(٥) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١١ ، للمحقق : د . عبد اللطيف محمد الخطيب .

(٦) يُنظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ج ٢ ، ص ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ .

(٧) يُنظر : الجزء الأول ، ص ٣٧ ــ ٣٨ .

فمن الشارحين والمعلقين :

١) محمد بن عبد الرحمن بن الصَّائغ (شمس الدين) ، م سنة ٧٧٦هـ ، سماه : " تنزيه السلف عن تمويه الخلف " وصل فيه إلى الباء المفردة ، وهو مفقودٌ .

٢) محمد بن أبي بكر الدماميني (بدر الدين) ، م سنة ٨٢٨هـ ، شرحه مرة وعلَّق عليه مرتين ، طُبع شرحه في المطبعة البهيّة في القاهرة سنة ١٣٠٤هـ بهامش المنصف) .

٣) أحمد بن محمد الشُّمُنِّيّ (تقي الدين) ، م سنة ٩٧٢هـ ، سماه : " المنصف من الكلام على مغني ابن هشام " وهو مطبوع في جزأين ، المطبعة البهية بمصر ، تاريخ ١٣٠٥/١٢/٢٤هـ .

٤) محمد بن عماد المالكي (أبي ياسر) ، م سنة ٨٤٤هـ ، سماه : " كافي المغنى " في ثلاث مجلدات ، وهو مفقود .

٥) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (جلال الدين) ، م سنة ٩١١هـ ، سماه : " الفتح القريب على مغني اللبيب " ، وهو تعليق وصل فيه إلى " حتى " ، وقد حقق بكلية اللغة العربية بأسيوط ، لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " لبعض الزملاء .

٦) نور الدين العسيلي المقرئ ، م سنة ٩٩٠هـ .

٧) أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن المُلاَّ الحلبي ، م سنة ١٠٠٣هـ ، سماه : " منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب " ، وقد حقق في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

٨) محمد بن محمد المعروف بوحي زادة الرومي ، م سنة ١٠١٨هـ ، سماه : " مواهب الأديب " ، وهو شرح مفيد جامع في ستة مجلدات ، وهو مفقود .

٩) المولى مصطفى بن ببر محمد المعروف بعزمي زادة ، م سنة ١٠٤٠هـ ، لم أقف عليه .

١٠) المولى مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي ، م سنة ١١٠٠هـ ، وهو شرح موجز مفيد سماه : " غنية الأديب عن شروح مغني اللبيب " ، لم أقف عليه .

١١) محمد بن مهدي بن علي القزويني ، سماه : " عناء الأريب في فهم مغني اللبيب " ، لم أقف عليه .

١٢) محمد بن إبراهيم الحنبلي (رضي الدين) ، م سنة ٩٧١هـ ، سماه : " مغني الحبيب على مغني اللبيب " ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم : ١٢٦٩٤ ، ميكروفيلم نحو طلعت .

١٣) محمد الأمير الأزهري ، مطبوع طبعة دار إحياء الكتب العربية في مصر ، وقد فرغ منه سنة ١١٨٨هـ كما ذكر في خاتمته .

١٤) محمد عرفة الدسوقي ، م سنة ١٢٣٠هـ ، مطبوع طُبعت عدة مرات منها :

أ ـ في مطبعة بولاق بمصر سنة (١٢٨٦هـ) وسنة (١٣٠١هـ) .

ب ـ طبعة عبد الحميد بن أحمد حنفي في القاهرة سنة (١٣٥٨هـ) .

ج ـ في مطبعة المشهد الحسيني في القاهرة سنة (١٣٨٦هـ) جزءان في مجلد وبهامشها مغني اللبيب .

١٥) عبد الحفيظ ابن مولانا الحسن ، م سنة ١٣٥٦هـ ، سماه : " السَّبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب " ، لم أقف عليه .

وكما قامت الشروح والتعليقات على متن المغني قامت ـ أيضاً ـ على شواهده .

ومن الشارحين لشواهده :

١) عبد الرحمن بن أبي السيوطي (جلال الدين) ، م سنة ٩١١هـ ، طُبع في المطبعة البهيّة بالقاهرة سنة (١٣٢٢هـ) بتصحيح العلاّمة الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي المتوفى سنة (١٣٢٢هـ) رحمه الله تعالى ، نشره أحمد ناجي الجمالي ، ومحمد أمين الخانجي ، كما طُبع في مجلدين باعتناء الشيخ أحمد ظافر كوجان ، نشرته دار مكتبة الحياة في بيروت ، وذُيّل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي المتوفى سنة (١٣٢٢هـ) رحمه الله تعالى .

٢) عبد القادر بن عمر البغدادي ، م سنة ١٠٩٣هـ ، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات ، طُبع باسم " شرح أبيات مغني اللبيب " بتحقيق الشيخيْن عبد العزيز رباح ، وأحمد بن يوسف الدقاق ، نشرته دار المأمون للتراث في دمشق سنة (١٣٩٣هـ) .

٣) عبد الله بن علي القحافي وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم : (١٠) نحو حليم ، وهو مختصر يقع في ٩٠ ورقة وقد خط سنة ١٢٥٦هـ .

كما يوجد شرح آخر لم يعلم مؤلفه يقع في ١٠٩ ورقة خط سنة ١١١٣هـ ، وهو تحت رقم : (٥٩١١) بدار الكتب المصرية .

ومن المختصرين :

١) محمد بن إبراهيم البيجوري (شمس الدين) ، م سنة ٨٦٣هـ ، لم أقف عليه .

٢) محمد بن عبد المجيد السَّامولّي الشافعي ، م سنة ٩٦١هـ ، سماه : " ديوان الأريب في مختصر مغني اللبيب " ، وهو محقق بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٣) أحمد المشتهر بالنائب ، سمـــاه : " قراضة الذهب في علمـــي النحـــو والأدب " ، لم أقف عليه .

ومنهم مَنْ جعل "المغني" في منظومة ليسهل حفظها :

فمن الناظمين أبو النجا بن خلف بن محمد بن علي المصري الشافعي ، المولـــود سنة ٨٤٩هـــ ، وقد شرح ما نظم .

تعريف الاعتراض :

ورد الاعتراض في المعاجم اللغوية بعدة معانٍ ، منها :

١) المنع [١] :

قال الفيروز أبادي : " والاعتراض المنع ، قال الصاغاني : والأصل فيه أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجِذْع أو الجبل منع السابلة من سلوكه ، فوضَع الاعتراض مَوْضعِ المنع لهذا المعنى وهو مطاوع (العَرْض) يُقال : عَرَضْتُه فاعْتَرَضَ [٢] .

٢) عدم الاستقامة [٣] :

قال الأزهري : (واعْتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِه ، لم يستقم لقائده) [٤] .

٣) الوقوع في الشيء [٥] :

قال الجوهري [٦] : (واعترض فلان فلاناً : أي وقع فيه وعارضه : أي جانبه وعَدَل عنه) .

قال ذو الرمّة [٧] : (**من الطويل**) .

وقد عَارضَ الشِعْرَي سُهَيْلٌ كأنَّه قَرِيعُ هِجَانٍ عَارضَ السَّوْلَ حَافِرُ)

---

(١) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ، مادة : (عرض) ، تاج العروس ، ج ١٨ ، ص ٤٠٨ ، مادة : (عرض) .

(٢) تاج العروس ، ص ٤٠٨ .

(٣) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ، مادة : (عرض) ، التهذيب ، ج ١ ، ص ٦٣ .

(٤) التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٦٣ .

(٥) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ، التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٦٣ .

(٦) الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ــ ١٠٨٥ .

(٧) في ديوانه ، ص ١١٥ ، وفي الديوان كذا :

وقد لاح للساري سُهيلٌ كأنّه قريعُ هِجانٍ عارَضَ الشَّوْلَ جافِرُ

٤) الابتداء بالشيء من غير أوله [١] :

قال الجوهري : (واعترضت الشهر : إذا ابتدأته من غير أوّله) [٢] .

وفي الاصطلاح : تقابل الدليلَيْن على سبيل الممانعة بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر ، والآخر انتفاءه [٣] وبذلك يتبيّن من التعريف الاصطلاحي عند المتكلمين والأصوليين مناسبة مصطلح الاعتراض كعنوان لهذه الرسالة ، حيث أن في اعتراض البغدادي على ابن هشام تقابل دليلَيْن في الظاهر بحيث يَبْدُوان للناظر إليهما في أول الأمر أنهما متنافيان ، وبشيء من النظر يمكن الوصول إلى الجمع بينهما أو ترجيح أحدهما ، فصنيع البغدادي في شرح الشواهد أقرب ما يكون إلى إيراد الأدلة على سبيل الممانعة ، وذلك أحد تعريفات الاعتراض اللغوية .

وهناك مصطلحات أخرى يكثر دورها في هذا السياق كالاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات والتنبيهات إلا أنها تختلف عن مفهوم الاعتراض ، ويمكن التفريق بينها على النحو الآتي :

فالاستدراكات : استفعال من (درك) ، وهي إما إضافة مُتممة أو معدّلة للمستدرك عليه [٤] .

والإدراك : [٥] اللحوق ، يُقال : مشيت حتى أدركته ، وعِشت حتى أدركت زمانه ، وأدركته ببصري أي رأيته ، واستدركت ما فات وتداركته بمعنى ، وتَدارك

---

(١) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) كتاب التعريفات ، ص ١٢٤ .

(٤) استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري ، ص ٨ .

(٥) الصحاح ، مجلد ٤ ، ص ١٥٨٢ ، مادة (د ــ ر ــ ك) .

القوم : أي تلاحقوا ، أي لحق أخرُهم أوّلَهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ... حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا ... ﴾ (١) .

وأصله : تداركوا .

وفي المعجم الوسيط : استدرك ما فات : تداركه ، والشيء بالشيء تداركه به ، وعليه القول : أصلح خطأه ، أو أكمل نقصه ، أو أزال عنه لبْساً (٢) .

ومنها : استدراكات السيرافي على سيبويه ، واستدراكات الزبيدي على سيبويه .

والتعُّقبات : هي تتبع عثرات وأخطاء مؤلف أو مصنف ما .

قال ابن منظور : " واستعقبت الرجلَ وتعقّبته إذا طلبت عورته وعَثْرَته " (٣) .

وذلك نحو تعقبات أبي حيان لابن مالك كما هو مشهور .

والمؤاخذات : نحـوٌ من التعقّبات ، قال ابن منظور (٤) : (وآخذه بذَنْبِه مُؤاخَـذَة : عاقبه ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ... ﴾ (٥) وقوله ﷻ : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا ... ﴾ (٦) .

ومنها : مسائل الغلط للمبرد ، وهو ردّ المبرِّد على سيبويه .

قال ابن جني : " وأما ما تعقّب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط ، فقلّما يلزم صاحبُ الكتاب منه إلا الشيء النزرْ ، وهو أيضاً ــ مع قلته ــ من كلام غير أبي العباس " (٧) .

---

(١) سورة الأعراف : آية (٣٨) .

(٢) المعجم الوسيط ، ص ٢٩١ ، مادة (درك) .

(٣) لسان العرب ، ج ٣٤ ، ص ٣٠٢٦ .

(٤) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٥) سورة العنكبوت : آية (٤٠) .

(٦) سورة الحج : آية (٤٨) .

(٧) الخصائص ، ج ٢ ، ٤٨٤ .

والتنبيهات : من نَبِه للأمر نَبَهاً : فَطِن له ، ومن نومه استيقظ فهو نَبِه [١] .

ونَبّهتُهُ على الشيء : أوقفته عليه فتنبّهَ هو عليه [٢] .

والتنبيه : اسم لطائفة من الكلام يحسن الالتفات والتنبّه لها [٣] .

ومنها التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني ، وتنبيهات ابن بري على الصحاح للجوهري .

ومن المصطلحات التي تتعلق بدراسة المسائل مصطلح التحقيق : وهو إثبات المسألة بدليلها [٤] .

قال ابن منظور [٥] : وحقق قوله وظنّه تحقيقاً أي صدّق .

وحقّ الأمر يَحقُّ ويَحُقُ حقاً وحُقُوقاً صار حقّاً وثبت ، وفي التنزيل : ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ ... ﴾ [٦] أي ثبت ، وكلام محقق : أي رصين قال الراجز :

دَعْ ذا وحَبِّرْ مَنْطِقاً مُحقّقاً

ولَعلّك لحظت الفروق بين هذه الكلمات ، وإن تقاربت في بعض الأحيان ، وعلمتَ حينئذ ــ كما قدمتُ ــ لِمَ اخترتُ مصطلح الاعتراضات ، غير أنني أُنَبِّهُ هنا أن حواشي بعض العلماء أو شروحَهم على متون بعضٍ لا تخلو من هذه الأشياء كلها ، فقد تشمل الاستدراك والتعقيب والاعتراض والتنبيه والتصويب والتحقيق والإكْمَال كلّ بحسب سياقه وموضعه ، كما أُنَبّه أيضاً إلى أن في التعقيبات والاستدراكات ونحوها سَعْياً للتكامل بين العقول العلمية على مختلف الأعصار والأمصار ، ولو تُرِكتْ المصنفات غُفْلاً من ذلك لكانت أقل فائدة وأقل تأثيراً .

---

(١) المعجم الوسيط ، ص ٩٣٦ .

(٢) الصحاح ، المجلد ٦ ، ص ٢٢٥٢ .

(٣) رفع الأعلام ، ص ١٣ .

(٤) كتاب التعريفات : ص ١١٥ .

(٥) لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٩٤٠ ــ ٩٤٢ ، مادة : (حقق) .

(٦) سورة القصص : آية (٦٣) .

الدراسة

وتشمل المسائل التي اعترض فيها البغدادي على ابن هشام

وتتناول أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول : اعتراضات تتصل بحروف المعاني والأدوات .

المبحث الثاني : اعتراضات تتصل بالأبنية والكلمات .

المبحث الثالث : اعتراضات تتصل بالتراكيب والجمل .

المبحث الرابع : اعتراضات تتصل بتحقيق نسبة قول أو شاهد .

المبحث الأول

اعتراضات تتصل بحروف المعاني والأدوات

وفيه ثلاث وعشرون مسألة

المسألة الأولى :

أ ـ الخلاف بين البصريين والكوفيين في نوع (أنْ) في (أنْ تقرأن) في قول الشاعر :

أنْ تقـــرأن علـــى أسمـــاء ويحكمـــا منِّـــي الـــسلام وأن لا تُـــشعرا أحـــداً

قال ابن هشام في (أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون : (وقد يرفع الفعـــل بعدها كقراءة ابن مُحيْصن ﴿ ... لِمَن أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرضَاعَةَ ... ﴾ [١]

وقول الشاعر : (من البسيط) [٢] :

أنْ تقـــرآن علـــى أسمـــاء ويحكمـــا منِّـــي الـــسلام وأن لا تُـــشعرا أحـــدا

---

(١) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

الجمهور على (يُتمَّ الرَّضاعةَ) بالياء المضمومة من (أتَمَّ) وإعمال (أنْ) الناصبة ، ونصب الرضـــاعة ، مفعولاً به ، وفتح رائها ، وقرأ مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء : (تَتِمَّ) بفتح التـــاء من (تَمَّ) ، (الرَّضاعةُ) بالرفـــع فاعلاً ، وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة كذلك إلا أنهما كَـــسَرا راء (الرِّضـــاعة) ، وقـــرأ مجاهـــد ـــ ويُـــروى عن ابن عباس ـــ (أن يُتِمُّ الرَّضاعة) برفع (يُـــتِمُّ) ، (الـــدر المـــصون ٥٦٩/١) .

(٢) البيت بلا نسبه في الخصائص (٣٨٤/١) ، سر صناعة الإعراب (٢٠٠/٢) ، الإنصاف (٥٦٣/١) ، ضرائر الشعر ، (١٦٣) ، شرح المفصل (١٥/٧) ، شرح التـــسهيل (٤٢٥/١) ، (٣٣٣/٣) ، شرح ابن الناظم ، (٦٦٨) ، شـــرح الرضي ، (٣٥/٤) ، حاشيـــة الخضري (١٧٣/٢) ، المغني ، (٤٦ ـــ ٩١٥) ، أوضح المسالك (١٤٧/٤) ، توضيح المقاصـــد (٣٠٥/٢) ، التذييل والتكميـــل (١٦٦/٥) ، التصريـــح (٢٣٢/٢) ، شرح شواهد المغنـــي (١٠٠/١) ، الخزانة (٤٢٠٥/٨) ، شـــرح أبيـــات المغني (١٣٥/١) ، حاشيـــة الصبـــان (٤٣١/٣) ، رصـــف المباني ، (١٩٤) .

وقبل البيت بيتان وهما :

يـــا صـــاحبي فـــدت نفـــسي نفوســـكما وحيثمـــا كنتمـــا لا قيتمـــا رشـــدا

أن تحمـــلا حاجـــة لـــي خـــف محملـــها وتـــصنعا نعمـــة عنـــدي بهـــا ويـــدا

وورد البيت الثاني في الخصائص وشرح شواهد المغني وشرح التسهيل برواية أخرى :

أن تحمـــلا حاجـــة لـــي خـــف محملـــها تـــستوجبا نعمـــة عنـــدي بهـــا ويـــدا

وزعم الكوفيون أنَّ " أنْ " هـذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين إنها " أن " الناصبة أهملت حَمْلاً على " ما " أختها المصدرية) [١] .

ناقش البغدادي كلام ابن هشام في تعليقه على البيت السابق وقال : (على أن (أنْ) فيه ، أن الناصبة للمضارع ، أهملت حملاً على أختها (ما) عند البصريين ، خلافاً للكوفيين في زعمهم أنها المخففة من الثقيلة . أقول : هكذا اشتهروا ، والصواب العكس ، فإن القول بأنها هي المخففة قول البصريين ، والقول بأنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت ، قول الكوفيين) [٢] .

تحرير المسألة :

من نواصب المضارع (أنِ المصدرية) وهي أم الباب ، وقُيّدت (أن) بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة ، فإنهما لا ينصبان المضارع [٣] .

والمصدرية : هي التي يؤول منها ومن صلتها مصدر ، وتنقسم إلى مخففة من أنّ باقية على عملها ، وإلى غير مخففة وهي الناصبة للمضارع ، وإنما نصبته لأنها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهي أنّ ، وهي أقوى النواصب ، ولذلك نصبت الفعل مظهرة ومضمرة [٤] .

ولـ (أنْ) المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات [٥] :

إحداها : أن يتقدم عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ ؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير .

---

(١) المغنى ، ص ٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٣) انظر : قطر الندى ، ص ٨٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٠ .

(٥) يُنظر : شرح قطر الندى ، ص ٨٥ ــ ٨٧ .

ويجب فيما بعدها أمران : أحدهما : رَفْعُهُ ، والثاني : فَصْلُهُ منها بحرف من حروف أربعة ، وهي : (حرف) التنفيس ، وحرف النفي ، وقَدْ ، ولَوْ ؛ فالأول نحو : ﴿ ... عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ... ﴾ [١] ، والثاني نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ... ﴾ [٢] ، والثالث نحو : " عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ " ، والرابع نحو : ﴿ ... أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ [٣] ، وذلك لأن قبله : ﴿ ... أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ... ﴾ ومعناه ــ فيما قاله المفسرون [٤] ــ أفلم يعلم .

الثانية : أن يتقدَّمَ عليها ظَنٌّ ، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرْجَحُ في القياس والأكْثرُ في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ... ﴾ [٥] ، واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ... ﴾ [٦] فقرئ بالوجهين [٧] .

---

(١) سورة المزمل : الآية (٢٠) .

(٢) سورة طه : الآية (٨٩) .

(٣) سورة الرعد : الآية (٣١) .

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ ... ﴾ (الرعد : ٣١) .

(٤) (وقوله : ﴿ ... أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ... ﴾ أي من إيمان جميع الخلق ويعلموا ، أو يتبينوا ﴿ ... أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ ... ﴾ (المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ، ص ٦٨٩) .

(٥) سورة العنكبوت : الآية (١ ــ ٢) .

(٦) سورة المائدة : الآية (٧١) .

(٧) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (ألا تكونُ) والباقون : (ألا تكونَ) يُنظر : في هامش القرآن الكريم القراءات العشر المتواترة .

الثالثة : أن لا يسبقها عِلْـــم ولا ظَنٌّ ، فيتعين كونهـــا ناصبةً ، كقولـــه تعـــالـــى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ... ﴾ (١) .

و (أنْ) المخففة من الثقيلة وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف ثم خُففـــت ، فأصبحت على حرفين في اللفظ .

قال ابن هشام : (وأنْ هذه ثلاثية الوضع) (٢) .

وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية : (وأشار بقوله : " لا بعد علم " إلى أنه إن وقعت (أنْ) بعد علم ونحوه ــ مما يدل على اليقين ــ وجب رفع الفعل بعـــدها ، وتكون حينئذ مُخففة من الثقيلة ، نحو : " عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ " ، والتقدير : أنه يقـــوم ، فخففت أن ، وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهذه هي غير الناصبة للمـــضارع ؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً ، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً) (٣) .

وقد ألزم وقـــوع (أن) المخففـــة من الثقيلة بعد أفعـــال التحقيق كالعلـــم وما يؤدي معناه ، لأن التحقيق (بأن) المخففة التي فائدتها التحقيـــق أنـــسب وأولى ، فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصَّرف (أن المصدرية الناصبة) أما وقوعها بعد الظن وما يؤدي معناه فجواز الرفع على أن الحسبان ظن غالب (٤) .

قال ابن الحاجب في (أماليه) : (إذا وقعت أنْ " بعد " " علمت " ، وجب أنْ تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا وقعت بعد " أردت " وجب أن تكون الناصبة للأفعال . لأن " علمت " لـــمَّا كان متعلقُها متحققاً ناسبَ أن تكون بحرفٍ للتحقيق ، والمخففةُ

---

(١) سورة الشعراء : الآية (٨٢) .

(٢) المغني ، ص ٤٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ .

(٤) انظر : شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٣٢ .

من الثقيلة كذلك ، و " أردتُ " لـــمَّا كان متعلقها ليس للتحقيق وجب أن لا يقــع بعدها حرفُ التحقيق لأنه وضعُ الشيء في غير محلّه . ألا ترى أنك إذا قلت : علمتُ زيداً قائماً ، كنت مخبراً بتحقيق قيام زيد . وإذا قلت : أردتُ زيداً قائماً ، فإنما أخبرتَ بإرادتك للقيام ، ولم تُخبر بالقيام ، لأنه قد يكون وقد لا يكون) [١] .

وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع (أنْ) الناصبة بعد العلم بلا تأويل والجمهور على المنع [٢] .

ومنع المبرد النصب في المؤول بالظن [٣] وعرفنا تفصيل الجمهور في ذلك .

وتخفف (أنّ) فلا تُلغى كما تُلغى (إنْ) المخففة [٤] ، إلا أن اسمها لا يظهــر غالباً ، وتجوّز بعضهم فقال : أُلغيت [٥] .

والخبر يأتي جملة اسميــة مجردة ، أو مصدرة بــلا ، أو بأداة شرط ، أو برب ، أو بفعل يقترن غالبــاً إن تصرف ولم يكن دعــاء ، بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفي [٦] .

وسبب عملها اختصاصها بالدخول على الأسماء .

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) : ((إن الذي يدل على أنهــا معملــة أن الموجب لعملها ، وهو الاختصاص ، موجود ، ألا ترى أنه لا يليها فعل ، وإن وليهــا

---

(١) آمالي ابن الحاجب ، ج٢ ، ص ٧٢٧ ــ ٧٢٨ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ٤٢٤ .

(٣) انظر : الهمع ، ج ٤ ، ص ٨٩ .

(٤) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٢١ .

(٥) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤١٩ .

فالاسم مضمر ، نحو : " تحققتُ أنْ سيقومُ زيدٌ " ، التقدير : أنه سيقومُ زيدٌ ، أي : أن الأمر سيقومُ زيدٌ)) [١] .

وللأشموني في شرحه على الألفية رأي في ذلك قال : (أَنَّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عَضَّ مقصوداً به الماضي أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجِدَّ فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ؛ وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة ــ كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أَنَّ طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة) [٢] .

وقد يظهر عمل (أنْ) المخففة من الثقيلة على ضعف نحو : علمتُ أنْ زيداً قائمٌ ، وأكثر ما يكون هذا في الشعر .

وذهب بعضهم إلى إطلاق هذا القيد ــ أي إعمالها في اسم مضمر ــ فقال بجواز إعمالها في الاسم الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف [٣] ، وهو قول ابن عصفور [٤] .

ولا يلزم كون الضمير المحذوف ضمير شأن كما زعم بعضهم [٥] وهو ابن الحاجب [٦] ، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم فهو أولى [٧] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، ج ١ ، ص ٤٣٦ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ، ج ١ ، ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦١ .

(٤) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٦/١) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

(٦) يُنظر : شرح الرضي (٣٦٨/٤) .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

وهو رأي ابن مالك [١] ، وتبعه أبو حيان [٢] ولذلك قال سيبويه حين مثل بقوله تعالى : ﴿ ... أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ... ﴾ [٣] (كأنه قال عز وجل : (ناديناه أنَّك قد صدّقت الرؤيا يا إبراهيم) [٤] .

ولاختصاص (أنْ) المخففة بالدخول على الأسماء استقبحوا مباشرتها للأفعال ، ففصلوا بينها وبين الأفعال ــ ما لم تكن دعاء ــ (بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفي) ، إلا أن تكون تلك الأفعال مشبهة بالأسماء لعدم تصرفها .

قال أبو حيان : (وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها حتى تفصل لأجل ذلك بينها وبين الأفعال بالحروف التي يأتي ذكرها [٥] إلا أن تكون تلك الأفعال مُشَبَّهَةً بالأسماء لعدم تصرفها دليلٌ على أنها عندهم باقية على اختصاصها ، ولذلك لما حذفوا الضمير استقبحوا مباشرة الأفعال لها ، ففصلوا بينهما إلا في ضرورة أو في قليل من الكلام لا يُلتفت إليه) [٦] .

قيل : لعل سبب الفصل جعل تلك الحروف عوضاً من الضمير المحذوف [٧] .

---

(١) يُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل (١٦١/٥) .

(٣) سورة الصافات : الآية (١٠٤ ــ ١٠٥) .

(٤) الكتاب (١٦٣/٣) ، ويُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) ، والتذييل والتكميل (١٦١/٥) .

(٥) أي : حروف الفصل التي ذُكرت سابقاً وهي : [قد ــ لو ــ حرفا التنفيس السين ــ سوف في الإيجاب و (لا) في النفي] .

(٦) التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٥٩ .

(٧) انظر : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

قال سيبويه : (وإنما جاز قد علمتُ أنْ عمروٌ ذاهبٌ ، لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما يكون بعده لو ثقّلْته وأعملْتَه ، فلما جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلْته أو قلت : قد علمتُ أنْ يقولُ ذاك ، كان يمتنع ، فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلا ، فجعلوا هذه الحروف عوضاً) [١] .

يُفهم مما سبق أن سبب الفصل بين (أنْ) المخففة وبين الفعل بعدها :

١) التعويض عن حذف اسمه .

٢) كراهية مباشرتها للأفعال لاختصاصها بالدخول على الأسماء .

وذهب بعضهم إلى أن (أنْ) المخففة من الثقيلة قد ترد بغير فصل في ضرورة الشعر ، وهو رأي لأبي علي الفارسي ، وابن جني [٢] ، وابن عصفور [٣] ، وعزاه المرادي لابن مالك [٤] .

وقال بعضهم : الأحسن الفصل .

وورد عن بعض شيوخ أبي حيان كما ذكر هو ذلك أنهم قالوا بجواز حذف (قد ، والسين ، وسوف) في الإيجاب في ضعيف من الكلام . وقيل : لا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أو قليل من الكلام ينبغي ألا يُقاس عليه [٥] .

فيُستنتج مما سبق ذكره أنه يجب الفصل بين (أنْ) والفعل بعدها إذا كان فعلاً متصرفاً ولم يكن دعاء ولم يسبق (أن) فعل دال على العلم ، وذلك لئلا تلتبس المخففة بالناصبة ، أما إذا كان الفعل الواقع بعد (أن) غير متصرف أو متصرف قُصد

---

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٨ ــ ١٦٩ .

(٢) يُنظر : سر الصناعة (٢٠٠/٢) .

(٣) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٦/١) .

(٤) يُنظر : توضيح المقاصد (٢١٣/١) .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ .

به الدعاء أو سُبق (أنْ) فعل دال على العلم فحينئذ الفصل جائز ، لأن المصدرية لا تقع بعد دال على العلم على قول الجمهور ، ولا يقع بعدها الجملة الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء [١] .

وقد تخلو (أنْ) المصدرية من أن يعمل فيها علم أو ظن وتليها جملة ابتدائية ، أو فعل مضارع مرفوع ، وهو قليل في الكلام ومنه قول الشاعر [٢] : (من الطويل) :

رأيتك أحييت الندى بعد موته فعاش الندى من بعد أنْ هو خامل

وقراءة بعضهم : ﴿ ... لَمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ ... ﴾ [٣] ، وقول الشاعر ، أنشده السيرافي (من البسيط) :

أنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاءَ ويْحَكُمَا منِّي السلامَ وألاَّ تُشْعِرا أحدَا

وفي الحكم على أنْ فيما جاء من هذا النحو قولان [٤] :

١) أنها المخففة من الثقيلة .

٢) أنها (أنْ) الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية .

وكما ذكرنا في صدر هذه المسألة ، فقد نسب ابن هشام القول الأول إلى الكوفيين ، والقول الثاني إلى البصريين .

واعترض عليه البغدادي بأن القول بعكس ما ذكره ، فالقول الأول نسبه إلى البصريين والقول الثاني للكوفيين ، واستدل فيما ذهب إليه بعدة أقوال :

---

(١) انظر : حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٤٣٤ .

(٢) لم أقف على قائله .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) ، وقد سبق تخريج القراءة .

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ .

١) ابن جني في (الخصائص) حيث قال : (سألت أبا علي ــ رحمه الله تعالى ــ عنه فقال : هي مخففة من الثقيلة ، كأنه قال : أنكما تقرآن ، إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : شبه أن بما فلم يُعملها ، كما لا يُعمل ما) [١] .

قال البغدادي معلقاً على النص : (وأحمد بن يحيى هو ثعلب [٢] أحد أئمة الكوفيين ، والمحدث هو ابن السرّاج [٣] شيخ أبي علي الفارسي) [٤] .

ولم يُذكر عن من ترجم لابن جني بأنه أخذ عن ابن السرّاج شيخ أبي علي الفارسي ، أو أنه كان أحد شيوخه ، فابن السراج هو أبو بكر محمد بن سهل ، وتوفي سنة ٣١٦هـ ، وأبو بكر الذي حدث عنه ابن جني هو محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ، وهو من شيوخه الذين التقى بهم في بغداد ، ومن تلاميذ ثعلب وأحد قراء بغداد [٥] ، وكان أحفظ الناس لنحو الكوفيين [٦] وذكر الذهبي بأن ابن مِقْسم روى عن ثعلب أماليه [٧] . وكان يروى عنه ابن جني أخبار ثعلب وعلمه [٨] ، وابن جني

---

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٨٥ .

(٢) العلامة المحدث ، أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وكان يدرس كتب الفراء والكسائي درساً ، فلم يكن يعلم مذهب البصريين ، توفي ــ رحمه الله ــ سنة ٢٩١هـ .
(انظر : سير أعلام النبلاء (٥/١٤) ، أنباه الرواة (١٧٣/١ ــ ١٧٩)) .

(٣) هو : محمد بن السري بن سهل أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي البغدادي ، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب صحب أبا العباس المبرد وأخذ عنه العلم ، توفي سنة ٣١٦هـ .
(انظر : الأصول (١/ ٩) ، أنباه الرواة (١٤٥/٣ ــ ١٤٦) ، الأعلام (١٣٦/٦)) .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٣٥.

(٥) يُنظر : شرح التصريف (٧/١) .

(٦) يُنظر : أنباه الرواة (١٠٠/٣) .

(٧) سير أعلام النبلاء ، ج١٤ ، ص٦ .

(٨) يُنظر : الخصائص (٧/١) .

من معاصري أبي بكر محمد ابن الحسن المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، وتوفي ابن جني سنة ٣٩٢هـ ، وقيل : ٣٧٢هـ ، فثعلب شيخ أبي بكر محمد بن الحسن ، وهذا الأخير أحد شيوخ ابن جني ، أما ابن السراج فلم يرد عن مَنْ ترجموا له بأنه كان من تلاميذ ثعلب ، أو أنه أخذ عنه .

فهو سهو من البغدادي ــ رحمه الله ــ على إمامته في فَنّه ، وجَلَّ من لا يسهو ولا يَهِمُ .

وفي (سر الصناعة) ذكر ابن جني النص السابق بروايةٍ أخرى ، قال : (وسألت أبا علي عن قول الشاعر :

أن تقرآن .... البيت

فقلت له : لِمَ رفع تقرآن ؟ فقال : أراد " أنّ " الثقيلة ، أي : أنكما تقرآن ، هذا مذهب أصحابنا) [١] .

أي مذهب البصريين .

ثم قال : (وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير أنْ تقرآن ، قال : " شَبّه أَنْ بِما " فلم يعملها في صلتها) [٢] .

٢) نص ابن جني في سر الصناعة : قال البغدادي : (وزاد في " سر الصناعة " : وهذا مذهب البغداديين ، وفي هذا بُعد ، وذلك أنّ (أنْ) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً ، إنما هي للمضي أو للاستقبال ، نحو : سرني أنْ قامَ ، ويسرني أنْ تقومَ غداً ، ولا تقول : يسرني أنْ يقومَ ، وهو في حال القيام ، و (ما) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال أبداً ، نحو قولك : ما تقومُ حسنٌ ، أي : قيامك الذي

---

(١) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) المرجع السابق ، سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

أنت عليه حسن ، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى ، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها ، قال أبو علي : وأولي (أنْ) المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة ، وهذا على كل حال ، وإن كان فيه بعض الضعف ، أسهل مما ارتكبه الكوفيون) [١] .

فقول ابن جني (وفي هذا بُعد) أي أن تشبيه (أن) (بما) في إهمالها بعيد ، وذلك لأن (أن) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً تكون إما للمضي أو للاستقبال نحو : سرني أن قام زيد ، ويسرني أن يقوم غداً ، ولا تقع إذا وصلت (أن) بالفعل للحال أبداً أما (ما) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال دائماً فلا يمكن تشبيه إحداهما بالأخرى ، لأن كل واحدة منهما لا تقع في الأصل موقع صاحبتها .

وقال في موضع آخر من كتابه : ((كما قال الآخر : من مجزوء الكامل) [٢] :

أنْ تَهْبِطِيْنَ بِلاد قَوْ مٍ يَرتعَونَ مِنَ الطِّلاَحِ

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين : " فأما على قولنا نحن فإنه أراد " أنّ " الثقيلة ، وخففها ضرورة ، وتقديره : أنّك تهبطين ، فاعرفه) [٣] .

٣) نص ابن جني في (شرح تصريف المازني [٤]) قال : (سألت أبا علي عن ثبات النون في تقرآن بعد " أن " فقال : " أن " مخففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل

---

(١) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل (٩/٧) ، الخصائص (٣٨٤/١) .

(٣) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ١١٩ .

(٤) بكر بن محمد أبو عثمان المازني النحوي ، من أهل البصرة وهو أستاذ أبي العباس المبرد ، أحد الأئمة في النحو توفي سنة ٢٤٨هـ وقيل : ٢٤٩هـ بالبصرة ، (انظر : الأعلام (٦٩/٢) ، أنباه الرواة (٢٨١/١ ــ ٢٨٢)) .

بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس . قال أبو علي : لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ، ونقننه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع) [١] .

٤) نص ابن عصفور [٢] في (الضرائر) : يقول البغدادي : (وقال ابن عصفور في كتاب (الضرائر) : ومنه مباشرة الفعل المضارع لأن المخففة من الثقيلة ، وحذف الفصل نحو قول الشاعر ، أنشده الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة [٣] : (من مجزوء الكامل) :

إنِّي زَعِيْمُ يا نُوَيْـ ... ـقَةُ إنْ سَلِمْتِ من الرَّزَاحِ

أنْ تَهْبِطِيْنَ بِلاَد قَوْ ... مٍ يَرْتَعُون من الطِّلاَحِ

وقول الآخر :

أنْ تقرآن .... البيت

---

(١) شرح تصريف المازني ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ــ ٢٧٩ .

(٢) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي الإشبيلي ولد في إشبيلية سنة ٥٩٧هـ ، وقيل : سنة ٥٧٧هـ ، تلقى علوم العربية على أشهر علماء عصره ، وكان كما يقول مترجموه : حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، واختلف في سنة وفاته ، والأرجح أن تكون سنة ٦٦٩هـ .
(انظر : شرح جمل الزجاجي (٧/١) ، ضرائر الشعر ، (٥)) .

(٣) القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود النحوي القاضي الكوفي ، كان على قضاء الكوفة ، وكان عفيفاً صارماً في قضائه ، وكان فقيه ثقة جامعاً للعلم راوية للشعر ، عالماً بالعربية والنحو عاقلاً ، وكتب الحديث ولم يُنشر عنه ، توفي سنة ١٧٥هـ .
انظر : أنباه الرواة (٣٠/٣ ــ ٣١) ، الأعلام (١٨٦/٥) .

وقول الآخر [١] :

إذا كـان أمـرُ النـاسِ عِنـدَ عَجُـوزِهْم فلابـد أن يَلقَـونَ كُـلَّ يَبَـابِ

وقول ابن الدمينة : (من الطويل) :

وَلـي كَبِـدٌ مَقْرُوحَـةٌ مـن يَبِـيعُني بهـا كبـداً ليـست بـذاتِ قُـرُوحِ

أَبَى النـاسُ وَيحَ النـاسِ أن يشترونها ومـن يـشتري ذا عِلَّـةٍ بـصحيحِ

وقول الآخر : [٢]

وإنـي لأختـارُ القِـرَى طَـاوِيَ الحَـشَى مُحَـاذرةً مـن أنْ يُقـالُ لئـيمُ

قال أبو بكر ابن الأنباري [٣] : رواه الكسائي [٤] والفراء عن بعض العرب برفع يقالُ ، ولا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين أن والفعل بالسين أو بسوف ، أو قد في الإيجاب وبلا في النفي ، فإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ولم يقس عليه ، نحو قراءة مجاهد : ﴿ لمن أرادَ أن يُتِمُّ الرضاعةَ ﴾ [٥] برفع يُتِمُ . ومن النحويين من زعم أنّ (أنْ) في جميع ذلك هي الناصبة للفعل ، إلا أنها أهملت حملاً على ما المصدرية ، فلم تعمل لمشابهتها لها في أنها تقدر

---

(١) من الطويل ، لم يعرف قائله .

(٢) من الطويل ، البيت لحاتم الطائي في ديوانه : ٨٦ .
وفي رواية :

لقـد كنـت أطـوي البطن والـزاد يُـشتهى مخافـة يومـاً أن يُقـال لئـيم

(٣) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي ، ولد سنة ٢٧١هـ ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً له ، توفي سنة ٣٢٨هـ .
(أنباه الرواة : ٣/٢٠١ ــ ٢٠٦) .

(٤) علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائي النحوي أحد الأئمة القرّاء من أهل الكوفة توفي سنة ١٨٩هـ ، وقد بلغ عمره ٧٠سنة .
(أنباه الرواة : ٢/٢٥٦ ــ ٢٦٩) ، (الأعلام : ٥/٢٢٥) .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

مع ما بعدها بالمصدر ، وما ذكرته قبل من أنها مخففة أولى ، وهو مذهب الفارسي وابن جني ، لأنها هي التي استقر في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها) [١] .

فابن عصفور لم ينسب قول (إهمال (أنْ) حملاً على (ما) المصدرية .

ولكنه نص بأن الفارسي وابن جني وهما بصريّان قالا بأن (أن) هي المخففة من الثقيلة ، ويرى أن مذهبهما هو الصواب ، لأن (أنْ) المخففة من الثقيلة هي التي استقر في كلام العرب ارتفاع الفعل المضارع بعدها كما أوضحنا سلفاً .

٥) نص ابن يعيش [٢] في (شرح المفصل) : قال البغدادي : (وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) عند قوله : وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) ما نصه : (هذا رأي البغداديين ، ولا يراه البصريون ، وصحة محمل البيت عندهم على أنها المخففة من الثقيلة ، أي : أنكما تقرآن (وأن وما بعدها : في موضع البدل من قوله " حاجه " ؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها) ، وقد استبعدوا تشبيه أن بما ، لأن ما مصدر معناه الحال ، وأن وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها ، فلذلك لا يصح إحداهما بمعنى الأخرى) [٣] .

---

(١) الضرائر الشعرية ، ص ١٦٣ ــ ١٦٤ ــ ١٦٥ .

(٢) العلامة : موفق الدين أبو البقاء الأسدي الموصلي ثم الحلبي النحوي ، ويُعرف قديماً بابن الصائغ ، مولده بحلب سنة ٥٥٣هـ ، صنّف شرحاً (للتصريف) لابن جني ، وشرحاً (للمفصّل) وغير ذلك ، عاش ٩٠ سنة ، وتوفي سنة ٦٤٣هـ بحلب .

(سير أعلام النبلاء : ٢٣/١٤٤ ــ ١٤٥) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٣٨ ، وفي (شرح المفصل) : (فلذلك لا يصح حمل إحداهما على الأخرى) ، ج٨ ، ص ١٤٤ .

وقال ابن يعيش في موضع آخر من كتابه تأييداً لما ذكره : (ومثله قول الآخر :

أن تَهْبِطِينَ .... البيت

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين فأما البصريون فيحملونه وما أَشْبَهَهُ على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث والمراد أنه تهبطين فاعرفه) [١] .

وذهب الزمخشري إلى أن الرفع بعد (أنْ) لغة لبعض العرب ، قال في (المفصل) : " وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيهاً بما قال الشاعر : (من البسيط) :

أنْ تَقْرَآنِ .... البيت

وعن مجاهد : (أنْ يتمُّ الرضاعةَ) بالرفع) [٢] .

أما الذين وافقوا مذهب ابن هشام فهم :

ابن مالك في (شرح التسهيل) قال : (... وقد تباشر (أن) المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء وعليه نبهت بقولي (غالباً) [٣] فإن كان ذلك بعد فعل قلبي أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك فالأول كقول الشاعر ...)

إلى أن قال : (والثاني كقراءة بعض القراء : ﴿... لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ...﴾ [٤] ، ومثله قول الشاعر : (من البسيط) :

---

(١) شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ٩ .

(٢) المفصل ، ص ٢٦٩ .

(٣) ينظر : (٤١٩/١) من شرح التسهيل .

(٤) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

أن تَقْــرَآن علــى أسمــاء ويحكمــا منــى الــسلام وألا تُــشْعِرا أحــدا

وأن في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين ، وترك إعمالها حملا على " ما " أختها ، وهي عند الكوفيين المخففة) [١] .

وقال في موضع آخر : بعد استشهاده بالآية الكريمة السابقة وبالأبيات :

(وفي الحكم على أنْ فيما جاء من هذا النحو قولان :

فعند الكوفيين أنها المخففة من (أَنَّ) ، وجاز خلوها من العلــم والظن ، لأنه لا مانع منه في القياس .

ومذهب البصريين أنها التي تنصب المضارع ولكنها شبهت بـــ " ما " أختــها ، وهي المصدرية فحملت عليها في الإلغاء ، فوقع المضارع بعدها مرفوعاً ، ووليها جملــة ابتدائية كما قد تلي (ما) ، كقوله : (من الكامل) :

واصِلْ خليلك ما التواصل ممكنٌ ..... [٢]

وكلا القولين حسن) [٣] .

وأيد الأشموني قول ابن مالك في شرحه على الألفية [٤] .

وقال الصبان في حاشيته ((قوله : أن تقرآن ... الخ) . إما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله :

يــا صــاحِبَيَّ فــدتْ نَفْــسِي نُفُوسَــكُمَا وحيثُمَــا كنتمــا لَقَيْتُمَــا رَشَــدا

أن تحمــلا حاجــةً لى خــف مَحْمَلُهــا تــستوجبا منَّــةً عنــدي بهــا ويــدا

---

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٢٤ ــ ٤٢٥ .

(٢) لم يُعرف قائله ، وعجزه : فلأنت أو هو عن قريب ذاهب ، شرح التسهيل (٢٢١/١) .

(٣) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ ــ ٣٣٤ .

(٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٣ ، ص ٤٣٠ ــ ٤٣١ .

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما ، وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي هي أن تقرآن . والشاهد في " أنْ " الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين ، قيل بدليل (أنْ) المعطوفة عليها ، واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر مع زيادة ، وقد يجاب بأن مراده أن عطف (أنْ) الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب ، والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ، ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال على علم أو ظن فاحفظه) [1] .

فـ (أن تقرآن) :

١) إما في محل نصب :

أ ـ بدل من (حاجة) .

ب ـ بدل من (أن تحملا) في موضع مفعول به لفعل محذوف تقديره (أسألكما) .

٢) وإما في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة ، التقدير (هي أن تقرآن) .

الشاهد في (أن تقرآن) : فالصبان يرى أنها (أنْ) الناصبة بدليل (أن) المعطوفة عليها في قول الشاعر : (وأن لا تُشعرا) وتُشعرا : فعل مضارع منصوب ب " أن " وعلامة نصبه حذف النون . واعترض عليه بأنه لا مانع من عطف (أن) الناصبة وصلتها في قوله : (وأن لا تُشعرا) على (أن) المخففة وصلتها في قوله : (أن تقرآن) إذ هو عطف مصدر على مصدر .

وقد يُقال : إن عطف (أن) الناصبة (وأن لا تُشعرا) مرجح لكون أن المعطوف عليها وهي (أن تقرآن) ناصبة للتناسب ، والترجيح كاف في الاستشهاد .

---

(١) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ٤٣١ .

والدليل عند الصبان على كون (أن) في (أن تقرآن) ليست مخففة هو عدم وقوعها بعد فِعلٍ دالٍ على علمٍ أو ظّنٍ .

فهو يؤيد مذهب البصريين القائل أن (أن) هي الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها ، ولم يصرح الصبان بأنه مذهب البصريين ، ولكنه نسب القول الثاني إلى الكوفيين .

وقال أبو حيان : (وما كان قبلها (أي قبل (أنْ) فعل غير قلبي فهي عند الكوفيين المخففة من الثقيلة ، وعند البصريين هي الناصبة للمضارع ، أُهملت حملاً على (ما) أختها) [١] .

وقال السمين الحلبي في تعليقه على قوله تعالى : ﴿... أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ...﴾ في رواية من رفع المضارع بعد (أنْ) (وفيها قولان :

أحدهما قول البصريين : أنها (أنْ) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها لاشتراكهما في المصدرية .

وأبو أن يجعلوها المخففة من الثقيلة لوجهين :

أحدهما : أنه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها .

والثاني : أن ما قبلها ليس بفعل علمٍ ويقين .

والثاني : وهو قول الكوفيين أنها المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة) [٢] .

---

(١) التذييل والتكميل ، ج٥ ، ص ١٦٧ .

(٢) الدر المصون ، ج ١ ، ص ٥٦٩ .

ووافقهم المرادي في شرحه على ألفيّة ابن مالك [١] .

وكان لشارح (التصريح) الشيخ / خالد الأزهري نفس الرأي : قال تعليقاً على كلام ابن هشام عند حديثه عن (أنْ) المصدرية : ((وبعضهم يُهملها) جوازاً (حملاً على ما أختها أي المصدرية) بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي وإليه أشار الناظم بقوله :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

(كقراءة مجاهد (لمن أَرَادَ أن يُتِمُّ الرضاعةَ) [٢] برفع يتم) وكقوله :

أن تَقْرَآن على أسماء ويحكما مِنِّي السَّلام وَألاَ تُشْعِرا أحدا

(فأن) الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية ، وبعضهم أعمل (ما) المصدرية حملاً على أن المصدرية نحو " **كما تكونوا يُولَّى عليكم** " [٣] قاله ابن الحاجب ، وما ذكره الموضح تبعاً للناظم من أنّ (أنْ) هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المنصرف الخبري والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها) [٤] .

وتبع الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ابن مالك فيما ذهب إليه [٥] .

---

(١) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

(٣) انظر : شرح الرضي ج ٤ ، ص ٣٢٧ ، واختار د. علي النوري ــ حفظه الله ــ أن (ما) في الحديث شرطية ، والحديث ضعيف ، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني رقم (٣٢٠) .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ .

(٥) انظر : حاشية الخضري ، ج ٢ ، ص ١٧٣ .

وممن انتصر لقول ابن هشام السيوطي ، قال في الهمع : (ويجوز إهمال " أنْ " حملاً على أختها ما المصدرية ، فيرفع الفعل بعدها ، وخرّج عليه قراءة ﴿... أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ...﴾ بالرفع . وقيل : لا ، وأنّ المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية ، وعليه الكوفيون) [١] .

فهو لم ينسب القول الأول ، ولكنه نسب القول الثاني إلى الكوفيين .

وكذا كان رأيه في (شرح شواهد المغني) [٢] .

فجميع من أوردنا من شرّاح الألفية لم يُخالفوا ابن مالك فيما ذكره .

والظاهر أن أبا حيان وابن هشام كانا تابعيْن لابن مالك .

فالذي أراه الصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لاستشهاده بكلام أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وهما بصريّان ، وقد نصَّا على أنّ (أنْ) فيما ذكرنا هي المخففة من الثقيلة ، وأن ذلك هو مذهب البصريين .

وقد أورد ابن هشام قول الشاعر :

أن تَقْرَآن .... البيت

في موضع آخر من (المغني) في القاعدة الحادية عشرة ، قال : (من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة) ثم قال : والثاني : إعطاء (أنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال كقوله (من البسيط) :

أن تَقْرَآن .... البيت

---

(١) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٩١ .

(٢) يُنظر : شرح شواهد المغنى (١/١٠٠) .

الشاهد في (أنْ) الأولى ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل (أنْ) المعطوفة عليها . وإعمال (ما) حملاً على (أنْ) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام : (**كما تكونوا يولى عليكم**) ذكره ابن الحاجب ، والمعروف في الرواية (كما تكونون)) [١] .

وقد ذكر البغدادي النص السابق في (الخزانة) ، ثم أورد كلام الدماميني في تعليقه على النص قال : (قال الدماميني معترضاً على دليله في الأول [٢] : (لا مانع من عطف (أنْ) الناصبة وصلتها على (أنْ) المخففة وصلتها ، إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه أحد ، كما تقول : (عندي أن لا تسيء إلى أحد وأن تحسن إلى عدوّك ، برفع تُسيءُ) [٣] .

وقد اعتذر الشُّمُنّي عن ابن هشام ، قال البغدادي : (واعتذر عنه الشمني بأن المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان [٤] وليس المراد أن ذلك دليل من جهة امتناع عطف (أنْ) الناصبة وصلتها على (أنْ) المخففة وصلتها ، ومن جهة أن الظاهر أن الثانية من نوع الأولى ، والثانية ليست خفيفة فكذا الأولى) [٥] .

---

(١) المغني ، ص ٩١٥ .

(٢) أي قول ابن هشام : (وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل (أنْ) المعطوفة عليها) .

(٣) الخزانة ، ج ٨ ، ص ٤٢٥ .

(٤) أي أنه الأرجح لأن (أنْ) المعطوفة عليها ناصبة .

(٥) الخزانة ، ج ٨ ، ص ٤٢٥ .

ب ـ (مذهب الكوفيين في إعمال (أنْ) المخففة أو إهمالها) :

قال ابن هشام في معرض كلامه عن (أنْ) المخففة : (وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئاً) (١) .

قال البغدادي : وقول المصنف : (إن الكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئاً) قد قال الفراء بخلافه ، وهو أدرى بمذهب أصحابه) (٢) .

تحرير المسألة :

(أنّ) المشددة المفتوحة الهمزة من أخوات (إنّ) وتختص بالدخول على الجملة الاسمية ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها وإنما عملت لشبهها بالفعل من حيث اللفظ والمعنى .

قال ابن الانباري في علة عمل (إنّ وأخواتها) ومشابهتهنّ للفعل : (ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبنى على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو " إنني ، وكأنني " كما تدخل على الفعل نحو " أعطاني ، وأكرمني " وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ؛ فمعنى " إنَّ ، وأنَّ " حققت ...) (٣) .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : " وقوة الشبه في (أن) المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال . أما المعنى فإنها تغير معنى الجملة كما يغير الفعل . وأما اللفظ فهو أنه مفتوح الأول كما أن الفعل الماضي مفتوح الأول . وأما الاستعمال

---

(١) المغني (٤٧) .

(٢) شرح أبيات المغنى ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٣) الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

فهو أن العرب عطفت على محل المكسورة ولم تعطف على محل المفتوحة . كل ذلك مشعر بأن إعمال المفتوحة أقوى من إعمال المكسورة " [١] .

وبما أن عمل (أنّ) فرع عن الفعل ، قُدّم منصوبها على مرفوعها ، قال الرضي في شرحه على الكافية : (قدّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل) [٢].

فأما إذا خُففت (أنّ) صارت بمنزلة فعل حُذف منه بعض حروفه [٣] .

وقد اُختُلِفَ في إعمالها أو إهمالها على ثلاثة مذاهب [٤] :

١) أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر ، نحو : علمت أنْ زيداً قائمٌ ، وقرئ : ﴿ ...أنْ غَضِبَ اللهُ عليها ... ﴾ [٥] .

وهو رأي ابن عصفور [٦] ، وعليه طائفة من المغاربة [٧] .

---

(١) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٧٥٩ .

(٢) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .

(٣) انظر : الإنصاف ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٤) انظر : همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٥) سورة النور : الآية (٩) .

قرأ نافع بتخفيف (أنْ) وبسكونها وكسر الضاد في لفظ (غَضِبَ) ورفع هاء (اللهُ) ، هكذا (أنْ ﴿ ... أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيهَا ... ﴾ ، ورواية باقي القراء : (أنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا) .

(يُنظر تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، ص ٣٥٠) .

(٦) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٦/١) .

(٧) يُنظر : الهمع (١٨٤/٢) .

٢) أنها تعمل جوازاً في مضمر ، لا ظاهر . وعليه الجمهور كابن مالك [١] وتبعه ابن هشام [٢] ، وقال به أبو حيّان [٣] ، وجوّزه سيبويه [٤] وخصّه ابن الحاجب في مضمر إذا كان ضمير شأن محذوف [٥] .

٣) أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا مضمر ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، قاله الكوفيون ، وأجازه سيبويه [٦] .

قال أبو حيان : (وأجاز سيبويه أن تُلغى لفظاً وتقديراً كما أُلغيت (إنَّ) إذا خففت ، وتكون حرفاً مصدرياً ، ولا تعمل شيئاً كبعض الحروف المصدرية) [٧] .

وذكر ابن هشام في (المغنى) أنّ الكوفيين يرون أنّ (أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون الداخلة على الجملة الاسمية لا عمل لها ، واعترض عليه البغدادي في ذلك مستشهداً على ما ذهب إليه بما يأتي :

١) قول الفراء زعيم الكوفيين في تفسيره لسورة الحجر ، قال : (وقد خففت العرب النون من (أن) الناصبة ثم أنفذوا لها عملها : قال الشاعر : (من الطويل) :

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سَألتِنِيْ طَلاقَكِ لَمْ أبْخَل وأنْتِ صَدِيْقُ [٨]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

(٢) يُنظر : شرح التوضيح (٢٣٢/١) .

(٣) يُنظر : التذييل والتكميل (١٦١/٥) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٦٣/٣) .

(٥) ينظر : شرح الرضي (٤٦٤/٢) .

(٦) يُنظر : الكتاب (١٦٥/٣) .

(٧) التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦٠ .

(٨) قائله مجهول ، يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٤٧ ، شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٢٩٥ ، الشاهد في البيت : فلو أنّك ، واسمها ضمير الشأن وهو (كاف الخطاب) ، المعنى يفخر بالكرم ، فلو سألته زوجه على صداقتها الفراق أجابها إليه كراهة رد السائل .

فمـــا رُدَّ تَـــزْوِيْجٌ عَلَيْـــه شَـــهَادةً ولا رُدَّ مـن بعـد الحَـرَار عَتِيْـقُ [١]

وقال الآخر [٢] :

لقـــدْ عَلِـــمَ الـــضّيْفُ والمُرْمِلُـــونَ إذا اغْبَـــرَّ أُفْـــقُ وهَبَّـــتْ شَـــمَالاَ

بأَنْـــكَ ربْيـــعٌ وغَيْـــثٌ مَرِيْـــعُ وقِـدْماً هنَـاكَ تكُونُ الثِّمـالاَ) [٣]

يقول البغدادي معلقاً : (وظاهره أنها تعمل مطلقاً كالمثقلة) [٤] .

أي ظاهر كلام الفراء أن (أنْ) إذا خُففت عملت النصب في الاسم سواء كـــان الاسم ضمير شأن ، أو خطاب .

٢) الدليل الثاني : نص ابن المستوفي [٥] الذي نقله عن الفراء في (شرح أبيات المفصّل) قال البغدادي : (ونقـــل ابن المستوفـــي عنه في (شـــرح أبيات المفصل) : أنه لم يُسمع من العرب تخفيف (أنْ) وإعمالها إلا مع المكنى ، لأنه لا يتبيّن فيـــه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ، ولكن إذا خففوها رفعوا) [٦] .

أما مَنْ أيَّد واقول ابن هشام فهم :

١) ابن الأنباري في الإنصاف ، ذكر أن البـــصريين والكـــوفيين اختلفـــوا في (إنْ) المكسورة المخففة هل تعمل النصب في الاسم أم لا ؟ وظـــاهر كلامـــــه أنهـــم

---

(١) البيت من الطويـــل ، وهو لجرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي ، من تميم ، أشـــعر أهل عصره ، وُلد في اليمامة سنة ٢٨هـــ ، ومات بها سنة ١١٠هـــ ، كان هجّاء امُرّاً ، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل ، وكان عفيفاً . (الأعلام ، ج٢ ، ص ١١٩) .

(٢) البيتان من المتقارب ، وهما لجنوب أخت عمرو ذي الكلب .

(٣) انظر : شرح أبيات المغنى ، ج ١، ص١٤٨. وفي معانـــي القرآن : (ثم أنفذ والهـــا نصبها ، وهي أشـــد من ذا) ج ٢ ، ص٩٠ .

(٤) شرح أبيات المغنى ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٥) المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي ، مؤرخ ، من العلماء بالحديث واللغـــة والأدب ، ولـــد بإربل سنة ٥٦٤هـــ ، كان رئيساً جليلاً ، توفـــي بالموصل سنة ٦٣٧هـــ ، (الأعـــلام ، ج٥ ، ص ٢٦٩) .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

استدلوا على عمل (إنْ) المكسورة المخففة بعمل (أنْ) المفتوحة المخففة ، و (أنّ و إنّ) إنما عملتا مشددتين لشبههما بالفعل ، فلما خُفّفتا زال ذلك الشبه على رأي الكوفيين ، فـ (أنْ) المفتوحة المخففة عندهم لا تعمل ، أما البصريون فيرون أنهما باقيتان على عملهما . بشروطهم التي ذكروها ، ولكل حججه .

قال ابن الأنباري : (ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم) ، ثم قال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ؛ فوجب أن يبطل عملها) [١] .

وذكر أبو حيان بأن صاحب (رؤوس المسائل) نقل عن الكوفيين منع إعمال (أنْ) المخففة [٢] .

وقال المرادي في (الجني الداني) : (مذهب الكوفيين في (أنْ) المخففة أنها لا تعمل ، لا في ظاهر ولا مضمر . وقد أجاز سيبويه أن تُلغى لفظاً ، وتقديراً ، فلا يكون لها عمل) [٣] .

وأيّد ابنُ يعيش في (شرحه) رأي ابن هشام ، قال في معرض حديثه عن (أنْ وإنْ) المخففتين (قوله : (وتُخَفَّفَان فَيُبْطَلُ عَمَلَهُمَا) يريد ظاهراً ، إلا أن المفتوحة لا يبطل عليه جملة عملها بالكلية ، فإذا ألغي عملها في الظاهر كانت معملة في الحكم والتقدير) ، إلى أن قال : (على أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال (أنْ) الخفيفة النصب في الاسم بعدها ، واحتجوا بأنه قد زالت المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها) [٤] .

---

(١) الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦١ .

(٣) الجنى الداني ، ص ٢١٩ .

(٤) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٧٤ .

وانتصر السيوطي لابن هشام وقال : (وتخفف (أن) المفتوحة وفي إعمالها حينئذ مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ، ولا في مضمر ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون) [١] .

وقال الأستاذ الغلاييني ــ رحمه الله ــ (إذا خففت (أنْ) المفتوحة ، فمذهب سيبويه والكوفيين أنها مُهملة لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مضمر ، فهي حرف مصدري كسائر الأحرف المصدرية . وتدخل حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية . وهذا ما يظهر أنه الحق . وهو مذهب لا تكلف فيه) [٢] .

والظاهر ــ كما أحسب ــ أن الفرّاء خالف الكوفيين في ذلك ، فهو يرى إعمال (أنْ) المخففة ، والكوفيون يرون إهمالها ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٢) جامع الدروس العربية ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣ .

ج ـ (نوع (أنْ) المخففة الواقعة بين (لو) وفعل القسم عند سيبويه) :

قال ابن هشام عند حديثه عن أوجه مجيء (أنْ) المفتوحة : (والوجه الرابع : أن تكون زائدة ، ولها أربعة مواضع :

.....

والثاني : أن تقع بين لو وفعل القسم ، مذكوراً كقوله [١] : (من الطويل) :

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لكانَ لكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ [٢]

أو متروكاً كقوله [٣] : (من الوافر) :

أما والله أنْ لو كنت حراً ... وما بالحر أنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره) [٤] .

وخالفه البغدادي ، قال في تعليقه على البيت السابق : (على أن (أنْ) الواقعة بين (لو) وفعل القسم زائدة عند سيبويه وهو خلاف ما قاله سيبويه) [٥] .

---

(١) وهو المسيّب بن علس بن مالك بن عمرو ابن قمامه ، من ربيعة بن نزار ، شاعر جاهلي ، كان أحد المقلّين المفضلين في الجاهلية ، وهو خال الأعشى ميمون (الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٢٥) .
والبيت من شواهد الكتاب (١٠٧/٣) ، شرح أبيات سيبويه (١٣٣/٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه (٣٩٨) ، شرح الرضي (٣١٣/٤) ، شرح المفصل (٩٤/٩) ، شرح شواهد المغني (١٠٩/١) ، شرح التصريح على التوضيح (٢٣٣/٢) ، الخزانة (١٤٥/٤، ٨٠/١٠ ، ٣١٨/١١) ، شرح أبيات المغني (١٥٣/١) ، حاشية الصبان (٤٢٩/٣) ، المغني (٥٠) ، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٩٢/١) ، شرح التسهيل (٣٧٢/٣) .

(٢) قبله لعمري لئن جدت عداوة بيننا ... لينتحين مني على الوخم ميسم
والمعنى : يقسم أنه لو التقى بأعدائه لخذلهم وأذلّهم ، وكان يوم اللقاء شراً ووبالاً عليه .

(٣) لم يُعرف له قائل .

(٤) المغني ، ص ٥٠ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

تحرير المسألة :

تأتي (أنْ) المفتوحة المخففة في الكلام على ثلاثة أضرب : مفسرة وزائدة ومصدرية .

والزائدة : دخولها في الكلام كخروجها ، كما في نحو : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ... ﴾ [١] ولا عمل لها [٢] .

ذكر ابن هشام في (المغني) أربعة مواضع (لأنْ) الزائدة وهي :

١) أن تقع بعد (لّما) التوقيتية .

٢) أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً كان أو متروكاً .

٣) أن تقع بين الكاف ومخفوضها .

٤) أن تقع بعد إذا .

وذكر أن من قال بزيادة (أنْ) بين لو وفعل القسم هو سيبويه .

وفي (شرح التصريح) أورد الشيخ / خالد الأزهري كلام ابن هشام في ذلك من دون تعقيب عليه ، قال في (أنْ) المفتوحة المخففة : ((وتأتي " أنْ " زائدة) دخولها وخروجها سواء) . ثم قال : والزائدة هي التالية لِلَمَّا التوقيتية نحو ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ ... ﴾ [٣] ، والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله : وهو باغت اليشكري [٤] (كَأَنْ ظبيةٍ تعطو

---

(١) سورة يوسف : الآية (٩٦) .

(٢) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٠ .

(٣) سورة يوسف : الآية (٩٦) .

(٤) أو أرقم اليشكري ،أو راشد بن شهاب اليشكري ، أو ابن صريم اليشكري ،أو علباء بن أرقم اليشكري.

إلـــى وارق السلـــم [١] ، ..... أو الواقعـــة (بين) فعـــــل (القسم) ، المـــذكـــور ولو كقوله (من الطويل) :

فَأُقْـــسِمُ أَنْ لَـــوِ الْتَقَيْنَـــا وَأَنْـــتُمُ لكـــانَ لكُـــمْ يَـــوْمٌ مِـــنَ الـــشَّرِّ مُظْلِـــمُ

أو المتروك كقوله : (من الوافر) :

أمـــا واللهِ أنْ لـــو كنـــت حـــراً ومـــا بـــالحر أنـــت ولا العتيـــق

أي : أقسم والله لو كنت حراً ، هذا قول سيبويه وغيره) [٢] .

وقال الأعلم :

(فَأُقْـــسِمُ أَنْ لَـــوِ الْتَقَيْنَـــا وَأَنْـــتُمُ لكـــانَ لكُـــمْ يَـــوْمٌ مِـــنَ الـــشَّرِّ مُظْلِـــمُ

جعل سيبويه ههنا (أنْ) توكيداً كاللام ، ألا ترى أن اللام لا تدخـــل هاهنـــا لو قلت : " فأقسم لأن لو التقينا " لم يجز ، لأن اللام إنما تدخـــل في المقسم عليه أو في ما كان من سببه كقولك : " والله لئن قمت لأقومن ، فدخلت في : " لأقومن ، لأنـــه المقسم عليه . ودخلت في " لئن " لأن " أن " من سببه ، ودخول " أن " مـــع " أو " توكيداً بدلاً من اللام) [٣] .

فالذي يظهر لي من كلامه ـــ والله أعلم ـــ أن سيبويه يرى أن (أنْ) في البيت جاءت للتوكيد فتكون زائدة ، وهي بمعنى اللام المؤكدة ، وذلك لأن الحروف الزوائد تأتي لضرب من التأكيد .

---

(١) من الطويل ، صدره : (ويوماً توافينا بوجه مُقسَّم) .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ ـــ ٢٣٣ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص ٣٩٨ .

قال سيبويه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ... ﴾ [١] ، (وهي لغو في أنها لم تُحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيد للكلام) [٢].

وقال ابن يعيش ردّاً على مَنْ أنكر وقوع هذه الأحرف الزوائد لمعنى : (ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة ، بل يُزادُ لضرب من التأكيد والتأكيد معنى صحيح) [٣] .

وأيدّ السيوطي رأي ابن هشام ، قال في (شرح شواهد المغني) بعد إنشاده بيت المسيّب :

(واستشهد به سيبويه على إدخال (أنْ) توكيداً للقسم ، بمنزلة اللام) [٤] .

وقد اعترض البغدادي على ابن هشام في ذلك ــ كما ذكرنا في صدر هذه المسألة ــ معللاً بأن ما أورده ابن هشام عن سيبويه هو خلاف ما قاله سيبويه ، واستشهد على ما ذهب إليه بنص لسيبويه يقول فيه :

(وسألته ــ يعني الخليل [٥] ــ عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ... ﴾ [٦] فقال : (ما) هاهنا بمنزلة الذي ، ودخلتها

---

(١) سورة المائدة : الآية (١٣) .

(٢) كتاب سيبويه ، ج ٤ ، ص ٢٢١ .

(٣) شرح المفصل : ج ٨ ، ص ١٢٩ .

(٤) شرح شواهد المغني ، ج ١ ص ١١٠ .

(٥) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ، ولد سنة ١٠٠هـ ، نحوي لغوي ، عروضي ، استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد ، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم ، توفي سنة ١٧٥هـ . (أنباه الرواة : ٣٧٦/١ ــ ٣٧٧ ــ ٣٨١) .

(٦) سورة آل عمران : الآية (٨١) .

اللام كما دخلت على (إنْ) حين قلت : والله لَئنْ فعلتَ لأفعلنّ ، واللام التي في (مـــا) كهذه التي في (إنْ) ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا .

ومثل هذه اللام الأولى (أنْ) إذا قلت : والله أنْ لو فعلتَ لَفَعَلتُ .

وقـــال :

فَأُقْـسِمُ أَنْ لَـوِ الْتَقَيْنَـا وَأَنْـتُمُ لكانَ لكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

(فأنْ) في (لو) بمنزلة (اللام) في (ما) ، فأوقعت ها هنـــا لامين : لام للأول ولام للجواب ، ولام الجواب هي التي يعتمد عليهـــا القسم ، فكذلك اللامـــان في قولـــه عز وجل : ﴿ ... لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ... ﴾ [١] ، لام للأول وأخرى للجواب) [٢].

فـــ (أنْ) في قول الشاعر السابق .

بمنزلة اللام في (لما) الأولى في قوله عز وجل : ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ والـــلام في (لكـــان لكم) بمنـــزلة اللام في ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ فأوقعـــت في البيـــت لامين ، لام للأول ، ولام للجواب .

فـــ (أنْ) عند سيبويه إذا وقعت بين لو وفعل القسم بمنزلة الـــلام الموطئـــة للقسم .

قال البغدادي : (وقد تبع ابنُ عصفور سيبويه في (شرح الإيضاح) فقـــال : (وإذا توسطت (لو) أو (لولا) بين القسم والفعل الواقع جواباً له ؛ لزم أن يكـــون الفعل الواقع جواباً ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا المحـــذوف ودال عليـــه ، وجواب لو ولولا لا يكـــون إلا ماضياً ، فوجب أن يكـــون الدال عليه كذلك ، وقد

---

(١) سورة آل عمران : الآية (٨١) .

(٢) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨.

يدخلون " أن " على " لو " توطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم ، كما يدخلون اللام على إن الشرطية) [١] .

ثم قال : (وذهب ابن عصفور في (شرح الجمل) إلى خلاف مذهب سيبويه ، فإنه لما أفضى كلامه على روابط الجملة الواقعة جواب قسم قال : إلا أن يكون جواب القسم لو وجوابها ، فإن الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو " أن " نحو : والله " أن " لو قامَ زيدٌ لقام عمْرو ، ولا يجوز الإتيان باللام كراهة الجمع بين لامين ، فلا يجوز : والله للو قام زيد قام عمرو) [٢] .

فابن عصفور في (شرح الإيضاح) وافق سيبويه في أنّ (أنْ) الواقعة بين فعل القسم و (لو) بمنزلة اللام الموطئة للقسم ، وذلك لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم ، وفي (شرح الجمل) ذكر أنّ (أنْ) جاءت بين فعل القسم و (لو) لربط المقسم به بالمقسم عليه .

وقد وافق البغدادي في كلامه كلام الرضي ، قال الأخير في شرحه على (الكافية) بعد استشهاده بالبيت السابق .

(فمذهب سيبويه : أنَّ " أنْ " موطئة كاللام في : لِئن جئتني لأكرمنَّك ، فاللام في : لكان ، إذن ، جواب القسم ، لا جواب " لو ") [٣] .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٥٣ ــ ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٤ . وفي شرح الجمل : [كراهةً من الجمع بين لام القسم ولام (لو)] .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٣١٣ .

وقال السيرافي : بعد إنشاد البيت :

(الشاهد فيه في قوله : أنْ لو التقينا ؛ جعل أنْ ، يُستقبلُ بها القسم) [١] .

وقال محقق (شرح المفصل) لابن يعيش تعليقاً على البيت السابق : " واستشهد به سيبويه على أن (أنْ) عنده موطئة كاللام في (لئن جئتني لأكرمتك) فاللام في (لكان) على هذا جواب القسم لا جواب (لو)) [٢].

ولكنّ سيبويه قال في موضع آخر من (الكتاب) في (باب أنْ و إنْ) ، فـ (أنْ) مفتوحة تكون على وجوه) : إلى أن قال : (ووجه آخر تكون فيه لغواً .... فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك : لّما أنْ جاءوا ذهبتَ ، وأمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لأكرمتُك) [٣] .

فسيبويه في النص الذي أورده البغدادي وافق الخليل في أن (أنْ) المخففة إذا وقعت بين فعل القسم و (لو) تكون موطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم لا جواب (لو) ، وفي النص السابق صرّح بأن (أنْ) إذا وقعت بين فعل القسم و (لو) تكون لغواً أي زائدة .

فظاهر النصّين أن هناك تعارضاً في كلام سيبويه .

قال سيبويه في الكتاب : (وأمّا (أنْ) فتكون بمنزلة لام القسم في قوله : (أما والله أن لو فعلتَ لَفَعَلْتُ) وتكون توكيداً أيضاً في قولك : (لّما أنْ فَعَل) كما كانت توكيداً في القسم ، وكما كانت (إنْ) مع (ما)) [٤] .

ومراده من قوله : (بمنزلة لام القسم) أي اللام الموطئة (فأنْ) تكون توكيداً بعد (لمّا) من قولك : (لمّا أنْ فَعَل) كما كانت توكيداً في القسم في قوله :

---

(١) شرح أبيات سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٩٤ .

(٣) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، ج٤ ، ص ٢٢٢ .

(أما والله أنْ لـــو فعلتَ لَفَعَلتُ) وتكـــون زائـــدة كما زِيْدت (إنْ) في نحو (ما إنْ يفعَلُ) .

فيُفهم مما سبق بأن (أنْ) عند سيبويه إذا وقعت بين فعل القسم و (لو) تكون زائدة موطئة لجعل الجملة الواقعة بعدها جواباً للقسم لا جواب (الـــشرط) وتـــأتي الزيادة لضرب من التأكيد كما بيّنا ذلك [١] .

وعلى هذا فلا تعارض بين الرأيين ... والله أعلم بالصواب .

(١) يُنظر : اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، ج٢ ، ص ٦٢٥ ــ ٦٢٦ .

المسألة الثانية :

أ ـ (معادلة (أم) المتصلة لهمزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي) :

قال ابن هشام : ((" أم " على أربعة أوجه : أحدها : أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ... أو تتقدم عليها همزة يُطلب بها وبأم التعيين ...) ، إلى أن قال : (ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ، لأن الاستفهام معها على حقيقته)) [١] .

ونَقَضَ البغدادي كلام ابن هشام قال : ((وقول المصنف : وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر منقوض بصور وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي ، بل للإنكار أو التعجب)) [٢] .

تحرير المسألة :

من حروف العطف (أم) وهي قسمان :

١) **منقطعة :** وهي التي لا يفارقها معنى الإضراب .

٢) **متصلة :** وهي نوعان :

أ ـــ إما أن تقع بعد همزة التسوية .

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٦١ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

ب ــ أو تقع بعد همزة يُطلب بها وبأم التعيين ، وهي الهمزة المغنية عن لفظ (أيْ) ــ على حد تعبير بعض النحويين ــ فتكون الهمزة مع (أم) على معنى (أيّهما أو أيّهم) .

وسميت متصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر .

والفرق بين النوعين : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وإنما هو خبر محض ، أما الأخرى فتستحق جواباً لأن الاستفهام معها على حقيقته كما ذكر ذلك ابن هشام .

ولكن البغدادي خالفه فيما ذهب إليه ، لأنه يرى جَوازَ وقوع (أم) المتصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي ، واستشهد على ما ذهب إليه بمثال أورده ابن هشام في المغنى ، قال البغدادي بعد كلامه السابق والذي أوردناه في صدر هذه المسألة : (وقد ذكره المصنف في قوله تعالى : ﴿ ... أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ...﴾ [١] و (أم) المقدرة فيه متصلة وتقديرها : أَمَن هو قانت خير أم هذا الكافر ، والهمزة لغير الاستفهام الحقيقي كما صرح به ، وليست (أم) منقطعة ، لأن حرف الإضراب لا يقدر لعدم الدال عليه) [٢] .

---

(١) ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ۝٨ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٩ ﴾ (الزمر : ٨ ــ ٩) ، الصواب (أَمَنْ) بالتخفيف على قراءة نافع وابن كثير وحمزة . (يُنظر تقريب الأماني ، ص ٣٩٢) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٢ ــ ٢١٣ .

وقد ذكر ابن هشام هذه الآية في (المغني) في معرض حديثه عن مجيء حرف الألف لوجهين [١] :

أحدهما : أن تكون حرفاً ينادى به القريب .

والثاني : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طلب الفهم .

وقد أُجيز الوجهان في الهمزة الموجودة في قوله تعالى : ﴿ ... أَمَن هُوَ قانِتٌ ... ﴾ ، والذي أجاز مجيء الهمزة فيها للنداء هو الفراء .

قال ابن هشام معلّقاً على رأيه ــ (أي الفراء) ــ : ((ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ويُقرّبه سلامته من دعوى المجاز ؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمَن هو قانت خير أم هذا الكافر ؟ أي المخاطب بقوله تعالى : ﴿ ... قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً...﴾ [٢] ، فحُذف شيئان : معادل الهمزة ، والخبر)) [٣] .

فابن هشام لم يقل إن الهمزة في الآية للنداء وليست للإستفهام الحقيقي إلا في تعقيبه على كلام الفرّاء بأنه الأقرب في توجيه الآية الكريمة ، وذلك لسببين :

الأول : حتى تسلم الآية من القول بالمجاز فيها ، وهو أن الاستفهام جاء من الله عز وجل على غير حقيقته ، لأنه لا يكون استفهام منه تعالى على حقيقته وهو الذي يعلم السر وأخفى .

---

(١) انظر : المغني ، ص ١٧ .

(٢) سورة الزمر : الآية (٨) .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

الثاني : سلامة الآية من كثرة الحذف ، لأن التقدير فيها ــ إن كانت الهمزة للاستفهام الحقيقي ــ (أَمَن هو قانت خير أم هذا الكافر) . فحُذف الخبر وهو (خير) . ومعادل الهمزة وهي (أم) .

وعليه فلا نُقدّر معادل للهمزة في الآية إن كانت الهمزة للنداء .

ولابن هشام رأي آخر ، قال : (... وكذلك لا حاجة في الآية إلى معادل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : (كمن ليس كذلك)) [١] .

هذا ما قاله ابن هشام ، ولم يَرِد ــ بحسب ما رأيت ــ أنه قال إن الهمزة جاءت للإنكار أو التعجب .

قال ابنُ خروف الإشبيلي ــ موافقة لابن هشام ــ في (أم) المتصلة في شرحه على (جمل الزجاجي) : (وقيل لها معادلة لاستواء الطرفين في السؤال عن تعيين أحدهما : فإن وقعت الهمزة قبلها تقريراً ، أو توبيخاً ، أو إنكاراً لم تكن متصلة) [٢] .

وانتصر الأشموني لقول ابن هشام ، فذكر كلامه بنصّه وفصّه في الفرق بين همزة الاستفهام وهمزة التسوية [٣] .

ونقل السيوطي في " الهمع " كلامَ ابن هشام في حديثه عن (أم) المتصلة بنوعيها ، قال : (وتختص الأولى أيضاً ــ أي الواقعة بعد همزة التسوية ــ بأنها لا تستحق جواباً ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى) [٤] .

---

(١) مغني اللبيب ، ص ١٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، ج١ ، ص ٣٢٩ ــ ٣٣٠ .

(٣) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٨/٣ ــ ١٥٩ ــ ١٦٠) .

(٤) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٤٠ .

وقال الخضري في حاشيته عن الهمزة المغنية عن (أي) : (وتخالف همزة التسوية بأمرين الأول : أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين لا بنعم ، أو لا) [١] .

يُفهم من كلامه أن الهمزة فيها معنى الاستفهام الحقيقي بدليل أنها تطلب جواباً بالتعيين .

وممن قال بذلك الشيخ / محمد بن أحمد الأهدل في شرحه على (متممة الآجرومية) قال عن الهمزة التي يُطلب بها التعيين : (والكلام معها إنشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جواباً وهو التعيين) [٢] .

ولكن الصبّان في حاشيته على (شرح الأشموني) يوافق رأي البغدادي ، ويوجّه قولَ ابنَ هشام حيث قال معلّقاً على كلام الأشموني : قوله : ((لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها) [٣] .

وهذا توجيه بجمع بين الآراء .

وقال في موضع آخر معلّقاً على قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا ...﴾ [٤] . (هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب ، أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جواباً وإن كان توبيخاً أو إنكاراً بقرينة المقابلة ، وهو صريح في أن الاستفهام الإنكاري والتوبيخي

---

(١) حاشية الخضري ، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

(٢) الكواكب الدرية ، ص ٥٤٩ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٤) سورة النازعات : الآية (٢٧) .

يطلب جواباً ، وقد يُمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ، ولا يستدعى شيء من ذلك جواباً . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخي يردها أن تالي همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو : ﴿ ... أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [١] صرح به في المغني [٢] وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقريري فتأمل) [٣] .

إذن قد يُمنع مجيء (أم) بعد همزة للإنكار أو التوبيخ ؛ وذلك لأن معناهما لا يطلب جواباً .

وقال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب تعقيباً على قول ابن هشام : (لأن الاستفهام معها على حقيقته) قال : (فإن قلت إن (أم) المتصلة كثيراً ما تقع بعد همزة الاستفهام غير الحقيقي كالتقريري في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴾ [٤] ويمكن الجواب بأن المراد أن الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا دائماً بخلاف الواقعة بعد همزة التسوية ، فإنه لا استفهام معها أصلاً لكن هذا يخالفه قول المصنف فيما يأتي في أم المنقطعة أن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فهذا يقتضي أن الاستفهام مع المتصلة دائماً على حقيقته ، قلت : إنه لا يلزم من نفي الاتصال مع الإنكاري نفيه مع كل غير حقيقي) [٥] .

والمراد من قوله : (قول المصنف فيما يأتي في " أم " المنقطعة) هو قول ابن هشام في (المغني) عند كلامه عن (أم المنقطعة) قال : ((وهي ثلاثة أنواع)

---

(١) سورة الصافات : الآية (٩٥) .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٢٥ .

(٣) حاشية الصبان ، ج٣ ، ص ١٦٠ .

(٤) سورة النازعات : الآية (٢٧) .

(٥) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١١٤ .

منها : ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ... ﴾ [١] إذ الهمزة في ذلك للإنكار ، فهي بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده) [٢] .

قال الدماميني : (المراد بقوله : الاستفهام معها على حقيقته ليس كونه كذلك دائماً ، وإنما المراد في الجملة ، فوجه الفرق أن (أم) في التسوية لا استفهام معها البتة ، لأنه خبر محض دائماً ، والواقعة بعد غيرها يوجد معها الاستفهام الحقيقي في الجملة في بعض الصور ، ثم قال : إنه يأباه قوله بعده : إن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده ، وهذا يقدح في هذا الجواب ، فالإشكال باقٍ على حاله) [٣] .

وفي كلام الدسوقي رد على قول الدماميني في تعليقه على كلام ابن هشام .

(قال البغدادي : (قال شيخنا الخفاجي : الجواب المذكور لا يدفع الإشكال فإنه إذا ثبت ما يُخالفه ولو في صورة واحدة لم يحصل الفرق ، فالإشكال باق بحاله ، وإن تبعه جميع الشّراح فيما قال) [٤] أي جواب الدماميني عن مجيء (أم) بعد الاستفهام الحقيقي في الغالب ، لو جاء ما يُخالف هذا الغالب فالإشكال باقٍ على حاله .

فالذي يظهر لي أنه الصواب أن المراد من قول ابن هشام : (لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي غالباً ، أو على أنه خبر غير مجرد عن طلب الفهم ، أو التقرير أو التوبيخ وغيرها من المعاني التي قد يخرج الاستفهام إليها ، ولذا

---

(١) سورة الأعراف : الآية (١٩٥) .

(٢) المغني ، ص ٦٥ .

(٣) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ . شرح المزج ، ج٢ ، ص ٢٣٨ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

فهي تحتاج إلى جواب بالتعيين ، بخلاف (أم) الواقعة بعد همزة التسوية فإنها تدل على الخبر المحض ، فلا استفهام معها البته ، وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأن (أم) قد ترد محتملة للاتصال والانقطاع ، قال : (فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ... قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [١] قال الزمخشري [٢] يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير ؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة)) [٣] .

فجاءت الهمزة في الآية الكريمة لغير الاستفهام الحقيقي ولغير التسوية ، بل للتقرير على رأي الزمخشري ، ولم يُعقب ابن هشام على قوله [٤] . وهذا دليل على موافقته الرأي .

قال الدسوقي تعليقاً على كلام الزمخشري : (تسليم المصنف ــ أي ابن هشام ــ له يفيد أنه رضي بذلك القول فهو حينئذ أجاز أنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقياً " [٥] .

وعلى هذا فلا تعارض بين قول ابن هشام ، وقول البغدادي . والله أعلم .

---

(١) سورة البقرة : الآية (٨٠) .

(٢) يُنظر : الكشاف ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٦٨ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

ب ـ وكذا اعترض البغدادي على ابن هشام في حصره وقوع (أم) بعد همزة التسوية بين جملتين :

قال ابن هشام في كلامه عن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية :

(أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين) [١] .

قال البغدادي : (وقول المصنف في (أم) بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين لم أره بالحصر لأحد إلا لناظر الجيش [٢]) [٣] .

تحرير المسألة :

ذكر ابن هشام أن (أم) بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين [٤] .

واعترض البغدادي عليه ، في حصره وقوع (أم) التي بعد همزة التسوية بين جملتين ، وأيّد كلامه بقولين :

١) قول سيبويه في (الكتاب) :

قال في باب (أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ، وأيهم) :

(وذلك قولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ، وأزيداً لقيت أم بشراً ؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ، وأيهما لقيت . فأنت مدعٍ أن المسئول قد لقِي أحدهما أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استَوَى فيهما لا تدرى أيهما هو) [٥] .

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٦١ .

(٢) محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين الحلبي ثم المصري ، المعروف بناظر الجيش ، عالم بالعربية من تلاميذ أبي حيان ، أصله من حلب ، ولد سنة ٦٩٧هـ ، وتوفي ٧٧٨هـ ، ومولده ووفاته بالقاهرة ، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية (الأعلام ، ج٧ ، ص ١٥٣) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٤) انظر : المغني ، ص ٦١ .

(٥) الكتاب ، ج٣ ، ص ١٦٩ .

(ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً ، وسواءٌ علـيَّ أبـشْرًا كلمت أم زيداً ، (كما تقول : ما أُبالى أيّهما لقيتَ) . وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سويت الأمرين عليك كما استويا حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) [١] .

(وإنما لزمت (أم) ههنا لأنك تريد معنى أيهما . ألا ترى أنك تقول : ما أبالى أي ذلك كان ، وسواءٌ عليَّ أي ذلك كان ، فالمعنى واحد ، وأيٌّ ههنا تحسن وتجوز كما جازت في المسألة .

ومثل ذلك : ما أدرى أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو ، ولَيْتَ شِعْري أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ ، فإنّما أوقعت أم ههنا كما أوقعته في الذي قبله ؛ لأنّ ذا يجرى على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى الأولُ . ألا ترى أنّك تقول ، ليت شعري أيُّهما ثَمَّ ، وما أَدْرى أيهما ثَمَّ ، فيجوز أيهما ويحسن ، كما جاز في قولك : أيهما ثم) [٢] .

وقد ذكر البغدادي أن سيبويه في نصّه السابق مثّل بأمثلة وقعت فيها (أم) بعد همزة التسوية بين مفردي جملة واحدة [٣] ، وليس بين جملتين ، والذي أراه أنّ الأمثلة التي مثّل بها سيبويه وقعت (أم) فيها بين جملتين .

٢) **القول الثاني :** قال البغدادي : وقال أبو حيان في (شرح التسهيل) : " ومما عودل فيه بين الجملة وبين المفرد قوله [٤] (من الطويل) :

سَواءٌ عَلَيْك النَّفْرُ أمْ بِتّ لَيْلةً [٥] بأرضِ القَنَانِ من نُمَيْرٍ وعَامِرِ [٦]

---

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٧٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٧١ .
(٣) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١١ .
(٤) لم يُعرف قائله .
(٥) في حاشية توضيح المقاصد ، ج ٢ ، ص ١٣٠، وحاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٥، تمام البيت : بأهلِ القِبَاب من عُمير بن عامر .
(٦) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

وقد أورد أبو حيان كلامَه السابق في " الارتشاف " [١] ، واستشهد به البغدادي .

وقال المرادي في (شرحه على الألفية) في معرض حديثه عن (أم) التي للتسوية : (وقد عادلت ــ أي العرب ــ بين مفرد وجملة في قوله : سواء عليك النفر أن بت ليلة) [٢] . ومثله قال الأشموني في شرحه على الألفية [٣] .

وهنا ينبغي التنبيه إلى مسألة وهي : أن بعض النحاة كسيبويه [٤] وابن السراج [٥] وابن يعيش [٦] وابن مالك في شرح التسهيل [٧] ، والرضي [٨] وأبو حيان [٩] يرون أن (أم) المتصلة هي التي تُغني مع الهمزة قبلها عن (أي) سواء كانت الهمزة للتسوية أم للاستفهام ، فعلى قولهم تكون الهمزة الصالح موضعها لأي شاملة لكلا الهمزتين [١٠] .

فمثلاً إذا قلنا لإرادة التسوية : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً .

كان كقولك : ما أبالي أيهما لقيت .

فالأمران قد استويا عندك .

وإذا قلنا لإرادة الاستفهام : أزيد عندك أم عمرو .

---

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ٢٠٠٦ .

(٢) توضيح المقاصد ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(٣) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٥/٣) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٧٠/٣ ــ ١٧١) .

(٥) يُنظر : الأصول ٥٧/٢ .

(٦) يُنظر : شرح المفصل ٩٧/٨ .

(٧) يُنظر : ٢١٧/٣ .

(٨) ينظر : شرح الرضي (٤٠٥/٤) .

(٩) يُنظر : ارتشاف الضرب ، ج٤ ، ص ٢٠٠٦ .

(١٠) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

كنت الآن مدع أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو ، فيكون كقولك : أيهما عندك [١] .

إلا أن سيبويه خصّ همزة التسوية بالتي تقع بعد الكلمات الأربع (سواء ــ ما أبالي ــ ليت شعري ــ ما أدري) [٢] .

وجعل ابن مالك الهمزة الواقعة بعد تلك الكلمات الأربع لغير التسوية أي للاستفهام الحقيقي ، وحينئذ لم يبق لهمزة التسوية عنده موضع يخصها . لصحة حلول (أي) في هذه المواضع الأربعة موضع الهمزة و (أم) [٣] .

أما الرضي فيرى أن همزة التسوية لا تقع إلا بعد (سواء ــ لا أبالي) ومتصرفاتهما [٤] .

وأما الذي عليه أكثر النحويين كابن هشام [٥] والأشموني [٦] وابن الناظم [٧] والمرادي [٨] وابن عقيل [٩] ، والسيوطي [١٠] أن همزة التسوية قسيمة لهمزة الاستفهام ، وأن همزة الاستفهام هي التي يصح الاستغناء عنها (بأي) ، وهمزة التسوية هي التي تقع بعد (سواء ــ ما أبالي ــ ما أدري ــ ليت شعري) يُستثنى السيوطي فقد حصر همزة التسوية بالتي تقع بعد (سواء ــ ما أبالي) .

---

(١) انظر : الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٩ ــ ١٧٠ .

(٢) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١١ ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٧٠ ــ ١٧٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ .

(٥) يُنظر : المغني (٢٤) (٦١) .

(٦) يُنظر : حاشية الصبان (٣/١٥٤ ــ ١٥٥) .

(٧) يُنظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (٥٢٧ ــ ٥٢٨) .

(٨) يُنظر : توضيح المقاصد (٢/١٢٩) .

(٩) يُنظر : شرح ابن عقيل (٣/٢٠٢) .

(١٠) يُنظر : همع الهوامع (٥/٢٣٩) .

وافقهم ابنُ مالك في (شرح الكافية) فكلامه في (شرح الكافية) مخالف لكلامه في (شرح التسهيل) [١].

قال البغدادي بعدكلامه السابق في اعتراضه على ابن هشام : ((لم أره بالحصر لأحد إلا لناظر الجيش ، فإنه قال في (شرح التسهيل) : إن كانت الهمزة للتسوية فلا يكون مصحوباهما إلا جملتين ، والجملتان في تأويل مفردين ، ويكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين ، [٢]ومثل بما مثل به المصنف)) [٣] .

وكذا كان رأي ابن هشام في (توضيحه) على ألفيّة ابن مالك [٤] .

ويؤيده الأزهري في (شرحه على التوضيح) : قال : في (أم) ((أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مفردين)) [٥] .

ويعلّق العيني على قول الشاعر السابق بقوله :

(النفر مبتدأ ، وسواء مقدماً خبره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد ؛ لأنها عادلت بين جملة ومفرد في ذكر التسوية ، وهذا خلاف الأصل لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان . وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد التسوية إلا الفعلية) [٦] .

---

(١) يُنظر شرح الكافية : ج ١ ، ص ٥٤٢ ــ ٥٤٣ .

وقد حاول ناظر الجيش التوفيق بين كلام ابن مالك في (شرح التسهيل) وكلامه في (شرح الكافية) .

يُنظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٧ ، ص ٣٤٦٢ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٧ ، ص ٣٤٦٠ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، انظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٢ ، ص ٣٤٦٠ ــ ٣٤٦١ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ، ج ٣ ، ص ٣٣٢ ــ ٣٣٣ .

(٥) شرح التصريح ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٦) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٥ ــ ١٥٦ .

فهو يؤيد كلام ابن هشام في أن همزة التسوية لا تقع (أم) بعدها إلا بين جملتين وأنّ هـــذا هو الأصل ، ولكنّها جاءت في البيت خلاف الأصل .

ويدل على ذلك قوله في موضع آخر : (... وقد تقرر أن (أم) الواقعة بعـــد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين) [١] .

وقال السيوطي في الهمع منتصراً لمذهب ابن هشام :

(وتختص الأولى : أي التي تقـــع بعد همزة التسوية بأنهـــا لا تقـــــع إلا بـــين جملتين) [٢] .

ويقول العلاّمة : برهان الدين ابن قيمّ الجوزية : (إلا أن الواقعة بعـــد همـــزة التسوية لا تعطف إلا الجمل) [٣] .

ويؤيدهم الشيخ / محمد بن أحمد الأهدل في (شرحه على متممة الآجروميـــة) قال في همزة التسوية : (وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد يُتوهّم بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء وما أبالي ولا أدري وليت شعري ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين في تأويل المفرد) [٤] .

والذي يظهر لي أن ما ذهـــب إليه سيبويه ومن تبعه ، يرجع إلى أنهم يرون أن همزة التسوية وهمزة الاستفهام كلاهما يصح الاستغناء عنهما (بأي) ، فجعلوا الهمزتين تحت ضابط واحد ، وأجروا حكم (أم) الواقعة بعد همزة الاستفهـــام ـــ وهو جواز وقوعها بين مفردين ـــ على (أم) الواقعة بعد همزة التسوية ، ولهـــذا لم يحـــصـــروا وقوع (أم) بعد همـــزة التسوية بين جملتـــين ، بل يجـــوز أن تقع بين مفـــردي جملة ـــ كما قال البغدادي ـــ ، وبين مفرد وجملة .

---

(١)حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٥ .

(٢) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ .

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ .

(٤) الكواكب الدرية ، ص ٥٤٨ .

أما ما ذكره ابن هشام من تقييده وقوع (أم) بعد همزة التسوية بين جملتين ، فلعلّه أراد أنه الأغلب .

قال الصبان معلّقاً على كلام الأشموني : (قوله : (إلا بين جملتين) أي غالباً فلا ينافي ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر :

سواء عليك النفر أم بتّ ليلة) [١] .

ويؤيده الخضري في حاشيته قال : (... بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالباً إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور ، وتقل على مفرد وجملة كقوله [٢] : ..... البيت السابق .

فقول البغدادي قد ورد السماع به ، فلا مانع من وقوعه على رأي الجمهور . والله أعلم بالصواب .

---

(١) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

ج ـ وللبغدادي إعتراض ثالث على ابن هشام وهو تقييده وقوع (أم) بعد همزة الاستفهام بين جملتين ليستا في تأويل المفردين :

قال ابن هشام في (أم) المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام : (وأم الأخرى تقع بين مفردين ، وذلك هو الغالب فيها نحو : ﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ... ﴾ [١] وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين) [٢] .

قال البغدادي : (وقول المصنف : إن (أم) الأخرى تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفرد ، هذا القيد لم أره في كلام أحد) [٣] .

تحرير المسألة :

نصّ ابن هشام بأن (أم) بعد همزة الاستفهام تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين .

ولكن البغدادي لم يوافقه على تقييده الجملتين بقوله (ليستا في تأويل المفردين) .

واستشهد على ذلك بالآتي :

١) كلام ابن الناظم في شرحه على الألفية قال : (وتقع (أم) بعد هذه الهمزة بين مفردين ، نحو : أزيدٌ في الدارِ أم عمرو ؟ وأقائم زيدٌ أم قاعدٌ ؟ ، وإن شئت قلت : أزيدٌ قائم أم قاعد ؟ كما قال الله تعالى : ﴿ ... وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم

---

(١) سورة النازعات : الآية (٢٧) .

(٢) المغني ، ص ٦٢ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [١] وبين جملتين في معنى المفردين ، وقد تكونان فعليتين ، أو ابتدائيتين ، أو إحداهما فعلية ، والأخرى ابتدائية) [٢] .

ثم مثل بالأبيات التي مثّل بها المصنف .

قال بعد كلامه السابق : (فالأول [٣] : كقول الشاعر [٤] :

فقُمْتُ للطَّيـف مُرتاعـاً ، فَـأرّقني فقلت أَهِـي سَـرَت ، أم عَـادِني حُلُـمُ

التقدير : فقلت : أهـي سارية ، أم عائـد حلمها ، أي : أي هذين هـي ؟ والثاني [٥] كقول الآخر [٦] :

لعَمْـرُك مـا أدري ، ولـو كنـت داريـا شُـعيثُ بـن سَـهْمٍ أم شُـعيثُ بـن مِنْقَـرِ

---

(١) سورة الأنبياء : الآية (١٠٩) .

(٢) شرح ابن الناظم ، ص ٥٢٨ .

(٣) الجملتين الفعليتين .

(٤) من البسيط ، قيل لزياد بن حمل في (شرح التصريح : ١٤٣/٢) ، (شرح شواهد المغني : ١٣٤/١) ، وكذلك العيني في (حاشية الصبان : ١٥٧/٣) ، وقيل للمرار بن منقذ في (شـرح شـواهد المغـني : ١٣٤/١) شرح أبيات المغني (٢٠٢/١) وقيل لزياد بن منقذ في شرح شواهـد المغـني (١٣٤/١) وبلا نسبة في (الخصائـص : ٣١٠/١ ، ١١٠/٢) ، (آمالي ابن الحاجـب : ٤٥٦/١) ، (حاشـية الخضري : ١٠١/٢) ، (المغني ٦٢) ، وفي (شرح المفصل : ١٣٩/٩) وردت : فقمت للزور ... ، وفي (الخزانة : ٢٤٤/٥) نسبه البغدادي للمرار العدويّ ، وقال : (واسم المرار هذا زياد بن منقـذ ، ونُسب إلى أمه العدوية ، قاله الحصري في (زُهْر الآداب) .

والمعنى : رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني فلما استيقظت قلت : أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالهـا في النوم ؟ العيني ، حاشية الصبان (١٥٧/٣) .

(٥) الجملتين الابتدائيتين .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفـر التميمي فـي (الكتاب ١٧٤/٣) ، (الكامل ١٢٧/٣) ، (شرح التصريح ١٤٣/٢) ، (شرح شواهد المغني ١٣٨/١) ، (شـرح أبيـات المغـني ٢١٨/١) وبلا نسبة فـي (شرح الرضـي ٤٠٤/٤) ، (شرح التـسهيل ٢١٨/٣) ، (أوضـح المـسالك ٣٣٥/٣) ، (شرح ابن الناظم ٥٢٩) ، (المغني ٦٢) (همع الهوامع ٢٤٠/٥) ، (حاشية الـصبان ١٥٧/٣) ، واستشهد به سيبويه على حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ، فكأنه قـال : أشعيث .

وقيل البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ، ص ٤٩ .

التقدير : ما أدري : أشعيث بن سهم ، أم شُعيث بن منقر .

والمعنى : ما أدري : أي النسبين هو الصحيح .

و " ابن سهم ، وابن منقر " خبران ، لا صفتان .

وحذف التنوين من " شعيثٍ " حذفه من " عمرو " في قول الآخر [١] :

عَمْـرُو الـذي هَـشَم الثَّرِيْـد لقَومِـهِ ورجـالُ مكّـةَ مُـسْنِتُون عِجَـافُ

والثالث [٢] : كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾ [٣] كأنه قيل : أينا خلقه) [٤] .

٢) القول الثاني : قول أبي حيان في (شرح التسهيل) قال : (ويأتي بعد (أم) هذه المفرد والجملة في تقدير المفرد أو في معناه ، فالجملة في تقدير المفرد نحو قوله [٥] : (أَمُخْدَجُ اليَدَيْنِ أمْ أُتِمَّتِ) .

فأتمت في تقدير المفرد ، وتقديره : أمخـدج اليدين أم متماً ، والجملة في معـنى المفرد : أقام زيد أم قعد ، تريد : أي الفعلين كان ، والمعنى : أكان من زيد قيـام أم قعود) [٦] .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن الزبعري ، وقيل لمطرود الخزاعي .
وعمرو : هاشم بن عبد مناف ، الذي انتهت إليه سيادة قريش .
المعنى : هذا السيد العظيم (عمرو) كسر الثريد لقومه ، لإطعامهم في زمن شدة وجدب ، ورجال مكـة مجدبون مهزولون .
(محقق شرح ابن الناظم ٥٣٠) .

(٢) الجملتين التي إحداهما فعلية ، والأخرى ابتدائية .

(٣) سورة الواقعة : الآية (٥٩) .

(٤) شرح ابن الناظم ، ص ٥٢٩ ــ ٥٣٠ .

(٥) رجز ، وهو لجحدر بن ضبيعة .
وخدجت الناقة ولدها : إذا ألقته قبل تمام الحمـل وإن تم خلقه ، أخدجته بالألف : ألقته ناقص الخلق وإن تم حملها .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

٣) وكذا قال أبو حيان في الارتشاف [١] ، وهو القول الثالث الذي ذكره البغدادي .

وظاهر كلام أبي حيان ــ كما أحسب ــ أن (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية عنده حكمها واحد في جواز مجيء المفرد بعدها أو الجملة في تقدير المفرد ؛ وذلك لأنه ــ كما أوضحنا سابقاً ــ لم يجعل همزة التسوية قسيمة لهمزة الاستفهام الصالح موضعها (لأي) بل جعل الهمزتين كلاهما يصح حلول (أيْ) محلهما ولذلك كانت أحكامهما واحده في جواز مجيئهما بين مفردين أو بين مفرد وجملة أو بين جملتين في تأويل المفردين .

قال البغدادي معلقاً على كلام أبي حيان : (وهذا هو الصواب لأن الجمل التي بعد : ليت شعري ، وما أبالي وما أدري ، وقعت معلقة بالاستفهام عن العامل ، وهو طالب للعمل في محلها .

والقاعدة : أن كل جملة لها محل من الإعراب لابد أن تكون حالة محل المفرد ، وأبو حيان حكم لها بالإفراد حتى في الجمل المستأنفة التي لم يطلبها عامل ، كما رأيت في كلامه) [٢] .

قال الصبان تعقيباً على قول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شُعيث بن سهم أم شُعيث بن منقر

قال : (ويقول الشاعر : لعمرك ما أدري ... إلخ . أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ، ومثل ما أدري ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ، ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضي همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم

---

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب (٢٠٠٧/٤) .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

ما أبالـــى وتصرفاته [١]متعقّباً بذلك ما في المغني [٢] من التعميم الذي جـــرى عليـــه الشارح [٣] ، ورأيت بعضهم مال إلى أنهـــا للاستفهام بعد ما أبالى أيضاً كما يفيـــــده ما مر عن الدماميني من كونه قلبياً معلقاً عن العمل في الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل)) [٤] .

فالأفعال (ليت شعري ــ ما أبالي ــ لا أدري) أفعال قلبية ، ويختص المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق .

والتعليق : هو إبطال عمل الفعل لمانع من غيره ، كمجيء ماله صدر الكـــلام بعده فيبطله لفظاً لا محلاً .

وهو ملتزم إذا اقترن بالمعمول ما له صدر الكلام . وهو ستة أشياء [٥] :

أحدهما : (ما النافية) .

الثاني : (إنْ النافية) .

الثالث : (لا النافية) .

الرابع : (لام الابتداء) .

الخامس : (لام القسم) .

السادس : (أداة الاستفهام سواء كان حرفاً أو اسماً) .

---

(١) يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، قال الرضي (وأما همزة التسوية وأم التسوية فهما اللتان تليـــان قولهم سواء وقولهم لا أبالي ، ومتصرفاته) شرح الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ .

(٢) وذلك لأن ابن هشام ــ كما ذكرنا ــ جعل وقوع همزة التسوية بعد (سواء ــ وما أبالـــي ، ــ ليـــت شعري ــ وما أدري) .

(٣) أي الأشموني في شرحه على الألفية ، فقد ذكر بأن همزة التسوية هي التي تقـــع بعد (سواء ــ وما أبالي ــ وما أدري ، وليت شعري ونحوهن) ، ج ٣ ، ١٦٠ .
يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٤) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦١ .

(٥) انظر : إرشاد السالك ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ــ ٢٧٩ .

فإذا كانت الجُمَل الواقعة بعد هذه الأفعال القلبية لها محل من الإعراب حلّت محل المفرد .

ووافق ابنُ خروف في (شرح جمل الزجاجي) أبا حيان في مذهبه قال : (فالمتصلة لا يُعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام خاصة وتقع بين إسمين وجملتين فعليتين واسميتين متصلتين ومنقطعتين ، فالمفرد : " أقام زيد أم عمرو !! ؟ " ، و " أزيد عندك أم عمرو ؟ " . والجملتان الفعليتان : " أقام زيد أم عمرو !! ؟ ، " و " أتضرب عمراً أم تشتم زيداً ؟ ") [١] .

ومراده (بهمزة الاستفهام) كلا الهمزتين الواقعتين قبل (أم) المتصلة ، وذلك لأن (أم) المتصلة لا تأتي إلا مع همزة الاستفهام سواء لإرادة التعيين ، أو لإرادة الإخبار .

قال ابن يعيش : (وأما (أم) فتكون على ضربين متصلة : وهي المعادلة لهمزة الاستفهام ومنقطعة) [٢] .

وقال في (أم) الواقعة بعد همزة التسوية : ((وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين)) [٣] .

وقال السيوطي في كلامه عن نوعي (أم) المتصلة ((وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاما لفظاً ومعنى أو استفهاماً لفظاً لا معنى)) [٤] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .
(٢) شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٩٧ .
(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .
(٤) الأشباه والنظائر ، ج ٤ ، ص ٧٠ .

وأيد أبا حيان ابنُ عصفور في شرحه على (جمل الزجاجي) قال : (والمتصلة لا يتقدمها إلا الهمزة ولا يقع بعدها إلا المفرد أو ما هو في تقديره ، وتقدر مع الهمزة بـ (أيْ) .

ثم قال : ((ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها (أقام زيد أم قعد) ؟ تريد أيهما فَعلَ القيامَ أم القعودَ ؟ فوقع " أم قَعدَ " موضع القعود في المعنى)) [١] .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) : ((و (أم) المعتمد عليها في العطف هي المتصلة) ، إلى أن قال : (وقد يكون مصحوباهما فعلين لفاعلين متباينين كقول حسان ﷺ (من الخفيف) :

مـا أبـالى أَنَـبَّ بـالحَزْن تَـيْسٌ ... أم جَفـانى بظهـر غَيْـب لئـيمُ

وقد يكون مصحوباهما جملتين ابتدائيتين كقول الشاعر (من الطويل) [٢] :

ولـستُ أبـالى بعـد فقـدىَ مالكـا ... أمـوتى نـاءٍ أم هـو الآن واقـعُ

ومثله (من الطويل) :

لعَمْـرُك مـا أدرى وإن كنـت داريـا ... شُـعَيْثُ بـنُ سـهم أم شُـعَيْث بـنُ مِنْقَـر

فهذه الآيات شواهد علـى وقوع (أم) المتصلة بين جملتين إذا كـان المعـنى معنى (أيْ))) [٣] .

وقال الرضي في كلامه عـن (أم) المتصلة ، (فالمتصلة تختص بثلاثة أشـياء ، أحدها : تقدم الهمزة ، إما للاستفهام أو للتسوية . وثانيها : أنـه يجب أن يُستفهـم

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ١ ، ص ١٩٣ .

(٢) البيت لمتمم بن نويرة .

(٣) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢١٧ ــ ٢١٨ .

بها عن شيئين ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين ، لأنها مع الهمزة بمعنى (أيْ) ، وثالثها : أنه يليها المفرد والجملة) [١] .

وذكر المرادي (أم) المتصلة نوعيها ، ثم جمع بينهما في الحكم قال : (سميت المتصلة متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولذلك لم تقع إلا بين مفردين ، أو بين جملتين في تقدير مفردين ، أو مفرد وجملة في تقدير مفرد) [٢] .

وذهب العلاّمة برهان الدين ابن قيمّ الجوزية إلى إطلاق القيد الذي ذكره ابن هشام ، فبعد أن قَسَّم (أم) المتصلة إلى نوعيها المعروفين قال : (وأما الواقعة بعد همزة بمعنى (أيْ) فأكثر ما يُعطف بها المفردات ، وقد يعطف بها الجمل) .

وقال العيني معلّقاً على قول الشاعر :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادنَى حُلُم

(والشاهد في (أم) المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين في معنى المفردين : والتقدير أسرت هي أم عاد حلمها ؟ أي : أي هذين) [٣] .

ولم يذكر ابن هشام في (توضيحه) ذلك القيد الذي ذكره في (المغني) قال في (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام : (وتقع بين فعليتين كقوله : (البسيط) :

فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادنَى حُلُم

لأن الأرجح كون (هي) فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين ؛ كقوله : (الطويل) :

شُعَيْثُ ابن سهم أم شُعَيْت ابنُ مِنْقَر) [٤] .

---

(١) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٤٠٤ ــ ٤٠٦ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٧ .

(٤) أوضح المسالك ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ ــ ٣٣٥ .

وكذا قال الخُضري في حاشيته [١] وزاد عليه وقوع أم بعد همزة الاستفهام بين مفرد وجملة واستشهد عليه بقوله تعالى : ﴿ ... وإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ [٢] .

وانتصر السيوطي لمذهب ابن هشام في (المغني) قال في الهمع : (بخلاف الأخرى ــ أي (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام ــ فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها ... وجملتين ليستا في تأويلهما) [٣] واستشهد بالبيتيْن السابقيْن .

ولعلّه نقل كلام ابن هشام .

ويقول الشيخ / محمد الأهدل في شرحه على (متممة الآجرومية) : عن (أم) المتصلة : (أن المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع إلا بين مفردين غالباً ... ، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد ، نحو : ﴿ ... وإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ ، أي ما أدري أي الأمرين حاصل) [٤] .

وقد استشهد الخضري بهذه الآية ، ومثل بها الصبان على وقوع (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام بين مفرد وجملة [٥] .

فيكون المفرد عند الخضري والصبان (أقريب) والجملة ﴿ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ . فكأن أصلها (ما توعدون قريب ...) .

---

(١) يُنظر : حاشية الخضري ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٢) سورة الجن : الآية (٢٥) .

(٣) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠ .

(٤) الكواكب الدرية ، ص ٥٤٩ .

(٥) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٦/٣) .

وعند الشيخ / الأهدل قوله تعالى : ﴿ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ جملة و﴿ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ جملة ، وكلاهما ليستا في تأويل المفرد عنده .

والظاهر أن ما ذهب إليه البغدادي هو الصواب ، وذلك لأنه هو الذي عليه أكثر النحاة ، ولأن القياس يؤيده فالقاعدة تقول : إن الجمل التي لها محل من الإعراب تحل محل المفرد .

قال ابن يعيش في كلامه عن خبر المبتدأ إذا أتى جملة : (اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ، ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً) [1] .

فلعل ابن هشام قد وَهِم فيما ذكره في المغني ، وله قول آخر في كتابه (أوضح المسالك ، وكما نعلم ، فقد جاء تأليف ابن هشام لكتابه (المغني) بعد (أوضح المسالك) .

فلابن هشام قولان متعارضان في هذه المسألة .

وقد يُعتذر عن ذلك التعارض بأن العالم المجتهد قد يكون له نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر ، فلا يبعد أن يكون له في المسألة الواحدة قولان .

---

(١) انظر : شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٨٨ .

د ـ وقد اختلف ابن هشام مع ابن الشجرى في نوع الهمزة الواقعة قبل (أم المتصلة) في بيت زهير القائل : (من الوافر)

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

قال ابنُ الشجري [١] في أماليه : ((ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، مجيئه في قولك : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير [٢] : (من الوافر)

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء ؟)) [٣]

وخطّأه ابن هشام في ذلك ، لأنه يرى أن الهمزة في البيت السابق هي همزة الاستفهام التي يُطلب بها وبأم التعيين [٤] .

قال : ((والذي غلّط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهّمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة ؛ لمنافاته لفعل الدراية)) .

---

(١) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات نقيب الطالبين بالكرخ ، أحد أئمة النحاة ، وله معرفة تامة باللغة والنحو ، وصنّف في النحو تصانيف ، وكان مولده في سنة ٤٥٠هـ ، وتوفي سنة ٥٤٢هـ . (إنباه الرواة ٣٥٦/٣) .

(٢) في شرح ديوانه ص ٨١ .

والبيت من شواهد آمالي ابن الشجري (٤٠٦/١ ، ١٠٧/٣) ، والمغني (٦١) ، شرح شواهد المغني (١٣٠/١) ، شرح أبيات المغني (١٩٤/١) ، حاشية الصبان (١٥٧/٣) .

وزهير : هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني ، من مضر ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، ولد في بلاد (مُزينة) سنة ١٣ق . هـ ، كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة ، فكانت قصائده تسمى (الحوليّات) . (الأعلام : ٥٢/٣) .

(٣) أمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

(٤) أوضحنا سابقاً أن ابن هشام ذكر بأن همزة التسوية هي الواقعة بعد (سواء ـ ما أبالي ـ ما أدري ـ ليت شعري) ولِذا قال الدماميني ردّاً على ابن هشام : (وتسليم المصنف لصحّة وقوع همزة التسوية بعد (ما أدري) معارضٌ لردّه على ابن الشجري) . شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

وجوابه أن معنى قولك " علمت أزيد قائم " علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك " ما علمت ") [١] .

وخالفه البغدادي قال : (وقول المصنف : إن ابن الشجري توهم أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ؛ أقول : قائل البيت ، وهو زهير ، يعلم قطعاً أن آل حصن من أي الفريقين وإنما أورده بصورة الاستفهام لغرض التجاهل والتهكم ، فكيف يكون استفهاماً يطلب بالهمزة وأم التعيين) [٢] .

تحرير المسألة :

استشهد ابن هشام ببيت زهير السابق على وقوع " أم " المتصلة بعد همزة الاستفهام بين جملتين اسميتين .

وذكر بأن ابن الشجري قال بأن " أم " في البيت هي المسبوقة بهمزة التسوية ، وذلك لأن الأخير توهم أن معنى الاستفهام في البيت غير مقصود لمنافاة الاستفهام لفعل الدراية (وما أدري) ، وهذا الوهم منه مبني على أنه ظن أن الاستفهام معمول لفعل الدراية ، وهذا لا يصح لأن الاستفهام يقتضي الجهل وفعل الدراية يقتضي العلم [٣] .

ولذلك قال بأن الهمزة في البيت للتسوية ، وكذا كل فعل دل على العلم واليقين .

قال الدسوقي في حاشيته : (فابن الشجري يقول : لا يصح أن تقول : ما علمت أزيد قائم ، لأن العلم يقتضي العلم والاستفهام يفيد الجهل ، فكأنه قال : أعلم بذلك الجهل وأدخل (ما) فنفى العلم بذلك الجهل ولا معنى له) [٤] .

---

(١) المغنى ، ص ٦٢ .

(٢) شرح أبيات المغنى ، ج ١ ، ص ٢١٥ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤) حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ، ج ١ ، ص ١١٦ .

وأجاب ابن هشام على ذلك قال : (وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ، علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك : ما علمت) [١] .

فابن الشجري توّهم أن الاستفهام معمول لفعل الدراية ، ولذلك لم يُجزأن تكون الهمزة للاستفهام ، ورد عليه ابن هشام بأن فعل الدراية تسلّط على جواب الاستفهام المحذوف لا نفس الاستفهام ، وعلى ذلك تكون الهمزة هي همزة الاستفهام التي يُطلب بها وبأم بعدها التعيين . لأنه لا تعارض حينئذ بين الاستفهام وفعل الدراية أو أي فعل دل على العلم .

واعترض البغدادي على ابن هشام معللاً ذلك بأن قائل البيت وهو زهير يعلم قطعاً جواب استفهامه ، ولكنه أورده بصورة الاستفهام لغرض التجاهل والتهكم ، فكيف يكون استفهاماً يُطلب بالهمزة وبأم التعيين وذلك لأن البغدادي ــ كما ذكرنا ــ قال بأنّ ابن هشام يرى أن (أم) المتصلة لا تقع إلا بعد همزة التسوية أو للاستفهام الحقيقي . فتكون الهمزة في البيت للإستفهام الحقيقي عند ابن هشام . وهي عند البغدادي ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي ، وإنما هي استفهام لغرض التجاهل والتهكم .

قال البغدادي : (وما ذكره ــ أي ابن هشام ــ من قوله : علمت أزيد في الدار أم عمرو حققه السيرافي فقال : (وقد اتسعت العرب في ذلك فاستعملوه في غير الاستفهام في مواضع مختلفة ، فمن ذلك قول القائل : قد علمت أزيد في الدار أو عمرو ، فهذا ليس باستفهام ، والمتكلم فيه بمنزلة المسؤول ، والمخاطب يصير بمنزلة السائل ، لأن الذي يقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ قد عرفه بعينه ، فهو بمنزلة المسئول الذي يقال له : أزيد في الدار أم عمرو ؟ ولأنه يعرفه بعينه ، والمخاطب

---

(١) المغني ، ص ٦٢.

إذا قال له القائل : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ، يعتقد من قول المتكلم لـــه أن أحدهما في الدار ولا يعرفه بعينه ، فهو بمنزلة السائل في الأول)) [١] .

فابن الشجري يرى أن الهمزة إذا وقعت قبل (أم) المتصلة وسُبقت بفعل دال على علم ، فالهمزة للتسوية ، ولا يصح أن تكون للاستفهام لأنهـــا حينئـــذٍ ســـتكون معمولة للفعل قبلها ، وهذا لا يكـــون لأن الفعـــل دال على العلـــم ، والاســـتفهام يقتضي الجهل .

وابن هشام يرى أن الهمزة بعد فعل العلم (لا أدري ــ وليت شـــعري ...) للاستفهام ، لأن معمول الفعل هو جواب الاستفهام المحذوف وليس ذات الاستفهام ، وبالتالي فلا تعارض ، ولِذا فالهمزة في بيت زُهير للإستفهام وهذا ما أراه وأرجّحـــه ... والله أعلم .

وابن هشام يعلم أن زهيراً لم يجهل آل حصن باعتبار رجوليّتهم بل هـــو عـــالم بكونهم رجالاً ، ولكنّه أبرز الكلام في قالب التوبيخ من تعاطيهم أفعال النساء ، وجعل (أم) في البيت متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته ، وقد يُجاب عن هذا بـــأن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع [٢] كذا قال الدماميني [٣] .

وقد يُقال إن ابن هشام يرى أن همزة الاستفهام قبل (أم) المتصلة قد تدل على الاستفهام وهو طلب الفهم مع دلالتها على التوبيخ أو التقرير أو التهكم أو غيرها من المعاني ، ولذلك تطلب جواباً بالتعيين ، ويدل على ذلك قول ابن هشام في تعليقه على رأي ابن الشجري : .... توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة .

وفي هذا رد على البغدادي في اعتراضه السابق على ابن هشام في ذلك .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٥ ــ ٢١٦ .

(٢) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٣) يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

المسألة الثالثة :

(معنى (أم) المنقطعة عند أبي عبيدة) :

قال ابن هشام في (أم) المنقطعة : (وزعم أبو عبيدة [١] أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال في قول الأخطل [٢] : (من الكامل)

كَذَبَتْكَ عينُك أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظلام من الرباب خَيَالاً [٣]

---

(١) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري النحوي العلامة ، وُلد في البصرة سنة ١١٠هـ ،قال الجاحظ : (لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه) كان إباضيّاً شُعوبياً من حُفّاظ الحديث ، كانت وفاته في البصر ما بين سنة : (٢٠٩ ــ ٢١٣) (أنباة الرواة ، ج٣ ، ص٢٧٦ ، الأعلام ، ج٧ ، ص٢٧٢) .

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو من بني تغلب أبو مالك ، ولد سنة ١٩هـ ، وتوفي سنة ٩٠هـ ، وهو شاعر مصقول الألفاظ حسن الديباجة ، في شعره إبداع ، اشتهر في عهد بني أميّة بالشام ، وأكثر من مَدَح ملوكهم ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم : جرير ــ والفرزدق ــ والأخطل ــ نشأ على المسيحيّة في أطراف الحيرة (بالعراق)(الأعلام ، ج٥ ، ص١٢٣). والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ، ص٢٤٦ ، والكتاب ، ج٣ ، ص١٧٤ ، وامالى ابن الشجري ، ج٣ ص١٠٩ ، والمقتضب ، ج٣ ، ص٢٩٥ ، والكامل ، ج٢ ، ص٤٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ، ج٢ ، ص٦٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص٤٢٣ ، والأزهية ، ص١٢٩ ، والمغني ، ص٦٦ ، وفي شرح التصريح ، ج٣ ، ص٤٧٢ ، شرح المزج ، ج١ ، ص٢٥٩ ، وشرح شواهد المغني ، ج١، ص١٤٣، والخزانة ، ج٦ ، ص ٩ ــ ١٩٥ / ج١١ ، ص١٢٢ ــ ١٣٣، وشرح أبيات المغني ، ج١ ، ص٢٣٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي علي الكافية ، ج٤ ، ص٤٠٤ .

(٣) واسط : بلد بالعراق اختطها الحجاج ، والغَلَس : ظلمة آخر الليل ، والرباب : إسم إمرأه منقول من اسم السحاب ، والقصيدة هجابها الأخطل جريراً ، قال جرير : ما غلبني الأخطل إلا في هذه القصيدة . وقد نقل سيبويه عن خليل بأن (أم) في هذا البيت منقطعة بعد الخبر حملاً على قولهم : إنها لابل أم شاه ، وجوّز أن تكون متصلة وحذفت ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ، والتقدير (أكذبنك عينك ...) (يُنظر الكتاب ، ج٣ ، ص١٧٤) وإليه ذهب الرضي في شرحه على الكافية (ج٤ ، ص٤٠٤) وابن الشجري في أماليه (ج٣ ، ص١٠٩) .

(إن المعنى : هل رأيت ؟) [١] .

قال البغدادي معترضاً : (والذي رأيته في شروح التسهيل لأبي حيان وناظر الجيش والمرادي وغيرهم أن أبا عبيدة ذهب إلى أن (أم) بمعنى ألف الاستفهام ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ... ﴾ [٢][٣] .

تحرير المسألة :

ذكرنا سلفاً بأن (أم) قسمان :

أحدهما : (أم) المتصلة وهي المعادلة لهمزة التسوية أو لهمزة الاستفهام .

الثاني : (أم) المنقطعة ، وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين ، وتُسبق إما بخبر محض نحو : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ ... ﴾ [٤] .

أو بهمزة لغير استفهام حقيقي أي للإنكار نحو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ...) [٥] ، أو بإستفهام بغير همزة نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ... ﴾ [٦] .

وسُميّت منقطعة لأن الجملة بعدها مستقلة .

---

(١) مغني اللبيب ص٦٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ص٢٣٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٨) .

(٤) سورة السجدة : آية ٢ ــ ٣ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٩٥ .

(٦) سورة الرعد : آية ١٦ .

واختلف في معناها :

فقال البصريون : هي بمعنى بل : أي للإضراب ، والهمزة مطلقاً . أي أنّ أم المنقطعة تأتي بمعنى الإضراب وهمزة الاستفهام في كل موضع .

وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة (بل) وما بعدها مثل ما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى (بل عمرو) [١] .

وقال الفراء : هي كبل إذا وقعت بعد استفهام كقوله : (من الطويل) :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَسَلْمَى تَغَوَّلَتْ أم النوم أم كُلٌّ إِلَيَّ حَبِيْبُ

أي : بل كل [٢] .

وذكر ابن مالك بأن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام وقد تدل على الإضراب فقط .

قال في شرح التسهيل : (وأكثر وقوع (أم) المنقطعة مقتضية إضراباً واستفهاماً كقوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ... ﴾ [٣] ، إلى : ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ... ﴾ [٤] .

---

(١) قال السيوطي في الهمع : (ورُدّ بقوله تعالى : (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً) إلى قوله : (أم نجعل الذين آمنوا) الآية ص٢٧/ ٢٨ ، فـ (أم) لم يتقدمها استفهام ، وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الإنكار والرد ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل ما قبلها) ج٤ ، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(٢) ورُدَّ بأن المغنى على الإستفهام ، أي بل أكُلّ إليّ حبيب ، لأنها لّما تمثلت لعينه لم يَدْر أذلك في النوم أم صارت من الغُول ؛ لأن العرب تزعم أنها تبدو متزيّنة لتفتن ، ثم لّما جوّز أن تكون تغوّلت داخله الشك فقال : بل أكلٌ منها إليَّ حبيب (همع الهوامع ج٥ ، ص٢٤٣) .

(٣) سورة الطور : آية ٣٥ .

(٤) سورة الطور : آية ٤٣ .

وقد يُجاء بها لمجرد الإضراب ، ومن علامات ذلك في اللفظ أن يليها استفهام نحو : ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ... ﴾ (١) .

وقوله هو الراجح .

وذكر ابن هشام أن أبا عبيدة زعم أن (أم) قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد عن الإضراب ، وقد قال ابن هشام في قول الأخطل : (من الكامل) :

كَذَبَتْكُ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظلام من الرَّبَابِ خَيَالاً

(إن المعنى : هل رأيت) (٢) .

وخالفه البغدادي معلّلاً ذلك بأنّ شروح التسهيل قد ذُكر فيها أن أبا عبيدة ذهب إلى أنّ (أم) قد تأتي بمعنى ألف الاستفهام خاصة ، لا على معنى الاستفهام مطلقاً .

فقال ناظر الجيش في شرحه على التسهيل : (وذهب أبو عبيدة إلى أن (أم) بمعنى ألف الاستفهام . قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ ... ﴾ (٣) .

وكذا قال المرادي في شرحه (٤) .

ولعلهما أفادَا ذلك من شيخهما أبي حيان في شرحه على التسهيل .

---

(١) سورة النمل : آية (٨٤) ، شرح التسهيل ٣/٢١٩ .

(٢) المغني ، ص٦٦ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٨) ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ٧ /٣٤٦٤ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل للمرادي ، ص٨١٢ .

ووافق السيوطيُّ البغداديَّ ، قال في الهمع : (وقـــال أبو عبيدة : هي ـــ يعني (أم) المنقطعة ـــ كالهمزة مطلقاً ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ ... ﴾ [١]) [٢] .

ومعلوم ، أنَّ همزة الاستفهام تأتي لطلب التصور نحو : أزيد قائم أم عمرو ، ولطلب التصديق نحو : أزيد قائم .

و(هل) لا تأتي إلا لطلب التصديق .

فإذا كان أبو عبيدة يرى أنّ (أم) المنقطعة بمعنى ألف الاستفهام خاصة فهي عنده تأتي إما للتصور أو للتصديق . ويُفهم من اعتراض ابن هشام على أبي عبيدة أنّ الأخير يرى أن (أم) في بيت الأخطل للاستفهام التصوّري ، ولِذا قـــال ابن هشام إنّ (أم) في البيت على معنى : هل رأيت ؟ ، أي أنها استفهام لطلب التصديق .

قال البغدادي في (شرحه على أبيات المغني) : " وكأنه أشار المصنف إلى أن الاستفهام الذي قاله أبو عبيدة في البيت للتصديق بمعنى (هل) وهو السؤال عن إدراك النسبة ، لا الاستفهام التصوري الذي هو سؤال عن إدراك غير النسبة " [٣] .

ولكن الخلاف بين ابن هشام والبغدادي في ما قاله أبو عبيدة .

والذي وجدتـــه في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة أنـــه قال معلِّقاً على قول الله عز وجل : ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ... ﴾ [٤] : (و (أم) تجيء بعد كلام قـــد انقطع وليس فـــي موضع (هل) ولا (ألف الاستفهام) .

---

(١) سورة البقرة : الآية (١٠٨) .

(٢) همع الهوامع ج٥ ص٢٤٣ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢٣٥ ـــ ٢٣٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية (١٣٣) .

قال الأخطل :

كــذبتك عينُــك أم رأيــت بواســط غَلَسَ الظلام من الربـاب خيـالاً

يقول : كذبتك عينك ، هل رأيت ، أو بل رأيت) [١] .

فمعنى كلامه ــ فيما تبيّنْتهُ ــ أنّ (أم) في الآية الكريمة منقطعــة للإضراب ، وليست في معنى (هل) ولا (ألف الاستفهــام) ، وفي بيــت الأخطــل جاءت إمــا بمعنى (هل) الاستفهامية ، فهي استفهام مجرد عن الإضراب ، وبهذا صــحَّ كلام ابــن هشام ، أو بمعنى (بل) فهــي للإضراب ، ولا استفهــام في البيت .

وقال في موضع آخر من كتابه : ((أم يقولون افتراه) مجازه مجاز (أم) التي توضع في موضع معنى الواو ، ومعنى (بل) سبيلها : ويقولون ، وبل يقولون ، قال الأخطل (من الكامل) :

كــذبتك عينُــك أم رأيــت بواســط .....

أي : بل رأيت) [٢] .

وفي هذا النص لم يذكر إلا معنى الإضراب : (بل رأيت) .

وقال : ((فما أنت بنعمة ربك بكاهــن ولا مجنون . أم يقولون) مجازهــا : بل يقولون ، وليست بجواب استفهام ، قال الأخطل :

كــذبتك عينُــك أم رأيــت بواســط .....

لم يستفهم ، إنما أوجب أنه رأى بواسط غلس الظلام من الرباب خيالاً) [٣] .

وقوله في هذا النص مخالف لقوله فــي النص الأول ، ففي نصــه الأول ذكر أن (أم) في البيت إما بمعنى (هل) أو بمعنى (بل) ، وفي النص الأخير زعم أن

---

(١) مجاز القرآن ، ج ١ ، ص ٥٦ ــ ٥٧ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٠.

(٣) مجاز القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٣٣.

الأخطل لم يستفهم حينما قال : (أم رأيت) وإنما أورد كلامه على جهة التأكيد مضرباً عن قوله الأول .

فـــ (أم) في البيت السابق عند أبي عبيدة على معنى الإضراب في أحد قوليه .

وما ذكره البغدادي إنما كان نقلاً عن شروح التسهيل ، ولعل أبَا حيان قد وَهِم فيما أورده عن أبي عبيدة .

والصواب ـــ فيما تبَيّنْتُه ـــ ما ذكره ابن هشام ، وهو أن (أم) فـــي البيت بمعنى (هل) ـــ والله أعلم ..

المسألة الرابعة :

قول الخليل بأن (إنْ) في بيت الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزّتَا جِهَاراً ، ولَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

رُويت بفتح الهمزة .

قال ابن هشام تعقيباً على قول الفرزدق [١] : (من الطويل)

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزّتَا جِهَاراً ، ولَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ [٢]

(وقال الخليل والمبرد [٣] : الصواب (أنْ أذنا) بفتح الهمزة من (أنْ) ، أي (لأنْ أُذنا) ثم هي عند الخليل (أنْ) الناصبة ، وعند المبرد أنها (أنْ) المخففة من

---

(١) في ديوانه ، ج٢ ، ص ٣٨٢ ، والفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، كان يُقال : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس ، من شعراء الطبقة الأولى في الإسلاميين ، توفي سنة ١١٠هـ ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل . (الأعلام ٩٣/٨) .

(٢) البيت من شواهد الكتاب (١٦١/٣) ، المسائل البصريات ، ج ١ ، ص ٤٤٤ ، آمالي ابن الشجري ، (١٦٣/٣) ، المغني (٤٠) ، شرح الرضي (١١٥/٤) ، ارتشاف الضرب (١٣٨٦/٣) (١٦٩٣/٤) ، شرح شواهد المغني (٨٦/١) همع الهوامع (١٤٨/٤) ، الأزهية (٧٣) ، الجني الداني (٢٢٤) ، خزانة الأدب (٤ / ٢٠ ، ٩ / ٧٨) ، شرح أبيات المغني (١١٧/١) .
شرح البيت : قُتيبة : هو ابن مسلم الباهلي ، وباهلة : قبيلة منحطة بين العرب .
الخز : القطع : وحز الأذنين : كناية عن القتل ، لأن القتيل قد تقطع أذنيه للتشويه .
ابن خازم : هو عبد الله بن خازم السلمي . (شرح أبيات المغني) ج١ ، ص ٨٨ .

(٣) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد ، ولد سنة ٢٢٠هـ ، كان من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه ، توفي سنة ٢٨٥هـ ، وله من الكتب ، الكامل ــ الروضة ــ المقتضب وغيرها كثير .
(أنباه الرواة : ٢٤١/٣ ــ ٢٤٢ ــ ٢٥١)

الثقيلة ، ويردُّ قول الخليل أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإنْ المكسورة ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ... ﴾) [١] .

وخطأه البغدادي قال : (وما نسبه إلى الخليل غير صحيح فإنه يوجب كسر (إنْ) ، وما رُد به على الخليل ، هو تعليل الخليل ، لعدم جواز فتحها) [٢] .

تحرير المسألة :

اختلف في (إنْ) في قول الفرزدق :

أتغضب إن أُذنا قُتيبة حُزّتا جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازم

فبعضهم رووه بالفتح ، وبعضهم بالكسر ، ولكل وجهه .

فمن رووه بالكسر فقد صرفه ابن هشام إلى المستقبل بتأويلين [٣] :

أحدهما : على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحز .

الثاني : أن يكون على معنى التبيين ، أي أتغضب إن تبيّن في المستقبل أن أذني قتيبة حُزّتاً فيما مضى .

أما الكوفيون فيروون البيت بالفتح على أن (أنْ) شرطية تُفيد المجازاة [٤] على معنى (إنْ) .

---

(١) سورة التوبة : الآية (٦) . المغني ، ص ٤٠ .

(٢) شرح أبيات المغنى ، ج ١ ، ص ١١٨ .

(٣) يُنظر : المغنى ، ص ٤٠ .

(٤) يُنظر : الجني الداني ، ص ٢٢٣ ، ارتشاف الضَرب (١٦٩٣/٤) ، همع الهوامع (١٤٨/٤) .

ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا البيت على أنها (أنْ) المصدرية الناصبة [١] ، وفيه نظر ؛ لأنك قد حُلْت بينها وبين ما عملت فيه [٢] .

ويوجب المبرد فتح (أنْ) في البيت السابق على أنها المخففة من الثقيلة على تقدير : أتغضب من أجل أنه أذنا .... ثم حُذف الجار وخفف [٣] ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة الاسمية خبره [٤] ، ومُنع لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك [٥] .

وبعضهم يروونه بالفتح على أن (أنْ) بمعنى (إذ) يريد (إذ أذنا قتيبة) ونُسب هذا الرأي للكوفيين [٦] . قال ابن هشام في المغني : (قالوا وليست شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت) [٧] .

وأما الخليل فذكر ابن هشام بأن الصواب عنده (فتح الهمزة) أي (لأن أذنا) على أنها (أنْ) الناصبة ، وعلى هذا يلزم أن يكون (أذنا) مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي (أن حُزّت أذنا قتيبة حُزّتا) فيكون الاسم قد وليها على إضمار الفعل [٨] .

---

(١) يُنظر : الجني الداني ، ص ٢٢٤ .

(٢) يُنظر : شرح أبيات المغني (١٢٠/١) .

(٣) يُنظر : همع الهوامع (١٤٨/٤) .

(٤) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني (٧٤/١) .

(٥) يُنظر : همع الهوامع (١٤٨/٤) ، لأن (أنْ) المخففة من الثقيلة لا تقع إلا بعد دال على علم أو ظن .

(٦) يُنظر : المغني (٣٩) ، خزانة الأدب (٧٩/٩) ، والهمع ١٤٨/٤ ــ ١٤٩.

(٧) المغني ، ص ٣٩ .

(٨) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني (٧٤/١) .

وردَّ ابن هشام قول الخليل معللاً ذلك بأن (أنْ) الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، لأن ذلك لـ (إنْ) المكسورة نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ... ﴾ [١] تقديره : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) [٢] .

لأن (إنْ) شرطية وأدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال .

وأيّده أبو حيان فيما نسبه إلى الخليل ، قال في (الإرتشاف) معلقاً على البيت السابق : (وتأوله الخليل على أنها ناصبة للفعل) [٣] .

وقال المرادي عن (أنْ) في بيت الفرزدق : (وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية) [٤] .

وانتصر السيوطي لقول ابن هشام ، قال في (الهمع) : (وقال الخليل : بل هي الناصبة) [٥] .

واعترض البغدادي على ابن هشام فيما نسبه إلى الخليل ، لأن الخليل قال بوجوب كسر همزة (أنْ) ، ولم يُجز فتحها ، وأن ما رد به ابن هشام على رأي الخليل هو تعليل الخليل في عدم تجويزه فتح (أنْ) .

فابن هشام قد رد على رأي الخليل بأن (أنْ) الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، لأن ذلك إنما يكون في (إنْ) المكسورة ، والخليل ــ على قول البغدادي ــ لم يُجز فتح (أنْ) على أنها الناصبة للسبب الذي ذكره ابن هشام .

---

(١) سورة التوبة : الآية (٦) .

(٢) يُنظر : المغنى ، ص ٤٠ .

(٣) إرتشاف الضرْب ، ج ٤ ، ص ١٦٩٣ .

(٤) الجنى الداني ، ص ٢٢٥ .

(٥) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ١٤٨ .

واستشهد البغدادي لإثبات صحة ما ذهب إليه بكلام لسيبويه . قَال : ((قال في باب من أبواب (أنْ) التي تكون والفعل بمنزلة مصدره ما نصه : وسألته ــ رحمه الله تعالى [١] ــ عن معنى : أريد لأن تفعل ؟ فقال :إنما تريد أن تقول : إرادتي لهذا ، قال جل ثناؤه : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [٢] إنما هو : أمرتُ لهذا . وسألت الخليل ــ رحمه الله تعالى ــ عن قول الفرزدق :

أتغضب إن أُذنا قُتيبة حُزّتا ..... البيت

فقال : إنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل ؛ كما قبح أن تفصل بين كي والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجز ؛ حملوه على (إن) ، لأنه قد يقدم فيها الأسماء قبل الأفعال ، انتهى كلام سيبويه) [٣] .

ثم قال : (وأوضحه السيرافي فقال : وأما قوله : " أتغضب إنْ أذنا قتيبة حُزّتَا " فإن الخليل يختار : إن أذنا قتيبة ، بكسر (إنْ) ، ولم يخالفه سيبويه ، لأن العرب لم تفصل بين أن المفتوحة الناصبة للفعل وبين الفعل ، ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر ، فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة ، وقد أتى الفصل ... (وقد أتى الفصل في المكسورة ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ... ﴾) [٤] .

وأكّد ذلك الأعلم في (نكته في تفسير كتاب سيبويه) ، قال معلّقاً على نص سيبويه السابق : (فحكي هذا سيبويه عن الخليل ولم يخالفه فيه) [٥] .

وقد ردّ المبرد رواية البيت بالكسر .

---

(١) أي : الخليل .

(٢) سورة الزمر : الآية (١٢) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١١٨ ، يُنظر : الكتاب ،ج ٣ ، ص ١٦١ ــ ١٦٢ .

(٤) سورة التوبة : الآية (٦) . المرجع السابق ، ص ١١٨ ــ ١١٩ .

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص ٤١٩ .

قال أبو علي في (المسائل البصرية) : (اعترض أبو العباس المبرد على إنشاد هذا البيت بالكسر فقال : قَتْل قُتيبة قد مضى وإن للجزاءِ ، والجزاءُ يكون لما يأتي ، فلا يستقيم أن تقول إن قمتَ قمتُ ، وقد مضى قيامه . قال أبو علي : إنما يريد : أفتغضبُ كلما وقع هذا الفعل ، أي مثل هذا الفعل ، وإن كان التأويل على هذا صحّ الكسر) [١] .

وقال البغدادي : " إن الماضي قد يقع في الجزاء ليس على أن المراد بالماضي الجزاء ، ولكن المراد ما كان مثل هذا الفعل ، فيكون اللفظ على ما مضى ، والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا ، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق :

أتغضب إن أُذنا قُتيبة حُزّتا ..... البيت [٢]

فالخلاف بين ابن هشام والبغدادي قائم على رواية الخليل للبيت . هل كانت بفتح همزة (أنْ) على أنها الناصبة ، أم بكسرها لجواز مجيء الاسم بعد المكسورة على إضمار الفعل .

ورأيي في المسألة بأن الصواب ما ذهب إليه البغدادي ، وذلك لأن ما استشهد به من كلام سيبويه صريح في ذلك . والله أعلم بالصواب ..

ولعل ابن هشام ومن تبعه أخذوا رأي الخليل في قوله : (بفتح الهمزة على أنّ (أنْ) ناصبة) ، أخذوه من كلام سيبويه وأمثلته التي أوردها في نفس الباب الذي ذُكر فيه رأي الخليل في البيت الشعري ، فقد مثّل بأمثلة وقعت فيها (أنْ) ناصبة لأفعال باشرتها من غير فاصل ، وهي معها بمنزلة المصدر على تقدير (لام الخبر) .

---

(١) الخزانة ، ج ٩ ، ص ٧٨ ــ ٧٩ .

(٢) شرح أبيات المغنى ، ج ١ ، ص ١٢١ .

كالمثال الذي ورد في نص سيبويه السابق :

قال : (وسألته ـــ رحمه الله تعالى ـــ عن معنى : أريد لأن تفعل فقال : إنما تريد أن تقول : إرادتي لهذا ، قال جل ثناؤه ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [١] إنما هو : أُمرت لهذا) وغيرها كثير في أول الباب [٢] .

(١) سورة الزمر : آية (١٢) .

(٢) يُنظر : الكتاب (١٥٣/٣) .

المسألة الخامسة :

نيابة (إما) عن (أو) عند الفراء:

قال ابن هشام في (إما) : (وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً ... كقوله [١] : (من الطويل) .

تُلمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها وإمّا بِأموات أَلَمّ خَيَالُهَا

أي : إما بدار ، والفرّاء يقيسه ، فيُجيز : زيد يقوم وإمّا يقعد ، كما يجوز : أو يقعد) [٢] .

قال البغدادي معترضاً : (وقول المصنف : والفراء يقيسه ... الخ ، أقول : الفراء يجعل (إما) الثانية نائبة عن (أو) ، ولا يقول إنها محذوفة من أول الكلام) [٣].

---

(١) للفرزدق في ديوانه ، ج ٢ ، ص ١٢٣.

والبيت من شواهد شرح المفصل (١٠٢/٨) ، الضرائر الشعرية (١٦٢) ، المسائل البصريات (٦٥١/١) ، المقرب (٢٣٢/١) رصف المباني (١٨٥) ، شرح الألفية لابن الناظم (٥٣٧) ، شرح الرضي (٤٠٢/٤) ، آمالي ابن الشجري (١٢٧/٣) ، توضيح المقاصد (١٣٧/٢) ، المغني (٨٧) ، ارتشاف الضرب (١٩٩٣/٤) ، الجنى الداني (٥٣٣) ، الأزهية (١٤٢) ، معاني القرآن (٣٨٩/١) ، همع الهوامع (٢٥٤/٥) ، شرح شواهد المغني (١٩٣/١) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٨٧/١) ، حاشية الصبان (١٧١/٣) ، شرح أبيات المغني (١٦/٢) ، الخزانة (٧٦/١١) .

ويُروى : تُهاض بدار ... ، من هاض العظم : كسره بعد الجبر . ألمّ : من الإلمام وهو النزول .

والمعنى : عكس وتفرق إما بدار تخرب ، وإما بموت أموات [شرح شواهد المغني ، (١٩٣/١)] .

وهذا البيت بيان لسبب عدم بُرْء النفس ، الخزانة (٨٠/١١) .

(٢) المغني ، ص ٨٧ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ١٦ .

تحرير المسألة :

(إما) حرف عطف عند أكثر النحاة [١] ، ولها خمسة معـــان : (الـــشك ، التخيير ، الإبهام ، الإباحة ، التفصيل) وعبر بعضهم عن الأخير بالتقسيم [٢] .

وتشترك (أو) مع (إما) في هذه المعاني ، ويختلفان من وجهين :

١) أن المعطوف عليه (بإما) لابـــد أن يكون مصدّراً (بإما) أخرى في الغالـــب [٣] كقولك : جاءني إما زيد وإما عمرو [٤] .

٢) أنك مع (أو) يمضي أول كلامك على اليقين ثم يعترضه الشك ، ومع (إمـــا) كلامك من أوله مبني على الشك [٥] .

و (إمّا) مركبة من (إنْ) و (ما) ثم ادغمت النون من (إنْ) في الميـــم من (ما) [٦] .

والأفصح في (إمّا) أن تُستعمل مكررة ، وقد تُستعمل بخلاف ذلك ، وذلـــك إذا كان في الكلام ما يُغني عن تكرارها نحـــو : (أو) و (إلا) ، فمن ذلـــك قـــول المُثَقّبِ : (من الوافر) :

---

(١) نَقَل ابن مالك عن أكثر النحويين أن (إما) عاطفة ، ونُقل عن يونس وابن كيسان وأبي علي أنها ليـــست بعاطفة ووافقهم ابن مالك ، قيل لأن (إما) مكررة ، فلا تخلو العاطفة أن تكون إما الأولى أو الثانيـــة ، ولا يجوز أن تكون الثانية عاطفة لأن الواو معها ، والواو هي الأصل في العطف ، فإن جعلـــت (إمـــا) عاطفة ، فقد جمعت بين عاطفين ؛ ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفة لأنها تقع بين العامل والمعمول ، فقالوا : العطف بالواو التي قبل (إما) الثانية ، و (إما) جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .
وقد عدّ سيبويه (إما) من حروف العطف ، قال : (إن الواو عطفت (إما) الثانية على (إما) الأولى ، و (إما) الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى) ، ج ، ص .

(٢) يُنظر حاشية الصبان (١٦٤/٣) ، شرح ابن الناظم ، ص ٥٣٦ .

(٣) يُنظر : الجنى الداني ، ص ٥٣١ .

(٤) يُنظر : شرح الرضي (٤٠١/٤) .

(٥) المفصل ، ص ٢٦١ .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

فَإمّـــا أَنْ تَكُـــوْنَ أَخِـــيْ بِحَـــقٍّ فَـــأَعْرِفَ مِنـــكَ غَثّـــي مِـــنْ سَـــمِيْنِي
وإلاّ فَـــاطّرِحْنِـــي واتّخِـــذنِي عَـــدُوّاً أتَّقيـــكَ وتتَّقـــيني

فلم يكرر " إمّا " استغناء بـــ " إلاّ " [١] .

وقد يُستغنى عن الأولى كقول الشاعر : (من الطويل) :

تُلـــمُّ بِـــدَارٍقَـــدْ تَقَـــادَمَ عَهْـــدُهَا وإمّـــا بِـــأَمْواتٍ المّ خَيَالُهَـــا

وخص ابن عصفور حذفها بالشعر [٢] .

وقال ابن هشام : (والفراء يقيسه) [٣] أي أن الفراء يرى أن حذف (إمـــا) الأولى لفظاً قياس في الشعر والنثر .

وأيد الأشموني ابن هشام فيما ذهب إليه ، فقال معلّقاً على البيت السابق :

(أي : إما بدار ، والفراء يقيس هذا فيُجيز : زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز : أو يقعد) [٤] .

وظاهر كلامه ـــ كما أحسب ـــ أن الفـــراء يُجيز حذف (إما) الأولى لفظاً لا تقديراً استغناءاً عنها بالثانية ، فتكون (كأو) في عدم مجيئها مكررة .

وقد يُقصد بقوله : (كما يجوز أو يقعد) أن الفراء يُجيز أن لا تُكرر (إمـــا) فتجري مُجْرى (أو) ، وبالتالي فلا يُحتاج إلى تقدير (إما) قبل المعطوف عليه ، فإن كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قولهم : (والفـــراء يقيسه) إذ هذا الضمير المنـــصوب

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٢) انظر : الضرائر الشعرية ، ص ١٦١ .

(٣) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٨٧ .

(٤) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٧١ .

عائد إلى الاستغناء عنها لفظاً ، والفراء بحسب المفهوم السابق يرى أنها مُستغنى عنها البتة لفظاً وتقديراً [١] .

قال السيوطي في (الهمع) في معرض حديثه عن (إمّا) : (وقد تُحذف الأولى) : واستشهد بالبيت السابق .

ثم قال : (ونقل النحّاس [٢] أنَّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازه إجراءً لها مجرى أو في ذلك) [٣] .

ويُفهم من كلام السيوطي أن الضمير المنصوب في قول الفراء (أجازه) عائد إلى قوله قبله : (وقد تحذف الأولى) أي (إما) الأولى فتكون مثل (أو) في جواز مجيئها غير مكررة ، ولم يُقيد الحذف باللفظ فقط ، فلعلّه يقصد حذفها لفظاً وتقديراً .

واعترض البغدادي على ابن هشام فيما ذهب إليه مستشهداً لتأكيد صحة رأيه بكلام الفراء في (معاني القرآن) فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ... إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾ [٤] .

((أدخل (أن) في (إما) لأنها في موضع أمر بالاختيار ، فهي في موضع نصب في قول القائل : اختر ذا أو ذا ؛ ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع إمّا .

---

(١) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النحَّاس النحوي المصري ، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن ، وكان عالماً بالنحو حاذقاً ، له تصانيف في النحو ، وفي تفسير القرآن ، توفي سنة ٣٣٨هـ .
(إنباه الرواة : ١٣٦/١ ــ ١٣٩) .

(٣) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٥٤ .

(٤) سورة الأعراف : الآية (١١٥) .

فإن قلت : إن (أو) في المعنى بمنزلة (إمّا وإمّا) فهل يجوز أن يقول يا زيد أن تقوم أو تقعد ؟ قلت : لا يجوز ذلك ؛ لأن أول الاسمين في (أو) يكون خبرا يجوز السكوت عليه ، ثم تستدرِك الشك في الاسم الآخِر ، فتُمضى الكلام على الخبر ؛ ألا ترى أنك تقول : قام أخوك ، وتسكت ، وإن بدا لك قلت : أو أبوك ، فأدخلت الشك ، والاسم الأول مكتفٍ يصلح السكوت عليه ، وليس يجوز أن تقول : ضربت إمّا عبد الله وتسكت . فلمَّا آذنت (إمّا) بالتخيير من أول الكلام أحدثْتَ لها (أن) ولو وقعت (إمّا وإمّا) مع فعلين قد وُصِلا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلح الأمر بالتمييز في موقع إمّا لم يحدث فيها أن ؛ كقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ... ﴾ [١] ألا ترى أن الأمر لا يصلح ها هنا ، فلذلك لم يكن فيه أن . ولو جعلت (أن) في مذهب (كي) وصيرتها صلة لـ (مرجون) يريد أُرجئوا أن يعذبوا أو يُتاب عليهم ، صلح ذلك في كل فعل تامّ ، ولا يصلح في كان وأخواتها ولا في ظننت وأخواتها . من ذلك أن تقول آتيك إما أن تعطى وإما أن تمنع . وخطأ أن تقول : أظنك إما أن تعطى وإما أن تمنع ، ولا أصبحت إما أن تعطى وإما أن تمنع . ولا تُدخلنَّ (أو) على (إما) ولا (إما) على (أو) . وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهّم ؛ فيقولون : عبد الله إما جالس أو ناهض ، ويقولون : عبد الله يقوم وإما يقعد . وفي قراءة أُبَيّ : [٢] ﴿ ... وإنّآ وإيَّاكم لإمَّا على هدى أو في ضلال ﴾ [٣] فوضع أو في موضع إما ، وقال الشاعر : (من الطويل) :

فقلت لَهنَّ امشينَ إمَّا نُلاقِه ... كما قال أو نَشْفِ النفوسَ فنُعذَرا

---

(١) سورة التوبة : آية (١٠٦) .

(٢) قراءة أُبيّ بن كعب (مختصر في شواذ القران ، ص ١٢٣) .

(٣) سورة سبأ : آية (٢٤) .

وقال آخر : (من الطويل) :

فكيف بِنَفْسٍ كلَّما قلتُ أشرَفَت ... على البُرء من دَهْماء هِيضَ انْدِمَالُها

تُهاضُ بِدارٍ قد تَقَادَمَ عَهْدُها ... وإمّا بأموات ألمَّ خَيَالُها

فوضع (وإمّا) في موضع (أو) . وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء هنالك يجوز التوهم ؛ كما تقول : أنت ضاربُ زيدٍ ظالما وأخاه ؛ حين فرقت بينهما بـ (ظالم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض)[١] .

الشاهد في قوله ـ تعقيباً على بيت الفرزدق السابق ـ فوضع (إمّا) في موضع (أو) .

فالفراء يرى أن (إمّا) إذا جاءت غير مكررة فهي نائبة عن (أو) لا أن مثلها محذوف من أول الكلام وبالتالي فـ (إمّا) عنده محذوفة من أول الكلام لفظاً وتقديراً لا لفظاً فقط .

قال البغدادي بعد إيراده لنص الفراء : ونقله المرادي [٢] في (الجني الداني) فقال : (وأجاز الفراء أن لا تُكرر وأن تجري مجرى (أو)) [٣] .

فـ (إما) عند الفراء يجوز فيها وجهان :

١) مكررة .

٢) غير مكررة ، وحينها تكون نائبة عن (أو) لا محذوفة من أول الكلام لفظاً .

---

(١) معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .

(٢) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم ، مفسر أديب مولده بمصر ، وشهرته وإقامته بالمغرب ، توفي سنة ٧٤٩هـ .
(الأعلام : ٢/٢١١) .

(٣) الجني الداني ، ص ٥٣٢ .

واستشهد البغدادي أيضاً بكلام الدماميني [١] في (المزج) فقد قال معلقاً على كلام ابن هشام : (ظاهره أنه لا يحتاج إلى تقدير (إما) قبل المعطوف ، وظاهر قول المصنف : والفراء يقيسه ، يأباه ، إذ ضمير " يقيسه " عائد على الاستغناء عنها لفظاً والفراء يرى أنها مستغنى عنها لفظاً وتقديراً) [٢] .

ويؤيد ابنُ الشجريّ البغداديَّ ، قال في أماليه : (وقال الفراء قد أفردت العرب (أما) من غير أن تذكر (إما) سابقه ، وهى تعنى بها " أو " وأنشد :

تُلِمُّ بِدارٍ قد تَقَادَمَ عَهدُها وإمَّا بأموات ألَمَّ خَيالُها

أراد : أو بأموات)[٣] .

ونقل الهروي كلام ابن الشجري بنصّه في الأزهية [٤] .

وقال أبو حيان في (الارتشاف) : (وأجاز الفراء ألا تُكرر وأن تجري مجرى (أو)) [٥] .

والصواب في رأيي ما ذكره البغدادي وذلك لعموم الأدلة التي استشهد بها ومنها نصّ الفراء .

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب ، ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هـ ، واستوطن القاهرة ، ولازم ابن خلدون ، توفي سنة ٨٢٧هـ .
(الأعلام : ٥٧/٦) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٨ ، يُنظر : شرح المزج (شرح معنى اللبيب للدماميني) ج ٢ ، ص ٣٤٦ ــ ٣٤٧ . بتصرّف يسير .

(٣) أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(٤) يُنظر : الأزهيّة ، ص ١٤٢ .

(٥) ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ١٩٩٢ .

المسألة السادسة :

تقدير (كان) شأنية في قول أبو ذؤيب الهذلي : (من البسيط) :

فكـــان سِـــيّان أن لا يَـــسْرحُوا نَعَمـــاً أو يَـسْرَحُوه بهـا ، واغْبَـرّت الـسُّوْح

قال ابن هشام :

((وقوله [١] : (من البسيط) :

وكـــان سِـــيّان أن لا يَـــسْرحوا نَعَمـــاً أو يَسْرحوه بهـا ، واغبرّت السُّوْح [٢]

أي : وكان الشأن : ألا يرعـــوا الإبل وأن يرعوها سيّان لوجـــود القحـــط ، وإنما قدرنا (كان) شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة)) [٣] .

---

(١) قيل أبو ذُؤيب الهذلي كما في شرح المفصل (٨٦/٢) ، وشرح شـــواهد المغـــني (١٩٨/١) ، وقـــال البغدادي في الخزانة إن البيت ملفّقاً من بيتين في قصيدة لأبي ذُؤيب الهذلي ، وهما :

وقـــال راعـــيهم : ســـيّان ســـيركما وأن تُقيمـــوا بـــه واغـــبرّت الـــسوحُ

وكـــان مـــثلين أن لا يـــسرحوا نعمـــاً حيـــث اســـتردت مواشـــيهم وتـــسريحُ

وعلى هذا فلا شاهد في البيت .

(٢) البيت من شواهد : الخصائص (٣٤٨/١ ، ٢٢٥/٢) ، شرح المفصل (٨٦/٢ ، ٩١/٨) ، البيان في غريب القرآن (٣٦٣/١) ، الإيضاح العضدي (٢٩٦/١) ، المسائل البصريات (٧٢٦/١) ، إيضاح الشعر (٣٥٦) ، آمالي ابن الشجري (٩٣/١ ، ٧١/٣) المقتصد في شرح الإيـــضاح (٩٣٩/٢) ، المغني (٨٩) ، رصف المباني (٢١١ ، ٤٨٨) ، شرح شواهـــد المغني (١٩٨/١) ، شرح أبيات المغني (٣٠/٢) ، الخزانة (٨٩/٤ ، ١٣٤/٥ ، ٧٠/١١) .

النعم : الإبل وسائر الماشية ، يسرحوا : يرسلوا للمرعى نهـــاراً ، واغبرت البقعـــة : أكثر فيها الغبار لعدم الأمطار . والسوح : جمع ساحة ، وهي فضاء يكون بين دور الحيِّ .

(شرح شواهد المغني : ١٩٨/١ ــ ١٩٩) .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .

قال البغدادي : (وقول المصنف : وإنما قَدّرنا (كان) شأنية ؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، كان ينبغي له أن يترك هذا ويعلله بقولنا : لئلا يلزم الإخبار بخلاف المقصود) [١] .

تحرير المسألة :

تأتي (أو) كما ذكرنا لمعاني (إما) الخمسة ، ولها معانٍ أخرى مع ما سبق أنهاها المتأخرون إلى اثني عشر معنى [٢] . ومن معاني (أو) أنها تأتي لمطلق الجمع كالواو قاله الكوفيون والأخفش والجرميّ [٣] ، ولهم فيها احتجاجات من القرآن ومن الشعر القديم [٤] .

فمن القرآن قوله عز وجل : ﴿ ... لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ تَخۡشَىٰ ﴾ [٥] وإنما احتيج إلى جعلها بمعنى الواو ، لأن سواء وسيين يطلبان شيئيين ، فلو جعلت (أو) لأحد الشيئين لكان المعنى (سيَّان أحدهما) وهذا كلام مستحيل [٦] .

ومن الشعر القديم قول أبي ذؤيب الهذلي : (من البسيط) :

وكان سِيّان أنْ لا يَسْرحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوه بها ، واغْبَرّت السُّوْحُ

المعنى كما ذكر ابن هشام في (المغني) : (وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيّان لوجود القحط) [٧] .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

(٢) يُنظر : مغني اللبيب (٨٧) .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٨) .

(٤) يُنظر : آمالي ابن الشجري (٧٣/٣) .

(٥) سورة طه : الآية (٤٤) .

(٦) يُنظر : خزانة الأدب (١٣٤/٥) .

(٧) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .

ثم قال : (وإنما قدرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة) [١] .

وذلك لأن الأصل في (باب الابتداء) هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، ويجوز الابتداء بالنكرة لمسوّغات .

أما في (باب النواسخ) فمذهب الجمهور أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ، ولا يُعكس إلا في الشعر [٢] .

وجوّز ابن مالك والرضي العكس في النظم والنثر .

قال ابن مالك : (ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة) [٣] .

إلى أن قال : (وقد حصل هذا الشبه في باب (إنّ) على أنْ جعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة) [٤] .

وقال الرضي : (وإنما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي (كان) و (إنّ) لاختلاف إعراب الجزأين) [٥] .

أما ابن هشام فلا يُجيز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في (بابي كان وإنّ) إلا في ضرورة الشعر .

---

(١) مغني اللبيب : ٨٩ .

(٢) يُنظر : همع الهوامع (٩٦/٢) .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٣٧ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ج١ ، ص ٣٣٨ .

(٥) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ .

جعل (كان) شأنيه ، وفي قول أبي ذُؤيب السابق لئلا يقع في ضرورة الإخبار عن النكرة وهو (سيّان) بالمعرفة وهو المصدر المؤول من أنْ والفعل (أنْ لا يسرحوا) المضاف للمعرفة (نعماً) في الأول وضميرها في الثاني [١] .

قال ابن الشجري معلّقاً على البيت السابق : ((وقوله أن لا يسرحوا نعماً : معناه : أن لا يرعوا إبلاً . وصف سنة ذات جدب ، فرعي النعم وترك رعيها سواء . وإنما قال : " سيان " فرفعه وهو نكرة ، وقوله : " أن لا يسرحوا " معرفة ؛ لأنه أضمر في " كان " ضمير الشأن)) [٢] .

وقال أبو علي الفارسي في كتاب (الشعر) : ((إما أن يكون أضمر في كان الحديث أو الأمر فيكون سيّان خبر الاسمين اللذين هما : أن لا يسرحوا نعماً ، أو يسرحوه ، أو يكون جعل " سيان " المبتدأ ، وإن كان نكرة ، وأدخل " كان " على قوله : " سيان " والوجه الأول أشبه)) [٣] .

أي : الوجه الأول أقرب للمعنى .

وخالف البغدادي ابن هشام تعليله في سبب تقديره (كان) شأنية ، قال : (كان ينبغي له أن يترك هذا ويعلله بقولنا : لئلا يلزم الإخبار بخلاف المقصود) [٤] . لأن معنى البيت عند تقدير اسم (كان) ضمير شأن يختلف عن معناه إذا جُعلت (سيّان) اسمها .

فمعنى البيت الصحيح كما قال البغدادي : (الإخبار عن السرح وعدمه بأنهما سيّان في عدم النفع ، وليس المراد الإخبار عن سيين بأنهما السرح وعدمه) [٥] .

---

(١) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١٧٣/١) .

(٢) شرح آمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٧٢ .

(٣) إيضاح الشعر : ص ٣٥٧ ، بتحقيق : د . حسن هنداوي .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

(٥) نفس المرجع السابق .

ولهذا قدّر البغدادي (كان) في البيت شأنية ، فوافق ابن هشام في ذلك وخالفه في السبب ، والإخبار عن النكرة بالمعرفة جائز في (باب النواسخ) وإن كان ضرورة عند ابن هشام .

والظاهر أن ابن هشام عندما قدّر (كان شأنيه) كان المعنى عنده واضحـــاً ، فلم يحتج إلى القول بأن سبب تقديره ذلك هو الإخبار عن المعنى الصحيح ، وإنما قصد الابتعاد عن الوقوع في ضرورة ؛ فلا يَرِد عليه اعتراض البغدادي .

المسألة السابعة :

وصف المعرفة بالنكرة :

قال ابن هشام عند قول الراجز [١] :

إنَّ بهـــا أكْتَـــلَ أورِزامَـــا خُـــوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَـــانِ الهَامَـــا [٢]

(إذ لم يقل " خويرباً " ، كما تقول " زيد أو عمرو لص " ولا تقول لـــصان ، وأجاب الخليل عن هذا بأن " خويربين " بتقدير " أشتم " لا نعت تابع) [٣] .

قال البغدادي : (ولا يُتصور أن يكون (خويربين) نعتـــاً لهمـــا لتخالفهمـــا بالتعريف والتنكير ، فقول المصنف : لا نعت تابع ، سهو قلم) [٤] .

تحرير المسألة :

ذكرنا أن من معاني (أو) التي أثبتها الكوفيون والأخفش والجرمي أنهـــا تـــأتي لمطلق الجمع كالواو ، ومثّل لها ابن هشام في (المغني) بقول الراجز :

إن بهـــا أكْتَـــلَ أورِزامَـــا خُـــوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَـــانِ الهَامَـــا

---

(١) قيل لرجل من بني أسد في الكتاب (١٤٩/٢) ، الأزهية (١١٥) ، وبلا نسبة في آمالي ابن الشجـــري (٧٦/٣) ، المغني (٨٩) ، شرح شواهد المغني (١٩٩/١) ، شرح أبيات المغني (٣٧/٢) ، حاشية الدسوقي (١٧٤/١) .

(٢) أنشده ابن الشجري كذا :

خَـــلِّ الطريـــق واجْتَنِـــبْ ارْمَامَـــا إنَّ بِهـــا أكْتَـــلَ أورِزَامَـــا

خـــويربـــين يَنْقُفَـــانِ الهامـــا لم يَـــدَعَا لِـــسَارِحٍ مُقامَـــا

النقف : كسر الهامة عن الدماغ ، الهام : الرؤوس ، واحدها : هامة .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

قال : (لم يقل " خويرباً " كما تقــول " زيد أو عمرو لــص " ولا تقــول : لصان) [١] .

لأن (أو) ــ كما أوضحنا سابقاً ــ لأحد الشيئين ، فلو كانت (أو) في قول الراجز السابق على بابها لقال : خويْرباً ، بالإفراد ، وبالنصب على الحال من أحدهما ، ولكنه قال " خويْربيْن " بالتثنية ، ونصبه على الحال منهما .

قال ابن الشجرى في (أماليه) مُعلّقاً على البيت السابق : (قالوا : أراد أكتل ورزاما ، فلذلك قــال : خويْربين ، ولــو كانت " أو " على بابها لقال : خويربــاً ، كما تقول : زيد في الدار أو عمرو جالس ، ولا تقول : جالسان) [٢] .

وللخليل رأي آخر في الناصب لخويربيْن ، قــال ابن هشام : (وأجاب الخليل عن هذا بأن (خويْربيْن) بتقدير : أشتم) [٣] .

قال سيبويه بعد ما سأل الخليل عن البيت السابق :

(فزعم أن خويربين انتَصبا على الشتم ، ولو كان على (إنّ) لقال خويربــاً ، ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب ﴿ ... حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [٤]) [٥] .

فــ (أو) عند الخليل على بابها لأحد الشيئين ، و (خويربين) منصوب على الذم لا على الحال من (أكتل ورزام) [٦] .

فتكون (خويربين) جملة مستقلة بتقدير (أشتم) ولا يصح أن تقول (خُويْرباً) إلا لو كان من الجملة الأولى [٧] وهي قوله : (إنَّ بها أكتل أورزاما) .

---

(١) مغنى اللبيب ، ص ٨٩ .
(٢) أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٧٦ .
(٣) المغني ، ص ٨٩ .
(٤) سورة المسد : الآية (٤) .
(٥) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٤٩ ــ ١٥٠ .
(٦) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .
(٧) يُنظر : حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

قال ابن هشام بعد إيراده لرأي الخليل : ... لا نعت تابع) [١] .

قال البغدادي معلِّقاً على قول ابن هشام السابق : (ولا يُتصوّر أن يكون خويربين نعتاً لهما لتخالفهما بالتعريف والتنكير) [٢] .

وقال الدسوقي في حاشيته على (المغني) معقباً على قول ابن هشام : (وأما النعت فلا يتأتىَّ لأن خويربين نكرة ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة والنعت لا يتأتى حتى ينفيه) [٣] .

والنعت من التوابع ، ويجب أن يوافق النعت منعوته في التعريف والتنكير ، وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً وفي التنكير إبهاماً ، والنعت والمنعوت في المعنى واحد [٤] .

فـ ((أكتل ورزامٌ)) لصان كانا يقطعان الطريق بأرمام .

وخويرب : تصغير خارب ، والخارب : لص الإبل [٥] .

فلا يصح أن تكون (خويربين) نعتاً لـ (أكتل ورزام) لأن (أكتل ورزام) معرفتان ، و (خويربين) نكرة .

ولذا فقول ابن هشام : (لا نعت تابع) لا تصح أصلاً حتى ينفيه .

وقد اعتذر عنه البغدادي قال : (فقول المصنف : لا نعت تابع : سهو قلم) [٦].

ووجّه الدسوقي كلام ابن هشام في حاشيته على المغنى قال : (قوله : نعت تابع : فيه تسامح إذ لا يُتوهم نعت المعرفة بالنكرة وإنما المتوهم الحالية ، فكأنه لاحظ أن الحال وصف في المعنى) [٧] . وهذا ما أرجّحه .

---

(١) المغني ، ص ٨٩ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٣) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٤) يُنظر : همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ١٧٢ .

(٥) يُنظر : شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٧) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

المسألة الثامنة :

تقدير رابط يربط جملة الحال بصاحبه في قول أبي الطيب (من الخفيف) :

أيّ يـــومٍ سَـــرَرْتَني بِوِصَـــالٍ لم تَرُعْنِـــي ثلاثـــةً بِـــصُدُودِ

قال ابن هشام : معلقاً على قول المتنبي [١] :

أيُّ يـــومٍ ســـرَرْتَني بِوصـــالٍ لم تَـــرُعْني ثلاثـــةً بـــصدودِ [٢]

(ومن روى ثلاثة بالرفع لم يجز عنـــده كـــون الحـــال من فاعل (ســـررتني) لخلو (ترعني) من ضمير ذي الحال) [٣] .

وعارضه البغدادي بقوله : (وقول المصنف : لخلو (ترعني) من ضـــمير ذي الحال ، قال الدماميني : يجوز أن يكون التقدير : (لم ترعني منك ثلاثـــة بـــصدود) ، فيحصل الربط باعتبار المحذوف) [٤] .

تحرير المسألة :

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديـــد الياء تأتي اسماً [٥] على أربعة أوجه (على المشهور) :

١) شرطية مثل قولك : (أيّهم تضرب أضرب) .

٢) استفهامية مثل قولك : (أيّهم قائم) .

---

(١) في العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، ج١ ، ص ١١٤ .
والمتنبي : هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، أبو الطيـــب المتـــنبي ، الشاعر الحكيم ، وأحد مفاخر الأدب العربي ، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـــ ، ونشأ بالشام ، وقال الـــشعر صبيّاً ، قُتل بالنعمانية سنة ٣٥٤هـــ .
(الأعلام : ١١٥/١) ..

(٢) هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، يمدح نفسه فيها ويفتخر.

(٣) مغني اللبيب ، ص ١١١ .

(٤) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٥) يُنظر : مغني اللبيب ص ١٠٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج٣ ، ص ٤٧ .

٣) صفة للنكرة مثل قولك : (مررت برجل أيّ رجل) .

٤) موصولاً ، ولا تكون موصولة إلا إذا أضيفت إلى معرفة .

قال ابن مالك : (ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه : (أي) مضافة إلى معرفة لفظاً كقولك : اقصد أيّهم هو أكرم . أونيّة كقولك : سل منهم أيّا تلقاه)[١].

وفي بيت أبي الطيب المتنبي السابق :

ذكر ابن هشام في (المغني) بأن (أيّ) في البيت ليست موصولة لأنها أضيفت إلى نكرة [٢] .

قال : (ولا شرطية : لأن المعنى حينئذ : إن سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيامٍ من صدودك ، وهذا عكس المراد) [٣] .

وكذا قال ابن الشجري في (أماليه) [٤] وذكر أن (أي) في البيت استفهام خرج مخرج النفي كقولك لمن يدّعي أنه أكرمك : أي يوم أكرمتني ؟ تريد : ما أكرمتني قط ، فمعنى البيت : ما سررتني يوماً بوصالك إلا رُعتني ثلاثة أيام بصدودك .

ولابد من عُلقةٍ بين الكلامين ، والعُلْقة بينهما تقع من ثلاثة أوجه ذكرها ابن الشجري بالتفصيل في أماليه [٥] ، ونقلها عنه ابن هشام باختصار في المغني [٦] :

---

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ١١٠ .

(٣) مغني اللبيب ، ص ١١٠ .

(٤) يُنظر : آمالي ابن الشجري في المجلس الثاني عشر ، ج١ ، ص ١١٥ ــ ١١٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١١٦ ــ ١١٨ .

(٦) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ١١٠ ــ ١١١ .

فالجملة الأولى : مستأنفة قُدّم ظرفها وهي (أي يومٍ) لأن اسم الاستفهام له حكم ما يُضاف إليه ، وتكون الجملة مستأنفة لأن لها الصدر بسبب استعماله على الاستفهام [١] .

والجملة الثانية : (لم ترعني ثلاثة بصدود) فلها ثلاثة أوجه [٢] :

أحدها : أن تكون في موضع جر نعت (لوصال) على حذف العائد أي : لم ترُعني بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ ... ﴾ [٣] ، أراد : لا تجزي فيه .

الثاني : أنك تقدر بالجملة العطف ، وتُضمر العاطف ، فكأنك قلت : أي يوم سررتني بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ ... ﴾ [٤] . فأضمر الفاء في (قالوا) لتمام كلام موسى عليه السلام ، ثم أضمرها في (قال) لتمام كلام قومه ، والعرب تُضمر الفاء والواو العاطفتين ، وهو كثير في القرآن . قال ابن هشام : (وفيه بُعد ، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة ، بتقدير : فما قالوا له ؟ فما قال لهم ؟) [٥] .

الثالث : أن تكون الجملة حالاً من تاء الخطاب في (سررتني) والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في (ترُعني) فكأنك قلت : أي يوم سررتني غير

---

(١) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج١ ، ص ٢١٨ .

(٢) يُنظر : آمالي ابن الشجري ، ج١ ، ص ١١٦ ــ ١١٨ ، مغني اللبيب ، ص ١١٠ ــ ١١١ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٤٨) .

(٤) سورة البقرة : الآية (٦٧) .

(٥) مغني اللبيب ، ص ١١١ .

رائع لي ، وهي حال مقدرة مثلها في قولـــه تعالى : ﴿ ... طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [١] ، أي مقدرين الخلود ، وكذلك المـــراد (أي يوم ســـررتني بوصالك غير مقـــدر أنك تروعني ثلاثة أيام بصدودك) .

وكل ما سبـــق يجوز إذا رُويت (ثلاثةً) بالنصب .

أما من رواه (لم ترعني ثلاثةٌ) بالرفع ، فعلى إسناد الفعل إليها ، وتكون العَلقة بين الجملتين إما بتقدير الوصف أو العطف ، وبطل أن تكون الجملة حالاً .

قال ابن هشام : (ومن روي (ثلاثةٌ) بالرفـــع لم يجز عنده كون الحال مـــن فاعل (سررتني) لخلو (ترعني) من ضمير ذي الحال) [٢] ، أي ضمير المخاطب لربط الجملة الحالية بصاحبها .

وقد أخذ ابن هشام كلامه الأخير من ابن الشجري ، ويبدو أنه يوافقه الرأي ، لأنه لم يُعقّب على كلامه .

وخالفه البغدادي في ذلك ، مستشهداً بكلام الدماميني على ما ذهب إليه قال : (قال الدماميني : يجوز أن يكون التقدير : لم ترُعني منك ثلاثةٌ بـــصدود ، فيحـــصل الربط باعتبار المحذوف) [٣] .

فالبغدادي يقـــول بجواز كون الجملـــة حاليـــة من فاعل (ســـررتني) عنـــد إعراب (ثلاثةٌ) بالرفع ، وذلك لأنه يصـــح تقديـــر رابـــط يـــربط جملـــة الحـــال بصاحبه .

---

(١) سورة الزمر : الآية (٧٣) .

(٢) مغني اللبيب ، ص ١١١ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ . يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٤٤٠ .

وقد اعتذر الشُّمُنّي [١] لابن هشام بأنه قد يكون بنى كلامه على ما هو الأصل وهو عدم التقدير [٢] .

ورد عليه البغدادي قال [٣] : (ولا وجه لهذا العُذر لأن تقدير الرابط في الجمل المحتاجة إليها كثير ، فهو من الأصول المقررة عندهم ، ومنه قول المصنف في بحث الروابط من أواخر الباب الرابع [٤] : وقد تخلو الجملة الحالية منهما ، أي : من الواو والضمير لفظاً ، فيقدر أحدهما) .

وكان لابن هشام الرأي نفسه في موضع آخر من كتابه عند تعليقه على بيت أبي الطيب قال : (ومن روى (ثلاثةٌ) بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) [٥] .

والذي يظهر لي أنّه الصواب ما ذهب إليه البغدادي وذلك لأن المعنى مُستساغٌ وصحيح على تقديره . والله أعلم ...

---

(١) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشمنّي القستنطيني الأصل ، الإسكندري ، أبو العباس ، تقي الدين ، محدّث ، مفسّر ، نحوي ، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١هـ ، وتعلم ومات في القاهرة سنة ٨٧٢هـ ، من كتبه : شرح المغني لابن هشام .
(الأعلام : ١/٢٣٠) .

(٢) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٦٥٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٦٨ .

المسألة التاسعة :

زيادة الباء في فاعل (كفى) :

قال ابن هشام : (ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد ، قال [١] : (من الطويل) .

كَفَى ثُعَلاً فَخْراً بأنّك مِنْهُم ودهرٌ لأن أمسيتَ من أهلِه أهلُ

ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء) [٢] .

قال البغدادي : (..... فلا سهو في شرط زيادة الباء) [٣] .

تحرير المسألة :

يُعد حرف (الباء) من حروف الجر ، وتأتي لعدة معاني ، اختلف في عددها ، فمنهم مَنْ أوصلها إلى أربع عشرة معنى [٤] . ومنهم مَنْ أوصلها إلى اثني عشر [٥] وعدّها ابن مالك عشرة مَعَانٍ [٦] ، زاد عليها الأشموني في شرحه على الألفية خمسة مَعَانٍ [٧] ، ومن هذه المعاني : (الإلصاق ــ التعدية " وتسمى أيضاً باء النقل " [٨] ــ الاستعانة ــ السببية ــ الزائدة ... وغيرها) والزائدة تأتي لضرب من التأكيد ، وتكون (الباء) زائدة في ستة مواضع ، منها وقوعها في فاعل (كفى) .

---

(١) في العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (١٥١/١) .

(٢) مغني اللبيب ، ص ١٤٥ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٤) يُنظر : المغني ، ص ١٣٧ ، الجني الداني ، ص ٣٦ .

(٥) يُنظر : شرح الرضي (٢٨٠/٤) .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل (١٩/٣) .

(٧) يُنظر : حاشية الصبان (٣٤٣/٢) .

(٨) يُنظر : المغني ، ص ١٣٨ .

واخْتُلف في زيادة الباء في فاعل (كفى) ، هل هي القاصرة أم المتعدية ؟

ذكر ابن هشام في (المغني) أن (لكفى) ثلاثة أقسام [١] :

أحدها : أن تكون (كفى) بمعنى (اكتف) وهي القاصرة ، وهذه يغلب زيادة (الباء) في فاعلها كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا ... ﴾ [٢] .

الثاني : أن تكون بمعنى أَجْزَأَ وأغنى ، وهذه تتعدى لواحد ، كما في قول الشاعر [٣] : (من الوافر) .

قَلِيْلٌ مِنْكَ يَكْفِيْنِي ، ولكن قليلُكَ لا يُقَالُ لَهُ قَلِيْلُ

الثالث : أن تكون بمعنى (وقى) وتجيء متعدية لاثنين كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ... ﴾ [٤] .

والقسمين الأخيرين لا يجوز ــ عند ابن هشام ــ زيادة الباء في فاعلها .

ولذا انتقد ابنُ هشام بيت المتنبي الذي يقول فيه : (من الطويل) :

كفى ثُعَلاً فخراً بأنّك منهم ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهلُ

وذلك لأن (كفى) في البيت متعدية لواحد ، ولا يجوز عنده أن تُزاد الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد ، ولذا قال معلقاً : (ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة ، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء) [٥] .

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ١٤٤ ــ ١٤٥ .

(٢) سورة الرعد : الآية (٤٣) .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) سورة الأحزاب : الآية (٢٥) .

(٥) مغني اللبيب ، ص ١٤٥ .

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : (وقيّد الأستاذ أبو جعفر بن الزبير [١] زيادة الباء في (كفى) بأن تكون بمعنى (حَسْب) فإن كانت بمعنى (وقى) لم تُزد في فاعله كقوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ... ﴾ [٢] و ﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ... ﴾) [٣] .

وقال السمين الحلبي [٤] في تفسيره " الدر المصون " عند قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [٥] .

((في (كفى) قولان :

أحدهما : أنها اسم فِعْل .

والثاني : ــ وهو الصحيح ــ أنها فِعْل ، وفي فاعلها قولان :

أحدهما : وهو الصحيح أنه المجرور بالباء ، والباءُ زائدة فيه وفي فاعل مضارعه نحو : ﴿ ... أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ ... ﴾ [٦] باطراد ، قال أبو البقاء : " زيدت لتدل على معنى الأمر إذ التقدير : اكتف بالله " .

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي ، ولد في جيان سنة ٦٢٧هـ ، وهو محدث ، مؤرخ من أبناء العرب الداخلين على الأندلس ، انتهت إليه الرياسة بها في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول ، توفي في غرناطة سنة ٧٠٨هـ .
(الأعلام : ٨٦/١) ، وانظر : رأيه في الجنى الداني ، ص ٤٩) .

(٢) سورة الأحزاب : الآية (٢٥) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٣٧) . انظر : ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ١٧٠٠ ــ ١٧٠١ .

(٤) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي ، أبو العباس ، شهاب الدين المعروف بالسمين ، مفسّر عالم بالعربية والقراءات ، شافعي ، من أهل حلب ، استقر واشتهر في القاهرة ، توفي سنة ٧٥٦هـ . (الأعلام ٢٧٤/١) .

(٥) سورة النساء : الآية (٦) .

(٦) سورة فصلت : الآية (٥٣) .

والثاني : أنه مضمر ، والتقدير : كفى الاكتفاء ، و " بالله " على هذا في موضع نصب لأنه مفعول به في المعنى ، وهذا رأي ابن السراج . ورد هذا بأن إعمال المصدر المحذوف لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة كقوله : (من المتقارب) :

هل تذكرونَ إلى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكم ومَسْحَكَمْ صُلْبَكُمْ رُحْمانَ قُرْبَانَا

أي : قولكم يا رحمان) [١] .

وردّ أبو حيان على كلام ابن السراج ، قال : (وهذا يدل على أن الباء ليست زائدة إذ تتعلق بالاكتفاء ، فالاكتفاء هو الفاعل لكفى ، وهذا أيضاً لا يصح ، لأن فيه حذف المصدر وهو موصول ، وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز إلا في الشعر) [٢] .

وقال الزجاج : (دخلت الباء في الفاعل ، لأن معنى الكلام الأمر ، أي : اكتفوا بالله) [٣] .

ورد عليه السمين قال : (وهذا الكلام يُشعر أن الباء ليست بزائدة ، وهو كلام غير صحيح ، لأنه من حيث المعنى الذي قدّره يكون الفاعل هم المخاطبين ، و " بالله " متعلق به ، ومن حيث كون الباء دخلت في الفاعل يكون الفاعل هو الله تعالى فتناقض) [٤] .

ووجّه البغدادي كلام الزجاج قال : (كلام الزجاج توجيه معنى لا توجيه إعراب ، يدل عليه كلامه ، قال في تفسير الآية : ((معناه : وكفى الله شهيداً ، والباء دخلت مؤكدة لمعنى اكتفوا بالله في شهادته)) انتهى . فالباء عنده من جهة الإعراب زائدة ، والفاعل هو الله ، وهذا هو الملحظ الأصلي ، ويلزم من كون الله كافياً في

---

(١) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج٢ ، ص ٣٤٦ .

(٣) الدر المصون ، ج٢ ، ص ٣١٣ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

الشهادة أمر الاكتفاء بالله تعالى في شهادته ، فذكر الباء أكد هذا المعنى اللزومي ، فالباء ليست زائدة محضة ، بل لها فائدة بالنسبة إلى هذا المعنى ، وإن كانت زائدة من جهة الإعراب ، وغرضه التحاشي عن إطلاق الزائد الذي لا معنى له على شيء من كلام الله تعالى ، ولهذا ينكرون الزائد ، ويقولون في مثله مؤكد)[١] .

فالباء زائدة من جهة الإعراب ، لكنها من حيث المعنى فقد جاءت لتأكيد أمر الإكتفاء بالله تعالى في شهادته لغرض البعد عن إطلاق الزائد الذي لا معنى له على شيء من كلام الله تعالى .

وأورد (السمين) رأي ابن عطية الذي يُشبهُ رأي الزجاج قال : وفي كلام ابن عطية [٢] نحو من قوله أيضاً [٣] ، فإنه قال : " بالله " في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض ، وفائدة زيادته تبينُ معنى الأمر في صورة الخبر أي : اكتفوا بالله ، فالباء تدل على المراد من ذلك) [٤] .

قال أبو حيان : (وهذا الذي قاله ابن عطية ملفّق بعضه من كلام الزجاج [٥] ، وهو أفسد من قول الزجاج ، لأنه زاد على تناقض اختلاف الفاعل تناقض اختلاف

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي ، أبو محمد : مفسر ، فقيه أندلسي ، من أهل غرناطة ، ولد سنة ٤٨١هـ ، عارف بالأحكام والحديث له شعر ، توفي بلورقة سنة ٥٤٢هـ .
(الأعلام : ٢٨٢/٣) .

(٣) أي : من قول (الزجاج) .

(٤) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٥) هو : إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي ، كان من أهل الفضل والدين ، حسن الاعتقاد ، عالم بالنحو واللغة ، ولد في بغداد سنة ٢٤١هـ وتوفي بها سنة ٣١١هـ ، كان في فتوته يخرط الزجاج ، ومال إلى النحو فعلّمه المبرد ، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره (إنْباه الرواة ١٩٤/١ ، الأعلام ٤٠/١) .

معنى الحرف (إذ) ، بالنسبة لكون الله فاعلاً هو زائد ، وبالنسبة إلى أن معناه : اكتفوا بالله ، هو غير زائد) [١] .

ورُدَّ على كلام ابن السرّاج والزجاج وابن عطية بأن الباء ليست زائدة .

وقال ابنُ عيسى [٢] : (إنما دخلت الباء في (كفى بالله) لأنه كان يتصل اتصال الفاعل ، وبدخول الباء اتصل اتصال المضاف واتصال الفاعل ؛ لأن الكفاية منه تعالى ليست كالكفاية من غيره ، فضوعف لفظها لمضاعفة معناها) [٣] .

ورد عليه أبو حيان أيضاً قال : (وهو كلام يحتاج إلى تأويل) [٤] .

قال السمين الحلبي في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [٥] : ((وكفى هنا متعدية لواحد وهو محذوف تقديره : " وكفاكم الله " وقال أبو البقاء " وكفى " تتعدى إلى مفعولين حُذفا هنا تقديره : كفاك اللهُ شرَّهُم بدليل قوله : ﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ... ﴾ [٦] . والظاهر أن معناها غير معنى هذه) [٧] .

أي أنّ (كفى) المتعدية إلى مفعولين تأتي لغير معنى (كفى) المتعدية لواحد .

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني ، حدّث عن أبي بكر بن دُريد وأبي بكر بن السراج ، وكان من أهل المعرفة ، مفتنّاً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة ، شرح كتاب (سيبويه) و(الأصول) لابن السراج ، ولد سنة ٢٩٦هـ ، ومات ــ رحمه الله ــ سنة ٣٨٤هـ (أنباه الرواه ٢/٤٩٢) .
(أنباه الرواة : ٢/٢٩٤) .

(٣) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج٢ ، ص ٣٤٧.

(٥) سورة النساء : آية (٦) .

(٦) سورة البقرة : آية (١٣٧) .

(٧) الدر المصون ، ج٢ ، ص ٣١٤ .

وكما هو واضح فإن (كفى) في الآيــة [١] ــ بحسب ما أعربــه جميع مَــنْ ذكرنا ــ متعدية لواحد ، والباء زائدة في الفاعل .

ولذا اعترض البغدادي على كلام ابن هشام قوله : ((ولم أرَ من انتقد عليــه ذلك ، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة)) أي من انتقد بيت المتنبي .

وذلك لأن غير ابــن هشام يقولون بجواز زيادة البــاء في فاعــل (كفــى) المتعدية لواحد كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ... ﴾ وكما في البيت السابــق ، أما ابن هشام فلا يُجيز زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد ، وهي في الآيــة عنده قاصرة ــ كما ذكرنا ــ وفي بيت المتنبي متعدية لواحد .

قال البغــدادي : (فكفى عند الزجــاج وغيره قسمان لا غــير : إما متعدية لواحد ، ويجوز زيادة الباء في فاعلها . وإما متعدية لاثنين ، ولا يجوز زيــادة البــاء في فاعلها ، فلا سهو في شرط زيادة الباء) [٢] . وقال في موضع آخر من كتابه (شرح أبيات المغني) : (مع أنه لم يقل أحد من أهل اللغة إن كفى يأتي لازماً) [٣] .

وقد اقتفى البغداديُّ ابنَ الشجري في أماليه إذ قال الأخير بعــد إيراده البيت : (الكفاية : بلوغ الغاية في الشيء فقولهم : كفاك به رجلاً ، وهو كافيك من رجــل : معناه قد بلغ الغاية في خصال المدح ، وفلان كافٍ : إذا قام بالأمر ، وانتهى إلى الغاية في التدبير ، ويَكْفَي ويُجزئُ ويُغــنى بمعنىً واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعــول واحــد ، كقولك : يكفِيني درهمٌ ، وكفاني قرْصٌ : أي أجزأني وأغناني عن كل قرصٍ آخــر ، وعن بعض قرص (آخر) فأما كفى المتعدِّى إلى مفعولين ، في نحو : كفيت فلانــاً شر

---

(١) ﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ... ﴾ .

(٢) شرح أبيات المغنى ، ج٢ ، ص ٣٤٨ .

(٣) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥ .

فلان ، فمعناه منعته منه وحلت بينَه وبينَه ، ومنه في التنزيل : ﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ... ﴾ [١] فهما مختلفان معنىً وعملاً ، فمن الضرب الأول قوله :

كفَى ثُعَلاً فخراً بأنّك منهم .....

فـ (ثُعَلاً) مفعول به ، وفخراً تمييز ، والفاعل أن بصلتها ، والباء مزيدة ، كما زيدت في ﴿ ...كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾) [٢] .

وأما سيبويه [٣] وابن عصفور [٤] وابن يعيش [٥] والرضي [٦] وابن مالك [٧] والأشموني والصبان [٨] فإنهم قالوا بأن زيادة الباء في فاعل (كفى) قياس كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٩] ولم يزيدوا على ذلك .

يُفهم مما سبق أنّ الباء عند أكثر النحويين يجوز أن تزاد في فاعل (كفى) ، المتعدية لواحد ، وأما المتعدية لاثنين ، فلا يجوز زيادة الباء في فاعلها باتفاق ، ولذلك لم ينتقد أحد بيت المتنبي السابق ؛ لأن الباء في البيت زيْدت في فاعل (كفَى) المتعَدية لواحد وهو قوله (بأنّك منهم) .

قال الدسوقي في حاشيته على مغنى اللبيب تعقيباً على قول ابن هشام : ((ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة)) .

" كفى تُزاد فيها الباء ولو كانت متعدية ، فلا يُشترط في الزيادة كونها قاصرة " [١٠].

---

(١) سورة البقرة : الآية (١٣٧) .

(٢) آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ــ ٣١٠ .

(٣) يُنظر : الكتاب (٤١/١) .

(٤) يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١٠/١) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٢٤/٨) .

(٦) يُنظر : شرح الرضي (٢٨٢/٤) .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل (٢٣/٣) .

(٨) يُنظر : حاشية الصبان (٣٤٦/٢) .

(٩) سورة الرعد : آية (٤٣) .

(١٠) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

ورأيي في المسألة أن ابـــن هشام يرى أن (كفى) قـــد تأتي قاصرة ، وأعرب (كفى) في قول الله عز وجل ﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ... ﴾ على ذلك ، ولا يجوز عنده زيادة الباء إلا في فاعلها ، أما فاعل (كفى) المتعدية لواحد ، فلا يُجيز زيادة الباء فيهـــا ، والجمهور على جواز ذلك ، ولِذا انتقد ابن هشام بيت المتنبي ، فجـــاء نقـــده علـــى القاعدة التي قال بها ، وقد شرح البغدادي ذلك .

ومعنى كلام ابن هشام : (أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالبـــاء ، أي : بجعـــل الفاعل (فخر) ولا نجعله مجروراً بالباءِ [١] .

وفي الإنشاد السابع والخمسين بعد المائة من (شرح أبيات المغني) عند قـــول الشاعر [٢] : (من الكامل) :

فكَفَـى بِنـا فـضلاً علـى مَـنْ غيرُنـا حُـــبُّ النَّبِـــيِّ مُحمـــدٍ إيّانـــا

ذكر ابن هشام في (المغني) بأن الباء في البيت السابق قـــد زيدت في مفعـــول (كفى) المتعدية لواحد [٣] .

وذلك لأن (كفى) مما غلب عليه زيادة الباء تارة مع فاعله وتارة مع مفعوله ، ودخولها على مفعوله قليل .

---

(١) يُنظر السابق ، ج١ ، ص ٢٩٠ .

(٢) قيل لحسان بن ثابت الأنصاري في آمالي بن الشجري (٢١٩/٣ ، في المجلـــس ٧٤ ، ص٦٥) شـــرح شواهد المغني (٣٣٧/١) ، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري في شرح شواهد المغني (٣٣٧/١) أمـــالي ابن الشجري (٤٤٠/٢) ، شرح أبيات المغني ، (ج٢ ، ص ٣٧٩) ، الخزّانة (١٢٢/٦) ، وقيـــل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في شرح شواهد المغني (٣٣٧/١) ، الخزانـــة (١٢٢/٦) ، شرح أبيات المغني (٣٧٩/٢) ، وبلا نسبة في سر الصناعة (١٤٦/١) الجني الـــداني (٥٢) ، همـــع الهوامع (٣١٧/١ ، ١٦/٣) ، المقرب (٢٠٣/١) ، شرح المفصل (١٢/٤) ، المغني (١٤٨) وفي الكتاب ذكر سيبويـــه البيـــت بقوله (قول الأنصاري) (١٠٥/٢) ، وقد أستشهد سيبويه بالبيت على أن (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو (غيرنا) (شرح أبيات المغني ، ٣٧٩/٢) .

(٣) يُنظر : المغني ، ص ١٤٨ .

ومن قال بزيادة الباء في مفعول (كفى) في البيت السابق ابنُ الشجري في المجلس الثالث والثلاثين من (آماليه) .

قال : (وأما زيادتها مع المفعول فمنه ..... قول الأنصاري :

فكَفَى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا حُبّ النَّبِيِ مُحمدٍ إيّانا)[١]

فـ (حُب النبي) فاعل كفى ، و (محمدٍ) عطف بيان للنبي ، و (حُب) : مصدر مضاف إلى فاعله و (إيانا) مفعوله ، و (فضلاً) تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل (كفانا فضلُ حُبُ النبي ﷺ) [٢] .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : (وأما الباء فتكون زائدة في خبر (ما) ، و (ليس) ، و (فاعل كفى) ، وفي مفعولها نحو قوله : فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا ... البيت ، أي : كفانا) [٣] .

قال ابن هشام : (وقيل إنما هي في البيت زائدة في الفاعل ، وحُب : بدل اشتمال على المحل) [٤] .

قال المرادي في (الجني الداني) مبيّناً صاحب هذا القيل : (واُختُلف في زيادتها في مفعول (كفى) في قوله : ــ البيت السابق ــ فقيل : هي في البيت زائدة مع المفعول . ورده ابن أبي العافية ، وقال هي داخلة على فاعل " كفى " و " حبُّ النبي " بَدَل اشتمال من الضمير على الموضع) [٥] .

وقال ابن جني في (سر الصناعة) : وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : قال أبو عثمان ، يعنى المازني ، في قول الشاعر :

فكَفَى بِنا فضلاً .... البيت

---

(١) انظر : آمالي ابن الشجري ، ج٢ ، ص ٤٤٠ ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .
(٢) يُنظر : خزانة الأدب ، ج ٦ ، ص ١٢٢ .
(٣) المقرب (٢٠٣/١) .
(٤) مغني اللبيب ، ص ١٤٨ .
(٥) الجني الداني ، ص ٥٢ ــ ٥٣ .

إنما تدخل الباء على الفاعل ، وهذا شاذ يريد أن معناه : كفانا .

وقرأت عليه أيضاً عنه [١] : (من الوافر) :

إذا لاقيتِ قوماً فاسألِيهمْ كفَى قوماً بصاحبِهِمْ خبيراَ

وهذا من المقلوب . معناه : كفى بقومٍ خبيراً صاحبهُم ، فجعل الباء في الصاحب ، وموضعها أن تكون في " قوم " ، إذ هم الفاعلون في المعنى) [٢] .

قال البغدادي معلّقاً على كلام ابن جني ، ورادّاً رأي ابن هشام في زعمه عدم جواز زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد : (وإنما اضطر إلى إدّعاء القلب والتعويض ، لأن فاعل (كفى) وهو (قوم) جاء منصوباً ، و (خبير) مفعوله ، و(بصاحبهم) متعلق بخبير ، ونصب الفاعل غير جائز ، فادعى أن موضع الباء الفاعل ، لأن الباء كثيراً ما تُزاد في فاعل كفى ، وزيادتها في مفعوله نادرة ، فلما قرنها بالفاعل عوض مجرورها باء أخرى ، وفيه رد على من زعم كالمصنف أن كفى المتعدية لواحد لا تزاد الباء في فاعلها) [٣] .

وقال البغدادي معقّباً على كلام ابن هشام في البيت السابق : (وقوله : إنما هي في البيت زائدة في الفاعل .... الخ [٤] ، موافق لما اختاره من أن الباء إنما تزاد في فاعل كفى القاصرة ، والمعنى : حسبُ محبةُ النبيِ إيانا ، ومن ينكر ثبوت كفى القاصرة ، يُقدّر المفعول . وتقديره كفينا قومَنا فضلاً حبُ النبي إيانا) [٥] .

---

(١) الضمير (عنه) راجع إلى أحمد بن يحيى ثعلب .

(٢) سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٨ .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ١٤٨ .

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٨ .

المسألة العاشرة :

إعراب (دهر) في بيت المتنبي :

قال ابن هشام في نصب (دهر) : (وزعم الربعي أن النصب بالعطف على اسم (أنّ) وأن (أهل) عطف على خبرها ، ولا معنى للبيت على تقديره) [١] .

قال البغدادي :(وقول المصنف : ولا معنى للبيت على تقديره ، فيه نظر)[٢].

تحرير المسألة :

اختلف في رواية (دهر) في قول المتنبي : (من الطويل) :

كَفَى ثُعْلاً فَخْراً بأنّك منهم ودَهْرٌ لأن أمسيتَ من أهلِهِ أَهْلُ

على ثلاثة روايات : الرفع والجر والنصب .

قال ابن الشجري : (وقد رُوي في (دهر) الرفع والنصب ، فالرفع رواية ابن جني والربعي [٣] ، والنصب رواية الشاميين وعليها اعتمد المعرِّي [٤]) [٥] .

أما رواية الجر فهي لابن الشجري .

---

(١) مغني اللبيب ، ص ١٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

(٣) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعي النحوي ، صاحب أبي علي الفارسي ، ولد سنة ٣٢٨هـ ، قال عنه أبو علي : قولوا لعلي البغدادي : " لو سرتَ من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك " ، توفي سنة ٤٢٠هـ ، وتصانيفه : شرح مختصر الجرميّ . (أنباه الرواة : ٢٩٧/٢) .

(٤) هو : أحمد بن عبد الله بن سليمان ، التنوخي المعري : شاعر فيلسوف ، ولد في معرة النعمان سنة ٣٦٣هـ ومات بها سنة ٤٤٩هـ ، أصيب بالجدريّ صغيراً ، فعمى في السنة الرابعة من عمره ، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وهو من بيت علم كبير في بلده ، ولما مات وقف على قبره (٨٤) شاعراً يرثونه .
(الأعلام : ١٥٧/١) .

(٥) آمالي ابن الشجري في المجلس الثلاثين ، ج ١ ، ص ٣١١ .

وتجوز رواية الرفع على ثلاثة أوجه [١] :

أحدها : وهو قول ابن جني : على أن (دهر) مرفوع بتقدير (وليفخر دهرُ أهل لأن أمسيت من أهله) .

الثاني : أن يكون مبتدأ حُذف خبره ، وصحّ الابتداء بالنكرة لأنه قد وُصف (بأهل) التقدير : ودهرُ أهل لأن أمسيت من أهله فاخر بك .

الثالث : عطف (دهرُ) على فاعل (كفى) وهو المصدر المقدر ، لأن (أن) مع خبرها هنا بمعنى الكون ، لتعلق (منهم) باسم الفاعل المقدر الذي هو (كائن) فالتقدير : كفى ثُعْلاً فخراً كونك منهم ، ودهرٌ مستحق لأن أمسيت من أهله . فأراد أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه ، وهذا وجه لا حذف فيه .

وأما الجر فله وجه واحد ذكره ابن الشجري قال : (ويتجه عندي في إعراب البيت وجه لم يذهب إليه مَنْ تقدم كما لم يذهبوا إلى عطف (دهر) على فاعل (كفى) وهو أنك ترفع (الفخر) بإسناد (كفى) إليه ، وتُخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها مُعدّيه متعلقة بالفخر ، وتجر (الدهر) بالعطف على مجرور الباء ، وترفع (الأهل) بتقدير المبتدأ الذي تقدم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى ثعلاً فخرٌ بكونك منهم وبدهرٍ هو أهل لأن أمسيت من أهله ، والمعنى : أنهم اكتفوا بفخرهم به وبزمانه عن الفخر بغيرهما) [٢] .

فأما النصب فعلى وجهين :

أحدهما : قاله المعرّي : فقد أسقط حكم الرفع ، وزعم أن الصواب : نصب (دهر) بالعطف على (ثُعْلاً) التقدير : كفى ثُعَلاً فخراً أنّك منهم ، وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهلٌ لكونك من أهلِه [٣] .

---

(١) يُنظر : آمالي ابن الشجري (٣٠٩/١) ، مغني اللبيب ، ص ١٤٥ ، شرح أبيات المغني (٣٥٠/٢) .

(٢) المجلس الثلاثون من آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣١١ .

قال ابن الشجري : (وهذا قول فيه إسهاب كما ترى وتكلف شاق) [١] .

الثاني : مـــا ذكره الربعـــي ، فقد حمـــل (نصب دهر) على أنه معطوف على اسم (أنّ) ، وأهل : خبر عنه ، أي : كفى ثُعْلاً فخراً أنك منهم وأنّ دهراً أهل لأن أمسيت من أهله . ثم قال : (والرفع أجود على (وليَفْخر دهرٌ) وهو روايتي ، والنصب رواية شامية ، ذكرتها لتُعرف) [٢] .

قال ابن الشجري تعليقاً على تقدير الربعي في رواية النصب : (وهذا القـــول بعيد من حصول فائدة) [٣] .

وقال ابن هشام : (ولا معنى للبيت على تقديره) [٤] .

واعترض عليه البغدادي قال :(وقول المصنف : ولا معنى للبيت على تقديره ، فيه نظر ، لأن الدهر إذا تأهل لوجود الممدوح فيه كان ذلك شرفاً للدهر ، ولا شـــك أن الممدوح من ثُعَل ، فحصل الفخر للقبيلة بأن واحداً منها تشرف به الدهر ، بـــأن أصبح أهلاً لوجوده فيه) [٥] .

فالبغدادي يرى أن معنى البيت سائغ عند تقديره على الوجه الذي ذكره الربعي في رواية النصب .

ثم قال : (قاله الدماميني [٦] ، وهو وجه حسن) [٧] .

فالرأي الذي ذكره البغدادي هو قول الدماميني ، واستحسنه البغدادي .

وهو رأي حسنٌ عندي ، لأنّ للبيت معنىً صحيحاً على تقديره .

---

(١) آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٣١١ .
(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣١١ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) مغنى اللبيب ، ص ١٤٦ .
(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .
(٦) يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٥٥٩ .
(٧) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

المسألة الحادية عشرة :

نيابة (إلى) عن (الفاء) لإرادة الترتيب :

قال ابن هشام بعد إيراده لقولـــه تعالى : ﴿ ...مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ... ﴾ [١] (وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب ، وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [٢] : (من الطويل) :

وأنـتِ الـتي حبَّبـتِ شـغْباً إلى بـدا ... إلـيّ وأوطـاني بـلادٌ سِـواهُما

إذا المعنى : شغباً فبـــدا ، وهما موضعان ، ويـــدل على إرادة الترتيب قولـــه بعـــده : (من الطويل) :

حَلَلْـتِ بِهَـذا حَلَّـةً ثـم حلّـةً ... بهذا ، فَطَابَ الواديانِ كلاهُما [٣]

وهذا معنى غريب ، لأني لم أرَ مَنْ ذكره) [٤] .

وخالف البغدادي ابن هشام فيما قاله من مجيء (إلى) فـــي البيت الـــشعري بمعنى (الفاء) لإرادة الترتيب استناداً على أقوال بعض النحاة .

قال : (ورد الدماميني فقال من حقّ النحاة أن لا يذكروه مستندين إلى هـــذا الدليل) [٥] .

---

(١) الآية : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (البقرة : ٢٦) .

(٢) البيتان لكُثيرّ عزة في خزانة الأدب (٤٦٣/٩) ، وشرح شواهد المغني (٤٦٥/١) ، وشرح أبيات المغني (٢٩/٤) ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤٤٤/١) ، وبلا نسبة في المغني (٢١٥) ، وشرح التصريح على التوضيح (٥٨/٣) ، وهمع الهوامع (٢٣٤/٥) .

المعنى يقول : إنه كما آثرها على أهله آثر بلادها على بلاده .

(٣) حَلَّة : بالفتح : المرة من الحلول ، وهو النزول .

(٤) المغني ، ص ٢١٥ .

(٥) شرح أبيات مغنى اللبيب ، ج ٤ ، ص ٢٨ .

تحرير المسألة :

(الفاء) حرف عطف يُفيد الترتيب إما : المعنوي [١] كقام زيد فعمرو أو الذكري [٢] : وهو عطف مفصّل على مجمل ، كقوله تعالى : ﴿ ... فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ... ﴾ [٣] .

وتأتي للتعقيب في كل شيء بحسبه نحو : جاء زيد فعمرو أي : عَقِبَه بلا مُهلة [٤] .

وتزوج فلان فوُلد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مُدّة الحمل وإن كانت متطاولة [٥].

تقتضي (الفاء) أيضاً التسبب إذا كان المعطوف جملة نحو : ﴿ ... فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ... ﴾ [٦] .

قيل : وقد ترد (الفاء) للغاية بمعنى (إلى) وجُعل منه قول أمريء القيس :

بين الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ [٧].

على تقدير (ما بين (الدخول) إلى (حومل)) [٨] .

---

(١) أي : يكون المعطوف بها لاحقاً .

(٢) أي : يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول .

(٣) سورة البقرة : الآية (٣٦) .

(٤) يُنظر : الهمع (٢٣٢/٥) .

(٥) يُنظر : مغني اللبيب (٢١٤) .

(٦) سورة القصص : الآية (١٥) .

(٧) صدره : (قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى .....) .
وهو مطلع معلقة أمرؤ القيس في ديوانه ، ص ١٩ .

(٨) يُنظر : همع الهوامع (٢٣٤/٥) .

وقدّرها المحقق الرضي بقوله : منازل بين الدخول إلى حَوْمل [١].

وزعم ابن هشام في (المغني) بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل [٢] ، لأن (بين) لا تدخل إلا على متعدد وهو (مواضع حَوْمل) .

وقال الرضي : (ويجوز أن يكون المعنى : قفانبك بين منازل الدخول فمنازل حومل ....) [٣] .

وقيل : الأصل (ما بين) فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك مَنْ قال [٤] : (من البسيط) :

يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدم .....

أصله : ما بين قرن ، فحذف بين وأقام قرناً مقامها .

ومثل بيت امرؤ القيس قوله تعالى : ﴿ ... مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ... ﴾ [٥] ، فتكون (الفاء) في الآية نائبة عن (إلى) .

واستغرب ابن هشام كَوْن " الفاء " في الأية للغاية بمنزلة (إلى) ولكنّه استأنس ذلك لمجيء عكسه في نحو قوله : (من الطويل) :

وأنت التي حببت شغْباً إلى بدا ..... **البيت**

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية (٣٨٦/٤) .

(٢) يُنظر : المغني (٢١٥) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣٨٦/٤ ــ ٣٨٧) .

(٤) لم يعرف قائله ، وتمامه . ولا حبال محب وأصل تصلُ .

القرن : هو الخصلة من الشعر ، والمعنى : يا أجمل الناس في كل شيء ما بين شعرك إلى قدمك ، إلا في الحب ، فإنك لا تواصليني ولا تفين بوعودك .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٦) .

إذ المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده : (من الطويل) :

حَلَلْتِ بِهَذا حَلَّةً ثم حَلَّةٍ ..... البيت

واعترض البغدادي على ابن هشام في تأويله البيت على الوجه الذي ذكره ، وذلك لأنه يرى أن (إلى) في البيت ليست نائبة عن (الفاء) الدالة على الترتيب .

واستشهد على ذلك بالآتي :

١) كلام الدماميني قال : (وردَّ الدماميني فقال : من حق النحاة أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل ، فإنا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لإحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية ، كما قاله جماعة كثيرة [١] ، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك ، أي : مع بدا ، أو مضموماً إلى بدا ، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حُبب إليه أولاً بسبب حلولها فيه ، وأنّ الثاني حبّب إليه بعد ذلك لحلولها فيه ، إذ من الجائز أن يكون حبّ المكانين حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ، ثم ولو سُلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه ، لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بـ (ثم) لا بالفاء . وفي بعض النسخ : (حلّة بعد حلّة) انتهى) [٢] .

فالدماميني يرى أن لـ (إلى) في البيت أحد احتمالين :

أ) إما أن تكون للمعية .

---

(١) في شرح المزج (كما يقول الكوفيون) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٢٨ ــ ٢٩ ، يُنظر : شرح أبيات المغني للدماميني ، ج ٢ ، ص ٨١٤ .

ب) أو متعلقة بمحذوف أي (مضموماً إلى بدا) وإن دلّ البيت الثاني على الترتيب فدلالة الأول على الترتيب بـ (ثم) وليست بالفاء ، و(ثم) تفيد الترتيب بمهلة ، بعكس (الفاء) التي تدل على الترتيب بلا مهلة .

قال الدماميني : وفي بعض النسخ ـ أي نسخ الدواوين ـ حلة بعد حلة .

وبعد : ظرف زمان .

قيل : قد تقع (ثم) موقع (الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة . ذكره السيوطي في الهمع [١] ، لأنه جاء عكسه وهو وقوع (الفاء) موقع (ثم) في إيرادة الترتيب بمهلة .

٢) قال البغدادي بعد كلام الدماميني :

(ويؤيده صنيع المحقق الرضي قال في (إلى) التي بمعنى (مع) : (التحقيق أنها بمعنى الانتهاء ، أي مضافاً إلى بدا [٢] " وذكر المتعلق لإفادة أن (إلى) مع مجرورها واقعة موقع الحال من شغب ، ولإفادة أن الغاية داخلة في المغيّا " [٣]) [٤] .

٣) ذكر البغدادي بأن الكوفيين زعموا أن (إلى) هنا ـ أي في البيت السابق ـ بمعنى (مع) ، وأما (إلى) الثانية ـ وهو قول الشاعر (إلىَّ) ـ فهي متعلقة بحببت [٥] .

---

(١) يُنظر : همع الهوامع (٢٣٧/٥) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (٢٧١/٤ ـ ٢٧٢) .

(٣) لم أجد هذا النص في شرح الرضي على الكافية ، والظاهر أنه من كلام البغدادي في تعليقه على كلام الرضي ، لأن النسخة التي بين أيدينا ليس فيها ذاك ، والله أعلم . فكلام الرضي ينتهي عند قوله " مضافاً إلى بدا " .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٢٩ .

(٥) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ٤ ، ص ٢٩ .

وقال الرضي في (إلى) الثانية : (قيل : إنها بمعنى (عند) والأولى بقاؤها على أصلها) [١] .

وقال البغدادي في (الخزانة) : (وزعم الكوفيون أنها هنا ــ أي (إلى الأولى) ــ بمعنى (مع) وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تُلجيء إليه) [٢] .

ويؤيده الشيخ / يس بن زين الدين العلمي ، قال في حاشيته على شرح التصريح على توضيح ابن هشام : (..... أن المعنى شغباً مضافاً إلى بدا ، وقد أومأ إليه الدماميني وجوّز أن تكون الأولى بمعنى " مع ") [٣] .

وكذا كان رأي الدسوقي في حاشيته على (مغني اللبيب) قال معلّقاً على كلام ابن هشام في (إلى) في البيت السابق : (لا يُسلّم لاحتمال أن الحب لهذين البلدين في آن وإن كان سكنى هاتين فيهما على الترتيب فهي سكنت الموضعين على الترتيب ، ثم لما اطلع على سكناها فيهما معاً حبهما في آن واحد فالترتيب في السكنى لا يدل على الترتيب في المحبة فتكون إلى بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي : مضموماً إلى بدا فلا ترتيب أصلاً في البيت الأول إذا سلمنا أن الحب مرتب على ترتيب السكنى ، فالبيت الثاني يدل على أن (إلى) بمعنى ثم لا بمعنى (الفاء) فلا يصح ما ادعاه المصنف) [٤] .

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه البغدادي ، وذلك لأن الشواهد تقوّية ، ولكلٍ رأيه في تأويل البيت الشعري ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

(٢) خزانة الأدب ، ج ٩ ، ص ٤٦٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، ج ٣ ، ص ٥٨ .

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٤٤ .

المسألة الثانية عشرة :

نصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية) :

قال ابن هشام في معرض حديثه عن (حرف الفاء) :

(قيل : الفاء تكون للاستئناف كقوله [١] : (من الطويل)

ألمْ تسألِ الرَّبعَ القِوَاءَ فَيَنْطِقُ ..... [٢]

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ...) [٣] .

قال البغدادي : (وقول المصنف : ولو كانت للسببية لنصب غير جيد ، فإن السببية مجوزة للنصب لا موجبة ، كما حققه الرضي وغيره) [٤] .

تحرير المسألة :

ينتصب المضارع (بأنْ) مضمرة بعد خمسة أحرف وهي (حتى ــ اللام ــ أو بمعنى (إلى) ــ واو الجمع ــ الفاء) في جواب الأشياء الستة :

(الأمر ــ والنهي ــ والنفي ــ والاستفهام ــ والتمني ــ والعرض) وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ــ وجئتك لتكرمني ، ولألزمنك أو تعطيني حقي ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وائتني فأكرمَك ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ ... وَلَا تَطْغَوْاْ

---

(١) البيت لجميل بُثَيْنة في ديوانه ص ٣٣ ، واسمه : جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خيير بن نهيك ابن ظبيان القضاعي .

(٢) تمامه : وهل تخبرنْك اليوم بيداء سملق .

الربع : الدار حيث ما كانت ، القواء : القفر الذي يبيد مَنْ سلك فيه ، أي يُهلكه . وسملق : الأرض التي لا تنبت ، وهي السهلة المستوية . (شرح شواهد المغني ، ج١ ، ص ٤٧٤) .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٢٢٢ .

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج٤ ، ص ٥٥ .

فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ... ﴾ [١] ، وما تأتينا فتُحدثَنا ، و : ﴿ ... فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ... ﴾ [٢] ، و ﴿ ... يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [٣] ، وألاَ تنزل فتُصيبَ خيراً .

والذي يهمنا في هذه المسألة حرف الفاء ، وهي عاطفة للفعل كما تعطف الاسمَ ، والفعل ينتصب بعدها بإضمار (أن) على مذهب البصريين وهو الراجح [٤] ، وذهب الجرمي إلى أن النصب بعدها هو بها نفسها [٥] ، وقال الفراء إن الفعل بعد الفاء منتصب على الخلاف [٦] .

أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب ، وإنما حصل التخالف بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية [٧] .

ورُدّ على القولين الأخيرَيْن [٨] .

وقد انتصب الفعل بعد الفاء بإضمار (أنْ) لأنها من حروف العطف ، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال ، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما ، ولذلك وجب أن يُقدَّر (أنْ) بعدها ليصح نصب الفعل ، إذ كانت من الحروف التي لا يجوز أن تعمل في الأفعال [٩] .

---

(١) سورة طه : الآية (٨١) .

(٢) سورة الأعراف : الآية (٥٣) .

(٣) سورة النساء : الآية (٧٣) .

(٤) شرح الرضي على الكافية ، ج٤ ، ص ٥٣ ، والارتشاف ، ج٤ ، ص ١٦٦٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج٢ ، ص ٢٥٣ ، ارتشاف الضرب ، ج٤ ، ص ١٦٦٨ .

(٦) شرح الرضي ، ج٤ ، ص ٥٤ ، الإرتشاف ، ج٤ ، ص ١٦٦٨.

(٧) شرح الرضي على الكافية ، ج٤ ، ص ٥٤ .

(٨) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٢٤٧ ــ ٢٤٨) ، شرح المفصل لابن يعيش ، ج٧ ، ص ٢١ ، حاشية الصبان ، ج٣ ، ص ٤٤٣ .

(٩) شرح المفصل ، ج٧ ، ص ٢١ .

ومتى جئت بالفاء متضمنة معنى التسبيب وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه ، فحينها تحمل الأول على معناه ويُنصب الثاني بإضمار (أنْ) ، وذلك قولك ما أزورك فتحدثني ، لم تُرد : ما أزورك وما تحدثني ، ولكنك خالفت في المعنى فحُمل الثاني على مصدر الفعل الأول ، وأُضمر (أنْ) كي يعطف اسماً على إسم ، فصار المعنى : ما يكون زيارة مني فحديث منك [١] .

ويطرد نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب نفي أو طلب وهو (الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني) .

ويجوز في جميع ما سبق الرفع على الاستئناف كما حقّقه الرضي [٢] ويراه ابن مالك [٣] ، ووافقه ابن هشام [٤] ، وذلك كما في قول الشاعر :

ألم تَسْأل الرَّبْعَ القِواءَ فَيَنْطقُ وهل يُخْبِرَنْكَ اليوم بَيْدَاء سَمْلَقُ

أي : فهو ينطق .

وقد أنشد سيبويه البيت السابق ثم قال :

(لم يجعل الأول سبباً للآخر ، ولكنّه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : فهو مما ينطق كما قال : ائتني فأحدِّثُك فجعل نفسه ممن يحدّثه على كل حال) [٥] .

وقد تكون الفاء عاطفة ، فتعطف ما بعدها على ما قبلها ، وعلى هذا يجوز جزم الفعل المضارع بعد الفاء في قول الشاعر : (فينطقْ) لأنه معطوف على قوله : (تسألْ) المجزوم (بلم) .

---

(١) الأصول في النحو ، ج٢ ، ص ١٥٣ ــ ١٥٤ .

(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافيه ، ج٤ ، ص ٦٦ .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل ، ج٣ ، ص ٣٤٩ .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٢٢٢ .

(٥) الكتاب ، ج٣ ، ص ٣٧ .

والرضي يرى أن ما بعد الفاء السببية يجوز فيه الوجهان النصب والرفع ، وتكون الجملة في حالة الرفع بعدها جملة مستأنفة ، والفاء بمعنى التسبيب قال : (وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنها جمل مستأنفة ، لأن فاء السببية لا تعطف وجوباً ، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلام) إلى أن قال : (وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [١] وقوله : (من الكامل) :

ألم تَسْألْ الربعَ القِوَاءَ فينطقُ وهل يُخْبرنْك اليومَ بَيْدَاء سَمْلقُ

وقوله [٢] : (من الكامل) :

ولقَدْ تَرَكْتِ صَبَيَّة مَرحُومة لم تَدْرِ ما جزعٌ عليك فَتَجْزعُ

جاء جميع هذا على الأصل ، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب ، لو نُصب) [٣] .

ويفهم من كلام الرضي ــ بأن الفاء عنده سببية سواء كان ما بعدها منصوباً أو مرفوعاً ، أما سيبويه فالرفع عنده بعد الفاء على القطع ــ كما هو الظاهر من كلامه السابق ــ ، وهو الوجه الثاني للرفع عند ابن مالك وأبي حيّان ، وأما النصب فعلى أنّ الأول سببٌ للآخر .

وعلى هذا فقد اُختُلف في معنى الفاء إذا رُفِعَ ما بعدها ، فذهب ابن مالك وتبعه أبو حيان بأن الرفع بعد الفاء على وجهين :

١) أن تكون الفاء على معنى التسبيب ، وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف .

---

(١) سورة المرسلات : الآية (٣٦) .

(٢) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من ديوان الحماسة وهو في شرح الديوان ، ج٢ ، ص ١٨٦ لشاعر اسمه مويلك المزموم يرثي امرأته (أم العلاء) .
وقد رُوي : فلقد تركت صغيرة مرحومة .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج٤ ، ص ٦٦ .

٢) أن تكون الفاء استئنافية ، وما بعدها جملة مستأنفة على تقدير حذف المبتدأ .

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) في معرض حديثه عن الفاء السببية : (وإن قُصد به أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف أو مرتب للاستئناف رفع كقولك : ما تأتيني فتحدثُني ، فترفع على جعل الإتيان سبباً للحديث ، وتقديره : فأنت تحدثُني وعلى استئناف إثبات الحديث بعد نفي الإتيان ، على معنى : وتحدثُني الساعة) [١] .

وأما ابن هشام فالفاء عنده على ثلاثة أوجه :

١) إما أن ينتصب ما بعدها فتكون سببية .

٢) أو يرتفع ما بعدها فتكون استئنافية .

٣) أو تكون عاطفة ، وما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب .

قال في الشذور : (وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوباً بشرطين لابد منهما .

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية ، فلهذا رُفع الفعل في قوله :

* ألَمْ تَسْألِ الرَّبْعَ القِوَاء فَيَنْطِقُ *

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ، فلما ارتفع دلّ على أنها للاستئناف) [٢] .

وقال في توضيحه : (وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستئنافيتين ، نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٣] ، فإنها للعطف ، وقوله : [الطويل] : ألَمْ تَسْألِ الرَّبْعَ القَوَاء فَيَنْطِقُ .

---

(١) شرح التسهيل ، ج٣ ، ص ٣٤٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ، ص ٢٨٢ ــ ٢٨٣ .

(٣) سورة المرسلات : الآية (٣٦) .

فإنها للاستئناف ، إذ العطف يقتضي الجزم ، والسببية تقتضي النصب) [١] .

وكذا قال في (المغني) .

وقد اعترض البغدادي على قول ابن هشام في (المغني) وذلك لأن ما قرَّره النحاة هو جواز الرفع والنصب بعد الفاء الدالَّة على التسبيْب ، فاعتراض البغدادي هذا قد يكون جيّداً فيما إذا كان ابن هشام قد وافق النحاة فيما ذكرنا .

ولكن ابن هشام ــ كما وضحنا سلفاً ــ له تفصيل في ذلك ، فالفاء عنده إذا كانت متضمنة معنى التسبيب فلا يكون ما بعدها إلا منصوباً ، ولا يجيء ما بعد الفاء مرفوعاً إلا إذا كانت الفاء استئنافية وليست سببية ، فإعراب ما بعد الفاء عنده مبني على معنى الفاء .

ووافق المرادي ابنَ هشام ، قال في شرحه على ألفية ابن مالك معلقاً على قول ابن مالك :

وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين أنْ وسترها حتم نَصَبْ

(وقد فُهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن تكون الفاء مقصوداً بها الجزاء لإضافتها إلى الجواب ، احترازاً من الفاء التي لمجرد العطف كقولك : " ما تأتينا فتحدثنا " بمعنى : ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما ، أو بمعنى : ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ، فيكون المقصود نفي الإتيان وإثبات الحديث . وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوباً على معنى : ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفي إجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول) [٢] .

---

(١) أوضح المسالك إلى الفيّة ابن مالك ، ج٤ ، ص ١٦٧ ــ ١٦٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ، ج٢ ، ص ٣١٨ .

وكذا قال الأشموني في شرحه على ألفيّة ابن مالك [١] .

وأما الرضي وغيره كابن مالك وأبي حيان فيرون أن الفاء إن كانت سببية جاز فيما بعدها الرفع والنصب بحسب معنى الجملة ، فإن كان ما بعد الفاء جواباً لما قبلها نُصب ، وإن قدّرو له مبتدأ محذوف رُفع على أنه خبر له .

قال الدسوقي في حاشيته على (مغني اللبيب) (قوله : (ولو كانت للسببية الخ) اُعتُرض بأن النصب بعد فاء السببية ليس بواجب بل يجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف كما في قوله : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٢] فرفع (يعتذرون) بعد فاء السببية في جواب النفي ، لكن الأكثر النصب ، وحينئذ فلا مانع من حمل ما في البيت على السببية ولا يصد عنه رفع الفعل) [٣] .

وقال الشيخ / محمد الأمير في حاشيته على (مغني اللبيب) : (قوله : ولو كانت للسببية لنصب) الملازمة أغلبية وقد يرفع مع السببية نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٤] .

وقد كان في قول البغدادي في (الخزانة) توجيه لكلام ابن هشام في (المغني) قال : (وأما قول ابن هشام (في المغني) : الفاء فيه للاستئناف ، أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببيّة لنصب ، فقد قال شرّاحه : الملازمة الثانية ممنوعة ، فقد تتحقق السببيّة مع رفع الفعل ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٥] نعْم الأكثر مع السببية النصب ، اللهم إلا أن يُقال إن الملازمة بالنسبة إلى الأكثر) [٦] .

---

(١) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، ج٣ ، ص ٤٥٣ ــ ٤٥٤ .

(٢) سورة المرسلات : الآية (٣٦) .

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج١ ، ص ٤٥٨ .

(٤) حاشية الشيخ /محمد الأمير على مغني اللبيب ، ج١ ، ص ١٤٤ .

(٥) المرسلات : الآية (٣٦) .

(٦) خزانة الأدب ، ج٨ ، ص ٥٢٦ .

المسألة الثالثة عشرة :

(مجيء (قد) الاسمية اسم فعل) :

قال ابن هشام في (قد) الاسمية : (والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي) [١] .

قال البغدادي : (ثم قول المصنف : والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي ، مخالف لقول ابن مالك ... ومخالف لقول ابنه) [٢] .

قال الدماميني معقباً على كلام ابن هشام في قوله : (مرادفة ليكفي) : (لو كانت مرادفة لها لكانت فعلاً ، واللازم باطل ، ولا أدري لَمَ جعلها بمعنى المضارع مع أن في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاماً ، وابن الحاجب يأباه ، وقد صرّح ابن أم قاسم [٣] بأنها بمعنى (كفى)) [٤] .

تحرير المسألة :

(قد) تأتي على وجهين :

١) حرفية . ٢) واسمية .

فأما الحرفية فتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء ، فلا تُفصل منه بشيء إلا بقسم [٥] .

---

(١) مغني اللبيب ص٢٢٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ج٤ ص٨٤ .

(٣) هو : أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي القاريء الفقهي المالكي اللغوي النحوي التصريفي البارع المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ) ا.هـ ، (مقدمة توضيح المقاصد والمسالك) ، تحقيق : أحمد محمد عزوز . صرّح بذلك في الجنى الداني ، ص ٢٥٣ .

(٤) حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ج١ ، ص١٤٧ ، ويُنظر الخزانة ج٥ ، ص ٣٨٦ .

(٥) يُنظر مغني اللبيب ص٢٢٧ ، همع الهوامع ج٤ ، ص٣٧٧ .

ولها خمسة معان [١] :

١) التوقّع .

٢) التقريب ، قال الزمخشري في المفصل : (ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو (قد)) [٢] .

٣) التقليل .

٤) التكثير ، قاله سيبويه [٣] .

٥) التحقيق .

وأما الاسمية ــ وهو ما يهمّنا ــ فتأتي على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسماً بمعنى (حَسْب) ، فتُضاف إلى كل ما تُضاف إليه (حسب) إلا أن (حَسْب) تُضاف إلى ياء المتكلم مجردة عن نون الوقاية فيُقال (حسبي) ، و (قد) تُضاف إلى الياء مجردة ، ومع نون الوقاية ، فيُقال (قدي ــ وقدني) [٤].

---

(١) يُنظر الجني الداني ص٢٥٦ ، المغني ص٢٢٧ ، الهمع ج٤ ص٣٧٧ ــ ٣٧٩ .

(٢) المفصَّل ص٢٧١ .

(٣) قال سيبويه : (وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعلْ) فتقول : (قدْ فعل) ... وتكون (قد) بمنزلة (ربّما) .

قال الشاعر الهذلي :

قد أترك القِرْن مصفراً أنامله ... كأن أثوابه مُجّتْ بفرْصاد

كأنه قال : (ربّما) . الكتاب ج٤ ص٢٢٣ ــ ٢٢٤ .

قال المرادي في (الجني الداني) : (فتشبيهه بـ (ربّما) يدل على أنها للتكثير ، وعكس ذلك بعضهم فقال : بل تدل على التقليل ، لأن ربّما للتقليل) ص٢٥٩ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل ج٣ ص٤٢٢ .

وقد اجتمع الحذف والإثبات في رجز أبي نُخَيْلَة وقيل حميد بن مالك الأرْقط [١] ، يمدح الحجاج بن يوسف ويُعرّض بعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب :

قَدْنِيَ من نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قِدِي ... ليس الإمامُ بالشّحيح المُلْحِدِ [٢]

وتكون مبنية على السكون لشبهها (بقد) الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف في وضعها ؛ ولِذا جيء بالنون حرصاً على بقاء السكون [٣] .

وخصّ سيبويه حذف نون الوقاية من (قد) بالضرورة الشعرية [٤] .

ووافقه أبو حيان [٥] .

---

(١) قيل لحميد بن مالك الأرقط ، وقيل لحميد بن ثور الهلالي ونسبه ابن يعيش لأبي بَحْدلة ، وقيل لأبي نخيلة والبيت من شواهد الكتاب ج ٢ ، ص ٣٧١ ، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ، ص ١٧٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ج ١ ، ص ٣٤٣ ، والإنصاف ج ١ ، ص ١٣١ ، وأمالي ابن الشجري ج ١ ، ص ٢٠ ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، المفصل ص ١٢٢ ، شرح المفصل ج ٣ ، ص ١٢٤، ج ٧ ، ص ١٤٣ ، الضرائر الشعرية ص ١١٣ ، شرح التسهيل لإبن مالك ج ١ ، ص ٧٣/ ص ١٣٤ ، ج ٣ ، ص ٤٢٢ ، شرح الرضي على الكافية ج ٢ ، ص ٤٥٣ / ج ٣ ، ص ٩٨ ، رصف المباني ص ٤٢٤ ، التذييل والتكميل ج ٢ ، ص ١٨٧ ، إرتشاف الضّرَب ج ٥ ، ص ٢٤١٣ ، شرح التسهيل للمرادي ص ١٥٣ ، الجني الداني ص ٢٥٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ج ١ ، ص ١٠٤ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٧ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ج ١ ، ص ١٢٠ ، شرح التسهيل لناظر الجيش ج ١ ، ص ٤٩١ ، ج ٩ ، ص ٤٤٦٥ ، شرح التسهيل للدماميني ج ٢ ، ص ٦٢ ، شرح التصريح ج ١ ، ص ٣٨١ ، شرح شواهد المغني ج ١ ، ص ٤٨٧ ، همع الهوامع ج ١ ، ص ٢٢٣ ، مغني اللبيب ، ص ٢٢٦ ، خزانة الأدب ج ٥ ، ص ٣٨٢ ، ج ٦ ، ص ٢٤٦ ، ج ٧ ، ص ٤٣١ ، شرح أبيات المغني ج ٤ ، ص ٨٣ .

(٢) والبيت وصف لعبد الملك بن مروان تقاعده عن نُصْرة عبد الله بن الزبير وأصحابه رضي الله عنهم . وأراد بالخُبيبيْن عبد الله بن الزبير وابنه خُبيْب بالتصغير . وقال السيوطي : أراد عبد الله بن الزبير ، لأنه كان يُكنّى أبا خُبيب ، وأخاه مصعباً . (ينظر : شرح شواهد المغني ، ج ١، ص ٤٨٧) .

(٣) يُنظر المغني ، ص٢٢٦ ، وإذا كان ذلك كذلك ، فماذا يُقال في التي بغير نون ؟ وإنما هما لغتان .

(٤) يُنظر الكتاب ، ج٢ ، ص٣٧١ .

(٥) يُنظر التذييل والتكميل ، ج٢ ، ص١٨٧ .

ورد ابـــن مالك على سيبويـــه ، قـــال : (بل هـــــو جائـــــز في الكـــلام الفصيح) [١].

الثـاني : أن تكون اسم فعل ، فتكون مرادفة ليكفي على رأي ابن هشام ، وتلزمهـــا نون الوقاية مع يا المتكلم ، والياء في موضع نصب [٢] .

واعترض البغدادي على ابن هشام في قوله على مجيء (قد) اسم فعل بمعـــنى يكفي ، وذلك لأن ما ذكر مخالف لقول ابن مالك ومخالف لقول ابنه ، قال ابن مالك في (قد) : (فإذا كانت اسماً فهي على ضربين : أحدهمـــا : اسم فعـــل ماضي بمعنى (كفى)) [٣] .

وقال ناظر الجيش : (قال الإمام بدر الدين [٤] : تكون (قد) في الكلام اسمـــاً وحرفاً ،فـــإذا كانت اسماً فهـــي على ضربين : أحدهمـــا : أن تكون اسم فعـــل بمعنى (كفى)) [٥] .

قال البغدادي مُعلّقاً : (فكان ينبغـــي أن يقول ـــ يعني ابن هشام ـــ مثلهما ، فإن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع غير متفق عليه) [٦] .

---

(١) شرح التسهيل ج١ ص١٣٢ .

(٢) تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصب بغير صفة أو جُرَّ بمن أو عن أو قد أو قط أو بّجَلْ أو لَدُنْ نون مكـــسورة للوقاية ... ويدخل تحت قوله : (بغير صفة) أن يُنصب بالفعل الماضـــي وبالمضارع وبالأمر وبإسم الفعل و(بإنّ وأخواتها) شرح التسهيل لأبي حيان ، ج ٢ ، ص ١٧٦.

(٣) شرح التسهيل ج٣ ص٤٢١ .

(٤) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي أبو عبد الله بدر الدين نحوي ، هو ابن ناظم الألفية من أهـــل دمشق مولداً ووفاة ، توفي سنة ٦٨٦هـــ (الأعلام ٣١/٧) .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش ج٩ ص ٤٤٦٤ .

(٦) شرح أبيات المغني ج٤ ص٨٤ .

ومعلوم أن أسماء الأفعال تأتي بمعنى الأمر كثيراً ، كآمين بمعنى إستجب ، وبمعنى الماضي كهَيْهَات بمعنى بَعُدَ ،وبمعنى المضارع : كأوّه بمعنى أتوجّع ، ووَيْ بمعنى أعجب ، وكلاهما ــ أي الماضي والمضارع ــ قليل [١] .

ولكن ابن الحاجب لم يثبت المضارع ، وجعل أوّهْ ووَيْ بمعنى توجّعت وتعجّبت [٢] .

قال في كافيته : (أسماء الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويْداً زيداً أي أمْهِلْه ، وهيهات ذاك أي بَعُدَ) [٣] .

ومن هنا كان اعتراض البغدادي على ابن هشام ، فإن مجيء أسماء الأفعال بمعنى الأمر أو الماضي متفق عليه ، وأما مجيئها بمعنى المضارع فمختلف فيه ، ولِذا كان ينبغي على ابن هشام ــ في رأي البغدادي ــ أن يقول مثل ما قال ابن مالك وابنه بأن (قد) تأتي اسم فعل ماضٍ بمعنى كفى ، أو أمرٍ كما قال غيرهما كابن الشجري في أماليه ، قال في المجلس التاسع والخمسين : (وإنما حَسُنَ اتصال هذه النون ــ يعني نون الوقاية ــ بقدْ وقطْ ،لأنك تقول : قَدْك من كذا وقَطْك ، أي : اكْتَفِ ، فتأمر بها كما تأمر بالفعل) [٤] .

فابن الشجري جعل (قد) الاسمية في أحد وجهيها اسم فعل أمر بمعنى (اكْتَفِ) ومجيء اسم الفعل بمعنى الأمر كثيرو متفق عليه .

---

(١) يُنظر حاشية الخضري ج٢ ص١٤١ .

(٢) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية : (قوله : (وما هو بمعنى المضارع) لم يُثبته ابن الحاجب ، فأفّ بمعنى تضجّرت وأوّه بمعنى توجّعت ، وهكذا كما قاله الجامي ، والإنصاف أن المذهبين محتملان) حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح الفيّة ابن مالك ، ج٣ ، ص٣٠٦ .

(٣) المجموع الكامل للمتون ص٣٤٣ .

(٤) آمالي ابن الشجري ج٢ ص٣٩٧ .

ووافقه ابن الأنباري في (الإنصاف) [١] .

وكذا ابن يعيش في شرحه على المفصّل قال : (والذي حسّن دخول نون الوقاية في (قدْني وقطْني) كونهما أمراً في معنى اكْتَفِ واقْطَعْ) [٢] .

وقال الرضي في معرض حديثة عن أسماء الأفعال اللازمة : (... فمعنى قَدْك : أي اكْتَفِ ، ومعنى قدني : لِأَكْتَفِ) [٣] .

قال أبو حيان في الارتشاف عن (قطْ وقدْ) : (وإذا انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل ومعناهما : لِيَكُفّ) [٤] .

فأبو حيان جعل (قد) اسم فعل بمعنى (لِيَكُفّ) على أنه فعل مضارع إتصل به لام الأمر .

وابن الشجري وابن الأنباري وكذا ابن يعيش والرضي قالوا : بأنها اسم فعل أمر بمعنى (اكْتَفِ) للمخاطب ، لأن الكاف في (قَدك) كاف الخطاب .

معنى ذلك أن أبا حيان وابن الشجري وابن الأنباري وابن يعيش والرضي ، أوّلوا " قَدْ " اسم فعل بمعنى الأمر غير أنّ أبا حيان أوّلها بفعل مضارع مجزوم بلام الأمر " لِيَكْفِ " ، والآخرون أوّلوها بصيغة الأمر نفسه ، وكلاهما وجهٌ .

قال البغدادي في الخزانة تعليقاً على كلام الرضي : (والصواب ما قاله الشارح في باب إسم الفعل أن معنى قَدْك (اكْتَفِ) ومعنى (قدني) لأكْتَفِ ، فيكون الأول أمراً للمخاطب ، والثاني : أمراً للمتكلم نفسه) [٥] .

---

(١) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ج١ ص١٣١ .

(٢) شرح المفصل ج٧ ص١٤٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج٣ ص٩٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ج٥ ص٢٢٩٤ ، والذي أظنُّه أن تكون : " لِيَكْفِ " .

(٥) خزانة الأدب ج٥ ص٣٨٦ .

ووافق المراديُّ ابنَ هشام في شرحه على الألفية ، قال في (قد) : (والاسمية لها معنيان ... (أحدهما : أن تكون بمعنى (حسبي) ، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة وتلحقها نون الوقاية ، وبجوز حذفها ... والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى : أكتفي) [١] .

غير أنه في الجني الداني قَدْ وافق ابنَ مالك في رأيه ، قال : (والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى (كفى)) [٢] .

فالمرادي له قولان : أحدهما : ما وافق فيه ابنَ هشام ، إذ أوّل " قَدْ " اسم فعل بمعنى المضارع " أكتفي " .

والآخر : ما وافق فيه ابن مالك ، إذْ أوّلها بمعنى الماضِ : كفى .

ولعلّ القول الثاني هو ما ذهب إليه وذلك لأن تأليفه (للجنى الداني) جاء بعد تأليفه لكتابه (توضيح المقاصد والمسالك) فيؤخذ بالقول المتأخر على المتقدم .

أو أن المرادي ــ كما يظهر لي ــ لا يرى بأسا في مجيء (قد) اسم فعل للمضارع كما جاءت للماضي والأمر ، فهو وكثير من النحاة كابن هشام يقولون بجواز مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع وإن كان أقل من أخويه .

ويُستدل على ذلك بأن هناك من الحروف ما تكون اسماً وحرفاً مثل (قد) كـ (بَجَلْ) ، وقد ذكر المرادي بأن (بَجَلْ) الإسمية على قسمين [٣] :

أحدهما : أن تكون اسم فعل بمعنى (أكتفي) .

---

(١) شرح المقاصد والمسالك ج١ ص١٠٥ .

(٢) الجني الداني ص٢٥٣ .

(٣) يُنظر الجني الداني ص٤١٩ ــ ٤٢٠ .

والثاني : أن تكون اسماً بمعنى (حَسْب) .

وقال أبو حيان في (شرح التسهيل) : (وأما (بَجَلْ) فينبغي إذا لحقتها نون الوقاية أن تكون اسم فعل : فتقول : بجلني بمعنى (يكفيني) أو (كفاني)) [١] .

فقد أجازوا في (بَجَلْ) أن تجيء اسم فعل بمعنى المضارع كما أجازوه في (قد) .

والذي أراه صواباً ما ذهب إليه البغدادي ، وذلك لأن في إثبات اسم الفعل المضارع خلافاً بين النحاة ، فبعضهم منعه وبعضهم أجازه ، فالأولى أن يكون مدلول (قد) " كفى " بمعنى الماضي أو " اكتف " بمعنى الأمر ، وكلاهما متفق عليه [٢] .

وقد جعل ابن مالك (قدْ وقطْ وبَجَلْ) أسماء أفعال بمعنى الماضي [٣] .

أما الرضي فعنده " قَدْ " و " قَطْ " كلاهما بمعنى الأمر ، و(بَجَلْ) بمعنى الماضي ... [٤] .

وقد أورد ابن هشام البيت السابق في (شرح شواهد ابن الناظم) ثم قال : (وفي البيت شواهد ، أحدهما : قوله : (قدني) بالنون وذلك إما لحفظ السكون وهو قول البصريين ، ومعناها عندهم (يكفيني)) [٥] .

فلعل ابن هشام قد وافق البصريين في رأيهم .

---

(١) التذيل والتكميل ج٢ ص١٨٠ .

(٢) يُنظر حاشية الدسوقي ج١ ص٤٦٥ .

(٣) يُنظر شرح التسهيل ج١ ص١٣٣ .

(٤) يُنظر شرح الرضي على الكافية ج٣ ص٩٨ .

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٠٩ .

وللبغدادي تعقيب على ما ذكره ابن هشام في (قدي) في قول الشاعر[١] : (من الرجز) :

قَدْنِي من نَصْر الخُبيْبيْنِ قَدِي

قال ابن هشام : (ويحتمل أنها اسم فعل لم يُذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة للسّاكِنَيْنِ)[٢] .

واعترض عليه البغدادي بقوله : (... لكن أفسده بزيادة قوله : والكسرة لإلتقاء الساكنين)[٣] .

ففي قول الراجز :

قَدْنِي من نَصْر الخُبيْبيْن قَدِي

وردت (قد) مرتين ، الأولى اتصلت بها (نون الوقاية) والثانية حذفت منها النون .

وذكر ابن هشام بأن (قد) في البيت جاءت على الضربين : إما أنها في الموضعين بمعنى (حَسْب) وجاءت على الوجهين باتصال النون وبحذفها .

إمَّا أنهما اسما فعل ، فالأول واضح ، الثاني على أنه اسم فعل ، والياء : ضمير المتكلم ، وحذفت النون ضرورة كقول بعضِهم :

إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِي[٤]

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) مغني اللبيب ، ص٢٢٧ .

(٣) ج٤ ، ص٨٣ .

(٤) صدره : عددت قوْمي كَعَديد الطيس

وفيه شاهد على حذْف نون الوقاية من (ليس) ، واسم (ليس) مستتر فيها ، وخبرها : الضمير المتصل بها ، وكان القياس فصله . (يُنظر : شرح الشواهد ، المغني ج١ ، ص٤٨٨) .

ويحتمل أنها اسم فعل لم يُذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة لإلتقاء الساكنين [١] .

قال البغدادي : (الموضع الأول مأخوذ من كلام ابن الناظم قال ناظر الجيش : (عرفت من كلام بدر الدين أن (قد) بمعنى (حسب) إذا أضيفت إلى الياء جاز لك فيها الوجهان يعني أن تأتي بنون الوقاية وأن لا تأتي بها) [٢] .

ثم قال : (والموضع الثاني أخذه من كلام أبي حيان لكن أفسده بزيادة قوله : والكسرة لالتقاء الساكنين ، وهذا نص أبي حيان : (فأما قول الشاعر : " قدني من نصر الخُبَيْبَيْن " قدي فالأول : اسم فعل ، والثاني ، وهو قوله : قدي : يحتمل ثلاثة أوجه : أنه اسم فعل ، والياء ضمير المتكلم وحذفت نون الوقاية ضرورة كما حذفت في :

إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسي

وأنه اسم فعل ، ولكن الياء ليست ضميراً ، إنما لُحقت لإطلاق القافية ، وأن (قد) اسم مرادف لحَسْب ، وأضيفت إلى الياء وهي ياء المتكلم كما تضاف (حسب) [٣].

فأبو حيان لم يذكر قوله ابن هشام : (والكسرة للساكنين) ويقصد كسرة الدال ، فالساكنين الدال والياء ، لأن (قدْ) مبنية في الأصل على السكون ، وياء الإطلاق ساكنة ولكي لا يلتقي ساكنان كُسرَت الدال .

وقد حكم البغدادي بفساد كلام ابن هشام (والكسر للساكنين) .

---

(١) يُنظر مغني اللبيب ص٢٢٦ ــ ٢٢٧ .

(٢) شرح أبيات المغني ج٤ ص٨٣ ، يُنظر شرح التسهيل لناظر الجيش ج٩ ص٤٤٦٨ .

(٣) شرح أبيات المغني ج٤ ص٨٣ ، ويُنظر شرح التسهيل لناظر الجيش ج٩ ص٤٤٦٨ ــ ٤٤٦٩ .

ورد عليه في الخزانة بكلام الدماميني قال : (إن حرف الإطلاق حرف مد يتولد من إشباع حركة الرويّ ، فلا وجود له إلا بعد تحريك الروي ، فإذن لم يلتق ساكنان) [١] .

وأيَّده الشيخ / محمد الأمير في شرحه على (المغني) فقال : (وقوله : (للساكنين) ظاهره أنّ الساكنين الدال وحرف الإطلاق مع أن حرف الإطلاق إنما يوجد بعد الكسر ، لأنه إشباع لحركة الرويّ) [٢] .

قال سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد : (الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها ، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا ، فكذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا إليها ، كما أن أصلها في التقاء الساكنين الكسر نحو : انزل اليوم ... ولو كانت في قوافٍ مرفوعة أو منصوبة كان إقواءً [٣] . قال الراجز وهو أبو النجم :

"إذا اسْتحَثّوها بحَوْب أو حَلِي"

وحَلْ مسكّنة في الكلام) [٤] .

فكأن هذا هو الذي اشتبه على ابن هشام .

قال سيبويه : (ويقول الرجل إذا تذكرو لم يُرد أن يقطع كلامه : قالا ، فيمدُّ قال ، ويَقُولُو ، فيمدّ يقولُ ، ومن العامي فيمدُّ العامِ ، سمعناهم يتكلمون به في الكلام

---

(١) خزانة الأدب ج٥ ص٣٨٦ .

(٢) حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ج١ ص١٤٧ ــ ١٤٨ .

(٣) هو اختلاف حركة الرويء (المجْرى) بين الضم والكسر في القصيدة الواحدة (المعجم المفصل في علم العروض والقافية) ص ٦٠ .

(٤) الكتاب ج٤ ص٢١٥ ــ ٢١٦ .

ويجعلونه علامة ما يَتذكّر به ولم يقطع كلامه ، فإذا اضطرّوا إلى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون : إنه قَدِي في قدْ) [١] .

قال الدسوقي في شرحه على (مغني اللبيب) : (فقوله : والكسرة للساكنين) لا يُسلّم ، لأن السكون لا يُجامع الياء ، فالأحسن أن المبني قد يُكسر ثم أُتي بالياء) [٢] .

ووجّه الشُّمُنِّي كلام ابن هشام بأن (قدْ) نوِّنت ، وأنَّ الساكنين التنوين والدال ، ثم حُذف التنوين ، وأُتي بحرف الإطلاق [٣] .

وردَّه الشيخ محمد الأمير فقال : (ولا يخفى بُعْدُه ، فإنَّ المصنّف ــ يعني ابن هشام ــ لم يُعرِّج على حديث التنوين مع أنه في باب أسماء الأفعال مقصور على السماع) [٤] .

وأورد الدسوقي كلام الشُّمُنّي وأجازه إذْ قال : (وهو مسلّم إن ثْبَتَ أن تنوينه سماعي) [٥] .

وقد أعاد ابن هشام كلامه السابق في كتابه (تخليص الشواهد) ولكنه قال : (ثم أُلحِقَ ياء القافية) [٦] .

---

(١) الكتاب ، ج٤ ، ص٢١٦ .

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج١ ، ص٤٦٧ .

(٣) يُنظر حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ، ج١ ، ص١٤٨ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) حاشية الدسوقي على المغني ، ج١ ، ص٤٦٧ .

(٦) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص١٠٩ .

قال البغدادي في (الخزانة) : (ولا يخفى فساد قوله : (ثم أُلحق ياء للقافيـــة ، فإنها داليه لا يائية) [١] .

وكأن الأشْبَهَ بالصواب أن يكون ابن هشام قَصَدَ بإلحاق الياء للقافية إطـــلاق حركة الروّيّ ، وهي الكسرة ، ومدّها لتكون ياءً ، وتَظهر حينئذ حركة الدّال .

فابن هشام ـــ رحمه الله ـــ أجَلُّ من أنّ يَخْفَى عليه مثلُ هذا ! .

(١) خزانة الأدب ، ج٥ ، ص٣٨٧ .

المسألة الرابعة عشرة :

[جر (عند) الظرفية بغير (من)] :

قال ابن هشام : (وقول بعض المولَّدين [١] : (من مجزوء الرمل) :

كـــلُ عنـــدٍ لَـــكِ عِنْـــدي لا يُـــساوي نِـــصْفَ عِنْـــدي

قال الحريري [٢] : " لحن ، وليس كذلك " [٣] .

واعترض عليه البغدادي ، فقال معلقاً على ذلـــك بعد إنشاده البَيْتَ السابق : (على أنَّ الحريري قـــال : هو لحن وليس كذلك ، أقـــول : إنما حكـــم بأنـــه ضرورة [٤]) [٥] .

تحرير المسألة :

(عند) من الظروف ، وهي للحضور [٦] أو القرب حِسّاً أو معنى .

---

(١) بفتح اللام المشددة وهم الشعراء الحادثين بعد العرب ممن لا يصح الاستشهاد بكلامهـــم ، وأولهـــم بشار بن بُرد وأبو نواس (انظر شرح المزج للدماميني ، ج٢ ، ص٧٨٧) .

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري الأديب الكبير صـــاحب (المقامـــات الحريرية) وُلد سنة ٤٤٦ هـــ بالمشان (بُليدة فوق البصرة) وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـــ ، وكان ذميم الصورة غزير العلم ، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه . (الأعلام ج٥ ، ص١٧٧) .

(٣) مغني اللبيب ، ص٢٠٧ .

(٤) يُقال : (لحن في كلامه ـــ لحناً : أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب في النحـــو ، فهو لاحن ولحّان) (يُنظر المعجم الوسيط ، ط ٤ ، ص ٨٥١) ، والضرورة في الشعـــر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيـــه ما لا يُرتكب في النثر (ينظر : المعجم الوسيط ، ط ٤ ، ص ٥٥٨) .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج٣ ، ص٣٨٩ .

(٦) ذكر ابن هشام في المغني بأن (عند) اسم للحضور ، ثم استدرك على عبارته تلك وقال : (قولنا : " عند اسم للحضور " موافـــق لعبارة ابـــن مالك ، والصواب اسمٌ لمكان الحضـــور ، فإنهـــا ظرف لا مصدر) (ص ٢٠٧) .

وقال ابن مالك : (ومن الظروف العادمة التصـرّف (عند) ولا تُستعمـل إلا مضافة) [١] .

ولا يُفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن ، وهي لبيان كَوْن مظروفهـا حاضراً حِسّاً أو معنى أو قريباً حِسّاً أو معنى [٢] .

فالأول نحو : ﴿ ... فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ... ﴾ [٣] ، والثاني نحو : ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ ... ﴾ [٤]، والثالث نحو : ﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ [٥] والرابع نحو : ﴿ ...عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [٦] .

وقد يكون مظروفها معنىً فيُراد بها الزمان كقولـه عليه الصلاة والـسـلام : " **إنما الصبر عند الصدمة الأولى** " [٧] .

ومثال جرّها بمن قوله عز وجل : ﴿ ... ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ... ﴾ [٨] ، وكَسْر عينها هو المشهور ، ومن العرب مَنْ يفتحها ، ومنهم من يضمها .

وإنما لم يَتصرف (عند) لأنه أشد توغّلاً في الإبهـام مـن " خَلْـف وأمـام وأخواتهما " ألا ترى أنّ (عند) تصدق على الجهات الست [٩] .

---

(١) شرح التسهيل ، ج٢ ، ١٦١ .

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٨ ، ص ٦٩ .

(٣) سورة النمل : الآية (٤٠) .

(٤) سورة النمل : الآية (٤٠) .

(٥) سورة النجم : الآية (١٤) .

(٦) سورة القمر : الآية (٥٥) ، ويُنظر : همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ١٦٤ .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، والحديث متفق عليه أخرجه البخاري (١٢٥٢) ومسلم (٦٢٦) وأبو داود (٣١٢٤) .

(٨) سورة الكهف : الآية (٦٥) .

(٩) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٨ ، ص ٦٩ ، ويُنظر : شرح التسهيل للمرادي ، ص ٥٠٨ .

وذكر ابن هشام في (توضيحه) أن (عند) لا تخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليها وهي (من) فقط ، وقد حُكم عليها بعدم التصرف مع أن (مِنْ) تدخل عليها ، لأنها لم تخرج عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، فالظرف والجار والمجرور أخوان [١] .

وقد جاءت مجرورة بغير (من) : قال ابن هشام في (المغني) : (وقول العامة : ذهبت إلى عنده ، لحن ، وقول بعض المولدين :

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي .....

قال الحريري : لحن ، وليس كذلك) [٢] .

وتوجيه كلام ابن هشام في هذا أنها قد تُجر بـ " إلى " أو " بالإضافة " .

واعترض البغدادي على ابن هشام في نقله عن الحريري عن مجيء " عند " في البيت مجرورة بالإضافة بأنها لحن ، وذلك لأن الأخير ذكر بأنها ضرورةٌ .

واستشهد البغدادي لإثبات ما قاله بكلام الحريري في كتابه (دُرّة الغوّاص) قال : (ويقولون ذهبت إلى عنده ، فيُخطؤون فيه ، لأن (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا (مِنْ) وحدها ، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلا بها ... فأما قول الشاعر : (من مجزوء الرَّمَل) :

كُلُ عندٍ لك عندي لا يُساوي نصفَ عندي

فإنه من ضرورات الشعر ، كما أجرى بعضهم ـ ليت ـ وسوف) ـ وهما حرفان ـ مُجرى الأسماء المتمكِّنة ، فأعربهما في قوله : (من الخفيف) :

ليت شعري وأَيْنَ مني ليْتٌ إنَّ لَيْتاً وإنَّ سَوْفاً عَنَاءُ [٣]

---

(١) يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفيَة ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٢) مغنى اللبيب ، ص ٢٠٧ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٣٩٠ ، دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص ، ص ٢٨ مختصراً .

ونَقَل السيوطي كلام ابن هشام إذ قال في " الهمع " : (قال الحريري وغيره : وقول العامة : ذهبت إلى عنده ، وقول بعض المولدين : (من مجزوء الرمل) :

كـــل عنـــدٍ لـــك عنـــدي .....

لحن) [١] .

والذي يظهر لي أنه الصواب ما ذكره البغدادي ، وذلـك لأنـه أورد كـلام الحريري نفسـه من كتاب (دُرَّة الغوّاص) ، وأمـا ما قالـه ابن هشـام فلعلـه سبق قلم .

قال ابن هشام : (قال الحريري : لحن ، وليس كذلك ، بل كل كلمة ذُكرت مراداً بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء ، وأن تُعرب ويُحكى أصلها) [٢] .

فالشاعر أخرج (عند) الأولى والثانية عما تستحقه من النصب على الظرفيـة أو الجر بمن إلى الجر بالإضافة ، والحال أنها لا تقع مضافاً إليه ، ولذا جعلها الحريـري ضرورةً شعريةً ، وهي ليست كذلك ؛ لأن الكلمة إذا قُصد لفظها جاز تصرّفها ، وإن كان أصلها غير متصرّف ، وحينئذ تقع مبتدأ ومضافاً إليه وغير ذلـك ولا محـذور في ذلك [٣] .

ولذا جاءت (عند) في البيت مضافاً إليه ، لأنه قُصد لفظها ، وقول ابن هشام : (وأن تُعرب) أي يجب حينئذ تضعيف الثاني منها إن كان ثنائياً نحو مِنْ ولوْ .

(ويُحكى أصلها) الواو بمعنى (أو) أي أن يُحكى أصلها فتقول : (مِـنْ) حرف جر بسكون النون حكاية لأصلها ، لأنها في الأصل مبنية [٤] .

---

(١) همع الهوامع ، ص ٢١٨ .

(٢) مغنى اللبيب ، ص ٢٠٧ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٤) يُنظر : السابق .

قال ابن مالك في الكافية الشافية [١] :

وإن نَـــــــسبْتَ لآداةٍ حُكْمـــــــا فَاحْــك أو أعْــربْ واجْعَلَنْهَــا اسْــمَا

وضـعِّفنْ ثـاني (في)و(لَـوْ)و(مـا) وشِـــبْهَا وَإنْ نَوَيْـــت الكَلِمَـــا

فـــأنِّثنْ وذَكِّـــر إن لفـــظٌ قُـــصد وصَــرْفٌ أو مَنْــعٌ علــى ذَيْــنَ يَــرِد

(١) شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

المسألة الخامسة عشرة :

حرف (لات) العاملة عمل (ليس) :

قال ابن هشام : (قُرئ ﴿ ولاتَ حينِ مناص ﴾ [١] بخفض الحين ، فزعم الفراء أن (لات) تُستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة) [٢].

قال البغدادي معترضاً : (أقول : ليس في كلام الفراء تقييد مجرورها بكونه من اسماء الزمان) [٣] .

تحرير المسألة :

(لات) من الحروف العاملة عمل (ليس) على مذهب الجمهور فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي عندهم (لا) النافية زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة كما في ثُمّث ورُبّت وقيل للمبالغة في النفي كما قالوا علاّمة ونسّابة [٤] ، ووجب تحريكها

---

(١) سورة صَ : الآية (٣) ، وهي قراءة عيسى بن عمر ، (يُنظر : الدر المصون ، ج ٥ ، ص ٥٢٣ .

(٢) المغني ، (٣٣٦) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٤) أُختلف في أصل (لات) على مذاهب : (يُنظر : ارتشاف الضَّرب ، ج ٣ ، ص ١٢١٠ ، التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٨٨ ، المغني ، ص ٣٣٤ ــ ٣٣٥ ، الجني الداني ، ص ٤٨٥ ، شرح ناظر الجيش ، ج ٣ ، ص ١٢٢٤ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢١) .

١ ــ أنها كلمة واحدة ، فعل ماضي بمعنى نقص من قوله تعالى : ﴿ ... يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ... ﴾ (سورة الحجرات : الآية (١٤) ، ثم نُفي بها كما نُفي بليس ، نسبه ابن هشام وأبو حيان إلى الخُشني . (يُنظر المغني ، ص ٣٣٤ ، الارتشاف ، ج ٣ ، ص ١٢١٠) .

٢ ــ ذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس) أُبدلت سينها تاء ، ثم قُلبت الياء ألفاً لأنه كان الأصل في ليس (لاس) لأنها فعل ، ولكنهم كرهوا أن يقولوا (ليت) فيصير لفظها لفظ التمني .

٣ ــ أن التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي زائدة على لفظ الحين بدليل قول القائل : العاطفون تحين ما من عاطف ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة .

لالتقاء الساكنين ، وقال الأشموني : (وحُرّكت فَرْقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين بدليل رُبّت وثُمّت ، فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها) [١] .

وعملت عمل (ليس) لمشابهتها لها في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن [٢] .

قال ابن مالك : (لأن إتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم) [٣] .

ولا تعمل إلا بشرطين :

١) كون معموليْها من اسماء الزمان .

٢) أنه لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً ، بل يُذكر معها أحدهما ، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها [٤] .

قال السيوطي : (والتزموا فيها ألا يُذكر الجزآن معها ، بل لابد من حذف أحدهما ، والأكثر كون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر) [٥] .

---

(١) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٨١ .

(٢) يُنظر شرح الرضي ، ج ٢ ، ص ٢ ، ص ١٩٧ ، وشرح الشاطبي على الألفية ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٥٨ .

(٤) قال الشاطبي في شرحه على (الخُلاصة) : (وأما وجه كثرة حذف المرفوع وقِلّة حذف المنصوب ، فلأن هذا الباب محمول على باب (كان) وقد ثبت أن المنصوب في باب (كان) قائم مقام معنى المصدر ، فهو كالجزء من الفعل بخلاف الإسم ، ولأن الخبر به تمام الفائدة كما تقدم ، فلم يُسغ حذفه في باب (كان) وحُمل (لات) على باب (كان) في ذلك) ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٥) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

ولأن (لات) في أَصْلها (لا) النافية لحقتها التاء على الأشهر ، فيُشترط كون معمولها نكرة كمعمول (لا) [١] .

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) بعد كلامه عن إعمال (لا) في نكرة عمل (ليس) : (وتُكسع [٢] بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه) [٣] فظاهر كلامه أن (لا) أصل (لات) ، فهي مثلها لا تدخل إلا على نكرة .

وقال الدماميني في عمل (لا) في نكرة : (فاشترط لها في عملها ذلك ــ أي عمل (لا) عمل إن ــ أمور : ..... الثالث : أن يكون اسمها نكرة) [٤] .

وقد اختلفوا في عمل (لات) :

١) مذهب سيبويه والجمهور [٥] : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في (لفظ الحين) خاصة ، قال الفاكهي في شرحه على (القطر) : (ولكن لا تعمل إلا في الحين ، نص عليه سيبويه [٦] فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين) [٧] .

وقيل : المراد أنها لا تعمل إلا في اسماء الزمان ، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من اسماء الزمان كأوان وساعة ، قال ابن عصفور : (من حمله على أنه يريد بقوله : (لا يكون إلا مع الحين الحاء والياء والنون فخطأ ، فقد جاء عملها في غيره) [٨] .

---

(١) وأجاز ابن عصفور مجيء معمولها معرفة ، قال في المقرب : (وأما (لات) فلم ترفع بها العرب إلا (الحين) مُظهراً أو مُضمراً . فتقول : لات حينُ قيامٍ لك . ولات حينَ قيامٍ لك ..... وتعمل في (الحين) معرفة ونكرة لاختصاصها به) ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٢) الكسع : ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر قدمه ، والمراد أن التاء أُتي بها في دُبُر (لا) .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

(٤) شرح التسهيل للدماميني ، ج ٤ ، ص ٩٣ .

(٥) يُنظر : شرح المقاصد ، ج ١ ، ص ١٩٠ ، الهمع ، ج ٢ ، ص ١٢٢ ، الكواكب الدرية ، ص ٢٣٢ .

(٦) يُنظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٧) مُجيب النِّدا في شرح قطر الندى ، ص ٢٦٦ .

(٨) شرح الشاطبي ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

وعليه ابن مالك كما هو ظاهر قوله في (شرح التسهيل) .

قال : (ولم تُستعمل (لات) إلا في الحين أو مرادفه مقتصراً بها على الحين كله كقوله تعالى : ﴿ ... وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ... [١] ﴾ [٢] .

وتبعه ابنه [٣] .

وقال في شرحه على (الكافية) : (وقد تقع ساعة وأوان بعد لات) [٤] .

وقال الزمخشري : (زيدت التاء على (لا) وخُصّت بنفي الأحيان) [٥] .

وصرّح ابن هشام في (شرحه على الشذور) بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلّة [٦] .

قال الفاكهي : (وهذا منه كالتوسط في المسألة) [٧] .

٢) أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأ أو منصوباً فعلى إضمار فعل ، ونُسب هذا القول إلى الأخفش [٨] . واختاره أبو حيان قال : (الأولى عندي أنّ (لات) لا تعمل شيئاً وإن كان معناها معنى (لا) لأنها لا يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتيْن) [٩] .

---

(١) سورة صَ من الآية (٣) .

(٢) شرح التسهيل : ج ١ ، ص ٣٦١ .

(٣) يُنظر : شرحه على الألفية ، ص ١٥١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٥) المغني ، ص ٣٣٦ .

(٦) يُنظر : شرح شذور الذهب ، ص ١٩١ .

(٧) مجيب الندا في شرح قطر الندى ، ص ٢٦٦ .

(٨) يُنظر : شرح المفصل ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٥٨ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .

(٩) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ١٢٣ .

٣) أنها تعمل عمل (إنّ) فتنصب الأول وترفع الثاني فهي للنفي العام ، وعُزي هذا القول أيضاً إلى الأخفش [١] .

٤) قول الفراء بأنها حرف جر تجرُّ ما بعدها ، وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأن الفراء زعم أنها تجر أسماء الزمان خاصة ، وأنشد على ذلك [٢] : (من الخفيف) :

طَلَبُوا صُلْحنا وَلاَتَ أَوانٍ ..... [٣]

وقال قبل ذلك : (واُختلف في معمولها [٤] فنصّ الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين) [٥] .

واعترض البغدادي على قوله بأن الفراء قيّد مجرور (لات) بأسماء الزمان ، لأنه لم يرد عن الفراء ذلك ، واستشهد لإثبات صِحّة ما قاله بكلام الفراء في " مَعانيه " فقد قال في سورة (صاد) عند قوله تعالى : (فنادو ولات حين مناص) [٦] : (يقول :

---

(١) يُنظر : الجني الداني ، ص ٤٨٨ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٢) البيت لأبي زيد الطائي في الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، وشرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٤٠ ، الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٨٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ . وبلا نسبة في الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ . شرح التسهيل لإبن مالك ، ج ١ ، ص ٣٦١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥١ . التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ ، وإرتشاف الضّرب ، ج ٣ ، ص ١٢١٢ ، المغني ، ص ٣٣٦ ، تخليص الشواهد ، ص ٢٩٤ ، شرح الشذور ، ص ١٩٢ ، الجني الداني ، ص ٤٩٠ ، شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٣ ، ص ١٢٢٧ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ١ ، ص ٣٧٩ ، ورصف المباني ، ص ٣٣٤ ، وهمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، وشرح الشاطبي على الألفية ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣) تمامه : فأجبنا أن ليس حينَ بقاء .

(٤) أي معمول (لات) .

(٥) المغني : ص ٣٣٦ .

(٦) سورة ص : الآية (٣) .

ليس حين فرار والنوص : التأخّر ، ومن العرب مـــن يُـــضيف (لات) فـــيخفض ، أنشدوني [١] :

..... ولاتَ ســـــــاعةِ مَنْـــــــدَمِ

ولا أحفظ صدره [٢] ، والكلام أن ينصب بها في معنى (لـــيس) أنـــشدنـــي المفضل : (من الوافر) :

تَـذَكر حُبَّ ليلى لاتَ حِيْنـاً وأضحى الشيْبُ قد قَطَع القرينا

فهذا نصب ، وأنشدني بعضهم : (من الخفيف) :

طَلَبُـــوا صُـــلحنا ولات أوانٍ فَأجبْنـا أنْ لـيس حِـيْن بَقَـاءُ

فهذا خفض) [٣] .

قال البغدادي في (الخزانة) معلقاً على كلام الفراء : (فظهر من كلامه أنـــه ليس فيه تقييد معمول (لات) بزمان ولا غيره) [٤] .

---

(١) البيت من الكامل ، قال العيني : (قاله محمد بن عيسى التميمي وقيل : للمهلهل بن مالك الكناني) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .

(٢) قال البغدادي : (والبيت الشاهد الذي قال الفراء : لا أحفظ صدرَه . رواه مع صدره ابن السكّيـــت في (كتاب الأضداد) وهو :

ولتعـــــرفنّ خلائقـــاً مـــــشمولةً ولتنـــــدمنّ ولاتَ ســـاعةَ منـــدم

(الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٧٤) .

وقد أثبت ابن عقيل في البيت الشاهد رواية أخرى ، جعله صدراً ، وتمّمه بعجُز كذا :

نـــدم البُغـــاة ولات ســـاعةَ منـــدمٍ والبغـــي مرتـــع مُبتغيـــه وخـــيمُ

(يُنظر : شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٤٨) .

(٣) معاني القرآن للفراء ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ــ ٣٩٨ مختصراً . يُنظر : شرح أبيات المغنى ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٤) ج ٤ ، ص ١٦٩.

ويبدو أن ابن هشام كان تابعاً لأبي حيان فيما ذكره ، فقد قال الأخير في شرحه على التسهيل : (وزعم الفراء أن (لات) قد يُخفض بها أسماء الزمان ، وأنشد قول الشاعر : (من الخفيف) :

طلبوا صُلحنا ولاتَ أوانٍ فأجبْنا أن ليس حين بقاء [١]

وكذا قال في الارتشاف [٢] .

ووافق الصبانُ ابنَ هشام قال : (وذهب الفراء إلى أنها قد يُجربها الزمان كما في البيت) [٣] أي البيت الذي أنشده أبو حيان .

وقال السيوطي تبعاً لابن هشام : (واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ على أقوال .....) إلى أن قال : (الرابع : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان ، قاله الفراء ، وأنشد :

طلبوا صُلحنا ولات أوانٍ .....

وقُريء : ﴿ ... وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ... ﴾ [٤] بالجر) [٥] .

وأما المرادي فقد قال : (وأما الجر فوجهه ما حكاه الفراء أنّ من العرب مَنْ يخفض بـ (لات)) وأنشد البيت [٦] . فهو لم ينسب قول الجر بـ (لات) للفراء وإنما حكاه لغةً عن العرب ، وهو الحق ــ كما في " معاني " الرجل .

---

(١) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

(٢) يُنظر : الارتشاف ، ج ٣ ، ص ١٢١٢ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

(٤) سورة ص : الآية (٣) .

(٥) الهمع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٦) الجنى الداني ، ص ٤٩٠ .

قال البغدادي : (وقد أخلَّ الرضي بالنقل عن الفراء ، فإنه قال : (وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلها ، وأنشد : (ولات ساعة مندم) [١] فإنه أورد هذا الكلام في باب (ما) و (لا) و (لات) العاملات عمل (ليس) ولم يُقيّد (لات) بكونها حرف جر ، فيُظن أن الفراء أنشده بنصب (ساعة)) [٢] .

فكلام الرضي يُفهم منه أن الفراء وافق الجمهور في أن (لات) تعمل عمل (ليس) .

ولهذا قال الدماميني : (بين نقل ابن هشام ونقل الرضي عن الفراء تخالف ، فإن قلت : هلاّ حملت نقل الرضي عن الفراء أنها تكون مع الأوقات على ما إذا كانت عاملة للجر كما نقله المصنف هنا ، وحملت حكاية كلام المصنف أولاً أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين على ما إذا كانت عاملة عمل (ليس) فلا يكون بين النقلين تعارض ، قلت : لا ؛ لأن الرضي لّما ذُكر عنه أنها تعمل في الأوقات أنشد : (ولات ساعةَ مندم) والرواية فيه بنصب الساعة ، فلم يبق إذاً للتوفيق مجال) [٣] .

فظاهر كلام الرضي فيما نقله عن الفراء أنه مخالف لما نقله عنه ابن هشام .

قال البغدادي في (الخزانة) معلّقاً على كلام الدماميني : (أقول : قد وقع هذا الشعر في كلام الشارح المحقق ــ أي الرضي ــ مجملاً، لا يُعلم هل هو منصوب أو مجرور ، وبان لك من نقلنا لكلام الفراء أن الرواية عنه عن العرب الجر ، فكيف

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

(٣) الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

تكون الرواية فيه النصب ؟ نعم رُوى النصب عن غير الفراء ؛ وبه أورده ابن الناظم[١] وابن عقيل [٢] في (شرح الألفية)) [٣] .

وقال في شرحه على (أبيات المغني) : (أقول : إنما رواه بالجر فالتوفيق ممكن) [٤] .

وفي كلام البغدادي في كتابيه تعارض ، ففي النص الأول ذكر بأن كلمة (ساعة) في البيت السابق جاءت في كلام الرضي مجملة من غيْر نصب أو جر ، وذلك رداً على كلام الدماميني في قوله بأن الرواية جاءت عن الرضي بالنصب ، وفي النص الثاني رد عليه بأن الرواية جاءت بالجر ، وعليه فيمكن التوفيق بين نقل الرضي ونقل ابن هشام عن الفراء ، وفي النسخة التي بين أيدينا وقع البيت في كلام الرضي مجملاً غير منصوب أو مجرور كما قال البغدادي في النص الأول .

ولكنّ الرضي قال في موضع آخر من كتابه معلِّقاً على قول الشاعر :

طلبوا صُلحنا ولات أوانِ ....

(وأما (لات أوانِ) بكسر النون ، فعند الكوفيين (لات) حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم ، وليس بشيء إذ لو كان لجرَّ غير (أوانِ) واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ، ولم يُسمع (لاتَ حينِ مناصٍ) بجرِّ (حين) إلا شاذاً ، وأيضاً لو كان جارَّاً لكان لابد له من فعل أو معناه يتعلق به) [٥] .

---

(١) يُنظر : شرح الألفية لابن الناظم ، ص ١٥١ .

(٢) يُنظر : شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(٣) الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٧٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

(٥) شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

فظاهر كلام الرضي هنا وكلامه السابق أن الفراء يرى بأن (لات) تعمل عمل (ليس) ، فخالف بذلك مذهب أصحابه الذين يقولون بأن (لات) حرف جر وذلك لأنه ذكر هناك بأن الفراء قال إن (لات) تعمل في الأوقات كلها وهنا قال إنّ الكوفيين يرون بأن (لات) عملت الجر في (أوانِ) فقط .

وأما اعتراض البغدادي على ابن هشام في قوله بأن الفراء خفض بـ (لات) اسماء الزمان خاصة ، فالذي أتبيّنه أن ابن هشام ومَنْ تبعه قالوا ذلك على ما هو الأصل من اشتراط وقوع اسماء الزمان بعد (لات) سواء عملت عمل ليس على قول الجمهور أو غير ذلك والله أعلم بالصواب .

قال الأزهري في شرحه على التوضيح في قوله تعالى : ﴿ ... وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ... ﴾ [١] : ((فتحصل في (حين) ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض ، وفي الرفع ثلاثة أقوال : إما على الابتداء أو على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل (ليس) وعلى الخبر لها إن كانت عاملة عمل (إنّ) وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً إما على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل (إنّ) أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل (ليس) أو على أنه مفعول لِفعل محذوف تقديره : لا أرى حينَ مناصٍ ، وفي الخفض وجه واحد ، وعلى كل حال لا تعمل إلا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم : وما للات في سوى حين عمل) [٢] .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام في تخريجه قول الشاعر :

طلبوا صُلحنا ولات أوانِ .....

---

(١) سورة ص : الآية (٣) .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ١٧ .

قال ابن هشام : (وأُجيب عن البيت بجوابين أحدهما : أنه على إضمار (مَنْ) الاستغراقية) [١] .

قال البغدادي : (وقول المصنف : وأجيب عن البيت بجوابين أحدهما : على إضمار (مَنْ) الاستغراقية ، جواب غير سديد) .

ذكرنا أن ابن هشام استشهد بالبيت السابق على ما ذهب إليه الفراء من جر (لات) لأسماء الزمان ، فهو قد خالف الجمهور ، لأنهم لا يُجيزون مجيء (لات) حرف جر ، ولِذا خرّج ابن هشام البيت بتخريجين ، أحدهما : أن (أوانِ) مجرورة بمن مضمرة ، واعترض البغدادي على تقديره حرف الجر ، قال : (لأن تقدير (مِنْ) يقتضي أن لا يكون لـ (لات) معمول ، وإذا لم يكن لها معمول اقتضي كونها غير عاملة)[٢] لأنه حينها ستكون (أوانِ) معمولة لحرف الجر المضمر وحرف الجر (مِنْ) عامله .

وقد أورد الرضي القول الذي ذكره ابن هشام ، قال : (وقيل : إن (أوانِ) مجرورة بمن مقدرة بعد (لات) أي : لات من أوانٍ ... كما قالوا : لا رجلٍ أي : لا من رجل)[٣]. ولم يعترض على صاحب هذا القيل ، فالظاهر أنه يوافقه .

وأجازه الصبان ، قال في قوله تعالى : ﴿ ... وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ... ﴾ [٤] في معرض حديثه عن رأي الفراء : (وأجيب بأن الجر في الآية على تقدير (من) الإستغراقية ، ويجوز ذلك في البيت أيضاً) [٥] . والظاهر أنه نقل هذا القول عن ابن هشام .

---

(١) المغنى ، ص ٣٣٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

(٤) سورة ص : الآية (٣) .

(٥) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

وكذا قال المرادي في (الجني الداني) ناسباً القول لأبي حيان قال : (وخَـرّج الشيخ أبو حيان هذه القراءة والبيت أيضاً على إضمار (من) أي : لات من حـين ، ولات من أوانٍ) [١] .

وعليه فابن هشام كان تابعاً لأبي حيان في ما ذكره .

وقال ابن هشام في (تخليص الشواهد) بعد إنشاده البيت : (وقال بعضهم : على إضمار ــ من)) [٢] .

فنسب القول لغيره ، ولم يُعقّب عليه .

فالذي أراه صحة هذا التقدير ، على أن تكون (لات) أداة نفـي و (أوانِ) مجرورة بمن الزائدة في محل نصب على أنه خبرها ، واسمها محذوف ، والمعنى : ولـيس الأوانُ من أوانِ صلحٍ [٣] . ولعل هذا ما أرادوه .

وبذلك يكون للات معمول ، وهي عاملة ، وقد خرّج ابـن هـشام الآيـة الكريمة : ﴿ ... وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ... ﴾ [٤] كتخريجه للبيـت ، واعتـرض عليـه البغدادي للسبب نفسه [٥] .

ولإبن هشام تخريج ثانٍ للآية الكريمة ، وهو أنه جعل أصـل الآيـة : (حـين مناصهم) ثم بني المضاف (حين) لقطعه عن الإضافة ، وقدّر بِنَاءَه على السكون ، ثم كُسر على أصل التقاء الساكنين .

قال موضّحاً التخريج الثاني : (وتوجيهه أن الأصل : حينَ مناصهم ثم نُزّل قطع المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين) لإتحاد المضاف والمضاف إليه) [٦] .

---

(١) الجني الداني ، ص ٤٩١ .

(٢) تخليص الشواهد ، ص ٣٠٢ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ١٤ .

(٤) سورة ص : الآية (٣) .

(٥) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٦) المغني ، ص ٣٣٧ .

قال البغدادي معترضاً : (وقوله : وتوجيههم أن الأصل (حين مناصهم ... هذا الأصل غير صحيح) [١] .

وقد نقل ابن هشام كلامه السابق عن الزمخشري ، وتوضيح ما قاله : هو أنه جعل أصل الآية ﴿ ولات حينَ مناصهم ﴾ وجعل إضافة الضمير إلى المناص كأنها إضافة إلى الحين ، لأنهما كالشيء الواحد في كونهما مضاف ومضاف إليه فكأنه قال : (ولات حينهم) ثم لّما حذف الضمير من (مناص) فكأنه حذفه من (الحين) . واعترض عليه البغدادي ، وعلّل اعتراضه بأن معمول (لات) لا تجوز إضافته إلا إلى نكرة [٢] .

وذلك لأنهم في تخريجهم أضافوها إلى معرفة ، وهو الضمير المتصل .

وقد قال أبو حيان معلّقاً على كلام الزمخشري السابق والذي نقله عنه ابن هشام ــ (وهذا بعيد جداً) [٣] .

وقد تقدّم أنَّ معمول (لات) لا يكون إلا نكرة ، وذلك لأن أصلها (لا) النافية زِيدت عليها (التاء) على مذهب الجمهور ، و (لا) النافية لا تعمل إلا في النكرات .

قال الرضي : (وقد تلحق (لا) التاءُ نحو (لات) فتختص بلفظ الحين مضافاً إلى النكرة نحو : (ولات حين مناص)) [٤] .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٢) يُنظر ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٣) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .

وقال : (ولا يمتنع دعوى كَوْن (لات) هي (لا) التبرئة ، ويقوّيه لزوم تنكير ما أُضيف (حين) إليه) [١] .

فالصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لموافقته القياس .

قال ابن هشام بعد كلامه السابق : (وجعل ــ أي الزمخشري ــ التنوين عوضاً عن المضاف إليه ، ثم بني الحين لإضافته إلى غير متمكّن) [٢] .

فبعد قطع (مناص) عن الإضافة بناه الزمخشري على الكسر ، ونوّنه للتعويض عن حذف المضاف إليه ، ثم بعد قطع (الحين) عن الإضافة بناه لإضافته لمبني وهو (مناص) . واسم الزمان إذا أُضيف لمبنى بُني [٣] .

واعترض عليه البغدادي قال : (ودعوى أن المضاف وهو (حين) اكتسب البناء من المضاف إليه ، ففيها أن شرط اكتساب البناء بالإضافة أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه إما (إذا) أو (فعل) أو (جملة اسمية) ومناص ليس واحداً من الثلاثة ، ثم إن البناء إنما سُمع فيما ذكرنا [٤] على الفتح لا على الكسر) [٥] .

وهذه قاعدة .

قال ابن هشام في شرح الشذور في باب ما لزم البناء على الفتح : (النوع السابع : المبهم المضاف لمبني سواء كان زماناً أو غيره ، ومرادي بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما تُضاف إليه كـ (مثل) و (دون) و (بين) ونحوهن مما هو شديد

---

(١) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .

(٢) المغنى ، ص ٣٣٧ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ١١٤ .

(٤) وهو كَوْن المضاف زماناً مبهماً .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

الإبهام ، فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة منه تعريفها) [١] .

وقال ابن الوردي في شرحه على (الألفية) : (وما كان مثل إذْ) في المعنى والإبهام فإضافته جوازاً إلى مثل ما يُضاف إليه (إذْ) من جملة اسمية أو فعلية نحو : حين ووقت ويوم وساعة ... ولك في الجاري مُجرى (إذْ) البناء والإعراب وذلك عند إضافتهم) [٢] .

وما ذكره البغدادي جارٍ على القياس فهو الصواب . والله أعلم .

وقد ذكرتُ أنَّ ابن هشام ناقلٌ عن الزمخشري ، ولكن له رأي آخر خالفه به ، قال : (والأولى أن يُقال إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء ، وإن المناص معرب وإن كان قد قُطع عن الإضافة بالحقيقة ، لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض) [٣] .

أي أن علّة بناء الحين هو تنزيل قطعها عن الإضافة منزلة قطع مناص عنها ، فعلة بناء الحين التنزيل ، و (مناص) معرب لا مبنى وإن كان قد قُطع عن الإضافة ، وذلك لأنه لا يُبنى عند حذف المضاف إليه إلا اسماء الزمان [٤] .

---

(١) شرح شذور الذهب ، ص ٨١ .

(٢) شرح الفيّة ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٣٩٠ ــ ٣٩١ مختصراً .

(٣) المغني ، ص ٣٣٧ .

(٤) يُنظر : حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ١١٤ ــ ١١٥ .

المسألة السادسة عشرة:

إثبات الفارسي (لو) المصدرية :

قال ابن هشام : (وأكثرهم لم يُثبت ورود (لو) مصدرية ، والذي أثبته الفراء وأبو علي ...) [١].

قال البغدادي : (فقول ابن مالك في (شرح التسهيل) وتَبِعَه المصنف وغيره أنَّ ممن ذهب إلى مصدرية (لو) أبا علي فيه نظر) [٢] .

تحرير المسألة :

تأتي (لو) على خمسة أقسام :

١) حرف امتناع لامتناع ، قال أبو حيان : (هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم)[٣].

وعبارة سيبويه : (لما كان سيقع لوقوع غيره) [٤] وقال الرضي موافقة لابن الحاجب : (والصحيح أن يُقال : هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي أن امتناع الثاني دلّ على امتناع الأول ، لأن (لو) موضوعة ليكون جزاؤها مقدّر الوجود في الماضي ، والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه أي الجزاء ، لأن الملزوم ينتفي بإنتفاء لازمه) [٥] .

وعبّر عنه ابنُ مالك في شرحه على الكافية بقوله : (حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه) [٦] .

---

(١) المغني ، (٣٥٠) .

(٢) شرح أبيات المغني ج ٥ ، ص ٥٢ .

(٣) ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٨ .

(٤) الكتاب ، ج ٥ ، ص ٢٢٤ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٥١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ١٧٣ .

٢) أن تكون شرطية كإنْ إلا أنها لا تجزم ، ومعنى ذلك أنها تقتضي جملتين الأولى منهما مستلزمة للثانية ، فالأولى شرط ، والثانية جواب ذلك الشرط . وتكون في المضي لا في الاستقبال ، فتُخالف أدوات الشرط في ذلك ، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً .

وقال أبو حيان : ((وعند المحققين أنه لا يليها إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع ، وزعم قوم أن استعمالها في المضي غالباً ، وأنها تستعمل بمعنى (إنْ) للشرط في المستقبل)) [١] .

وقال ابن هشام في (المغني) : (الثاني من أقسام (لو) أن تكون حرف شرط في المستقبل) [٢] .

٣) (لو) التي للتمني نحو : (لو تأتيني فتحدثَني) .

واختلف في (لو) هذه ، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضرواي هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت) ، وقال بعضهم : هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني ، بدليل أنهم جمعوا لها بجوابيْن ، جواب منصوب بعد (الفاء) ، وجواب باللام [٣] .

٤) التقليل ، قال الأشموني في شرحه [٤] : (ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) وذلك نحو : تصدّقوا ولوبظلفٍ مُحرَقٍ .

٥) أن تكون للعرض : نحو : لو تنزل عندنا فتُصيب خيراً .

---

(١) ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٨ .

(٢) المغني ، ص ٣٤٤ .

(٣) يُنظر : الجني الداني ، ص ٢٨٩ ، المغني ، ص ٣٥٢ ، حاشية الصبان ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

(٤) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ، ج ٤ ، ص ٤٥ ، قال ابن هشام في المغني : (وفيه نظر) ص ٣٥٢ ، وقال المرادي في (الجني الداني) : (وهذا عند المحققين ليس بخارج عمّا تقدّم) ، ص ٢٩٠ .

٦) زاده الصبان ، وهو التحضيض نحو : لو تأمر فتُطاع [١] .

٧) ومن أقسام (لو) أيضاً ــ والتي ذكرها بعض النحاة إضافة إلى ما تقدم ــ أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد (ودّ أو يودّ) نحو : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ ... ﴾ [٢] ، ﴿ ... يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ... ﴾ [٣] ، قال المرادي : (ولا تقع (لو) المصدرية غالباً إلا بعد مُفهِم تمنّ) [٤] .

ومن وقوعها بدونهما قول قُتيْلة [٥] : (من الكامل) :

ما كان ضَرَّك لو مَنَنْتَ وربَّما ... مَنَّ الفَتَى وهْوَ المُغيظُ المُحْنَقُ

---

(١) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

(٢) سورة القلم : آية (٩) .

(٣) سورة البقرة : آية (٩٦) .

(٤) الجنى الداني ، ص ٢٨٨ .

(٥) وهي قُتيلة بنت النضر بن الحارث بن علقمة من بني عبد الدار من قريش شاعرة من الطبقة الأولى في النساء ، أدركت الجاهلية والإسلام وأسر أبوها النضر في وقعة بدر ، فأمر به النبي ﷺ فقُتل ، فرثته بقصيده ، وأسلمت بعد مقتله ، وروت الحديث وتوفيت في خلافة عمر سنة ٢٠هـ . (الأعلام ، ج ٥ ، ١٩٠) .

والبيت من أبيات حين قتل النبي ﷺ أباها صبرا عقب بدر ، قيل : لما سمع رسول الله ﷺ هذا الشعر قال : (لو سمعته قبل قتله لأطلقته لها) .

والبيت من شواهد إيضاح الشعر ، ص ٥٠٩ ، شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، شرح التسهيل لإبن مالك ، ج ١ ، ص ٢٢٣ ، شرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٥٧ ، ارتشاف الضرَب ، ج ٢ ، ص ٩٩٢ ، ج ٣ ، ص ١٣٢٠ ، شرح ناظر الجيش ، ج ٢ ، ص ٧٦٣ ، شرح المرادي على التسهيل ، ص ٢١٨ ، شرح الدماميني على التسهيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٤٨ ، الجنى الداني ، ص ٢٨٨ ، المغني ، ص ٣٥٠ ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ص ٦٤٨ ، الخزانة ، ج ١١ ، ص ٢٣٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٥١ ، المعجم المفصّل ، ج ٢ ، ص ٥٩٥ .

ومعنى البيت : ما كان ضرّك منّك على النضر بالعتق والعفو عنه ، وقد يمنُّ الفتى في شدة غيظه وحنقه .

قال ابن هشام : (وأكثرهم لم يُثبت ورود (لو) مصدرية ، والذي أثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء [١] والتبريزي [٢] وابن مالك) [٣] .

واعترض البغدادي على ابن هشام ومَنْ سبقه في نسبتهم إلى أبي علي إثباته (لو) المصدرية ، وزعم بأنّ الأخير لم يُثبت ذلك ، واستشهد ـ لإثبات ما ذكره ـ بكلام أبي علي في كتابه (إيضاح الشعر) عند تعليقه على بيت قُتيلة السابق .

قال البغدادي : (وقد تكلّم على هذا البيت أبو علي الفارسي في كتاب (إيضاح الشعر) ولم يُجوّز كَوْن (لو) مصدرية سواء كانت (ما) ـ في البيت ـ استفهامية أو نفْياً لعدم السابك ، وجوّز أن تكون همزة الاستفهام سابكة دونها ؛ لأنها ليست حرف مصدر عنده) [٤] .

لأن معنى البيت إن كانت (ما) استفهامية يختلف عن معناه إن كانت (ما) نافية ، وفي كلتا الحالين لا يجوز أن تكون (لو) التي في البيت مصدرية لعدم السابك .

ثم قال : (وهذا كلام أبي علي في ذلك الكتاب نقلناه برمّته لفوائده [٥] : (من الرَّمَل) :

مـا يَـضرُّ البحـرُ أَمْـسَى زَاخِـراً أنْ رَمَـى فيـه غُـلاَمٌ بِحَجَـرْ [٦]

القول في فاعل يضرّ أنه يحتمل أن يكون أحد شيئين ، أحدهما : أن تجعل (ما) استفهاماً ، فيصير في يضرّ ضميرها ، ويكون (أن رمى) في موضع نصب على هذا ،

---

(١) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أبو البقاء ، محبّ الدين ، ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ ، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب ، توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ (الأعلام : ج ٤ ، ص ٨٠) .

(٢) يحيي بن علي بن محمد بن الحسن الشيباني التبريزي الخطيب أبو زكريا ، كان على معرفة تامة بالأدب والنحو واللغة ، توفي سنة ٥٠٢هـ . (أنباة الرواة : ٢٨/٤ ـ ٣٠) .

(٣) المغني ، ص ٣٥٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٥١ .

(٥) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٢ .

(٦) البيت من الرمل ، وهو للأخطل في ديوانه ، ص ٤٧٢ .

فيكون التقدير : بأن رمى فيه ، كأنه قال : أي شيء يضرّ بالبحر يرمي غلام فيه بالحجر ؟ ويجوز أن تجعل (ما) نفياً ، فيصير موضع (أن رمى) رفعاً بأنه فاعل تقديره : ما يضرّ البحر رميُ غلام فيه بحجر ، ومن ذلك قوله [1] : (من الكامل) :

مـا ضَـرَّ تَغْلِـبَ وائـلٍ أَهجَوتُهـا ... أم بُلْـتَ حيـث تَنَـاطَحَ البَحْـرَانِ

إن جعلت (ما) استفهاماً صار في (ضرّ) ذكر يكون فاعل (ضر) وعائد إلى المبتدأ كقولها " ما كان ضَرَّك لو مننت ... البيت " فكما أنّ فاعل ضرك في هذا البيت في المعنى ما يعود إلى (ما) كذلك يكون قوله : ما ضرّ تغلب وائل : أي شيء ضرّها ؟ وهذا هو الوجه . فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل (ما) نفياً في قوله : ما ضر تغلب وائل ؟ فإنك إن جعلتها كذلك لم يكن للفعل فاعل ، فإن قلت : أجعل الفاعل فيه أحد شيئين ، أحدهما : أني إذا قلت : (ما ضر) دلَّ الفعل على المصدر ، فأجعل الفاعل ضمير المصدر ، فيكون التقدير : ما ضرها ضر أو ضير ، لأنه بمعنى الضر ، وقد قال : لا ضير ، بمنزلة : قيل فيه قول ، وذهب به مذهب ، ويكون قوله : " أهجوتها أم بلت حيث تناطح البحران " اتصاله بالكلام على المعنى كأنه يريد : هجوك لها وبَوْلُكَ في هذا المكان سواء في أنهما لا يضرّانها ، ويقوي ذلك أنه ليس باستفهام ، ألا ترى أنه ليس يستفهمه عن ذلك ! ومثل ذلك في تأويل قول سيبويه قولُ الشاعر : (من الطويل) :

فقلتُ تَحمَّل فَوقَ طَوقِكَ إنَّها ... مُطبّعة مَنْ يَأتِها لا يَضرُّها

إلا أن الفاعل لا يكون إلا ما دل عليه يضرها ، لأنه ليس في الكلام ما يجوز أن يكون فاعلاً غير ذلك ، والآخر أن يكون الكلام محمولاً على المعنى ، فيكون الفاعل ما دلَّ عليه : أهجوتها أم بلت ، كأنه قال : ما ضرَّ تغلب وائل هجاؤك وبَوْلُكَ بهذا المكان . وحَسّن تجويز ذلك أنّ ما ذكرنا من هذين الاسمين قد تعاقبا لفظ الاستفهام ، فجاء ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ... ﴾ [2] ، فما دخلت عليه

---

(١) للفرزدق في ديوانه ، ج٢ ، ص ٤١٤ .

(٢) سورة المنافقون : الآية (٦) .

الهمزة وأم في موضع خبر المبتدأ فكما كان هذان الاسمان في موضع خبر المبتدأ كذلك يجوز أن يكونا فاعلين في هذه المواضع ، ويُحمل الكلام على المعنى . وإن شئت جوّزت في قولها : " ما كان ضرّك لو مننت " أن تكون (ما) نافية فأضمرت في الفعل الضرّ ، ولا يستقيم أن تجعل المَنَّ الذي دلّ عليه قولها : (لو مننت) الفاعل كما استقام ذلك في همزة الاستفهام و (أم) ألا ترى أنه ليس في (لو) ما في الهمزة و (أم) من معاقبة الاسمين بعد لو كما تعاقبا بعد سواء) [١] .

قال البغدادي معقِّباً : (ومُقتضاه أن (لو) شرطية وجوابها محذوف دلَّ عليه ما قبلها ولا مانع منه) [٢] .

فالبغدادي أجاز ــ موافقة لأبي علي ــ أن تكون (لو) في بيت قُتيلة شرطية ، وقد أجاز الفارسي أن تكون (ما) في البيت نافية وعليه فالفاعل الضمير المضمر في الفعل (ضرّ) ، ولا يجوز عنده أن يكون الفاعل (المنّ) الذي دلّ عليه قولها (لو مننت) ، وذلك لأن (لو) لا تنسبك مع الفعل بعدها فتكون مصدراً صريحاً ؛ لأنها ليست مصدرية ، بعكس همزة الاستفهام في الآية فقد أجاز أبو علي أن تكون سابكة مع الفعل الواقع بعدها .

وقد تَبِع ابنُ هشام ابنَ مالك في ما ذكره ، قال الأخير في (شرحه على التسهيل) : (وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية وممّن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء) [٣] .

وقال أبو حيان في شرحه : (وقوله : ومنها (لو) التالية غالباً مُفهم تمنّ أختُلف في (لو) هذه التي ذكرها ــ يعني ابن مالك ــ فذهب الجمهور إلى أن (لو)

---

(١) إيضاح الشعر ، ص ٥٠٨ ــ ٥١١ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

لا تكون مصدرية وهو قول أشياخنا ، وذهب الفراء وأبو علي وأبو زكريا التبريزي وأبو البقاء العكبري ، وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب) [١] .

وكذا قال في (الارتشاف) [٢] وتبعَ شرّاح التسهيل كالمرادي [٣] وناظر الجيش [٤] ابن مالك في ما قاله .

وقال ابن الناظم في شرحه على الألفية : (والموصول الحرفي : هو كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر نحو : ... لو في مثل قوله تعالى : ﴿ ... يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ... ﴾ [٥] المعنى ــ والله أعلم ــ يودّ أحدهم التعمير ، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي ، ومنه قول قُتيلة : (من الكامل) :

ما كان ضرّك لو مننت .... **البيت**

تقديره : ما كان ضرّك منّك عليه) [٦] .

وانتصر السيوطي لابن هشام [٧] .

وقد نقل ابن مالك بعد كلامه السابق كلام أبي علي في كتابه (التذكرة) وذلك لإثبات ما ذكره عن أبي علي في زعم الأخير بأن (لو) قد تأتي مصدرية ، قال : (وقال أبو علي في (التذكرة) وقد حكي قراءة بعض القرّاء (ودُّا لو تُدهن فيُدهنوا) بنصب (فيُدهنوا) حمله على المعنى كأنه قال : (ودّوا أن تدهن فيدهنوا)

---

(١) التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

(٢) انظر : الارتشاف ، ج ٢ ، ص ٩٩٢ .

(٣) يُنظر : شرحه على التسهيل ، ص ٢١٨ ، والجني الداني ، ص ٢٨٨ .

(٤) يُنظر : شرحه ، ج ٢ ، ص ٧٦٥ .

(٥) سورة البقرة : آية (٩٦) .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٨١ ــ ٨٢ .

(٧) يُنظر : همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

كما حمل : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ ... ﴾ [١] على : أو ليس بقادر) [٢] .

فـ (لو) في الآية السابقة عند أبي علي كـ (أنْ) في كونها مصدرية فتكون مع الفعل بعدها في تأويل المصدر ، ولِذا نصب (فيُدهنوا) بأن مضمرة ، وذلك لأن المصدر قد يُعطف عليه الفعل فيُنصب بإضمار (أنْ) ، ومن هذا النص استنبط ابن مالك ما نسبه إلى أبي علي إثبات الأخير لـ (لو) المصدرية .

ولَذا قال ابن هشام في (المغني) : (ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : (ودّوا لو تُدهن فيُدهنوا) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه (أن تدهن)) [٣] .

وبذلك يكون لأبي علي رَأيان : رأيه في (إيضاح الشعر ، بأنه لم يقل بمجيء (لو) مصدرية ، وقوله في (التذكرة) من خلال تأويله للآية الكريمة في أحد أوجه القراءات الواردة فيها ، حيث أثبت مجيء (لو) مصدرية .

وهذه القراءة التي وجّهها أبو علي قراءة غير مشهورة ، قال سيبويه فيها : (وزعم هارون أنها في بعض المصاحف (ودّوا لو تُدهن فيُدهنوا)) [٤] .

وقد وجّهها السمين الحلبي توجيهيْن أحدهما [٥] توجيه أبو علي لها ، قال السمين الحلبي : (وفي نصبه على ما وُجد في بعض المصاحف وجهان : أحدهما : أنه

---

(١) سورة الأحقاف : آية (٣٣) .

(٢) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

(٣) المغني ، ص ٣٥٠ .

(٤) الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣٦ .

(٥) والتوجيه الثاني : أنه نصب على جواب التمني المفهوم من (ودّ) .

عطف على التوهّم ، كأنه توهّم أن نطق بـــ (أنْ) فينصب الفعل على هذا التوهم ، وهذا إنما يجيء على القول بمصدرية (لو)) [١] .

وقد ذكر ابن هشام هذه الآية (في المغني) مرة أخرى فـــي (العطـــف علـــى التوهم) [٢] .

فلعل أبا علي قال بمصدرية (لو) في توجيهه لهذه القراءة فقط ، أو أن اختلاف رأيه في الكتابيْن راجع إلى ما يقولـــه العلماء من أنّ العالم قد يكون له رأي في وقـــت لا يرتضيه في وقت آخر .

وللبغدادي اعتراض آخـــر على ابن هشام في تعليقه علـــى قـــول جرير [٣] : (من الكامل)

لـــو غيرُكـــم عَلِـــقَ الـــزُّبيرِ بِحَبْلِـــهِ أدّى الجـــوارَ إلى بـــني العـــوّام

قال ابن هشام في (لو) : (وقـــد يليها اسم مرفوع معمـــول لمحذوف يُفسّره ما بعده) [٤] .

قال البغدادي معلّقاً على بيت جرير : (على أن غيركم مرفوع بفعـــل يُفسره ما بعده تقديره لو علق غيركم ، هذا مقتضى كلام المصنف ، وهو لا يصح) [٥] .

---

(١) الدر المصون ، ج ٦ ، ص ٣٥٢ .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٦٢٣ .

(٣) البيت لجرير في شرح ديوانه ، ص ٦٢٥ وفيه : وَرَحْلَهُ ، الأصـــول في النحـــو ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، الكامل ، ج ١ ، ص ٢١١ ، والخزانة ، ج ٥ ، ص ٤٣١ ، وشرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٥٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، والمغني ، ص ٣٥٣ ، وهمع الهوامع ، ج ٤ ، ٣٤٨ .
المعنى : يقول لو أنّ ابن الزبير وجماعته استجاروا بغير قوم الفرزدق لكانوا أجاروهم .

(٤) المغني ، ص ٣٥٣ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .

تحرير المسألة :

(لو) خاصة بالدخول على الفعل ، قال ابن مالـــك : (لو مختصة بالأفعال ، فلا تُباشر الجمل الاسمية) [١] .

وقال في ألفيّته [٢] :

وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ .

قال الشاطبي في شرحه على الألفية موضحاً البيت السابق : (يعني أن (لـــو) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (أنْ) يقع الفعل بعدها لزوماً) [٣] .

وقال علي السنهوري في شرحه على الآجرومية ، (ومن الحروف الطالبة للفعل (لو)) [٤] .

ولِذا قال الأشموني في شرحه : (لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الإسم) [٥] .

وخصّ ابن عصفور مجيء الفعل بعدهـــا مضمراً بالـــضرورة [٦] ، والـــصحيح أنهـــا لا تختص بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام .

قال ابن هشام في (المغني) في (لو) : (وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو في الظـــاهر مبتدأ وما بعده خبر) [٧] .

---

(١) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٤١٣ .

(٢) متن الألفية ، ص ٤٣ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة ، ج ٦ ، ص ١٨٢ .

(٤) شرح الآجرومية في علم العربية ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٥٤ .

(٦) يُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ج ٣ ، ص ١٨ .

(٧) المغني ، ص ٣٥٣ .

ومثّل للأول يقول الشاعر :

لــو غيرُكــم عَلِــق الــزبير بحبلــه أدّى الجــوارَ إلى بــني العــوّام

فجعل الاسم المرفوع الواقع بعد (لو) معمول لفعل محذوف يفسّره الفعــل بعده ، فيكون التقدير (لو علق غيرُكم علق الزبير بحبله) .

قال البغدادي : (وهو لا يصح ، لأن المتعلق بالحبل ابن الزبير لا الغير) [١] .

وقال في الخزانة : (... لأن المتعلق بالحبل الزبير لا غيركم) [٢] .

وهو الصحيح ، لأن المقصود بالبيت الزبير بن العوّام ، فلعل قوله (ابن الزبير) في الشرح زلة قلم .

فالبغدادي رأى بأن معنى البيت سيتغيّر على تقدير ابن هشام ، وذلك لأن رهط الفرزدق قد أعطوا العهد والأمان للزبير بن العوّام بأن لا يُقتل ، فالحبل هنا مــستعار للعهد والأمان ، فالتجأ الزبير إليهم وتعلق بهذا العهد ونشب به ولكنّهم غــدروا بــه وقتلوه ، فإن قُدّر البيت على نحو: (لو علق غيركم علق الزبير بحبله) كأن ظاهر معنى البيت بأن مَنْ تعلّق بالأمان والذمّه هو غير الزبير ، وهذا خلاف المقصود .

ولِذا فقد وجّه البغدادي كلام ابن هشام : قال في (الخزانة) : (وقــد يوجّه بأن التعلق من الطرفين ، من الزبير بنزوله عندهم ومــن الغير بحفظ الذمــام ، وفيــه تعسّف) [٣] .

وقال في شرح أبيات المغني : (ووجهه بعضهم ...) [٤] .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .

(٢) الخزانة ، ج ٥ ، ص ٤٣٥ .

(٣) السابق ، ج ٥ ، ص ٤٣٥ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .

ووافق الشيخ / محمد الأمير في شرحه على المغني البغدادي في توجيهه لكلام ابن هشام ، قال : (قوله : لو غيركم : أي لو علق غيركم ؛ لأن العُلقة من الجانبيْن) [١] .

فالظاهر أن توجيه البغدادي لكلام ابن هشام هو الصواب ، لأنه يؤدي المعنى المراد من البيت .

قال البغدادي : (ولم أرَ مَنْ قيّد غيرُكم بالرفع) [٢] .

لأن ابن هشام استشهد بالبيت السابق على مجيء الاسم بعد (لو) مرفوعاً معمولاً لفعل محذوف يفسّره ما بعده .

وقد رُوي (غيركم) بالرفع والنصب ، ولم يُقيّد بالرفع فقط .

واستشهد البغدادي على ما ذكر بشواهد :

أحدها : قول ابن السراج في (الأصول) في باب أنّ المفتوحة ، قال (والوجه الآخر أن الاسماء تقع بعد (لو) على تقدير الفعل فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ... ﴾ [٣] وقال جرير : لو غيركم علق الزبير بحبله ، وفي المثل : لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْنى [٤]، وكذلك : لو أنك جئت ، أي لو وقع مجيئك ، لأن المعنى عليه) [٥]. فجعل الاسماء بعد (لو) بتقدير الفعل على أنها مرفوعة أو منصوبة ولم يُقيّدها بالرفع فقط .

---

(١) حاشية الأمير على المغني ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .

(٣) سورة الإسراء : آية (١٠٠) .

(٤) يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم ، وأصله أنْ امرأة لطت رجلاً ، فنظر إليها فإذا هي رثّة الهيئة عاطل ، فقال المثل : أي لو كانت ذات غنى وهيئة لكانت بليّتي أخف . (جمهرة الأمثال ، ج ٢ ، ص ١٥٩) .

(٥) الأصول ، ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩ ، مختصراً .

الثاني : قال البغدادي : (وقال أبو حيان في (شرح قول التسهيل) : (وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسّر بظاهر بعد الاسم مثال ذلك : ما رُوي في المثل من قولهم : لو ذات سوار لطمتني ، وقول عمر ﷺ : (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) .

وقال الشاعر : (من الطويل) :

أخلاّي لو غيرُ الحمام أصابكم عَتِبْتُ ، ولكن ما على الدهر معتب

وقال آخر : (من الكامل) :

لو غيرُكم عَلِق الزبير بحبله ..... البيت

وقال آخر : (من الطويل) :

لو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرانين مَيْسَما

فالاسماء التي وليت (لو) في هذا كله معمولة لفعل مضمر يفسره ما بعده ، كأنه قال : لو لطمتني ذات سوار لطمتني) [١] .

قال البغدادي معلّقاً على كلام أبي حيان : (وهذا كلامه ، وليس فيه تقييد معمول بالرفع ، فيجوز أن يكون بعضها معمولاً للفعل المحذوف بالفاعلية ، وبعضها بالمفعولية كما في هذا البيت) [٢] .

ثم قال : (وقد صرّح بنصبه المبرد في (الكامل) [٣] قال : ((لو) لا يليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً ؛ لأنها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه ، يقول : لو جئتني لأعطيتك ، فهذا ظهور الفعل ، وإضماره قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكامل ، ج ١ ، ص ٢١١ .

تَمْلِكُونَ ... ﴾ [١] المعنى لو تملكون ، فهذا الذي رفع أنتم ، ولما أُضمر ظهر بعده ما يُفسّره ، ومثل ذلك : (لو ذات سوار لطمتني) أراد : لو لطمتني ذات سوار ، ومثله : ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي . البيت . وكذلك قول جرير : لو غيركم علق الزبير بحبله . البيت .

فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ؛ لأنها للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غَيْرَكم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، وحروف الفعل نحو : إذ وسوف) [٢] .

وهذا الشاهد الثالث الذي استشهد به البغدادي ، وقد عقّب على كلامه : قال : (وإنما لم يجعله مفعولاً مقدماً لعلق المذكور ، لأنه قد استوفى معموله ، وهو قوله : (بحبله) فيكون (غير) منصوب بفعل آخر يفسره المذكور في باب الاشتغال [٣] كقولك : زيداً مررت به) [٤] .

وقال المبرد في (المقتضب) بعد الاستشهاد بالبيت : (فغيرَكم يُختار فيها النصب ، لأن سببها في موضع نصب) [٥] .

وللبيت تخريجات أخرى ، فيُمكن أن تُقدّر كان الشأنية بعد (لو) وتكون جملة (علق الزبير بحبله) من المبتدأ والخبر خبر (كان) . أو يكون (غيرُكم) اسم (كان) المحذوفة الناقصة ، وجملة (علق الزبير) في محل نصب على أنه خبرها [٦] .

---

(١) سورة الإسراء : آية (١٠٠) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

(٣) الاشتغال : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل مشتغل عن نصب الاسم السابق لفظاً ، أو محلاً بنصب محل ضميره على وجه أنه لو خلا من الضمير لنصبه .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٥) المقتضب ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٦) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ ، الخزانة ، ج ٥ ، ص ٤٣٥ .

وقد مثّل ابن هشام أيضاً على النوع الأول من وقوع الاسم بعد (لو) : وهو أن يقع بعده اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، مثّل لـــه بقول المتنبي [١] : (من الطويل) :

لـــو قَلَـــمٌ أُلقيـــتُ في شِـــقِّ راســـهِ من الـسُّقم مـا غَيّـرتُ من خَـطِّ كَاتـبِ

ثم قال : (فقيل : لحن ؛ لأنه لا يمكن أن يُقدّر (ولو ألقى قلم) ، وأقـــول : رُوي بنصب (قلم) ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير (ولو لاَبَـــسْتُ قلماً) والرفع بتقدير فعل دلّ عليه المعنى ، أي (ولو حصل قلم) أي (ولـــو لُوبِسَ قلم) ، فيكون : (ألقيت) صفة لـــ (قلم) و (من) الأولى تعليلية على كل حـــال متعلقة بـــ (ألقيت) لابـــ (غيرّت) لوقوعـــه في حيّز (ما) النافية ، وقـــد تُعلّـــق بـــ (غيّرت) لأن مثل ذلك يجوز في الشعر : كقوله [٢] : (رجز) :

وَنَحْن عن فَضْلِك ما اسْتَغْنَيْنَا) [٣] .

وخطأه البغدادي قال : (وقول المصنف : وقد تُعلق بغيرت ... إلخ يوهم صحّة تعلّقها به مع أنه لا يصح) [٤] . وعلل عدم صحتها بقوله : (لأن ما في حيّز الجواب لا يجوز تقدّمه) [٥] .

وقَوْل ابن هشام : (فقيل لحن لأنه لا يمكن أن يقدّر (ولو ألقى قلم) هو قول أبي حيان في (شرح التسهيل) [٦] كما قال البغدادي [٧] .

---

(١) في العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيب ، ج ١ ، ص ٤٢٤ ، والبيت من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين بن طاهر العلوي .

المعني : يقول لشدة سقمي لم يبقَ لي جرم يشعر به حتى لو أُلقيت في شق قلم لم يتغير بي خط الكاتب .

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحه الصحابي ، والكاف في (فضلك) تعود إلى الله عز وجل .

(٣) المغني ، ص ٣٥٥ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٩ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٩ .

(٦) يُنظر : ارتشاف الضَّرَب ، ج ٤ ، ص ١٩٠٠ .

(٧) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

وقولهُ : (رُوي بنصب قلم ...) إلى قولِه : (لوقوعه في حيّز ما النافية) مُلخّص من كلام ابن الحاجب في (أماليه) [١] .

وأورد البغدادي كلام ابن الحاجب برمته في هذا البيت .

ولطول النص سنورد منه فقط ما يخصّ المسألة .

قال ابن الحاجب : (وقوله : من السقم متعلق بألقيت لا بغيرّت وإن كان المعنى يقوِّي غيّرت لو ساعد الأمر اللفظي عليه ، وعلى أن المعنى في تعلّقه بألقيت مستقيم ، أما كونه لا يصح تعلّقه بغيّرت ؛ فلأن ما في حيّز جواب الشرط لا يتقدم على الجواب كما أن ما في حيّز الشرط لا يتقدم عليه بإتفاق) [٢] .

فتعلق الجار والجرور (من السقم) (بغيرت) أقوى في تأدية المعنى من تعلّقه بـ (ألقيت) ، ولكن علّقه بـ (ألقيت) لاستقامة المعنى ، ولأن الأمر اللفظي لا يُساعد التعلق بـ (غيّرت) لأن ما في حيّز جواب الشرط لا يتقدّم على الجواب ، كما أن ما في حيّز الشرط لا يتقدم عليه (وهو أمر نبّه عليه ابن الحاجب) ، ولِذا كان اعتراض البغدادي على ابن هشام .

قال البغدادي : (فكان الأولى بتلخيص المصنف أن يقتصر على هذا) [٣] . أي يقتصر على ما ذكره ابن الحاجب في نصّه السابق في هذا الأمر ولا يقول ما قاله من التعلق بـ (غيرّت) .

قال السيوطي : (لأداة الشرط الصدر ، أي صدر الكلام ، فلا يسبقها معمول معمولها ، أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها ؛

---

(١) يُنظر : أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٦١٦ ــ ٦١٧ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٦١٧ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٩ .

لأنها عندهم كأداة الاستفهام ، و (ما) النافية ونحوهما مما له الصدر ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها) [١] .

وعقّب الشيخ / محمد الأمير في حاشيته على المغني على كلام ابن هشام ، قال : (وأما التعلق بـ (غيّرت) فلا يصح ؛ لأن السقم سبب في عدم التغيير لا أنه علة في التغيير ، فتدبّر) [٢] .

فالسبب في عدم تجويزه التعلق بـ (غيّرت) المعنى ؛ فالمعنى المراد من البيت ـ بحسب ما يراه ـ سيتغيّر بالتعلق بـ (غيّرت) .

وكذا قال الدسوقي في حاشيته على المغني [٣] .

ورأيي أن الصواب ما ذكره البغدادي لموافقته للقياس ، وأما تجويز ابن هشام تعلق الجار والمجرور بـ (غيّرت) ، وما فيه من تقديم معمول (ما) النافية عليه ، فلأن ذلك يجوز في الشعر كما في البيت الذي مثّل به وهو قول الشاعر :

وَنَحْنُ عَن فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنَا

فـ (عن فضلك) متعلق باستغنينا ، والفعل في حيّز (ما) النافية و (ما) النافية ـ كما قدّمنا ـ كأداة الشرط مما له صدر الكلام ، فتقديم معمولها عليها ضرورة شعرية .

قال الدسوقي في حاشيته على المغني : (فقولهم : (ما) النافية لها الصدارة فتمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها ، أي : إلا في الشعر إذا كان المعمول ظرفاً) [٤] .

---

(١) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ .

(٢) حاشية الشيخ / محمد الأمير على المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ١٤٥ .

(٤) المرجع السابق .

المسألة السابعة عشرة :

تقدير جواب لـ(لّما)الظرفية :

قال ابن هشام تعليقاً على قول الشاعر [١] (من الطويل) :

أَقُــولُ لِعَبْــدِ اللهِ لّــا سِــقَاؤنَا ونَحْـنُ بِـوَادي عبـدِ شَمْسٍ وهَاشِمِ

(... والجواب محذوف تقديره : قلت) [٢] .

قال البغدادي في (لما) في البيت السابق : (و " لّما " : ظرف بمعنى حين متعلقة بأقول ، وليست شرطية حتى تحتاج إلــى جواب ، فتقدير المصنــف إيــاه مــستغنى عنه) [٣] .

تحرير المسألة :

من أوجه (لّما) [٤] أنها تأتي حرف وجود لوجود ، وعبّر عنه بعضهم بحــرف وجوب لوجوب ، وتختص بالفعل الماضي ، وهي تقتضي جملتين وُجدت ثانيتهما عنــد

---

(١) قال البغدادي في شرحه على أبيات المغني : (والبيت نسبه المصنف ــ يعني ابن هــشام ــ في " موقــد الأذهان " إلى تميم بن رافع المخزومي) ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .
والبيت ورد في المغني ، ص ٣٧٠ ، حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ ، ج ٤ ، ص ١١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ، حاشية الشيخ / محمد الأمير علــى المغني ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٢) المغني ، ص ٣٧٠ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

(٤) ولها وجهان آخران :
أحدهما : أنها حرف نفي بمنزلة (لم) في الاختصاص بالمضارع وصرْف معناه إلى المُضي ، وهي التي تجــزم قال الأشموني : (ويشتركان ــ يعني لم ولّما ــ في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجــزم وقلب معنى الفعل للمضي) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٧ .
الثاني : حرف استثناء بمعنى (إلا) كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ سورة يس : آية (٣٢) .

وجود أولاهما ، ويكون جوابها ماضياً اتفاقاً ، وجملة اسمية مقرونة بـــ (إذا) الفجائية أو بالفاء ، أو ماضياً مقروناً بالفاء عند ابن مالك [١] فـــالأول [٢] نحـــو : ﴿ ... فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ... ﴾ [٣] ، والثاني نحـــو : ﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ [٤] ، والثالث نحو : ﴿... فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ... ﴾ [٥] ، والرابع كقول الشاعر [٦] (من الطويل) :

فلمّـــا رأى الـــرحمن أنْ لـــيس فـــيكم ... رَشـــيدٌ ولا نـــاهٍ أخـــاه عـــن الغَـــدْر

فـــصبّ علـــيكم تَغْلـــب ابنـــةَ وائـــل ... فكـــانوا علـــيكم مثـــل رَاغِيَـــةِ البَكْـــرِ

(وهي حرف عند سيبويه [٧] ، وظرف بمعنى حين عند ابـــن الـــسراج [٨] ، والفارسي [٩] وابن جني [١٠] ، ونُسب لابن مالك القول بأنها ظرف بمعنى (إذ) فيـــه

---

(١) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٤١٧ ، قال أبو حيان ردّاً عليـــه : (ولم يقـــم دليـــل واضح على ما ادَّعاه) ، ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ .

(٢) وهو كون جواب (لّما) ماضياً .

(٣) سورة الإسراء : الآية (٦٧) .

(٤) سورة الأنبياء : آية (١٢) .

(٥) سورة لقمان : آية (٣٢) .

(٦) للأخطل في ديوانه ، ص ٢٨١ .

(٧) يُنظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٩٨ ، شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٤١٧ ، شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٦ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ . واختار أبـــو حيـــان مذهب سيبويه .

(٨) يُنظر : الأصول ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ، ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩، المغني ، ص ٣٦٩ .

(٩) يُنظر الإيضاح العضدي ، ج ١ ، ص ٣٢٨ ، شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، الارتشـــاف ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، المغني ، ص ٣٦٩ .

(١٠) يُنظر : الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، المغني ، ص ٣٦٩ .

معنى الشرط [١] ، قال ابن هشام : (وهو حسن لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة) [٢] .

قال ابن هشام في (لّما) التي ذكرنا : (ومن مُشكل (لّما) هذه قول الشاعر :

أَقُولُ لعبدِ اللهِ لّما سِقَاؤنَا ونحن بِوَادي عبدِ شمسٍ وهَاشِمِ

فيُقال : أين فعلاها ؟ والجواب : أن (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يُفسّره (وَهَى) بمعنى سقط ، والجواب المحذوف تقديره : قلت بدليل قوله : أقول) [٣] .

واعترض البغدادي عليه لتقديره جواب للفعل ، وذلك لأن الجملة ــ كما ذكر ــ ليست شرطية حتى تحتاج إلى تقدير الجواب .

قال في شرحه على (أبيات المغني : (جملة (شِمْ) من فعل الأمر وفاعله المستترفية مقول القول ، وعبد الله المقول له ، ولما : ظرف بمعنى (حين) متعلقة بـ (أقول) وليست شرطية حتى تحتاج إلى جواب ، فتقدير المصنف إياه مستغنى عنه)[٤].

فـ (لّما) في البيت السابق دخلت على اسم مع أنها لا تدخل إلا على فعلين ماضيين أحدهما مُرتّب على الآخر ، ولِذا جعل ابن هشام الاسم الواقع بعد لّما فاعل لفعل محذوف وهو (وهى) من قوله (وهاشِم) بمعنى (سقط) ، والجواب محذوف تقديره : قلت ، و (وهى) حقّها أن تُكتب بالياء ؛ ولكنَّها كُتبت بالألف .

---

(١) يُنظر : المغني ، ص ٣٦٩ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣) المغني ، ص ٣٧٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

قال الصبان : (قوله : أقول لعبد الله ... الخ) قد يُلغز به ، فيُقال : أين فعل (لّما) ؟ وحينئذ يُكتب (وَهَي) بالألف لأجل الإلغاز ، وإن كان حقّه أن يُكتب بالياء) [١] .

والبغدادي يرى أن (لّما) في البيت ظرف بمعنى حين ، وعليه فالجملة ليست شرطية حتى تحتاج إلى جواب ، فتقدير المصنف لهذا الجواب مُستغنى عنه . ويرى البعض أنّ (لّما) شرطية ، فيُقدّر لها جواباً .

قال الدسوقي في شرحه على المغني : (قوله : (والجواب محذوف) هذا إذا كانت شرطية كما هو أحد الأقوال ، أما إن قلنا إنها بمعنى (حين) فهي ظرف لأقول متعلق به ، ولا حذف ، والمعنى : (أقول لعبد الله حين وهى سقاؤنا)) [٢] .

وذلك قول الشيخ / محمد الأمير في حاشيته [٣] .

وقال الصبان نقلاً عن الدماميني : (قال الدماميني إنما يُحتاج إليه ـــ أي إلى جواب الشرط ـــ على القول بأن (لّما) حرف شرط ، أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا ، بل تُجعل متعلقة بأقول الملفوظ به ، لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط) [٤] .

وقد عَلّق الصبان على ذلك فقال : (وقد يُمنع ، ويؤيد المنع أنه نُقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط) [٥] .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) يُنظر : حاشية الشيخ على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٤) حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٥) حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

والذي أراه أنَّ قول الصبان مستقيم ، وإن كان متأرجحاً بين " لّما " التي بمعنى الحين ، " ولّما " التي بمعنى " إذْ " فقد يرد ما قاله على تقدير ابن هشام للجواب ، وقد ذكرنا أن الأخير قد استحسن كلام ابن مالك .

ويُمكن القول بأن قوله : (لما سقط) يُوهم بأن لـ (لّما) جواب محذوف لتقدم دليله وهو قوله : (أقول لعبد الله) فيكون التقدير : (لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله) فلا بأس من تقدير الجواب ؛ لأن معنى البيت يحتمله [١] .

فكأن هذا التوجيه قد ألّف بين النقيضين .

---

(١) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

المسألة الثامنة عشرة :

اقتران خبر (لَعلَّ) بـ (أنْ) :

قال ابن هشام في (لعـــل) : (ويقترن خبرهـــا بـــ (أنْ) كثيراً حمـــلاً على (عسى) كقوله [١] : (من الطويل) :

لَعَلَّـــكَ يَوْمَـــاً أنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ ..... [٢]

وبحرف التنفيس قليلاً) [٣] .

قال البغدادي معلّقاً على كلام ابن هشام في البيت : (على أن خبر (لعـــل) يقترن بـــ (أنْ) كثيراً حمـــلاً على (عسى) وكذا قال الرضـــي إلا أنه لـــم يقـــل بكثرة) [٤] .

---

(١) لمتمم بن نويرة في الكامل ، ج ١ ، ص ١٥١ ، ج ١ ، ص ٣٢١ ، وشرح شواهد المغـــني ، ج ٢ ، ص ٥٦٥ ، ص ٦٩٥ ، والخزانـــة ، ج ٥ ، ص ٣٤٦ ، وشـــرح أبيـــات المغـــــني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ج ٣ ، ص ٧٤ ، المفصل ، ص ٢٥٩ ، شـــرح المفـــصل ، ج ٨ ، ص ٨٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٤٤٦، والتذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ ، وارتشاف الضرَب ، ج ٣ ، ص ١٢٨٣ ، والمغني ، ص ٣٧٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ، ص ٣٥٩ ، وشرح التسهيل للدماميني ، ج ٤ ، ص ٨١ ، وشرح الـــشاطبي على الألفية ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

والبيت من قصيدة طويلة يرثي بها ابن نويـــرة اليربوعي أخاه مالكاً ، وكـــان قُتل في الردّة ، قتلـــه خالد ابن الوليد وأوّل القصيدة

لعَمْـري ومـا عمـري بِتَـأبين هَالِـكٍ ولا جَزَعَـــاً ممَّـــا أَصَـــابَ فَأَوْجَعَـــا

(٢) تتمّته : (عليك من اللآئي يدعْنَك أَجْدَعا) .

(٣) المغني ، ص ٣٧٩ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

تحرير المسألة :

(لعل) من أخوات (إنّ) فهي من الحروف العاملة عمل الفعل ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وتأتي بمعنى الترجي والإشفاق ، والفرق بينهما أن الترجي يكون في المحبوب نحو (لعل الله يرحمنا) والإشفاق في المكروه نحو (لعل العدو يقدُم) ، وهي ليست مركّبة على الأصح .

و (عسى) فعل من أفعال المقاربة [١] ، وهي التي تُفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها كما قال ابن يعيش [٢] ، وقال أبو حيان : (وسمّيت أفعال المقاربة ؛ لأن فيها ما هو للمقاربة ، لا أنها كلها للمقاربة ، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل وما هو للتراخي ، فلا مقاربة في هذين ، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز ، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده) [٣] .

وهو فعل غير متصرف ، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي .

قال المرادي : (وهو فعل لا يتصرف يرد للرجاء والإشفاق) [٤] .

وورودها في الرجاء كثير ، وفي الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالي : ﴿ ... وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ ... ﴾ [٥] .

---

(١) أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام : قسم لرجاء الفعل : (عسَى وحَرَى واخلولقَ) .
وقسم للشروع في الفعل : (طَفِقَ وجعَل وأخَذَ وعَلِق وأنْشَأَ وهَبَّ) .
وقسم لمقاربته (هَلْهَلَ ، وكادَ ، وأوشَكَ ، وكَرِبَ ، وأَوْلى) .

(٢) يُنظر : شرح المفصل الجزء ٧ ، ص ١١٥ .

(٣) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٣٢٨ .

(٤) الجني الداني ، ص ٤٦٢ .

(٥) سورة البقرة : آية (٢١٦) .

وقال سيبويه : (معنـــاه الطمع والإشفاق أي طمع فيما يُستقبل وإشفـــاق أن لا يكون) [١] .

وهذه الأفعال تعمل عمل (كان) فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ، فعملها عكس عمل (إنّ) وأخواتها ، ويطرد ورود خبر هذه الأفعال فعلاً مـــضارعاً ، وندر وقوع الخبر غير فعل مضارع .

والتُزم في هذه الأفعال كَوْن خبرها مضارعاً إما مجرداً من (أنْ) أو مقروناً بهـــا أو بالوجهين .

والاقتران بـــ (أنْ) في (عسى) أولى من تركه [٢] ، فمثال الاقتران قولـــــه تعـــالى : ﴿ فعسى الله أن يأتـــي بالفتح من عنده ﴾ [٣] ومثـــال التجـــرد قولـــه [٤]: (من الوافر) :

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُـــون وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَرِيْـــبُ

قال ابن مالك [٥] :

وكَوْنــه بــدون (أنْ) بعــد عــسى نـزرْ.....

قال الشاطبي في شرحه على (الخلاصة) : (يعني أنّ كون الفعل المضارع واقعاً بعد (عسى) غير مُصاحب لـــ (أنْ) قليل ، والكثير مُصاحبته لـــ (أنْ) فقولك : عسى زيدٌ أن يقوم كثير شهير ، وكذلك جاء في القرآن) [٦] .

---

(١) شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ١١٥ .

(٢) قال ابن عقيل في شرحـــه : (ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجـــرّد خبرها من (أنْ) إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـــ (أنْ)) ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٣) سورة المائدة : الآية (٥٢) .

(٤) لهدبة بن خشرم .

(٥) متن الألفية ، ص ١٢ .

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

وقد تُحمل (عسى) على (لعل) في العمل لتقاربها في المعنى .

قال الرضي ناقلاً عن سيبويه : ((عسى) محمول على (لعل) لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والإشفاق تقول : عساك أن تفعل ، تحمله على (لعل) في اسمه فتنصبه به ، ويبقى خبره مقترناً بـ (أنْ) كما كان مقتضاه في الأصل ، أعني في نحو : عسى زيدٌ أنْ يخرج ، فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر (لعل) وهو كونه في محل رفع ، ومن وجه مُبقى على أصله وهو اقترانه بأن لأن خبر (لعل) في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يُقال : أنت أن تفعل ، فاقتران المضارع بأن في : عساك أن تفعل لا يُناسب خبر لـ (لعل) ، وقد يُقال : (عساك تفعل) من غير (أنْ) ، واستعماله أكثر من استعمال : عسى زيد يخرج ، وذلك لحملهم (عسى) على (لعل) في اسمه ، فأجروا خبره أيضاً في طرح (أن) مُجرى خبره ، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله ، فلا يُقال : عساك خارج ، كما يُقال لعلك خارج) [١] .

فيجوز حمل (عسى) على (لعل) في نصب اسمه على أن يكون الاسم ضميراً، ولا يكون خبره إلا مقترناً بأن فإن تجرّد منها كخبر (لعل) فيجب أن يكون فعلاً مضارعاً حتى لا يخرج عن الأصل بالكلية .

وكما حملوا (عسى) على (لعل) في نصب اسمه ، حملوا (لعل) على (عسى) في اقتران خبره بـ (أنْ) .

قال ابن هشام في (المغني) في معرض كلامه عن (لعل (ويقترن خبرها بـ (أنْ) كثيراً حملاً على (عسى) كقوله : لعلك يوماً أنْ تُلمّ مُلمّة) [٢] .

واعترض البغدادي عليه في قوله : (كثيراً) ، وذكر بأن الرضي قال بجواز اقتران خبر (لعل) بـ (أنْ) إلا أنه لم يقل بالكثرة وهذا كلام الرضي قال : (وربما

---

(١) شرح الرضي ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ ــ ٤٤٦ .

(٢) المغني ، ص ٣٧٩ .

يجيء خبر (لعل) مضارعاً بأنْ حملاً لهـا على (عسى) فـي الخبر وحده كما حمـل (عسى) في عساك أن تفعل على (لعل) في اسمه وحده قال : (من الطويل) .

لَعلّـكَ يومـاً أنْ تُلِـمّ مُلمّـةٌ عَلَيْكَ من اللآئي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا [١]

ثم قال : (وهذا الاستعمال في (لعل) كثير في الشعر قليل في النثر) [٢] .

فقيّد الرضـي كثرته بالشعر ، ولا يكـون في النثر إلا قليلاً ، وظاهر كـلام ابن هشام أنه يقول بكثرته في الشعر والنثر ، ولِذا قال البغدادي في (الخزانة) بعـد إيراده لكلام ابن هشام في (المغني) : (فلم يخصّه بالشعر) [٣] .

أي أنه لم يخصّ كثرة مجيء خبر (لعل) مقترناً بـ (أنْ) بالشعر .

وقد استشهد البغـدادي في (شرحه على أبيـات المغني) بكـلام المبـرد في (الكامل) قال : (ويؤيده ـ أي قلّة اقتران خبر (لعـل) بأنْ ـ أن المبـرد قـال في (الكامل) [٤] بعد إنشاده هذا البيت ، (إن التجرد مـن (أنْ) هـو الجيّـد ، والاقتران بها غير جيّد) [٥] .

قال في الخزانة معقّباً : (فلم يُقيّده بالشعر) [٦] .

أي لم يُقيّد الاقتران بـ (أنْ) بالشعر .

والشاهد الثالث الذي اعتمده البغدادي قوله :

(وخصّه الزمخشري في (المفصّل) [٧] بالضرورة) [٨] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ .

(٢) شرح الرضي ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ . مرجع سابق .

(٣) الخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٤٥ .

(٤) يُنظر : الكامل ، ج ، ص .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٦) خزانة الأدب ، ج ٥ ، ص ٣٤٥ .

(٧) يُنظر : المفصل ، ص ٢٥٩ .

(٨) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

ويؤيد ما ذكره البغدادي قول سيبويه : (وقد يجوز في الشعر أيضاً لعلي أن أفعل بمنزلة : عسيتُ أن أفعل) [١] .

وقال ابن مالك : (وإذا كان الاسم في هذا الباب ــ أ ي باب " إنّ " وأخواتها ــ وغيره اسم معنى جاز كَوْن الخبر فعلاً مقروناً بـ " أنْ " كقولك : إن الصلاح أن يُعصى الهوى ، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء ، وقد يُستباح في " لعل " حملاً على " عسى " ...) [٢] .

فالاسم إن كان اسم معنى في (باب إن وأخواتها) وغيره جاز في الخبر أن يكون فعلاً مقروناً بـ (أنْ) ، وإن كان الاسم اسم عين لم يَجُز في خبره الاقتران بـ (أنْ) .

وفي البيت السابق جاء اسم (لعل) اسم عين وهو ضمير الخطاب المتصل به ، وكان خبره مقروناً بـ (أنْ) ، وهذا ــ كما قدّمنا ــ لا يجوز ، ولكنّه اُستُسيغ هنا لحملهم (لعل) على (عسى) .

ولذا قال ابن يعيش بعد استشهاده بالبيت : (وإنما ساغ ــ أي ما ذكرنا ــ ههنا ؛ لأنها ــ يعني " لعل " ــ بمعنى " عسى " إذ كان معناهما الطمع والإشفاق ، فلذلك جاز دخول " أنْ " في خبرها) [٣] .

ووافق أبو حيان [٤] والمرادي [٥] والدماميني [٦] في شرُوحهم على التسهيل ابنَ مالك .

---

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٢) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٢٨ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٨٧ .

(٤) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .

(٥) يُنظر : شرحه على التسهيل ، ص ٣٥٩ .

(٦) يُنظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ج ٤ ، ص ٨٠ ــ ٨١ .

وأضاف أبو حيان بعد تأييده لكلام ابن مالك ، قائلاً : (وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلام العرب حملوا " لعل " على " عسى " كما حملوا " عسى " على " لعل " في نصب اسمها ورفع خبرها ... وذلك للمشاركة بينهما في الترجي) [١] .

وقد خص كثرة وقوع ذلك في الشعر ، ويؤكد ذلك قوله في (الارتشاف) : (وانفردت " لعل " بجواز دخول " أنْ " الناصبة على المضارع الواقع خبراً لها ، وكَثُر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز نحو : لعل زيداً أن يقومَ) [٢] .

وقال المبرد في موضع آخر من (الكامل) بعد استشهاده بقول الشاعر : (من المتقارب) :

فقالت بعيشك قولي له ... تمتّع لعلك أن تَنْفُقَا

(قوله : " لعلك أن تنفُقَا " اضطرار ، وحقّه " لعلك تَنفُق " لأن " لعل " من أخوات " إنّ " فأُجريت مُجراها) [٣] .

فخصّ اقتران خبر (لعل) بـ (أنْ) بالضرورة الشعرية .

وقال قبل كلامه السابق : (ومن أتى بـ " أنْ " فلمضارعتها " عسى " كما قال مُتمم بم نُويْرة " من الطويل " :

لعلك يوماً أن تُلمّ مُلمّةٌ ..... البيت

وهو كثير) [٤] .

أي أنه كثير بالنسبة لوقوعه في الشعر .

---

(١) التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٨٠ .

(٢) ارتشاف الضرَب ، ج ٣ ، ص ١٢٨٣ .

(٣) الكامل ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .

(٤) السابق ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .

قال البغدادي بعد كلامه في اعتراضه على ابن هشام : (والكثرة إنما هي بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس ، وأما بالنسبة إلى التّجرد فاقترانه بـ " أنْ " قليل قطعاً) [١] .

فتجرّد خبر (لعل) من (أنْ) أكثر من اقترانه بها ، واقترانُه بها أكثر من اقترانه بحرف التنفيس ، وكان من الممكن أن نقول بأن ما قاله البغدادي في نصّه السابق هو الذي أراده ابن هشام ، وهو أن اقتران خبر (لعل) بـ (أنْ) كثير بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس ، إلا أن ابن هشام قال في موضع آخر من (المغني) : (وقيل في قراءة حفص [٢] " لعلي أبلغ الأسباب . أسبابَ السموات فأَطّلَعَ " [٣] بالنصب ، إنه عطف على معنى لعلّي أبلغ ، وهو لعلّي أن أبلغَ ، فإن خبر " لعل " يقترن بـ " أنْ " كثيراً ، نحو الحديث : " **فلعل بعضَكم أن يكون أَلْحَن بحجّته من بعض** ") [٤] .

فظاهر قوله أنه أراد كثرته في الشعر والنثر .

والصواب ما ذكره البغدادي وذلك لأن النصوص التي أوردها تؤيده ، ولأن اقتران خبر (لعل) بأن غير مستحسن ، وكثرة وقوعه في الشعر ضرورة .

كما أن الاقتران قليل بالنسبة إلى التجرد .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٢) قرأ القراء السبعة إلا حفصاً برفع العين في (فأطّلعُ) وروى حفص وحده بالنصب هكذا (فأطّلعَ) (تقريب المعاني ، ص ٣٩٦) .

(٣) سورة غافر : الآية (٣٦ ، ٣٧) .

(٤) المغني ، ص ٦٢٣ ، (إنكم تختصمون إليَّ فلعل بعضكم أن يكونَ ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له على نحو ما أسمع فيه ، فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار) ، متفق عليه ، أخرجه البخاري برقم (٧١٦٩) واللفظ له ، ومسلم برقم (١٧١٣) .

المسألة التاسعة عشرة :

(تسكين ميم " ما " الاستفهامية بعد حذف ألفها في الجر) :

قال ابن هشام في حذف ألف (ما) الاستفهامية : (وربما تَبِعت الفتحةُ الألفَ في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر) ، كقوله " من الرمل " [١] :

يـــا أَبَـــا الأَسْـــوَدِ لمْ خَلَّفْتَنِـــي ... لِهُمُـــومٍ طَارِقَـــاتٍ وذِكْـــرْ [٢]

قال البغدادي في تعليقه علـــى البيت ، ومعترضاً علـــى ابن هشـــام : (على أنّ تسكين الميم مخصوص بالشعر ، أقول : لم يذكر هذا ابـــن عـــصفور في " الفرائـــد الشعرية " [٣] بل صرّح ابن الشجري بأن تسكين الميم لغة ... وأنشد الفراء أيضاً هذا البيت ، ولم يقل : إنه ضرورة ...) [٤] .

---

(١) قائله مجهول ، قال البغدادي في (شرحه) : (والبيت مع كثرة تداوله في كتب الصرف والنحو لم يُعرف قائله ، والله أعلم) ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ ، والبيت من شواهد معاني الفراء ، ج ١ ، ص ٤٦٦ ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٦٢ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٦ ، شرح ابن يعيش ، ج ٩ ، ص ٨٨ ، الإنصـــاف ، ج ١ ، ص ٢١١ ، شـــرح الشافية ، ج ، ص ، شرح الرضي ، ج ٣ ، ص ١٥٢ ، ص ٢١٩ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٧٠٩ ، المغني ، ص ٣٩٣ ، الخزانة ، ج ٦ ، ص ١٠٠ ، ج ٧ ، ص ١٠٨ ، شرح أبيـــات المغني ، ج ٥ ، ص ٢١٩ ، ورُوي : لـــمْ أسلمتني ـــ ولمْ خلّفـــتني ، كما يُروى آخره : وفِكْر ـــ وذِكْر .

والمعني : يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم .

(٢) المغني ، ص ٣٩٣ .

(٣) لم أجد فيما بحثت مصنَّفاً بهذا الاسم من مصنفات ابن عصفور ، ولعل المقصود " الضرائر الشعرية " لكن الكلمة صُحّفت .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢١٩ .

تحرير المسألة :

(ما) تأتي على وجهين [١] : اسمية وحرفية .

وتنقسم الاسمية إلى أربعة أقسام على المشهور :

أحدها : (ما) الموصولة : وهي التي يصلح في موضعها (الذي) نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ... ﴾ [٢] .

الثاني : الشرطية : نحو قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ... ﴾ [٣] .

الثالث : نكرة إما موصوفة ، كقوله تعالى : ﴿ ... هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [٤] ، أو غير موصوفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ... ﴾ [٥] .

الرابع : (ما) الاستفهامية : وهي فيه غير موصولة ولا موصوفة كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [٦] ، ويستفهمون بها عن ذوات غير الأناسي أو عن صفات الأناسي [٧] .

---

(١) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٢ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٥ ، الجني الداني ، ص ٣٢٢ ، المغني ، ص ٣٩ .

(٢) سورة النحل : الآية (٤٩) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٦) .

(٤) سورة ق : الآية (٢٣) .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٧١) .

(٦) سورة طه : الآية (١٧) .

(٧) يُنظر شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٥ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٨ .

وقد تُستعمل لذوات الأناسي ، كقوله تعالى : ﴿ ... فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ... ﴾ (١) .

وقد يدخل حرف الجر عليها فيغلب حذف ألفها ومن غير الأغلب إثبات الألف ، قال السمين الحلبي : (يجوز إثبات الألف في ضرورة أو في قليل من الكلام) (٢) .

وقال ابن جني في (المحتسب) : (إثبات الألف أضعف اللغتين) (٣) .

وأوجب ابن هشام حذف هذه الألف (٤) .

وعِلَّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر .

قال ابن الشجري (فرّقوا بهذا ــ أي بحذف الألف ــ بينها وبين الخبرية التي بمعنى " الذي ") (٥) .

ولِذا حُذفت في قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ ﴾ (٦) .

ويتبع حذف الألف الفتحةُ على الميم ، نحو : فيمَ ، وإلاَمَ وعلامَ ، وبِمَ ، وقد تُسكّن هذه الميم ، وخصّ ابن هشام ذلك بالشعر .

واستشهد عليه بقول الشاعر :

يــا أبــا الأســود لمْ خلَّفــتني ... لهمــوم طارقــاتٍ وذِكــرْ

---

(١) سورة النساء : الآية (٣) .

(٢) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٣) المحتسب ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٤) يُنظر : المغني ، ص ٣٩٣ .

(٥) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٥ .

(٦) سورة النبأ : الآية (١) .

واعترض عليه البغدادي تخصيصه تسكين الميم بالضرورة الشعرية ، وذلك لأن إسكان الميم بعد حذف حركتها جائز في غير الضرورة .

واستند ــ لإثبات ذلك ــ على أقوال بعض النحاة :

١) تصريح ابن الشجري بأنّ تسكين الميم لغة ، قال : (ومن العرب مَنْ يقول : لَمْ فعلت بإسكان الميم ، قال ابن مقبل : (من الوافر) :

أأخطلَ لمْ ذكَرْتَ نِساءَ قَيْسٍ فَمَا رُوِّعْنَ مِنْكَ ولا سُبِينَا

وقال آخر : (من الرمل) :

يا أَبَا الأَسْوَدِ لمْ خَلَّفْتَنِي ..... البيت [١]

الثاني : قال البغدادي في شرحه : (وأنشد الفراء أيضاً هذا البيت ولم يقل إنه ضرورة) [٢] .

وأوْرَدَ كلامه في (الخزانة) قال : (وهذا قول الفراء في " تفسيره " أورده في شرح " لكن " من قوله تعالى : ﴿ ... وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [٣] من سورة يونس قال : " ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها " ما " وُصلت من أوّلها بالكاف ، ثم إن الكلام كَثُرَ بـ " كم " حتى حُذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها ، كما قالوا : لَمْ قلت ذاك ؟

ومعناه : لِمَ قلت ذاك ؟ ولما قلت ذاك ؟ كما قال الشاعر :

يا أَبَا الأَسْوَدِ لمْ خَلَّفْتَنِي ..... البيت

---

(١) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢١٩ .

(٣) سورة يونس : الآية (٤٤) .

وقال بعض العرب في كلامه : وقيل [١] مُذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمُذ أخذت في حديثك ، فردُّهُ الكاف في " مُذ " يدل على أن الكاف في " كم " زائدة ، وإنهم ليقولون : كيف أصبحت ؟ فيقول : كالخير ، وكخير ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأَقِط ؟ فقال : كهَيِّن) [٢] .

قال البغدادي في (الخزانة) مُعلّقاً : (وقوله : " لَمْ قلت " بسكون الميم ، ظاهره أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر) [٣] .

وأصل (كمْ) الاستفهامية عند الكسائي والفراء أنها مركّبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية محذوفة الألف ، وسُكّنت ميمها لكثرة الاستعمال ، فكذا (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها .

الثالث : قال البغدادي في (الخزانة) : (وكذا في (شرح الشافية) للشارح المحقق قال : (وأما على مَهْ وإلى مَهْ وحتى مَهْ ، فـ " ما " فيها جزء مما قبلها لكون ما قبلها حروفاً فلا تستقل ، فيجوز لك الوقف بالهاء ، كما ذكر ، وبسكون الميم أيضاً لكون " عَلامْ " مثلاً كـ " غُلامْ ") [٤] واستشهد بالبيت السابق .

فالأصل عند حذف ألف (ما) الاستفهامية هو فتح الميم ، ويجوز فيها كذلك التسكين أو الوقف عليها بالهاء ، أي قلب الألف هاء .

قال ابن يعيش : (اعلم أنه لما كَثُر استعمال هذه الكلمة وتشعّبت مواضعها وأوقعوها على ذواتهم اجترؤوا على ألفها تارة بالقلب وتارة بالحذف ، فأما القلب ففي الاستفهامية وذلك قولهم " مه " والمراد " ما الأمر " أو " ما الخبر " فقلبوا الألف هاء لأنها من مخرجها ، وتُجانسها في الخفاء إلا أنها أبين منها) [٥] .

---

(١) في معاني الفراء : (وقيل له) ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٢) خزانة الأدب ، ج ٧ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، وانظر معاني القرآن للفراء ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٣) الخزانة ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .

(٥) شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٦ .

وقد نقل ابن فارس في (الصاحبي) كلام الفراء ، وأقرّه عليه [١] .

ولكنّ ابن يعيش قال في شرحه : (وقوم من العرب يقفون بالإسكان من غير " هاء " ، ويقولون : فيمْ ولمْ وعلامْ ويُحتّج بأن الوقف عارض ، والحركة تعود في الوصل ، وقد أسْكن بعضهم الميم في الوصل ، قال الشاعر :

يا أبا الأسود لمْ خلَّفتني ..... البيت

وذلك من قبيل إجراء الوصل مُجرى الوقف ضرورة) [٢] .

فظاهر قول ابن يعيش بأن تسكين الميم لغة قوم في الوقف فقط دون الوصل ، وأما التسكين في الوصل إجراء للوصل مُجرى الوقف فضرورة .

وكذا قال السيوطي في (الهمع) [٣] .

وأجاز الشيخ / مصطفى الغلاييني تسكين الميم وصلاً ووقفاً ، وقال : (ويجوز الوقف على الميم ساكنة مثل : " عمْ " ، " فيمْ ؟ " ، " علامْ ؟ " حتّام ؟ " وقد تسكُن الميم في الوصل إجراء له مُجرى الوقف كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لمْ خلَّفتني ..... البيت

وكان حقّه أن يقول : " لِمَ " لكنه وصل كما يقف) [٤] .

والذي أراه أنها لغة قوم كما ذكر ابن الشجري ، ، ومَنْ وافقه ، وسواء كان ذلك جائزاً أم أنها لغة لبعض العرب ، كلا الأمرين يُفهم منه أنّ وقوعها غير مخصوص بالشعر .

---

(١) يُنظر : الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٦٢ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٨٨ .

(٣) يُنظر : الهمع ، ج ٦ ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) جامع الدروس العربية ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .

المسألة العشرون : (دخول (ما) الكافة على (اسم)) :

قال ابن هشام في (ما) الكافة الداخلة على اسم : (فأما قول المرَّار[١] . من الطويل " :

صَـــدَدْتِ فَأَطْوَلْـــتِ الـــصدودَ ، وَقلّمـــا وِصَـــالٌ عَلَـــى طُـــولِ الـــصُّدودِ يَـــدُوْمُ

فقال سيبويه : ضرورة ... وزعـــم المبرد أن " مـــا " زائدة ، ووصال : فاعل لا مبتدأ) [٢] .

قال البغدادي : (وقول المصنف في تقرير كـــلام المبرد : و " وصـــال " فاعل لا مبتدأ غير جيّد) [٣] .

---

(١) قيل : للمرار الفقعسي ، وقيل : لعمر بن أبي ربيعة ، والمرار هو : المرار بن سعيد بـــن حبيـــب الفقعسي أبو حسان ، من شعراء الدولة الأموية ، نسبته إلى فقعس من بنـــي أسد بن خزيمـــة ، (الأعلام ، ج ٧ ، ص ١٩٩) .

والبيت من شواهد الكتاب ، ج ١ ، ص ٣١ ، ج ٣ ، ص ١١٥ ، الأصـــــول ، ص ٤٦٦ ، إيـــضاح الشعر ، ص ١٠٦ ، المحتســـب ، ج ١ ، ص ٩٦ ، الضرائر الشعريـــة ، ص ٢٠٢ ، شـــرح الجمـــل لابن عصفور ، ج ١ ، ص ٩٨ ، الإنصـــاف ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، المقتضب ، ج ١ ، ص ٨٤ ، أمـــالي ابن الشجـــري ، ج ٢ ، ص ٥٦٧ ، شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ١١٦ ، ج ٨ ، ص ١٣٢ ، ج ١٠ ، ص ٧٦ ، الأزهية ، ص ٩١ ، شـــرح أبيات سيبويه ، ج ١ ، ص ٢٠٤ ، شـــرح الرضـــي ، ج ٤ ، ص ٣٢٩ ، ارتشاف الضرَب ، ج ٤ ، ص ٢٠٣٥ ، المغني ، ص ٤٠٣ ، همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢١، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٧١٧ ، الخزانة ، ج ١ ، ص ٢٤٥ ، ج ١٠ ، ص ٢٢٦ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .

(٢) المغني ، ص ٤٠٣ ــ ٤٠٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ .

تحرير المسألة :

تأتي (ما) الحرفية على ثلاثة أقسام :

١) **نافية :** كقوله تعالى : ﴿ ... وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ... ﴾ (١) .

٢) **مصدرية :** مثل قولك : يُعجبني ما صنعت ، تريد : صنعك .

٣) **زائدة :** وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وتأتي على ضربين : كافة وغير كافة .

ومعنى كافة : أي تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث منه قبل دخولها من العمل .

وغير الكافة نوعان :

أحدهما : أن تكون عِوَضاً من محذوف كقولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت معك ، والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقاً .

الثاني : أن تكون مؤكدة لا غير ، وهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام ، ومن ذلك قولهم : غضبت من غير ما جرم ، وقوله تعالى : ﴿ ... أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ... ﴾ (٢) .

وأما الكافة فتدخل على الكلم الثلاث : الحرف والاسم والفعل ، كما قال ابن يعيش (٣) .

---

(١) سورة البقرة : الآية (٢٧٢) .

(٢) سورة الإسراء : آية (١١٠) .

(٣) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٣١ .

وقد جعلها ابن هشام في (المغني) على ثلاثة أنواع [١] :

أحدها : الكافة عن عمل الرفع .

الثاني : الكافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بإنّ وأخواتها .

الثالث : الكافة عن عمل الجر .

وذكر بأن النوع الأول لا يتصل إلا بثلاثة أفعال :قلَّ وكَثُرَ وطال فتكفهنّ عن طلب الفاعل ، قال أبو حيان : (وليس لها إذ ذاك فاعل لإجرائها مُجرى حرف النفي) [٢] .

وعِلَّة اتصالها بهنّ شبههنّ بـ (رُبّ) .

قال ابن يعيش : (وأما دخولها على الفعل فإنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل ، ألا ترى أنها تُدخل الفعل على الفعل نحو : قلّما سرت ، وقلّما تقوم ، ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل ، فكل فعل كان حقّه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فلما دخلت عليه " ما " كفّته عن اقتضائه الفاعل ، وألْحقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل كما تُهيئ " رُبّ " للدخول على الفعل وأخلصوها له) [٣] .

فعلّة دخول " ما " على الأفعال الثلاثة هو كفّها عن طلب الفاعل وتهيئتها للدخول على الفعل .

قال ابن هشام : (ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صُرّح بفعلها ... فأما قول المرّار " من الطويل " :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ ، وَقلّما ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

---

(١) يُنظر : المغني ، ص ٤٠٣ .

(٢) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ٢٠٣٥ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٣٢ .

فقال سيبويه : ضـــرورة ، فقيل : وجه الضرورة أنّ حقّها أن يليهـــا الفعـــل صريحاً ، والشاعر أولاها فعلاً مقدَّراً وأن " وصال " مرتفع بـــ " يدوم " محذوفاً مفسراً بالمذكور وقيل : وجهها أنه قدّم الفاعل ، وردّه ابن السيّد بأن البصريين لا يُجيـــزون تقديم الفاعـــل في شعـــر ولا نثر ، وقيل : وجهها أنه أنـــاب الجملة الاسميـــة عـــن الفعلية كقوله [١] " من الطويل " :

..... فَهَـــلاّ نَفْـــسُ لَيْلَـــى شَـــفِيعُها

وزعم المبرد أن " ما " زائدة ، و " وصال " فاعل لا مبتدأ) [٢] .

فـــ (ما) الزائدة الكافة المتصلة بالفعل (قلّ) حقّها أن تدخل على فعـــل ، ولكنّها في البيت دخلت على اسم ، ولِذا اختُلف في تأويل البيت على أقوال :

أحدها : قول سيبويه بأنها ضرورة شعرية .

واختلفوا في وجه هذه الضرورة على ثلاثة أقوال :

الأول : قيل إنه قدّم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم) ، وذلك ظاهر قول سيبويه في (الكتاب) [٣] ، وهو القـــول الذي ذكـــره الشاطبي في شـــرحه علـــى الخلاصة [٤] منسوباً إلى سيبويه والجمهـــور ، ورَدّه بأنـــه لا داعـــي له ، وهو ما اختاره الدسوقي في حاشيته [٥] بأنه مُرادُ سيبويه ، ورُدّ هذا الوجـــه بـــأن البصريـــين لا يُجيزون تقديم الفاعل .

---

(١) صدره : **ونُبِّئْتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ إليَّ** .....

(٢) المغني ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(٣) قال سيبويه : (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم ، واستشهد بالبيت) ، ج ٣ ، ص ١١٥ .

(٤) يُنظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ج ٢ ، ص ٥٥١ ــ ٥٥٢ .

(٥) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

الثاني : قيل بأن (وصال) مرتفع بفعل محذوف يفسره ما بعده ، قال أبو محمد السيرافي في شرحه على أبيات سيبويه : (هذا الظاهر) [١] . وهو ما عليه الشاطبي في " المقاصد " [٢] .

وقد ذكر الأعلم التقديريْن ، ثم قال معلقاً على التقدير الثاني : (وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصح معنى ، وإن كان أبعدَ في اللفظ) [٣] .

الثالث : قيل بأنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كما نابت بعد (هلا) في قول الشاعر :

فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

وذلك لأن (هلاّ) تختص بالجملة الفعلية .

وفي التقدير الثالث تُعرب (وصال) مبتدأ .

و (ما) عند سيبويه في جميع الأوجه السابقة هي الكافة .

القول الثاني : قول المبرد :

قال ابن هشام في (المغني) : (وزعم المبرد أن " ما " زائدة و " وصال " : فاعل لا مبتدأ) [٤] .

واعترض البغدادي على قوله بأن المبرد زعم أن (وصال) فاعل لا مبتدأ .

وعلل اعتراضه بقوله : (فإن المبرد مُرَاده أن " وصالاً " فاعل " قلّ " [٥] ، لا فاعل يدوم المذكور ولا غيره من الأوجه المذكورة) [٦] .

---

(١) ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ، ج ٢ ، ص ٥٥١ ــ ٥٥٢ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .

(٤) المغني ، ص ٤٠٤ .

(٥) قال الأعلم رادّاً رأي المبرد : (وقد يتّجه أن يُقدّر " ما " في " قلما " زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقلّ وهو ضعيف ؛ لأن " ما " إنما تُزاد في " قلّ " و " رُبّ " ليليهما الأفعال ، ويصيرا من الحروف المخترعة بها) ، الخزانة ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ .

فظاهر كلام ابن هشام في عرضه لرأي المبرد بأن الأخير قصد بقوله : (وصال فاعل) أنها فاعل لـــ (يدوم) وذلك لأن ابن هشام ذكر ـــ قبل كلام المبرد ـــ أوجه الضرورة في كلام سيبويه ، وكانت (وصـــال) فيها فاعلاً لـــ (يدوم) إما مذكوراً أو محـــذوفاً أو أنه مبتدأ ، ثم أورد قـــول المبرد : (وصال فاعل لا مبتدأ) فتبادر إلى الذهن بأن الأخير أراد أن (وصال) فاعِلاً لـــ (يدوم) لا مبتدأ .

وقد استشهد ابن الشجري بالبيت السابق ثم قال : (فقال المبرد " ما " زائدة ، والاسم بعدها مرتفع بـــ " قلّ ") [١] .

وفي الأغلب أن ابن هشام قد نقل كلام ابن الشجري .

فالذي أتبيّنـــه من كلام ابن هشام أَنَّه أراد ما ذكره ابن الشجري وذلك لأنه قال : إن المبـــرد زعـــم أن (ما) زائدة ، وعليه فالفعل (قلّ) ســـيطلب فـــاعلاً ، فجعل " وصال " الفاعلَ .

فلعل ابن هشام سهى عن أن يقول : (وصال فاعل لـــ (قلّ) لا مبتدأ) .

أما القول الثالث في تخريج البيت : هو أن (ما) مصدرية لا كافة ، فالمصدر المؤول من (ما) وصلتها فاعل للفعل .

القول الرابع : وهـــو مذهب ابن السراج ، قال فـــي باب (الضرائر) مـــن كتاب (الأصول) : (والكلام : قـــلّ ما يدوم وصـــال ، وليس يجـــوز أن يرفـــع " وصالٌ " بيدوم وقد أخرّه ، ولكن يجوز هذا عندي على إضمار " يكـــون " كأنه قال : قلّ ما يكون وصال يدوم على طول الصدود) [٢] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٦٧ .

(٢) الأصول ، ج ٣ ، ص ٤٦٦ .

المسألة الواحدة والعشرون :

(زيادة "مَنْ" عند الكوفيين) :

قال ابن هشام في تخريج قول الشاعر [١] (من البسيط) :

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ ، قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ والأَثْرُوْنَ مَنْ عَدَدَا

(وعدداً : إما صفة لِمَنْ على أنه اسم وُضع موضع المصدر ، وهو العدُّ ، أي والأثرون قوماً ذوي عد ، أي قوماً معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفاً صلة أو صفة لمن) [٢] .

قال البغدادي : (وفي تخريجهم نظر ...) [٣] .

---

(١) لم يُعرف قائله ، قال البغدادي في (الخزانة) : (وهذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يُعرف له قائل ولا تتمّة والله أعلم به) ، ج ٦ ، ص ١٣٠ .

والبيت من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ٣ ، ص ٤٥ ، الضرائر الشعرية ، ص ٨١ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٦٥ ، الأزهية ، ص ١٠٣ ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٣ ، ص ٥٥ ، التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٢٤ ، ارتشاف الضرب ، ج ٢ ، ص ١٠٣٣ ، المغني ، ص ٤٣٤ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٧٤٢ ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٣١٨ ، الخزانة ، ج ٦ ، ص ١٢٨ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

المعنى : قوله : الزبير هو : ابن صفية عمة رسول الله ﷺ وحواريه ، أول من سلَّ سيفاً في سبيل الله ، مات في وقعة الجمل ، سنة ٣٦ في جمادى الأولى ، وقوله : (سنام المجد) : أي ذروته وأعلاه ، و(آله) المراد بهم : أقاربه ، وقوله : (والأثرون) : الأكثرون .

(٢) المغني ، ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

تحرير المسألة :

(مَنْ) على أربعة أوجه [١] :

١) **موصولة :** نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾ [٢] .

٢) **شرطية :** نحو قوله تعالى : ﴿ ... مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ... ﴾ [٣] .

٣) **استفهامية :** نحو قوله تعالى : ﴿ ... مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا ... ﴾ [٤] .

٤) **نكرة موصوفة :** نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [٥] .

ولِذا دخلت عليها (رُبّ) في قول الشاعر [٦] (من الرمل) :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتَ غَيْظاً صَدْرَه ... قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

و (مَنْ) اسم مبهم أكثر ما يُستعمل في العاقل ، وقد يُستعمل في غيره كقوله تعالى : ﴿ ... وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ ... ﴾ [٧] .

---

(١) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ١٠ ــ ١٢ ، شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١١٦ ، المغني ، ص ٤٣١ .

(٢) سورة الحج : الآية (١٨) .

(٣) سورة النساء : الآية (١٢٣) .

(٤) سورة يس : الآية (٥٢) .

(٥) سورة الرحمن : الآية (٢٦) .

(٦) لسُويد بن أبي كاهل .

(٧) سورة النور : آية (٤٥) .

وزاد الكسائي نوعاً خامساً وهو أن تأتي زائدة مؤكدة وهذا بناءً على قاعدة الكوفيين في جواز زيادة الأسماء ، ومما استشهدوا به على ذلك قول الشاعر : (من البسيط) :

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ ، قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ والأَثْرُوْنَ مَنْ عَدَدَا

فـ (مَنْ) في البيت زائدة مؤكدة للمعنى ، وأصل الجملة : (والأثْرُون عدداً) .

وأما البصريّون فلا يُجيزون زيادة الأسماء ، فـ (مَنْ) عندهم في البيت السابق وفي غيرها من الأبيات التي استشهد بها الكوفيون على مذهبهم ليست زائدة .

وقد أوّلوا الشاهد السابق بتأويلات منها ما ذكره ابن هشام في (المغني) [١] وهو أن تكون (عدداً) مصدر ، بمعنى المفعول ، أي : قوماً معدودين ، فـ (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بجملة محذوفة ، على أن (عدداً) مفعول مطلق ، معمول لـ (يُعدّ) محذوفاً ، تقديره (يُعدّ عدداً) والجملة صفة (مَنْ) ، أي : إنساناً يُعد عدداً .

وقد ذكر ابن عصفور التقدير الأول في (شرجه على الجمل) ، قال بعد إيراده لرأي الكوفيين في البيت : وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه لاحتمال أن تكون " مَنْ " في البيت نكرة موصوفة ..... ووصف بـ (عدد) وهو اسم موضوع موضع المصدر تقديره : الأثرون أشخاصاً معدودين) [٢] .

وكذا قال في (الضرائر) [٣] .

وقال الرضي بعد الاستشهاد بالبيت : (وهي عند البصريين موصوفة ، أي الأثرْوْن إنساناً معدوداً) [٤] .

---

(١) يُنظر : المغني ، ص ٤٣٤ ــ ٤٣٥ .

(٢) يُنظر : شرح الجمل ، ج ٣ ، ص ٤٦ .

(٣) يُنظر : الضرائر الشعرية ، ص ٨٢ .

(٤) شرح الرضي ، ج ٣ ، ص ٥٥ .

قال البغدادي : (واقتصر ابن الشجري [١] على التقدير الثاني) [٢] .

وقد اعترض البغدادي على ابن هشام ومن سبقه في تقديرهم البيت على ما ذكرناه ، قال : (وفي تخريجهم نظر لا تخفى سماجته وركاكته مع أنه ليس فيه كبير مدح ، فإنّ مراد الشاعر : أن آل الزبير سنام المجد ، والأكثرون عدداً ، وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم ، لا أنهم يُعدون عداً ، فإن ما يعد قليل ، والقلّة لا فخر فيها ولا مدح) [٣] .

فهذه علّة اعتراض البغدادي ، وهو أن التقدير الذي ذكره ابن هشام في البيت يُخالف ما أراده الشاعر من المدح .

ونقل الهروي في (الأزهية) [٤] كلام ابن الشجري دون تعليق فالظاهر أنه يوافقه .

وأنشد أبو حيان البيت السابق ثم قال : (وتأولوا هذا السماع على جعل "مَنْ" نكرة موصوفة ، التقدير ... والأثرون مَنْ يَعَدُّ ، وصف "مَنْ" بـ " عدداً ")[٥].

وقال السيوطي : (والبصريون أنكروا ذلك ـ أي زيادة " مَنْ " ـ لأنها اسم، والأسماء لا تُزاد ، وأوّلوا البيت على أنّ " مَنْ " فيه نكرة موصوفة ، أي : من يُعدُّ عدداً) [٦] .

---

(١) يُنظر : أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

(٤) يُنظر : الأزهية ، ص ١٠٣ .

(٥) التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٢٤ .

(٦) الهمع ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام في قوله ــ بعد كلامه السابق في تخريج البيت ــ : (و " مَنْ " بدل من الأثرون) [١] .

قال البغدادي : (وجَعْل المصنف " مَنْ " بدلاً من " الأثرون " على تقدير الفعل لا وجه له) [٢] .

فعند تقدير (مَنْ) نكرة موصوفة بجملة محذوفة جعلها ابن هشام بَدَلاً من (الأَثرْوْن) ، فتكون في محل رفع .

وعلل البغدادي اعتراضه بقوله : (إذ لا فرق في المعنى بين قولنا معدودين وبين قوم يُعدّون) [٣] .

أي لا فرق في المعنى بين تقدير البيت على وضع الاسم وهو (عددا) موضع المصدر وبين تقديره على حذف الفعل ، وذلك لأن قوله : (معدودين) على معنى قوله : (قومٌ يُعدّون) فكلاهما يدّلان على القِلّة ، فعلّة اعتراضه هنا هي علّة الاعتراض السابق .

والظاهر أن البغدادي يميل إلى مذهب الكوفيين في تخريج هذا البيت قال : (وتخريج الكوفيين خالٍ عن التعسّف مع صحّة معناه ومتانة مغزاه) [٤] .

وهو الذي أرجّحه ، للسبب الذي ذكره البغدادي ، وهو أن معنى البيت المَدْحُ . والمدحُ يكون أبلغَ وأقوى على مذهب الكوفيين منه على مذهب غيرهم .

وللبيت رواية أخرى نُسبت للبصريين وهي : (والأَثْروْن ما عددا) على أن (ما) زائدة .

---

(١) المغني ، ص ٤٣٥ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

قال البغدادي في (الخزانة) : (قال الأندلسي [١] في " شرح المفصل " : الرواية عند البصريين : " والأثرون ما عدداً " وزيادة " ما " جائزة لا اختلاف فيها) [٢] .

وقال البغدادي بعد تعليقه على تخريج الكوفيين واستحسانه له : (ويؤيده رواية البصريين والأَثْرَوْن ما عددا) [٣] .

(١) أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيني الغرناطي ثم البيري أبو جعفر الأندلسي ، أديب ولد بعد سنة ٧٠٠هـ ، قال ابن حجر والسيوطي كان عارفاً بالنحو ، كثير التواليف في العربية وغيرها ، توفي سنة ٧٧٩هـ ، الأعلام (١/٢٧٤) .

(٢) الخزانة ، ج ٦ ، ص ١٢٩ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

المسألة الثانية والعشرون :

زيادة (الواو) :

قال ابن هشام في معرض كلامه عن زيادة الواو : (والزيادة ظاهرة في قوله [١] " من الكامل ") :

ولقد رمقتُك في المجالس كُلِّها ... فإذا وأنت تُعين مَن يَبْغيني [٢]

قال البغدادي معلّقاً على البيت السابق : (على أن الواو زائدة ، وزيادتها هنا متحتّمة) [٣] .

تحرير المسألة :

لحرف (الواو) أقسام كثيرة [٤] أشهرها وأكثرها استعمالاً العاطفة وهي أم باب حروف العطف ، ومعناها مطلق الجمع عند جمهور النحويين كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ ٱلسَّفِينَةِ ... ﴾ [٥] ومن أقسام الواو : الزائدة ، أثبتها الكوفيون وأبو الحسن الأخفش [٦] . وتبعهم ابن مالك [٧] .

---

(١) لأبي العيال الهذلي .

قال البغدادي في شرحه : (وهو ــ أي البيت ــ من أبيات ستة لأبي العيال الهذلي ، أوردها السكري في " أشعار الهذليين ") ، ج ٦ ، ص ١٢٧ .

(٢) المغني ، ص ٤٧٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٦ .

(٤) يُنظر : الجني الداني ، ص ١٥٣ ، المغني ، ص ٤٦٣ ، رصف المباني ، ص ٤٧٣ .

(٥) سورة العنكبوت : آية (١٥) .

(٦) يُنظر : الإنصاف ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ ، الجني الداني ، ص ١٦٤ ، المغني ، ص ٤٧٣ .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .

وقد نسب أبو البركات الأنباري زيادة الواو في المسألة الرابعة والستين من " إنصافه " إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي القاسم ابن برهان من البصريين [١] .

ونسب ابن يعيش ذلك إلى البغداديين عموماً [٢] .

وزاد المرادي في أصحاب هذا الرأي ابن مالك [٣] .

وزاد البغدادي إليهم ابن عصفور ، وإن جوّز زيادتها في الشعر دون النثر ، فزيادة الواو عنده من الضرائر [٤] .

وأُضيفُ أنّ ابن جني يُصرّح بأن الواو تُزاد في الحال كما تُزاد في خبر كان ؛ لأنهما متشابهان [٥] .

وكذلك ابن هشام الذي لم يجد بدّا من الإقرار بزيادتها في بيتيْن من الشعر هذا أحدهما [٦] .

واستشهد الكوفيون على زيادة الواو من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، ومنعها البصريون ، وخرّجوا ما استشهد به الكوفيون على معنى العطف والجواب مقدّر .

---

(١) انظر : الانصاف ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ ، والهمع ٢٣٠/٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٩٣/٨ .

(٣) انظر : الجنى الداني ، ص ١٦٤ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ٤٦/١١ ، وحاشية (١) من شرح المفصل ٩٤/٨ .

(٥) انظر : سر الصناعة ٢٩٤/٢ .

(٦) انظر : المغني ، ص ٤٧٤ .

وظاهر كلام ابن هشام في (المغني) [١] يدل على أنه يُجيز زيادة الواو ، وقد ذكر بعض أدلّة الكوفيين وردّ البصريين عليها ، ثم قال : (والزيادة ظاهرة في قوله : (من الكامل) :

وَلَقَدْ رَمَقْتُكِ في المَجَالِسِ كُلِّها فَإذا وأَنْتَ تُعينُ مَنْ يَبْغِيْنِي [٢]

واعترض البغدادي على قوله : (والزيادة ظاهرة) في البيت ، وذلك لأن قول ابن هشام " ظاهرة " قد يُفهم منه أن الواو في البيت السابق قد تكون زائدة وقد لا تكون ، والبغدادي يُجزم بزيادتها ، وعلل ذلك بقوله : (لأن " إذا " الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها مجرداً من حرف العطف) [٣] .

قال ابن مالك في ذلك : (" إذا " في الكلام على ضربين : ظرف مستقبل وحرف مفاجأة ، فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجملة الاسمية ولا عمل لها) [٤] .

وقال المرادي في مقارنته بين (إذا) الفجائية و (إذا) الشرطية : (والفرق بينها وبين " إذا " الشرطية من خمسة أوجه ، الأول : أن " إذا " الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية و " إذا " الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية) .

وظاهر كلامهما أن الجملة الاسمية تقع بعد (إذا) الفجائية مباشرة من غير فاصل .

وقد ذكر سيبويه (إذا) الفجائية ، ومثّل لها بجمل وقعت فيها الجملة الاسمية بعدها مباشرة ، قال : (وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدٌ قائم) [٥] .

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٤٧٣ ــ ٤٧٤ .

(٢) المغني ، ص ٤٧٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٦ .

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ .

(٥) الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٣٢ .

ووافقهم ابن هشام قال : (" إذا " على وجهين ، أحدهما : أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو : " خرجت فإذا الأسد بالباب " ومنه : ﴿ ... فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [١] ، ﴿ ... إِذَا لَهُم مَّكْرٌ ... ﴾) [٢][٣] .

وردّه أبو حيان ، قال : (وتجيء بعد " إذا " الجملة الاسمية مصحوبة بـ " إنّ " المكسورة الهمزة والمفتوحة ...) إلى أن قال : (والجملة الفعلية مصحوبة بـ " قد " نقل ذلك الأخفش عن العرب [٤] ، فتخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا جملة اسمية وهم) [٥] .

ففي تقييد وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الفجائية خلاف ، ولكن لا خلاف في وقوعها بعده ، والذي أراه أن اعتراض البغدادي كلا اعتراض . لأن عبارة ابن هشام " والزيادة ظاهرة " مفيدة أن الواو زائدة قطعاً ؛ لا لبس فيها ولا شك . ولكن فيها تَلَطُّفٌ ، كما أن القول بزيادة الواو وإن قال به بعض البصريين من قبل ابن هشام ، فإنه خلاف عليه جمهورهم .

وقد استشهد ابن مالك في شرحه على التسهيل بالبيت السابق في معرض كلامه عن زيادة الواو [٦] .

---

(١) سورة طه : آية (٢٠) .

(٢) سورة يونس : آية (٢١) ، المغني ، ص ١٢٠ .

(٣) المغني ، ص ١٢٠ .

(٤) قال أبو حيان في (شرح التسهيل) : (وإنما أُجري الفعل المقرون بـ " قد " مُجرى الجملة الاسمية في ولايته " إذا " الفجائية لمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية في دخول " واو " الحال عليه ، ألا ترى أنه يُقال : جاء زيد وقد يضحك ، كما يُقال : جاء زيد وهو يضحك) ، ج ٦ ، ص ٣٠٦ .
وقال السيوطي في (الهمع) : (ووجهه أن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بـ " قدْ " إذ لا يقترن الشرط بها ، ولا يحتاج لجواب) ، ج ٣ ، ص ٢١٧ .

(٥) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٤١٤ .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢١٣ .

المسألة الثالثة والعشرون :

(إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً) :

ذكر ابن هشام لحرف (الألف) تسعة أوجه ، آخرها : أن تكون بدلاً من نون ساكنة ، واستشهد له بقول الأعشى [١] (من الطويل) :

..... ولا تَعْبِدِ الشيطَانَ واللهَ فاعْبُدَا

ثم قال : (ويحتمل أن تكون هذه النون من باب " يا حَرسيّ اضرِبا عُنُقَه ") [٢] .

قال البغدادي موضحاً الاحتمال الذي ذكره ابن هشام ومعقّباً عليه : (يعني يكون من باب خطاب الواحد بلفظ الاثنين ، أو يكون أصله : اعبد اعبد على التكرير للتأكيد ، فثنى الضمير نيابة عن تكرير الفعل ، وهما خلاف الظاهر ، ولا ضرورة تُلجئ إلى الحمل على أحدهما) [٣] .

---

(١) هو : ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي المعروف بأعشى قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات ، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس ، غزير الشعر ، عاش عمراً طويلاً ، وأدرك الإسلام ، ولم يسلم ، ولُقب بالأعشى لضعف بصره ، مولده ووفاته باليمامة ، توفي سنة ٧هـ ، (الأعلام ٣٤١/٧) .
والبيت من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ، وهو من شواهد الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥١٠ ، شرح أبيات سيبويه، ج ٢ ، ص ١٦٩ ، اللمع ، ص ٢٦٠ ، المقتضب ، ج ٣ ، ص ١٢ ، سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٣١٦ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ١٦٥ ، الإنصاف ، ج ٢ ، ص ٦٥٧ ، شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٣٩ ، الأزهية ، ص ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ٥١ ، حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ ، المغني ، ص ٤٨٦ ، شرح التصريح ، ج ٤ ، ص ٤٧ ، رصف المباني ، ص ١٢٤ ، شرح الشاطبي على الخلاصة ، ج ٥ ، ص ٥٣٣ ، ص ٥٥١ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، شرح الشواهد ، ج ٢ ، ص ٥٧٧ ــ ٧٩٣ ، شرح القطر ، ص ٣٦٤ ، شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٢ .

(٢) المغني ، ص ٤٨٧ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .

تحرير المسألة :

نون التوكيد قسمان : ثقيلة وخفيفة ، وهما من حروف المعاني ، والمراد بهما التأكيد ، وقد جمعهما قوله تعالى : ﴿ ... لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ... ﴾ [١] ، وهما أصلان عند البصريين لتخالف أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد [٢] ، قاله الخليل [٣] ، ومذهب الكوفيين : الخفيفة فرع الثقيلة .

ونونا التوكيد لا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة .

قال ابن عصفور : (هذه النون ــ أعني الشديدة والخفيفة ــ المراد بها تخليص الفعل للاستقبال ، وهي لا تدخل إلا على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاستقبال فيه) [٤] .

وقال ابن الحاجب : (وإنّما خصّوها بالمستقبل لاستغناء الحال غالباً عن التوكيد لوضوح أمره ، بخلاف الغائب في الغالب فإنه غير مُتّضح ، فكان أحوج منه إلى التأكيد) [٥] .

وتلحق فعل الأمر مطلقاً ، والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو : (لتضربنّ زيداً) ، أو نهياً نحو : (لا تضربنّ زيداً) ، أو استفهاماً نحو : (هل تضربنّ زيداً) أو عرضاً نحو : (ألا تنزلنّ) ، أو تمنياً نحو : (ليتك تخرجنّ) ، أو يأتي شرطاً بعد (إنْ) المؤكدة بـ (ما) نحو : (إما تضرَبنَّ زيداً أضْربه) ، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً نحو : (والله لتَضْرِبُنّ زيداً) ، ولا يؤكدان الماضي

---

(١) سورة يوسف : آية (٣٢) .

(٢) قال ابن يعيش : (والمشددة أبلغ في التأكيد من المخففة ؛ لأن تكرير النون بمنزلة تكرير الفعل) شرحه ، ج ٩ ، ص ٣٧ .

(٣) يُنظر : الارتشاف ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ ، الجنى الداني ، ص ١٤١ ، شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، ج ٣ ، ص ٨٤ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

مطلقاً ، قال ابن الحاجب في (أماليه) : (إنما اختُصّت هـذه النون بالفعل المـضارع لأنهـا مشبّهة بالتنوين ، فخصوها به لكونه الأصل في الإعراب ، وليـس للماضـي أصل فيه ، فلم يُناسب دخولها فيه ، ودخلت في الأمر إجراء له مُجراه قبـل حـذف حرف المضارع ، فأُجري على أصله ، وإن خرج عـن الإعـراب علـى المـذهب الصحيح) [١] .

وتنفرد النون الخفيفة عن الثقيلة بأحكام [٢] :

أحدها : أنها لا تقع بعد ألف الاثنين ونون النسوة ؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين خلافـاً ليونس والكوفيين حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة أو ساكنة وقد نُقل عن يونس الوجهان .

قال الشاطبي : (والحجة لهم فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف ، فكذا الخفيفة) [٣] .

الثانية : أنها تُحذف قبل الساكن كقول الأضبط بن قُرَيْع : (من المنسرح) :

لا تُهـــينَ الفَقِيْـــرَ عَلّـــكَ أنْ تَرْكَـعَ يَومـاً والـدهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

أصله : (لا تُهينَنْ) من الإهانة ، فحـذف نون التوكيـد الخفيفـة لالتقـاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلاً عليها .

الثالثة : أنها تُعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قُلبت ألفـاً [٤] ، فتقول في : (اضرِبَنْ يا زيد) اضْرِبَا .

---

(١) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

(٢) يُنظر : شرح التصريح ، ج ٤ ، ص ٤٤ .

(٣) شرح التصريح ، ج ٤ ، ص ٤٧ .

(٤) وتُحذف في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحة ، أي بعد ضمة أو كسرة ، وتُردّ حينئذٍ ما كان حُذف لأجل نون التوكيد فتقول في (اضربنْ يا زيدون) إذا وقعت على الفعل اضربُوا ، وكذا في (اضربِنْ يا هنـد) عند الوقف (اضربي) .

وهذا الموضع من المواضع التي يُبدل فيها الألف عَن النون الساكنة [١] ، ويقع في النثر والنظم .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ لنصَّدَّقَنْ ولنَكُوناً ﴾ [٢] .

والنظم كقول الأعشى : (من الطويل) :

..... ولا تَعْبُـدِ الـشيْطَانَ واللهَ فَاعْبُـدَا

وقد استشهد ابن هشام في (المغني) بالبيت السابق على ما ذكرنا ، ثم قال : (ويُحتمل أن تكون هذه النون من باب " يا حَرسيّ اضربا عُنُقَه ") [٣] .

أي أنه خاطب المفرد بخطاب المثنى ، أو يكون أصله ــ كما ذكر البغدادي في تعليقه على كلامه ــ اعبد اعبد على التكرير للتأكيد ، فثنى الضمير نيابة عن تكرير الفعل .

ثم اعترض عليه في كلا الاحتمالين ، وعلل اعتراضه بقوله : (وهما خلاف الظاهر ، ولا ضرورة تُلجئ إلى الحمل على أحدهما) [٤] .

وقد أورد البغدادي كلام سيبويه في البيت السابق ، إذ قال : (وأما الخفيفة فقوله تعالى : ﴿ ... لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ﴾ [٥] ، وقال الأعشى :

---

(١) وتُبدل الألف عن النون الساكنة في موضعين آخرين :

أحدهما : أن تكون في الوقف بدلاً من التنوين المنصوب نحو : (رأيت زيداً) وقفوا عليه على نحو : (رأيت زيدا) .

الثاني : إبدال الألف من نون (إذن) في الوقف أيضاً ، تقول : أنا أزورك إذا ، إذا تريد (إذنْ) .

يُنظر : سر الصناعة ، ج ٢ ، ص ٣١٤ ، شرح قطر الندى ، ص ٣٦٤ ، المغني ، ص ٤٨٦ ، رصف المباني ، ص ١٢٤ .

(٢) سورة التوبة : آية (٧٥) .

(٣) المغني ، ص ٤٨٧ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .

(٥) سورة العلق : الآية (١٥) .

وإيَّـــاكَ والمِيْتَـــاتِ لا تَقرَبنّهـــا ولا تَعْبِـدِ الـشَّيْطَانَ واللهَ فاعبُـدَا [١]

فالأولى ثقيلة ، والأخرى خفيفة) [٢] .

ويقصد بالأولى قول الشاعر : (لا تقربنّها) .

وذكر أيضاً كلام السيرافي ، قال : (وقال السيرافي : " ولا تقربنّها " نـــون ثقيلة ، و " فاعبدا " نون خفيفة وُقف عليها بالألف) [٣] .

وكلاهما ــ أي سيبويه والسيرافي ــ جزما بأن الألف في (فاعبدا) أصلها نون التوكيد الخفيفة أُبدلت ألفاً في الوقف ، ولم يحتمل كلاَ منهما غير ذلك .

واستشهد البغـدادي أيضـاً ــ ردّاً على ابن هشام ــ بكـلام الـسهيلـي في (الروض الأُنفُ) ، فقد قال الأخير : (وقوله : والله فاعبدا ، وُقف على النـون الخفيفة بالألف ، وكذلك قوله : " فانكحـن أو تأبّدا " ، ولذلك كُتـب في الخـط بالألف ؛ لأن الوقف عليها بالألف ، وقد قيل في مثل هذا : إنه لم يُـرد الخفيفـة ، وإنما خاطب الواحد بخطاب الاثنين ، وزعموا أنه معروف في كلام العرب ، وأنـشدوا في ذلك : (من الطويل) :

فـإن تَزْجُرَانِـي يَـا ابـنَ عَفَّـانَ أَنْزَجِـر وإنْ تَـدْعَانِي أَحْـمِ عِرْضَـاً مُمَنّعَـا

وأنشدوا أيضاً في هذا المعنى : (من الوافر) :

وقَلْـتُ لِـصَاحِبِي لا تَحْبِـسَانا بِنَـزْعِ أُصُـوْلِه واجْتُـثَّ شِـيحَا

---

(١) البيت ملّفق من بيْتيْن هما :

فإيّـاك والميتـات لا تقربنّهـا ولا تأخـذنّ سـهماً حديـداً لتقـصُدا

وذا النّـصب المنـصوب لا تُنـسكنّه ولا تعبـدِ الـشيطان والله فاعبُـدا

(٢) الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥١٠ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .

ولا يمكـــن إرادة النون الخفيفة في هذيْن البيتيْن ؛ لأنها لا تكـــون ألفـــاً إلا في الوقف ، وهذا الفعل قد اتصل به الضمير فلا يصح اعتقاد الوقف عليه دون الضمير ، وحُكـــي أن الحجاج قال : يا حرسيَّ اضربَا عنقَه ، وهذا قد يمكن فيه حمل الوصـــل على الوقف ، ويحتمل أن يريد : اضرِبْ أنت وصاحبُك ، وقد قيل في قوله سبحانه : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ... ﴾ [١] إن الخطاب لـــ (مالك) وحده حملاً على هذا البيـــت ، وقيل : بل هو راجع إلى قوله : " سائق وشهيد ") [٢] .

فقوله : (والله فاعبدا) لا يكون فيها إلا إرادة النون الخفيفة وأما قول الحجاج فيحتمل وجهين ، إمـــا أن تكون الألف في (اضربا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، أو أنها ألف الاثنين على معنى : (اضربْ أنتَ وصاحبُك) .

وكذا يُقال في ألف (القيا) في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ... ﴾ [٣] .

وجميع من استشهدوا بقول الأعشى السابق لم يقل أحدٌ منهم في ألف (فاعبدا) سوى أنها منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف ، ومنهم ابن جنى فـــي (ســـر الصناعة) ، فقد قال في معرض حديثه عن مواضع إبدال الألف عن النون الساكنـــة : (الثاني : إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفت عليهـــا ، وذلـــك نحـــو قوله تعـــالى : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [٤] وكذلك : " اضربَنْ زيداً " إذا وقفـــت عليهـــا قلت : " اضرِبَا " ، قال الأعشى :

..... ولا تعبـــدِ الـــشيطانَ والله فاعبُـــدا

يريد : فاعْبُدَنْ) [٥] .

---

(١) سورة ق : آية (٢٤) .
(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٦٣ ــ ١٦٤ .
(٣) سورة ق : الآية (٢٤) .
(٤) سورة العلق : الآية (١٥) .
(٥) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

ووافقه صاحب رصف المباني [١] .

وقال ابن يعيش بعد استشهاده ببيت الأعشى : (فقال : لا تقربنّها : بالنون الشديدة في النهي ، وقال : والله فاعبدا : فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر ثم وقف فأبدل منها الألف) [٢] .

وكذا قال أبو محمد السيرافي في شرحه على (أبيات سيبويه) [٣] .

وتبعهم الأشموني [٤] والشاطبي [٥] في شرحهما على الألفية .

وقال ابن الشجري : (فأما النون فقد حذفوها ساكنة ومتحركة فمن حذف الساكنة ، حذف نون التوكيد الخفيفة بِعِوَض وبغير عوض ، فحذفها بعوض يكون إذا وقفت عليها) ، ثم استشهد بالبيت السابق [٦] .

ولم يذكر ابن هشام في شرحه على (القطر) وشرحه على (الألفية) الاحتمال الثاني الذي ذكره في (المغني) .

والذي أراه أن ابن هشام لم يُورِد الاحتمال مقويًّا له ، وإنّما أَوْرده احتمالاً ، والبغدادي ضعّفه .

---

(١) يُنظر : رصف المباني ، ص ١٢٤ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٤٠ .

(٣) يُنظر : شرح أبيات سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٦٩ .

(٤) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ .

(٥) يُنظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة ، ج ٥ ، ص ٥٣٣ .

(٦) يُنظر : أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

المبحث الثاني

اعتراضات تتصل بالأبنية والكلمات

وفيه مسألتان

المسألة الأولى :

(رواية يعقوب بن السكيت في "زنّا على أبيه" وأصلها ومعناها) :

قال ابن هشام في قول الشاعر [١] (من الرجز) :

لا هُـمَّ إنّ الحَـارِثَ بـن جَبَلَـهْ زَنَـا علـى أَبِيْـهِ ثـمَّ قَتَلَـهْ
وكـان في جَارَاتِـهِ لا عَهْـدَ لَـهْ وأيُّ أَمْـرٍ سَـيءٍ لا فَعَلَـهْ[٢]

قال : (زنا : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب [٣] ، وأصله : " زَنَأ " بالهمز بمعنى ضيّق ، ورُوي بتشديدها ، والأصل : زَنَى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف وأناب " على " عن " الباء ") [٤] .

---

(١) نسبه السيوطي إلى ابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة ، (ينظر : شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٢٤) ، وقال الصاغاني : (قال شهاب بن العيِّف ، ويُروى للحارث بن العيِّف ، والأول هو الصحيح ، فإني وجدته في شعر شهاب بخط أبي القاسم الآمدي في أشعار بني شيبان) ، العُباب ، ج ١ ، ص ٦٧ ، فصل الزاي .
والأبيات قيلت في الحارث بن أبي شمّر الغساني الأعرج ، من بني جَبَلَهْ .
وهي في المغني ، ص ٣٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ ــ ٥٣٦ ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ، وزِيْدَ قبل البيتيْن الأخيريْن : ورَكِب الشادخة المحجَّلَهْ في شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ ، والخزانة ، ج ١٠ ، ص ٨٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ ، وذُكر البيت الأخير فقط في الإنصاف ، ج ١ ، ص ٧٧ ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ج ٨ ، ص ١٠٨ ، وفي الجني الداني ورد البيت الأخير هكذا : وأيُّ شيءٍ منكر لا فَعَلَهْ ، ص ٢٩٧ .

(٢) لا هم أصله : اللهم ، والعهد : الذمام والحرمه ، يصفه بالغدر وقِلّة المعروف ، أي أنه لم يَرْع عهد نسائه ، بل انتهك حرمتهن ، ولم يترك أمراً ذميماً إلا ارتكبه .

(٣) يعقوب بن إسحاق السكّيت أبو يوسف النحوي اللغوي ، صاحب كتاب (إصلاح المنطق) كان من أهل الفضل والدين ، موثوقاً بروايته ، وكان يؤدب ولد جعفر المتوكل بالله ، توفي سنة ٢٤٦، وعمره ٥٨ سنة خلف ولداً اسمه يوسف ، نادم المعتضد وخُصَّ به . (أنباة الرواة ، ج٤ ــ ص ٥٦ ــ ٥٩ ــ ٦١) .

(٤) مغني اللبيب ، ص ٣٢٠ .

قال البغدادي : (وقال المصنف : زَنَا : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب إلى قوله : وأناب " على " عن " الباء " ، وأقول : هذا خلاف ما قاله يعقوب ابن السكيت) [١] .

تحرير المسألة :

استشهد ابن هشام بقول الراجز :

لا هُمَّ إنّ الحَارِثَ بن جَبَلَهْ زَنَا على أَبِيْه ثُمَّ قَتَلَهْ

وكان في جَارَاتِه لا عَهْدَ لَهْ وأيُّ أمْرٍ سيءٍ لا فَعَلَهْ

على أن ترك تكرار (لا) هنا شاذ ، وذلك لأن (لا) النافية يجب تكرارها إن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ، ولم تعمل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً ، وكذا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال [٢] .

وفي الشاهد السابق وقع بعد (لا) الفعل ماضياً لفظاً وتقديراً ولم تكرّر (لا) فحكم ابن هشام عليها بالشذوذ [٣] .

ووردت في الأبيات كلمة (زَنَا) في قوله : (زَنَا على أبيه) ، وقد رواها ابن هشام بالتخفيف ، وقال بأنها رواية (يعقوب بن السكيت) وأن أصلها (زَنَأ)

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ .

(٢) ينظر : المغني ، ص ٣١٩ ــ ٣٢١ .

(٣) ذهب ابن يعيش إلى أن نفي الماضي بلا قليل ، وهي معه بمعنى (لم) سواء تكررت أم لا ، قال : (حملوا " لا " في ذلك ــ أي في مجيئها بعد الماضي ــ على " لم " إلا أنهم لم يُغيّروا لفظ الفعل بعد " لا " كما غيّروه بعد " لم " لأن " لا " غير عاملة و " لم " عاملة ؛ فلذلك غيّروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل) . شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٠٨ ــ ١٠٩ .
وكذا قال ابن الشجري في (أماليه) ، ولم يُقيّده بقلّة ، إلا أنه قال : (وأجود ما يجيء ذلك مكرراً) ، يُنظر : الخزانة ، ج ١٠ ، ص ٨٩ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ ، قال البغدادي في " الخزانة " : (وهذا ليس بشيء لاقتضائه جوازه قياساً ، والجيد قول ابن هشام في " المغني " (أنّ ترك التكرار شاذ) ، خزانة الأدب ، ج ١٠ ، ص ٨٩ .

بالهمز ، ومعناها : ضيّق ، ثم قال : (ورُوي بتشديد النون) هكذا (زنّا) وأصلها ــ كما ذكر ــ (زنى) معتلة غير مهموزة ، فكأن الشاعر قال : (زنى بامرأة أبيه) فحذف المضاف وهي (امرأة) وأناب (على) عن (الباء) .

وقد خطّأه البغدادي في خمسة مواضع [١] :

١) نسبة رواية التخفيف ليعقوب بن السكيت .

٢) قوله بأن أصل (زَنَا) المخففة (زَنَأ) بالهمز .

٣) تفسيره لـ (زَنَا) بضيّق .

٤) أن أصل (زَنَّا) المشددة (زنى) بغير همز .

٥) القول بأن (زنّا) المشددة على معنى فاحشة الزنى ، وهذا المعنى لـ (زَنَا) المخففة المعتلة .

فابن هشام قد خلط فيما ذكره على حد تعبير البغدادي في الخزانة [٢] .

وقد ردَّ على ابن هشام بالآتي :

١) قول يعقوب بن السكّيت : (قال في باب ما يهمز فيكون له معنى ، وإذا لم يهمز كان له معنى آخر) (يُقال : قد زنَّأ عليه مثقلة مهموز : إذا ضيّق عليه ، والزَّناء : الضيق ، وأنشَدَ ابنُ الأعرابي :

لا هُمَّ إنّ الحارث بن جَبَلَهْ ... زَنَّا على أبيه ثُمَّ قَتَلَهْ

وركِبَ الشَّادِخَةَ المُحَجَّلَة ... وكان في جاراته لا عَهْدَ لَهْ

وأيُّ أمر سيءٍ لا فَعَلَهْ

---

(١) يُنظر : خزانة الأدب ، ج ١٠ ، ص ٩٠ .

(٢) يُنظر : المرجع السابق : ج ١٠ ، ص ٩٠ .

وقوله : ركب الشادخة المحجلة ، أي : ركب فعلة قبيحة مشهورة ، ويُقال : شدخت الغُرَّة : إذا اتسعت في الوجه ، وكان أصله : زنّأ على أبيه بالهمز ، فتركه للضرورة ، وقد زنّاه من التزنية ، ويُقال : قد زَنَأ في الجبل يزْنأ زنْئاً ، مثل : زَنْعاً ، إذا صَعِد في الجبل ، وقد زنا يزني ، من الزِّناء) [١] .

٢) قال البغدادي : (وكذا في " تهذيب إصلاح المنطق " للخطيب التبريزي) [٢] .

فرواية يعقوب بن السكيت بتشديد النون (زنّا) وأصلها (زنَّأ على أبيه) بالهمز ، بمعنى : ضيّق عليه ، وعلى هذا المعنى لا يكون في الكلام حذف مضاف ، ولا إنابة (على) عن (الباء) ولا يكون المقصود فاحشة الزنى ، وأما (زنَأ) بتخفيف النون والهمز ، فمعناه : صَعِد ، و (زنا) المخففة المعتلة أصلها : (زنى) ، ومعناه معروف .

٣) قول ابن الشجري : (قوله : زنا على أبيه ، يُروى بتخفيف النون وتشديدها ، فمن رواه مخففاً فمعناه : زنا بامرأة أبيه ، ومن رواه مشدداً فأصله : زنّأ ، مهموز ، ومعناه : ضيّق عليه ، وهذا القول أوجه ، وهي رواية يعقوب ابن السكيت) [٣] .

وقد ذكر البغدادي بأن ابن هشام قد أخذ ضبط هذه الكلمة بالتخفيف ، وتفسيرها على معنى : زنا بامرأة أبيه ، أخذها من أمالي ابن الشجري [٤] .

---

(١) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ ، إصلاح المنطق ، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠ ، بتصرف يسير .
(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ .
(٣) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ ، وفي أمالي ابن الشجري ، ج٢ ، ص ٥٣٦ (زنا بامرأتِه).
(٤) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

ويقول البغدادي : (لم أقف على رواية " زنا على أبيه " بتخفيف المعتل ، وتفسيره " بزنا بامرأة أبيه " مع أن المرأة لا ذكر لها ، وكل من روى هذا الرجز رواه مشدداً مهموز الأصل مفسراً بالتضييق) [١] .

ثم أورد بعض الذين رووا الرجز كذلك ، وهم [٢] :

الجوهري في (صحاحه) [٣] ، والأزهري في (تهذيبه) [٤] ، والصاغاني في (عُبابه) [٥] ، وفي (شرح أبيات إصلاح المنطق) [٦] ، ليوسف بن السيرافي ، و (تهذيب إصلاح المنطق) [٧] للخطيب التبريزي ، و (شرح إصلاح المنطق) [٨] لابن السيد البلطيوسي ، ومن المتقدمين قبل ابن السكيت : ابن الأعرابي في (نوادره) [٩]، وتبعه أبو محمد الأسود الأعرابي في (ضالَّة الأديب) [١٠] ، وكذا ابن حبيب في كتاب (المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام) [١١] ، والحلواني في كتاب (أسماء الشعراء المنسوبين إلى أمهاتهم) [١٢] .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

(٢) يُنظر : المرجع السابق .

(٣) يُنظر : الصحاح باب (الألف المهموزة) ، مادة (زَنَأ) ، ص ٥٤ .

(٤) يُنظر : تهذيب اللغة ، ج ١٣ ، كتاب : الزاي ، ص ٢٦٠ ، مادة (زَنَى) .

(٥) يُنظر : العباب الزاخر واللباب الفاخر ، ص ٦٧ ، فصل (الزاي) ، مادة (زَنَأ) .

(٦) يُنظر : شرح أبيات إصلاح المنطق ، ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣ .

(٧) لم أجده .

(٨) لم أجده .

(٩) قال ابن الأعرابي في نوادره : (ويُقال : صَعِدَ في الجبل ، وأصعد ، ورَقِيَ يَرْقَى ، وزَنَأَ يَزْنَأُ زَنْئاً وزُنُوءاً ...) ، ج ١ ، ص ٥ ، وقال في موضع آخر : (زَنَأْتُ من فلان ، وضَنَأْتُ منه ، وطَنَأْتُ منه ، ووَدَقْتُ ، وأسْعَفْتُ ، وأَدَوْتُ ، وأضْرَرْتُ ، بمعنى دَنَوْتُ منه) ، ج ١ ، ص ١٠٢ ، فلم يَذْكُر في (زَنَأ) إلا هاذيْن المَعْنَيَيْن ولم يستشهد بقول الراجز ، ولا (زنّا) المشددة ومعناها وأصلها .

(١٠) لم أجده .

(١١) لم أجده .

(١٢) لم أجده .

وقال : (وأما القالي ، فقد قال في " المقصور والممدود " [١] : " وقال بعض اللغويين : زنَّا فلان على فلان مثقّلاً ، بغير همز ، إذا ضيّق عليه وأنشد : لا هُمَّ إن الحارث بن جَبَلَهْ ... إلى آخر الرجز " فلم أرَ مخالفة في هذه الكلمة غير هذا ، فإنه حكم بالإعلال الظاهر ، ولم يخالف في معناها ، وحكاه في (القاموس) ، قال : (وزنّى عليه تزنية : ضيّق) [٢] .

فالقالي جعل (زنّا) المشددة غير مهموزة على معنى (ضيّق) فخالف الجميع في أنّ (زنّا) التي على معنى (التضييق) ليست مهموزة الأصل عنده ، وإنّما معتلة .

ويؤيد ما ذكره البغدادي قول ابن منظور في (اللسان) قال : (وزنّأ عليه : إذا ضيّق عليه ، مثقلة مهموزة ، وزنَأ في الجبل يَزْنأُ زَنْئاً وزُنُوءاً : صعد فيه) ثم قال : (وزنّأ عليه : تزنئةً ، أي : ضيّق عليه ... واستشهد بالأبيات السابقة ...) وقال : (وأصله : زنّأ على أبيه بالهمز ، قال ابن السكيت : إنما ترك همزه ضرورة) [٣] .

وكذا قال الزبيدي في (تاج العروس) [٤] .

وقال في مادة (زنى) : (زنى الرجل يَزْنِي زِناً وزِنَاءً بكسرهما) ، قال اللحياني : (القصر لغة أهل الحجاز ، والمد لغة بني تميم ، فَجُر) [٥] .

فالصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لإراده كلام يعقوب بن السكيت في هذه المسألة ، وجميع الأقوال المذكورة تُوافقه .

ولعل ما قاله ابن هشام سبق قلم منه ... والله أعلم ..

---

(١) يُنظر : ص ٣٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

(٣) لسان العرب ، ج ٣ ، باب (الزاي) ، مادة (زَنَأَ) ، ص ١٨٦٨ .

(٤) يُنظر : تاج العروس ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ــ ٢٦٠ ، باب (الهمزة) ، مادة (زَنَأَ) .

(٥) السابق ، ج ٣٨ ، باب (الواو والياء) ، ص ٢٢٥ .

المسألة الثانية :

(جَلَلْ الحرفية والاسمية) :

قال ابن هشام : (" جَلَلْ " : حرف بمعنى " نَعَمْ " حكاه الزجاج في كتاب " الشجرة " ، واسم بمعنى : " عظيم " أو " يسير " ، أو " أجل ") [١] .

ثم استشهد للمعنى الأول ــ أي معنى عظيم ــ بقول الشاعر [٢] (من الكامل) :

قَوْمي هُم قَتَلوا أُمَيْمَ أخِيْ ... وإذا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

فَلَئِن عَفَوتُ لأعفوَنْ جَلَلاً ... ولَئِن سَطَوتُ لأُوهِنَنْ عَظْمِي [٣]

قال البغدادي معقّباً على كلام ابن هشام في الأبيات السابقة : (على أن جَلَلاً فيه بمعنى : عظيم ، وهذا من وظيفة اللغوي ، فلا وجه له في إيراده في علم الإعراب) [٤] .

---

(١) مغني اللبيب ، ص ١٦٣ .

(٢) البيتان للحارث بن وَعْلة بن شيْبان الذهلي البكري ، صحابي ، كان شريفاً مُطاعاً من السادة الشجعان ، وكان مع الأحنف لما فتح خُراسان وشهد يوم الجمل ، ومعه راية بكر بن وائل ، فقُتِل وقُتِل معه ابن له وخمسة من أهله ، ورثاه بعض الشعراء ، توفي سنة ٣٦هـ . (الأعلام ٢/١٥٤) .

(٣) المعنى ، يقول : قومي هم الذين فجعوني بأخي ، فإذا رُمتُ الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي ؛ لأن عِزّ الرجل بعشيرته ، فإن تركت طلب الانتقام صفحت عن أمر عظيم ، وإذا انتقمت منهم أوهنت عظمي . (شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٣٦٣) .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٥ .

تحرير المسألة :

(جَلَلْ) على وجهين :

حرف بمعنى : (نَعَمْ) ، أي : للجواب ، قال ابن هشام : (حكاه الزجاج في كتاب الشجرة) ، وتكون مبنية على السكون كسائر الحروف .

واسم بمعنى : (عظيم) ، أو (يسير) أو (أجْلْ) ، فمن الأول قول الشاعر : (من الكامل) :

قومي هم قتلوا أُميم أخي .....

..... **الأبيات**

ومن الثاني قول امرئ القيس [١] وقد قتلوا أباه : (من المتقارب) :

..... **ألاَ كُلُّ شَيءٍ سِوَاهُ جَلَلْ** [٢]

قال السيوطي في " شرح شواهده " : (" والجَلَلْ " من الأضداد يكون للحقير وللعظيم) [٣] .

---

(١) في ديوانه ، ص ١٠١ ، وهو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المُرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يماني الأصل ، مولده نحو سنة ١٣٠ق.هـ. بنجد ، اشتهر بلقبه ، واختلف في اسمه ، فقيل : حُنْدُج ، وقيل : مُليكة ، وقيل : عديّ ، أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر فلقّنه المهلهل الشعر ، فقاله وهو غلام ، وجعل يُشبّب ويلهو ويُعاشر صعاليك العرب ، فبلغ ذلك أباه ، فنهاه عن سيرته فلم ينته فأبعده إلى (دمّون) بحضرموت ، موطن آبائه وعشيرته ، وهو في نحو العشرين من عمره ، فأقام زهاء خمس سنين ، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب ، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه ، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب ، فقال : رحم الله أبي ، ضيّعني صغيراً ، وحمّلني دمه كبيراً ، لا صَحْوَ اليوم ولا سُكر غداً ، اليوم خمر وغداً أمر ، ونهض من غده فلم يزلْ حتى ثأر لأبيه من بني أسد ، وقال في ذلك شعراً كثيراً . (الأعلام ، ج ٢ ، ص ١١) .

(٢) صدره : **بِقَتْلِ بني أسَدٍ رَبَّهُمْ** .

(٣) شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٣٦٣ .

ومن الثالث قولهم : (فعلتُ كذا من جَلَلَكْ) أي : من أجْلِك .

ومنه بيت جميل بُثَيْنَة المشهور : (من الخفيف) :

رَسْـــمِ دارٍ وقفـــتُ في طَلَلِـــه كِـــدتُ أقـــضي الحيـــاة مـــن جَلَلِـــه

أي من أجله .

وقد أورد ابن هشام (جَلَلْ) الاسمية بمعانيها التي ذكرنا في (المغني) في الباب الأول ، وهو باب عقده في تفسير المفـــردات ــ أي الحـــروف ــ وذِكرْ أحكامها ، و (جَلَلْ) الاسمية ليست من الحروف ، ولا تُفيد علم الإعراب في شيء ، وإنما هـــي وظيفة اللغـــوي ، هذا كـــلام البغدادي في اعتراضه على ابن هشام ، واستشهد على ما قال بكلام الدماميني ، قال : (ولقد أجاد الدماميني في قوله : " لا ينبغي للمصنف عدّ هذا ؛ لأن الكلام في " جَلَلْ " المبنية على السكون ولا تكـــون إلا حرفاً ، وعلـــى تقدير أنه أراد ما هو أعـــم من المبنية حتى يسهل ذِكر التي هي اسم لا ينبغـــي أيـــضاً عدُّها ؛ لأن ما يُذكر في هذا الباب الحروف ، وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف مما تمسُّ الحاجة إلى ذكره من فعلٍ جامدٍ أو اسمٍ مُعرب يختص عن غيره من المعربـــات بحكـــم مثل : " كلٍ " و " جللْ " الاسمية بمنزلة زيد وعمرو لا حكم له يختـــص بـــه دون غيره ، ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكـــره ، وإلا فما له لم يقل في " نَعَمْ " إنها تكون اسماً ، وهي واحدة الأنعام ، وفي " إلى " إنها تكون اسماً بمعنى النعمة ، واحدة الآلاء ؟) [1] .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٦ ، يُنظر : شرح مغني اللبيب للدماميني ج ٢ ، ص ٦٢٧ ، بتصرّف .

ووافقه الدسوقي في حاشيته على (المغني) قال : (قوله : " واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجْــل " هذا استطــراد ، وإلا فَجَلَلْ التي ترد لهذه المعاني اسم وهو ليس مما عقد له الباب) [١] .

وكذا قال الشيخ / محمد الأمير في حاشيته على (مغني اللبيب) [٢] .

وقد ذكر السيوطي (جلل الاسمية) في مبحث الحــروف غير العاطفة ، قــال في (الهمع) : (ويرد اسماً بمعنى : عظيم ، قال : (من الكامل) :

قَــوْمِيْ هُــمْ قَتَلُــوْا أُمــيْمَ أَخِــي ....

....الأبيــات

وبمعنى : حقير ... وبمعنى : أجْل) [٣] .

فالاعتراض ــ كما فهمتُه ــ على ذكر " جلل " الاسم وهــو لا داعي لــه ؛ لأن موضوع الفصل الأول من كتاب (المغني) هو الحديث عن الحروف ومــا كــان بمعناهــا من الأسماء والظروف .

ولذلك عــدّ البغدادي حديث ابن هشام عــن " جلل " الاسميــة استطــراداً لا معنى له .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام ، وهو اعتراضه على قوله : (جَلَلْ : حرف بمعنى " نعم " حكاه الزجاج في " كتاب الشجرة ") [٤] .

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ٣٢٧ .

(٢) يُنظر : حاشية الشيخ على المعني ، ج ١ ، ص ١٠٩ .

(٣) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) مغني اللبيب ، ص ١٦٣ .

قال البغدادي : (على أن ذكْر " جَلَلْ " الحرفية غير لازم ، فإنها في غاية الشذوذ حتى إنها لَيست موجودة في أمهات كتب اللغة المدوّنة لجمع المستعمل والوحشي والغريب والنادر والشاذ) [١] .

وسمّى بعض هذه الكتب وهي : الجمهرة [٢] لابن دُريد [٣] ، والتهذيب [٤] للأزهري [٥] ، والمُحكم [٦] لابن سيده [٧] ، والصحاح [٨] للجوهري [٩] ، والعُباب [١٠] للصاغاني [١١] ، والقاموس [١٢] لمجد الدين [١٣] ، ولسان

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

(٢) يُنظر : جمهرة اللغة ، ج ٣ ، ص ١٨٨ ، مادة (جَلَلْ) .

(٣) محمد بن الحسن بن دُريد الأزدي ، أبو بكر من أئمة اللغة والأدب ، ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ ، وتوفي سنة ٣٢١هـ ، (الأعلام ، ج ٦ ، ص ٨٠) .

(٤) يُنظر : تهذيب اللغة ، ج ١٠ ، ص ٤٨٦ ــ ٤٨٩ ، مادة (جَلَلْ) .

(٥) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، أبو منصور ، أحد الأئمة في اللغة والأدب ، وُلد سنة ٢٨٢هـ في هراة بخراسان ، وتوفي بها سنة ٣٧٠هـ ، (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٣١١) .

(٦) يُنظر : المحكم والمحيط الأعظم ، ج ٧ ، ص ٢٠٤ ــ ٢٠٧ ، مادة (جلل) .

(٧) علي بن إسماعيل ، المعروف بابن سيده أبو الحسن ، ولد بمرسية سنة ٣٩٨هـ ، وانتقل إلى دانية ، فتوفي بها سنة ٤٥٨هـ ، (الأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٦٣) .

(٨) يُنظر : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٦٥٧ ــ ١٦٦١ ، مادة (جَلَلْ) .

(٩) إسماعيل بن حمّاد الجوهري أبو نصر ، لغويّ من الأئمة ، توفي سنة ٣٩٣هـ ، (الأعلام ، ج ١ ، ص ٣١٣) .

(١٠) لم يُطبع من الكتاب إلا باب الهمزة .

(١١) الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصاغاني الحنفي رضي الدين ، أعلم أهل عصره في اللغة ، ولد في لاهور (بالهند) سنة ٥٧٧هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٠هـ ، (الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢١٤) .

(١٢) يُنظر : القاموس المحيط ، ج ٣ ، فصل (الجيم) ، باب (اللام) ، ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠ .

(١٣) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر ، أبو طاهر ، مجد الدين الشيرازي الفيروزأبادي ، من أئمة اللغة والأدب ، وُلد بكارزين ، من أعمال شيراز سنة ٧٢٩هـ ، وتوفي في زبيد سنة ٨١٧هـ . (الأعلام ، ج ٧ ، ص ١٤٦) .

العرب [١] لابن مكرم [٢] ، ومن كتب النوادر : نوادر أبي زيد ، ونوادر القالي ، ونوادر ابن الأعرابي .

وقد وقفت بنفسي على كلمة (جَلَلْ) فيما عثرت عليه من هذه الكتب ، فلم أجد مَنْ ذكر (جَلَلْ) الحرفية كما قال البغدادي ، ووافق الزبيدي في معجمه (التاج) [٣] ، المعاجم السابقة ، فلم يذكر غير (جَلَلْ) الاسمية بمعانيها المختلفة .

ولم يذكر المالقي في " رصفه " غير " جلل " الحرفية ، تَبَعاً لابن هشام : قال : (إعلم أن " جَلَلْ " ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جَلَلْ ، ومعناها نَعَم ، حكى ذلك الزجاج في كتاب " الشجرة ") [٤] .

وكذا السيوطي في الهمع ، قال نقلاً عن ابن هشام ــ كما يظهر لي ــ : (جَلَلْ حرف " له " ، أي للجواب " كنعم " حكاه الزجاج في كتاب الشجرة) [٥] .

قال البغدادي معلِّقاً : (فشيء لم يُذكر في هذه الكتب ــ أي الكتب التي ذكرها ــ ولا له شاهد في كلام العرب ، فأي مسيس حاجة إلى ذِكره وإنما هو قول انفرد به الزجاج ، وكل مَنْ ذكرها إنما نقلها منه) [٦] .

---

(١) يُنظر :لسان العرب ، المجلد (١) ، ج ١ ، باب (الجيم) ، ص ٦٦٢ ــ ٦٦٦ ، مادة (جَلَلْ) .

(٢) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقه بن منظور ، وُلد سنة ٦٣٠هـ ، وتوفي سنة ٧١١هـ ، وقد أجمع المترجمون له على أنه كان مُحدّثاً فقيهاً (مقدمة التحقيق من كتابه " لسان العرب " للمحققين : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي) .

(٣) يُنظر : تاج العروس ، ج ٢٨ ، ص ٢١٧ ــ ٢٣٠ ، باب (اللام) ، مادة (جلل) .

(٤) صف المباني ، ص ٢٥٢ .

(٥) همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٣٧٣ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

واعتراض البغدادي ــ من وجْهه نظري ــ اعتراض جيّد ، وذلــك لأن مجيء (جَلَلْ) حرف بمَعنى (نَعَم) ليس لــه شاهد في كــلام العرب كما قــال ، ولكنّ ابن هشام ذكر (جَلَلْ) الحرفية على شرطه في الباب الأول ، وهو ذكر الحروف وأحكامها ، وإن كان قد نقلها من الزجاج ، فالزجاج إمام مُعتبر في فنّه ، ولا يُؤخذ على ابن هشام نقله عنه .

المبحث الثالث

اعتراضات تتصل بالتراكيب والجمل

وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى :

(ترخيم المنادى) :

قال ابن هشام في تعليقه على قول الله عز وجل : ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ... ﴾ [١] : (إن يدعو في معنى يقول ، مثلها في قول عنترة [٢] : (من الكامل) :

يَدْعُون عَنْتَرُ والرِّماحُ كَأَنَّهَا أشْطانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأَدْهَمِ

فيمن رواه (عنترُ) بالضم على النداء) [٣] .

قال البغدادي في ما ذكره ابن هشام على بيت عنترة : (على أن جملة (يا عنترُ) بضم الراء ، وتقدير (يا عنتر) محكية بقول محذوف ومفهومه أن فيمن فتح الراء لا يكون كذلك ، وليس الأمر كذلك) [٤] .

---

(١) سورة الحج : آية (١٣) .

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية ابن قراد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة سرى إليه السواد منها ، وكان من أحسن العرب شيمة ، ومن أعزهم نفساً ، يُوصف بالحلم على شدّة بطشه ، وفي شعره رِقّة وعذوبة ، وكان مغرماً بابنة عمه (عبلة) فقلّ أن تخلو له قصيدة من ذكرها (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٩١) .
والبيت من معلقته في شرح ديوانه ، ص ١٨٢ ، وهو من شواهد الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ ، والمحتسب ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، المغني ، ص ٥٤٠ ، همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٨٨ ، شرح الشواهد ، ج ١ ، ص ٤٨١ ، ج ٢ ، ص ٨٣٤ ، رصف المباني ، ص ٣١٧ ، شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ ، المعنى : أشطان : الحبال ، اللَّبان بفتح اللام : الصدر والأدهم : الفرس .

(٣) المغني ، ص ٥٤٠ ــ ٥٤١ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

تحرير المسألة :

عرّفه الرضي نقلاً عن ابن الحاجب بقوله : " هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً " (١) .

وقال أبو حيان : " النداء لغة : الدعاء ، اصطلاحاً : الدعاء بحروف مخصوصة " (٢) .

والحروف التي يُنبّه بها المنادَى خمسة :

يا وأيا وهيا وأي والهمزة ، وزاد الكوفيون (آ) و (آيْ) .

و (يا) هي أم الباب .

ولا يخلو المنادى من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف ، وإن كان مفرداً فإما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة . فإن كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة بُني على ما كان يُرفع به ، فإن كان يُرفع بالضمة بُني عليها نحو : (يا زيدُ) و (يا رجلُ) ، وإن كان يُرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو : (يا زيدان ، ويا رجلان) و (يا زيدون ويا رَجْلُون) ، ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأنّ المنادَى مفعول به في المعنى ، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه ، وكذا إذا كان الاسم المنادى مبنيّاً قبل النداء نحو : (يا هذا) ، ويُنصب مراعاة للمحل .

وأما إن كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة أومضافاً أو مُشبّهاً به فيُنصب ، مثال الأول : يا رجلاً خذ بيدي ، ومثال الثاني : قولك : يا غلامَ زيدٍ ، ومثال الثالث قولك : يا طالعاً جبلاً (٣) .

---

(١) شرح الرضي ، ج ١ ، ص ٣٤٤ .

(٢) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ٢١٧٩ .

(٣) يُنظر : شرح ابن عقيل ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ ــ ٢٣٥ .

ويكثرُ الترخيم في المنادى لكثرة النداء في كلامهم ، فلمّا كَثُر استعماله خفّفوا اللفظ ؛ لأن ما دار على الألسنة جديرٌ أن يُخفف [١] .

والترخيم لغة : هو ترقيق الصوت وتليينه .

ومنه قوله : (من الطويل) :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيْرِ ومَنْطِقٌ رَخِيْمُ الحَوَاشِيْ لا هُراءٌ ولا نَزَرُ

أي رقيق الحواشي .

وفي الاصطلاح : هو حذف أواخر الأسماء في النداء .

والمنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجردٌ منها ، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً علماً أو غير علم ثلاثياً أو أزيد ، وإن كان مجرداً منها فلا يُرخمَّ إلا بثلاثة شروط :

١) أن يكون رباعياً فأكثر .

٢) أن يكون علماً .

٣) أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد .

ويجوز في المرخّم لغتان :

إحداهما : أن يُنوى المحذوف منه ، ويُعبر عنه بلغة مَنْ ينتظر الحرف .

والثانية : أن لا يُنوى المحذوف ، ويُعبّر عنه بلغة من لا ينتظر الحرف .

فإذا رخّمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فنقول في جعفَر يا جعفَ ، وفي حارِث يا حارِ ، وفي منصُور يا منصُ وفي قِمَطْر يا قِمَطْ .

---

(١) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

وإذا رخّمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يُعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتَبنيه على الضم ، وتُعامِلُه معاملة الاسم التام ، فتقول : يا جعفُ ، ويا حَارُ ، وقِمَطُ .

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأن من الجمل التي لها محل من الإعراب : الجملة الواقعة مفعولاً ، وذكر بأنها تقع مفعولاً في ثلاثة أبواب ، أحدها : باب الحكاية بالقول أو مرادفه واستشهد فيها بقول عنترة : (من الكامل) :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كَأَنَّهَا أشْطَانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأدْهَمِ

على أن (يدعون) فيها في معنى (يقول) ، و (عنترُ) محكية بقول محذوف تقديره (يقولون يا عنترُ) .

وقال إنّ ذلك التقدير يكون عند من رواه (عنترُ) بالضم على النداء [١] .

فيكون (عنترُ) ببنائه على الضم منادى مرخّم على لغة من لا ينتظر .

وعقّب البغدادي على ما ذكره ابن هشام ، في جعله جملة (يا عنترُ) في البيت محكية بقول محذوف عند من رواه بالضم فقط ، وذلك لأن الجملة قد تكون كذلك عند من فتح الراء أيضاً .

وقد ذكر البغدادي (لفتح الراء) وجهين أحدهما الوجه السابق ، قال : (بل يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون على لغة من ينتظر فتكون جملة المنادى محكية أيضاً) [٢].

واستشهد لإثبات ما ذكره بكلام ابن جني في (المحتسب) قال الأخير بعد استشهاده بالبيت السابق : (فيمن ضم الراء من (عنترُ) أي يقولون : يا عنترُ ، وكذلك من فتح الراء ، وهو يريد (يا عنترة)) [٣] .

---

(١) يُنظر : المغني ، ص ٥٤٠ ــ ٥٤١ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

(٣) المحتسب ، ج ١ ، ص ١٠٩ . شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

وذلك موافق لما ذكره ابن الشجري في (أماليه) ، فقد قال بعد الاستشهاد بالبيت : (أي : يقولون يا عنترَ) [١] .

ويبدو أن ابن هشام قد أخذ كلامه من ابن الشجري ، ولكنّ ابن الشجري قال بما ذكرنا على رواية النصب ، وابن هشام قاله على رواية الرفع .

وتَبِع صاحب (رصف المباني) ابن هشام ، فقد قال بعد إنشاده لبيت عنترة : (على رواية من بَنَي (عنترُ) على الضم ، لأنه منادى ، أي يقولون : يا عنترُ) [٢] .

والذي أميل إليه أنه الصواب هو قول البغدادي ، وذلك لأنه لا بأس من أن تكون جملة (يا عنتر) محكية بقول محذوف على لغة من ينتظر بفتح الراء ، أو من لا ينتظر بضمها ، فكلا اللغتين ورد البيت بهما ، وفي كلتيها كان "عنتر" ذاهباً آخرهُ .

وقد استشهد سيبويه بالبيت في باب : (ما يكون فيه الاسم بعد ما يُحذف منه الهاء بمنزله اسم يُتصرّف في الكلام لم يكن فيه هاء قط) ، فجاءَ (عنترة) في البيت بعد ترخيمه بحذف التاء مبنياً على الضم ، قال سيبويه معلّقاً على البيت : (وجعلوا الاسم عنتراً ، وجعلوا الراء حرف الإعراب) [٣] .

فأما الوجه الثاني الذي يحتمله البيت عند فتح الراء ، والذي ذكره البغدادي ، هو أن يَكون (عنترَ) مفعولَ يدعون أي : وينادون عنترة ، قال البغدادي : " فيكون الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر " [٤] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ .

(٢) رصف المباني ، ص ٣١٧ .

(٣) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

قال الخطيب التبريزي في شرحه على (المعلقات) [١] :

(يُروى (عنترَ) بفتح الراء ، وهو مرخّم (عنترة) فيكون تَرَكَ ما قبل الحرف الأخير على حاله مفتوحاً ، ومن روى (عنترُ) بضم الراء احتمل وجهين أحدهما : أن يكون قد جعل ما بقي اسماً على حياله ؛ لأنه قد صار طرفاً كحرف الإعراب ، والوجه الثاني : ما رواه المبرد عن بعضهم أنه كان يُسمى (عنتراً) ، فعلى هذا الوجه لا يجوز إلا الضم ، هكذا ذكر النحّاس ، ويجوز أن يكون (عنتر) في هذا الوجه منصوباً بيدعون .

فكلتا الروايتيْن تحتمل وجهين .

ولعلَّ ابنَ هشام يرى أن اسمه (عنتر) ، وبهذا فلا تصحّ إلا رواية الضم على النداء ، ولا حجّه للبغدادي عليه .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

المسألة الثانية :

(الاعتراض بأكثر من جملة) :

قال ابن هشام : (وزعم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة) [١] .

قال البغدادي : (ولم ينقل في هذا الباب ــ أي باب الاعتراض ــ خلافاً في جواز ذلك لا عن أبي علي ولا عن غيره) [٢] .

تحرير المسألة :

الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع [٣] ، ذكرها ابن هشام في (المغني)[٤]، ونقلها عنه السيوطي في (الأشباه والنظائر) [٥] وقد ابتدأ ابن هشام بها قبل الجمل التي لها محل من الإعراب ؛ لأنها كما قال : (لم تحلّ محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل) [٦] .

ومن أنواع هذه الجمل : الجملة المعترضة بين شيئيين لإفادة الكلام تقوية وتحسيناً كقوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ... ﴾ [٧] ، قال ابن جني : (وجاء الاعتراض في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مُجرى التأكيد ، فلذلك لا يُشنَعُ عليهم ولا يُستنكر عندهم أن

---

(١) المغني ، ص ٥١٥ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٦ .

(٣) أ ــ الابتدائية والمستأنفة . ب ــ المعترضة . ج ــ التفسيرية . د ــ المُجاب بها القسم .
هـ ــ الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية .
ز ــ الواقعة صلة لاسم أو حرف . ح ــ التابعة لما لا محل له .

(٤) يُنظر : ص ٥٠٠ إلى ص ٥٣٦ .

(٥) يُنظر : ج ٢ ، ص ٢١ ــ ٢٢ .

(٦) المغني ، ص ٥٠٠ .

(٧) سورة البقرة : الآية (٢٤) .

يُعترضَ بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ والخبر وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذّاً أو مُتأوّلاً) [١] .

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة كقوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ... ﴾ [٢] .

ثم قال : (وزعم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [٣] : (من الطويل) :

أَرَانِيْ ولا كُفْرَانَ للهِ أَيَّةً لِنَفْسِي لَقَد طَالَبْتُ غَيرَ مُنيلِ

إن (أيَّة) وهي مصدر (أويت له) إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بـ (أويت) محذوفة ؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قال : وإنما انتصابه باسم (لا) أي : ولا أكفر الله رحمة منى لنفسي) [٤] .

فـ (أيّة) أصلها (أوية) فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وهي مصدر (أويت) له إذا رحمته ورفقت به ، وقد جعلها أبو علي منصوبة باسم (لا) وهو قول الشاعر (كفران) لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ؛ لأنه إن قدّرها منصوبة بـ (أَوَيْتُ) محذوفة كانت هي الجملة الاعتراضية الثانية ، وجملة : (ولا كفران لله) الجملة الاعتراضية الأولى فيقع ـ بهذا التقدير ـ الاعتراض بجملتين ، وهذا ما لا يُجيزه أبو علي كما ذكر ابن هشام .

---

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

(٢) سورة لقمان : الآية (١٤) .

(٣) لابن الدمينة ، والبيت من شواهد الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣٨ ، المغني ، ص ٥١٥ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ .

(٤) المغني ، ص ٥١٥ .

وقد أخذ ابن هشام كلامه ــ في ما نسبه إلى أبي علي ــ من ابن مالك في (شرحه على التسهيل) ، فقد قال الأخير بعد استشهاده بالبيت السابق : (أنشده أبو علي في (التذكرة) وقال : أيّة منصوب بكفران ، أي : لا أكفر الله رحمة لنفسي ، ولا يجوز نصب (أيّه) بـ (أويت) مضمراً لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي (أرى) بجملتين : إحداهما : لا واسمها وخبرها ، والثانية : أويت ، ومعناه : رققت) [١] .

وأما ما ذكره البغدادي ، فقد أخذه من كلام ابن جني عن شيخه أبي علي ، قال البغدادي : (وكلام ابن جني صريح أن في البيت اعتراضيْن ، قال في باب (الاعتراض) من (الخصائص) [٢] : (أنشدنا أبو علي : (من الطويل) .

أرانـي ــ ولا كفـران للـه أيـّةً ..... البيت

فيه اعتراضان : أحدهما : ولا كفران لله ، والآخر قوله : أيّة ، أي : أويت لنفسي أيّة ، معناه : رحمتها ، ورققت لها فقوله : أويت لها ، لا موضع له من الإعراب) انتهى ، ومراده من الاعتراضين الاعتراض بجملتين) [٣] .

فما ذكره ابن مالك عن أبي علي في كتابه (التذكرة) مخالف لما ذكره البغدادي من كلام ابن جني عن شيخه ، فبين القولين تعارض ، فابن مالك ومن تبعه قالوا بأن أبا علي لا يُجيز الاعتراض بجملتين ، ولِذا لم يجعل (أيّة) في البيت منصوبة بـ (أويت) محذوفة ، والبغدادي يقول إن أبا علي لم يمنع الاعتراض بجملتين فجعل (أيّة) في البيت منصوبة بـ (أويت) محذوفة .

ولعل ما ذكره الدسوقي في حاشيته على (المغني) يمكن أن يكون للتوفيق بين قولي أبي علي ، قال الدسوقي معقبّاً على كلام ابن هشام عن أبي علي : (قد يُقال :

---

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٤٤ .

(٢) يُنظر : الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣٨ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ .

هذا الكلام لا يُؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقاً ، لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل ، والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقاً) [١] .

فمراده بأن أبا علي يُجيز الاعتراض بأكثر من جملة ، ولم يقل بمنعه مطلقاً ، ولكن قال ما قاله في (التذكرة) لئلا يلزم تكثير خلاف الأصل في البيت ، وذلك لأن الاعتراض خلاف الأصل ، كذا جعل (أيّة) منصوبة باسم (لا) وليست بـ (أويت) محذوفة حتى لا يلزمه الحذف ، لأن الحذف كذلك خلاف الأصل ، وبذلك يمكن التوفيق بين قولي ابن هشام والبغدادي فيما ذَكَرَاهُ عن أبي علي .

ويُمكن أن يُقال إنّه ليس هناك تعارض بين القولين ، وذلك بأن يكون ما ذكره ابن مالك عن أبي علي صريح في منع الجمع بين اعتراضين ، وما ساقه البغدادي هو رأيُ ابنُ جنّي ، ولا يُستدلّ بقوله : (أنشدنا أبو علي) على أنه يذهب إلى جواز الاعتراضين ، فالمنع رأيُ أبي علي ، والجواز رأيُ تلميذه .

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ٤٢٤ .

المسألة الثالثة :

تقدير رابط يربط الجملة الواقعة مضافاً إليه بالمضاف :

قال ابن هشام في النوع الخامس عشر من أنواع الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها وهو كَوْن العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حِكْمة لغتهم وصحيح أقيستهم ، قال : (اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض ، فالأول ... ، والثاني : الجملة المضاف إليها نحو (يوم قام زيد) فأما قوله [١] : (من المتقارب) :

وتَسْخُنُ لَيْلَةً لا يَستطيع ... نُباحاً بها الكَلْب إلا هَرِيْراً

فنادر) [٢] .

قال البغدادي مُعلّقاً على كلام ابن هشام : (وكونه نادراً غير مسلّم) [٣] .

تحرير المسألة :

عرّف الصبان الإضافة لغة : بالإسناد [٤]،وقال أبو حيان الإضافة لغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت ، وأضفت ظهري إلى الحائط أملته [٥] .

---

(١) البيت من قصيدة للأعشى ميمون البكري مدح بها هوذه بن علي الحنفي من بكر ابن وائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ج ٣ ، ص ١٢٦ ، الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٣٠ ، المغني ، ص ٧٧٢ ، همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ ، شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٢٥٠ ، الخزانة ، ج ١ ، ص ٦٦ .

ومعنى هريرا : أن ينبح وخيشومه في بطنه من شدة البرد .

(٢) المغني ، ص ٧٧٢ .

(٣) شرح أبيات المغني : ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

(٤) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(٥) يُنظر : الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٧٩٩ .

وعُرْفاً ــ يعني في عُرف النحويين ــ : نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً [١] .

وهناك أسماء تلازمها الإضافة وهي على قسمين :

١) قسم يُلازمها لفظاً ومعنى نحو : (قُصارى ــ وحُمادى) .

٢) قسم يُلازمها معنى لا لفظاً نحو (كل وبعض وأي) .

وهذه الأسماء الملازمة للإضافة على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما لزم الإضافة إلى مضمر .

الثاني : ما يُضاف إلى الظاهر والمضمر .

الثالث : ما لزم الإضافة إلى الجمل .

وسأقتصر حديثي عن الجمل لأن المسألة لا تتعدّاه .

فالجمل تشمل الاسمية والفعلية ، والأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل (حيث ــ وإذ) وكذا كل ما يُشابه (إذ) في كونه اسم زمان مبهم غير محدد . واسماء الزمان المبهمة تعم ما يختص بوجه ما : كـ " حين ومدة ووقت وزمان " ، وما يختص بوجه دون وجه : كـ " نهار وليل وصباح ومساء وغداة وعشيّة " ، فإن كان غير مبهم أو محدد لم يُضف إلى الجمل .

وفي المغني تكلم ابن هشام في الباب الخامس [٢] عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها ، وعدّها عشرُ جهات منها : ألا يُراعي المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، وذلك لأن العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ، فإذا

---

(١) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٣٧١ ، الارتشاف ، ج ٢ ، ص ١٧٩٩ .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٦٨٤ .

لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط ، وذكر لهذه الجهة ستة عشر نوعاً ، كان النوع الخامس عشر منها : هو اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض ، وقد شرح ابن هشام المواضع التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع [١] .

وأما الموضع الذي ذكر ابن هشام بأنه لا يجوز وجود الرابط فيه هو الجملة المضاف إليها ، ولِذا قال : (فأما قوله : (من المتقارب) :

وتَسْخُنُ لَيْلَةً لا يستطيع نُباحاً بِهَا الكَلْبُ إلا هَرِيْراً

فنادر ، وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين) [٢] .

وذلك لأن (ليلة) أُضيفت إلى الجملة بعدها وهو قوله : لا يستطيع نُباحاً بها ... ، وكان في الجملة المضاف إليها ضمير يرجع إلى (ليلة) المضاف ، وهو الضمير المتصل في (بها) .

واعترض البغدادي عليه في قوله بأن رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف ــ كما في البيت السابق ــ نادر .

قال : (وكونه نادراً غير مسلّم ، فإن المضاف يجوز أن يعود عليه الضمير سواء كان مضافاً إلى مفرد أم إلى جملة وليس بلازم ، فقد يخلو من رجوع ضمير عليه)[٣] .

فالبغدادي يرى جواز رجوع الضمير الرابط من المضاف إليه إلى المضاف ، ولِذا فوقوعه ليس نادراً .

والظاهر أن ابن هشام قد تَبِع ابن مالك فيما ذكره ، وابن مالك كان تابعاً لابن السراج ، فقد قال الأخير : (فإن قلت : أعجبني يوم قمتُه ، فرددت إلى يوم

---

(١) يُنظر : المغني ، ص ٦٥٣ ــ ٦٦٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٧٢ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

ضميراً في (قام) لم تَجُزَ الإضافة ، قال الله ﷻ : ﴿ ... وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ... [١] ﴾ [٢] .

فجعل جملة ﴿ ... تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ... ﴾ في الآية الكريمة صفة لاسم الزمان (يوماً) ولم يجعلها مضافة إليها ، وذلك لأن في الجملة ضميراً يعود إلى اسم الزمان ، وهو الضمير المتصل في (فيه) فلم تُجز الإضافة .

ولِذا قال ابن هشام بعد كلامه السابق : (والصواب في مثل قولك : أعجبني يوم وُلدت فيه) تنوين (اليوم) وجعل الجملة بعده صفة له) [٣] .

وقال ابن مالك في (شرحه على التسهيل) : (اذهب بذي تسلم) حيث أضيفت (ذي) بمعنى صاحب إلى مضارع (سلم) مسنداً إلى المخاطب بَعْدَ اذ هب) ، وقد اتفقت هنا الإضافة إلى الفعل لفظاً وإلى المصدر تقديراً إن كان مضافاً إلى جملة مقدر الإضافة إلى مصدر من معناها ، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها ، كما لا يعود من المصدر ، فإن سُمع ذلك عُدَّ نادراً كقول الأعشى (من المتقارب) :

وتَبْرُدُ بَرْدَ رداءِ العَرُوْ ... سِ رقْرَقَت في الصَّيْفِ فيه العَبِيْرَا

وتَسْخُنُ لَيْلَةً .... البيت

وهذا مما خفي على أكثر النحويين) [٤] .

---

(١) سورة البقرة : الآية (٢٨١) .

(٢) الأصول ، ج ٢ ، ص ١٥ .

(٣) المغني ، ص ٧٧٢ .

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ١٢٦ بتصرف .

وكما قدّمنا ، فإنه لا يُضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان ، ولِذا عدّ ابن مالك قولهم : (اذهب بذي تسلم) بإضافة (ذي) بمعنى صاحب ــ باختلاف فاعله بحسب المخاطب ــ إلى جملة ، من الشذوذ .

وعلّل ابن مالك عدم جواز عود ضمير رابط من الجملة المضاف إليها إلى اسم الزمان المضاف ، بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها ، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضميرٌ) إلى المضاف ، فكذلك لا يعود إلى اسم الزمان المضاف ضميراً من الجملة المضاف إليها .

وقال أبو حيان : (ولا يجوز أن يعود من الجملة التي أُضيفت إليها اسم الزمان ضمير على اسم الزمان) [١] .

وقد نقل السيوطي كلام ابن مالك السابق ثم قال : (والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فُصلت عن الإضافة وجُعلت صفة كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ... ﴾ [٢] .

وكما هو ظاهر من النصوص الواردة ، فإن عدم جواز وجود رابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف يكون فقط في الجملة المضاف إليها أسماء الزمان ، وهذا ما ينطبق على البيت السابق الذي استشهد به ابن هشام .

ولم أجد ــ فيما بحثت ــ أحداً قال بوجود رابط يربط الجملة المضاف إليها ــ سواء كان مفرداً أم جملة ، بالمضاف ، في غير ما ذكرتُ .

فالذي أتبيّنه صحّة كلام ابن هشام ، وذلك لأن النصوص التي أوْرَدتُها تُثبته ... والله أعلم بالصواب .

---

(١) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٢٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٨١) ، همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ .

المسألة الرابعة :

حذف الصفة :

قال ابن هشام في مبحث (حذف الصفة) : (وقال [١] : (من الوافر) :

..... ولَيْسَتْ دَارُنَا هاتَا بِدَارِ [٢]

أي بدار طائلة) [٣] .

قال البغدادي معلّقاً على كلام ابن هشام في تعليق الأخير على البيت السابق :

(على أن الصفة محذوفة ، أي بدار طائلة ، وليس المعنى على هذا) [٤] .

تحرير المسألة :

تكلم ابن هشام في (الباب الخامس) من كتابه (المغني) عن مصطلح (الحذف) فذكر شروطه ومواضع وقوعه وأحكامه ، ومن هذه المواضع التي ذكر وقوع الحذف فيها هو حذف الصفة ، واستشهد عليه بقول عمران بن حطّان : (من الوافر) :

---

(١) لعمران بن حطان في الكتاب ، ج ٣ ، ص ٤٨٨ ، شرح أبيات سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، المقتضب ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، تخليص الشواهد ، ص ١٢١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٩٢٦ ، شرح الشاطبي على الألفية ، ج ١ ، ص ٣٩٦ ، الخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٦١ ، شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١٣٦ ، المغني ، ص ٨١٨ ، وهو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي ، أبو سماك ، رأس القعدة من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم ، كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث من أهل البصرة ، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم ، وروى أصحاب الحديث عنه ، كان شاعراً مغلقاً مُكثراً ، مات إباضياً سنة ٨٤هـ ، (الأعلام : ج ٥ ، ص ٧٠) .

(٢) صدره :

(**وليس لعيشنا هذا مهاةٌ**) .

(٣) المغني ، ص ٨١٨ ــ ٨١٩ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٥ .

ولَـــيْسَ لَعيْـــشنَا هـــذا مهـــاهٌ ولَيْـــسَتْ دارُنَـــا هاتَـــا بِـــدَارِ

على أن صفة (بدار) محذوفة ، تقديره : بدار طائلة .

واعترض البغدادي على تقديره المحذوف أنه (صفة) وعلل اعتراضه ذلك بأن معنى البيت ليس على حذف الصفة ، وإنما حذف مضاف إليه ، قال في تعليقه علـى تقدير ابن هشام : (وليس المعني على هذا ، وإنما المعنى : ليست بدار إقامـة وقـرار فالمحذوف إنما هو المضاف إليه) [١] .

وليُثبت استقامة معنى البيت على التقدير الذي ذكره أورد الأبيات التي بعـد البيت السابق ، قال : (قال أبو زيد في أوائل (نوادره) قال عمـران بـن حطـان السدوسي الخارجي من قصيدة طويلة : (من الوافر) :

ولَـــيْسَ لَعيْـــشنَا هـــذه مَهَـــاهٌ .....البيـت

لَنَـــا إلا لَيَـــالي هيِّنَـــاتٍ وبُلغَتُنَـــا بأيَّـــامٍ قِـــصَارِ

وإن قلنـــا لعـــلَّ بهـــا قـــراراً فمـــا فيهـــا لِحَـــيٍّ مـــن قَـــرَارِ

أرانـــا لا نَمَـــلُّ العَـــيْشَ فيهـــا وأُوْلِعْنَـــا بحـــرصٍ وانتظـــارِ

ولا تَبْقَـــى ولا نَبْقَـــى عليهـــا ولا في الأمـــر نَأْخُـــذُ بِالخِيَـــارِ

ولكنّـــا الغَـــداةَ بَنُـــو ســـبيلٍ علـــى شَـــرَفٍ نُيـــسَّرُ لا نْحِـــدارَ

كَرَكْـــبٍ نَـــازِلِيْن علـــى طريـــقٍ حَثِيْـــثٍ رائـــحٍ مِـــنْهُم وسَـــارِي

وغَـــادٍ إثْـــرَهُم طَرَبـــاً إلـــيْهِم حثيـــثَ الـــسيرِ مُؤتَنِـــفَ النهَـــارِ

قال أبو حاتم : حثيثَ بالنصب ، ومؤتنف أيضاً) [٢] .

---

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٥ .

(٢) السابق .

وفي (الخزانة) أورد البغدادي الأبيات التي ذكرها عن أبي زيد ولكنّه ذكر البيت الثالث قبل البيت الثاني [١] .

وقال السيوطي في (شرحه على الشواهد) بعد إنشاده البيت السابق :

(وبعده : (من الوافر) :

لنا إلا ليَالٍ باقياتٍ وبُلغَتُنَا بأيَّامٍ قِصَار

ولا تَبْقَى ولا نَبْقَى عليها ولا في الأمر نأخذ بالخيارِ

وما أمْوَالُنَا إلا عَوَارٍ سَيَأخْذُهَا المُعيرُ من المُعَارِ [٢]

وقد استشهد ابن هشام بالبيت الذي نحن بصدده في (تخليص الشواهد) ثم قال : (وبعد البيت : (من الوافر) :

وما أمْوَالُنَا إلا عَوَارٍ سَيَأخْذُهَا المُعيرُ من المُعَارِ [٣]

والذي أراه بأن البيت يصحّ على القولين ، قول ابن هشام على حذف الصفة (طائلة) ، وقول البغدادي على حذف المضاف إليه (إقامة وقرار) .

وذلك لأن معنى البيت مع الأبيات التي تليه يستقيم على التقديريْن ، والله أعلم ...

---

(١) يُنظر : الخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٦١ .

(٢) شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٩٢٦ .

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ١٢٣ .

المبحث الرابع

اعتراضات تتصل بتحقيق نسبة قول أو شاهد

وفيه مسألتان

المسألة الأولى :

(نسبة البيت للبيد) :

قال البغدادي (قال ابن هشام : (... واستعار للغفلات يداً [١] كما استعارها زهير : إذ أصبحت بيد الشمال زمامها) [٢].

ثم قال يُخطّيء ابن هشام : (والصواب لبيد بدل زهير) [٣] .

تحرير المسألة :

ذكر ابن هشام في (شرح أبيات ابن الناظم) [٤] بأن الهمزة قد تدخل على (لا) التبرئة [٥] ، فيبقى أحكام اسمها وخبرها وأحكام توابع اسمها ، وقد ترد (ألا) بجملتها لأحد ثلاثة معانٍ ، منها : التمني ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر : [٦] (من الطويل) :

---

(١) قال السيوطي : (واستعار للغفلات التي هي جمع غفلة يداً تشبيهاً بمن يكتسب أشياء بيده) ، (شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣) ، وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية : (قوله : (يد الغفلات) استعارة بالكناية حيث شبّه الغفلات من حيث كونها سبباً في وقوع ما لا يليق بشخص وقع منه الفساد فيما صنعته يده ، ثم طوى ذكر المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وهو اليد على طريق الاستعارة بالكناية ، وإثبات اليد للغفلات تخييل) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) يُنظر تخليص الشواهد ، ص ٤١٤ ــ ٤١٥ .

(٥) (لا) هذه هي التي لنفي الجنس ، وهي تعمل عمل (إنّ) من نصب الاسم ورفع الخبر ، ولكنها لا تعمل إلا في نكرة تكون اسماً لها ، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة . (إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك ، ج ١ ، ص ٢٥٧) .

(٦) قائله مجهول .

ألا عُمْـــرٌ ولّـــى مُـــستَطاعٌ رُجُوعُـــهُ فيَـــرْأبَ مَـــا أَثْـــأَتْ يَـــدُ الغَفَـــلاتِ [١]

وقال بعد توضيح الشاهد وشرحه : (واستعار للغفلات يداً كما استعارها زهير للشمال في قوله : (من الكامل) :

وغَـــدَاةَ رِيْـــحٍ قَـــدْ وزعْـــتُ وقِـــرَّةٍ إذا أَصْـــبَحَتْ بِيَـــدِ الـــشَّمالِ زِمَامُهَـــا) [٢]

وخطأ البغدادي ابن هشام في نسبته البيت لزهير ، وذلك لأن البيت الشعري ضمن معلقة لبيد ابن ربيعة العامري [٣] ، وهي في ديوانه ص ١٥٠ ، وقـــد فتـــشت ديوان زهير ولم أجد هـــذا البيت .

---

(١) المعنى : يقول كم أتمنى لو يرجع العمر الذي ولى ومضى ، فأصلح ما فرط مني في حالة الغفلـــة وعـــــدم التذكر ، (ويُروَى : " ما أثَّتْ " مكان " ما أَثْأَتْ ") .

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ٤٢٠ .

(٣) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ ويُعد من الصحابة ، عاش عمراً طويلاً ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، ومطلع معلقته :

عَفَـــتِ الـــدِيّارُ مَحَلُّهَـــا فَمُقَامُهَـــا بِمِنَـــى ، تَـأَبَّـــدَ غَولُهـــا فَرِجَامُهَـــا

توفي سنة ٤١هـــ . (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٤٠) .

المسألة الثانية :

(اختلافهما في نسبة بيت شعري) :

قال ابن هشام : (وقال الطائي : (من الطويل) :

..... فَحَسْبِي من ذي عَنْدَهُم ما كَفَانِيَا [١] [٢]

قال البغدادي : (فنسبة المصنف البيت إلى الطائي غير جيّدة ، والله أعلم) [٣].

تحرير المسألة :

(ذو) عند طي من الأسماء الموصولة ، وتُستعمل عندهم بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد وهي الإفراد والتذكير ، فيُقال : جاءني ذو فعل ، وذو فعلت ، وذو فعلا ، وذو فعلنا ، وذو فعلوا فيستوي فيه التثنية والجمع والمؤنث ولِذا قال ابن مالك في الفيّته [٤] " وهكذا (ذو) عند طي شُهِر " .

قال الشاطي : (يعني بهذا اللفظ بعينه) [٥] .

---

(١) صدره : فإما كرام موسِرُون أتيتهم .

البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لإبن مالك ، ج ١ ، ص ١٩٤ ، شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ١١٥ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ج ١ ، ص ١٤٠ ، أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ١٦٠ ، تلخيص الشواهد ، ص ٥٣ ، ص ١٤٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ١ ، ص ٢٣٠ ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٢) المغني ، ص ٥٣٥ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ .

(٤) متن الألفية ، ص ٨ .

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ج ١ ، ص ٤٥٦ .

وتُسمى (ذو) الطائية ، لأنه لا يستعملها موصولة إلا طي أو مَنْ تشبّه بهم [١].

والمشهور عنهم بناؤُها على السكون وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجرّاً ، نحو : جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام) .

و(ذو) الطائية غير (ذو) التي من الأسماء الستة ، فإنّ الأخيرة تُعرب بعلامات حرفية وهي الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ، وتكون بمعنى صاحب ، نحو : (جاءني ذو مال) ، أي : صاحب مَالٍ .

وقد أعرب بعض طي (ذو) الموصولة إجراءاً لها مُجرى (ذو) التي بمعنى صاحب لشبهها الصوري بها [٢] .

ورُوي بالوجهين قولُ الشاعر : (من الطويل) :

وإما كرام مُوسِرون أتيتهم ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

فـ (ذي) في البيت هي الطائية ، وقد رُويت مجرورة بالياء ورُويت بالواو مبنية على السكون .

واستشهد ابن هشام بالبيت السابق في (المغني) على ظهور الإعراب في الموصولات ، وقد أنشده منسوباً إلى الطائي .

---

(١) يُنظر : توضيح المقاصد ، ج ١ ، ص ١٤٠ .

(٢) وقيّد ابن الضائع ذلك بحالة الجر ؛ لأنه محل السماع .

(يُنظر : تخليص الشواهد ، ص ١٤٤ ، شرح التصريح ، ج ١ ، ص ٤٦٥) .

وقال الأزهري في شرحه على التوضيح : (وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب) ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

واعترض البغـــدادي على نسبتـــه تلـــك ، وذلك لأن البيت ـــ كما قال ـــ قد نسبه أبو تمام في (الحماسة) إلى منظور بـــن سُحـــــيم الفقعـــــي ، وكـــــذا شُرّاحهـــا [١] .

وقد رجعت إلى شرح من شروح الديوان للشارح الإمام أبي زكريا التبريـــزي، فوجدت البيت في الجزء الثالث صفحة ٩١ منسوباً إلى منظور الفقعسي كمـــا ذكـــر البغدادي .

وكذا ورد البيت منسوباً إلى منظور بن سُحيم الفقعسي في المقرب [٢] ، وشرح المفصل [٣]، وشرح التصريح [٤]، وشرح الشواهد [٥] ، وشرح الخلاصة للشاطبي [٦] ، وحاشية الدسوقي على المغني[٧]. وكذا في المعجم المفصل[٨] للدكتور/ إميل يعقـــوب ، ومعجم الشواهد العربية [٩] لعبد السلام هارون .

قال البغدادي : (وفقعس ينتهي نسبه إلى أسد بن خُزيمة بن مُدركة بن إليـــاس ابن مُضر) [١٠] .

يُشير بقوله ذلك إلى أن منظور الفقعسي لا يرجـــع نسبه إلى طيء ، فلا عُـــذر لابن هشام في نسبته الطائي .

---

(١) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ .

(٢) يُنظر : المقرب ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٣) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١٤٨ .

(٤) يُنظر : شرح التصريح ، ج ١ ، ص ٤٦٥ ، ص ٢٠٧ .

(٥) يُنظر : شرح الشواهد ، ج ٢ ، ص ٨٣١ .

(٦) يُنظر : شرح الخلاصة ، ج ١ ، ص ٤٥٦ .

(٧) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ .

(٨) يُنظر : المعجم المفصل ، ج ٢ ، ص ١٠٨٧ .

(٩) يُنظر : معجم الشواهد ، ص ٥٥١ .

(١٠) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٥٣.

وقال السيوطي : (شاعر إسلامي) [١] .

وفي ترجمة الزركلي لـ (منظور الفقعسي) ، قال : (منظور بن سحيم ابن نوفل ابن نضلة الأسدي الفقعسي) [٢] .

ولكنّ الدسوقي في حاشيته على (المغني) قال : (قوله : (وقال الطائي) : أي قال الشاعر الكائن من بني طيء ، والمراد به هنا منظور بن سُحيم الفقعسي) [٣] .

وهذا لاَ يسْتقيمْ لما ذكرنا .

ولم أجد ـ فيما أعلم ـ مَنْ أنشد البيت السابق منسوباً إلى الطائي ، فالذي أتبيّنه أن ما ذكره البغدادي هو الصواب .. والله أعلم بالصواب .

ولعل ما ذكره ابن هشام جاء من قولهم بأن بعض طي قد أعربوا (ذو) المبنيّة ، فظهر له بأن البيت منسوبٌ إلى أحدهم .

أو لأن هذا الشاعر قد تكلّم بلغة طيء وهو في أصله ليس منهم ، فَحُسِبَ عليهم .

---

(١) شرح الشواهد ، ج ٢ ، ص ٨٣١ .

(٢) الأعلام ، ج ٧ ، ص ٣٠٨ .

(٣) ج ٢ ، ص ٤٥٦ .

الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخيراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد ،،،

ففي نهاية هذا البحث الذي عشت معه شهوراً طويلة ، والذي درستُ خلاله اعتراضات البغدادي على ابن هشام ، خرجتُ ببعض النتائج ألخصها فيما يلي :

١) ابن هشام إمام من أئمة النحو وعلم من أعلامها الكبار ، ويعد كتابه (مغني اللبيب) من أهم مصنفاتـــه ؛ ولذا حظـــي باهتمام العلماء والدارسين في زمنه وبعد زمنه .

٢) يُعَدُّ البغدادي عالم من علماء العربية ، استفاد من الكم الهائل من علم المتقدمين ، وكان له أثرهُ الذي لا يُنكر عند المتأخرين في مصنفاته وشروحه لشواهد العربية ، ومنها شرحه على أبيات مغني اللبيب .

٣) اعتمد البغدادي في شرحه لأبيـــات المغني على مصادر ومراجـــع في مختلف الفنون .

٤) كان البغدادي صاحب شخصية نحوية مستقلة ، فهو في شرحه لم يكن ناقلاً عن ابن هشام كل ما يقولُه ، بل كان منه اعتراضٌ عليه .

٥) تفاوت موقـــف البغدادي من ابن هشام ؛ فتارةً يؤيده وتارةً يكتفي بمجرد النقل عنه ، ومرةً يعارضهُ ويناقشهُ .

٦) يحرص البغدادي في تناوله لرأيً يخالفه على تقصّيهِ تقصياً دقيقاً .

٧) أثبتَ البحثُ أن معظم ردود البغدادي على ابن هشام في اعتراضهِ عليه لم يكن من اجتهادهِ الشخصي ، بل كان تابعاً مقتفياً لغيرهِ من علماء الصناعة ، كسيبويه ، وابن جني والرضي وأبي حيان والدماميني ، حيث كان أثر هؤلاء جليّاً في مسائل الاعتراض ، وقد يقتضي ـــ في القليل ـــ غير هؤلاء .

٨) إذا أورد ابن هشام رأياً ولم يجد البغدادي من قال به من علماء الصناعة اعترض عليه بتفرّده بذلك الرأي .

٩) ذكر البغدادي أسماء لمصنفاتٍ يغلب على الظن فقدانها ، أو أنها لم تُطبع حتى اليوم ، كالنوادر لأبي زيد ، وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، وضالّة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي وغيرها .

١٠) فيما تبينتهُ من خلال الدراسة ظهر لي أنه في أكثر المسائل كان الحق مع البغدادي فيما ذهب إليه ، وفي مواضع أخرى كان الحق مع ابن هشام ، وأحياناً يأخذ البغدادي بظاهر عبارة ابن هشام فيعارضهُ ، ويكون في الأصل لا تعارض بين رأييهما .

١١) اتسمت الفاظ البغدادي في اعتراضه بالاعتدال والقصد ، مما يعني احترامه لآراء ابن هشام وفكره ، فالفاظه ليس فيها عنف ولا تجريح وكلها تتوجّه إلى عين الرأي المخالف .

١٢) كان البغدادي متأدباً مع ابن هشام ، تمثل ذلك في لين العبارة معه ؛ وذلك مثل قوله عنده اعتراضه على كلام ابن هشام : (فيه نظر) (سهو قلم) (غير جيد) ونحو ذلك .

١٣) كان البغدادي يحرص ــ عند عرضه لآراء ابن هشام ــ على الدقّة في نقل نصّه دون تصرّف .

١٤) البغدادي ثقةٌ فيما ينقلهُ ، وفيما يعزوه من أقوال وآراء في اعتراضاته .

١٥) استدل البغدادي بالأصول النحوية المعتبرة ؛ كالسماع والقياس والإجماع .

١٦) ظهر من خلال البحث أن الأسلوب الذي اعتمده البغدادي في اعتراضاته تنزع إلى السهولة والبعد عن الجدل .

١٧) اتضح لي أن البغدادي صاحب فكر ومعرفة وسعة إطلاع ، يأخذ من كل علمٍ بطرف ، ظهر ذلك من خلال كتابه (شرح أبيات مغني اللبيب) .

١٨) لم يكن البغدادي مُتصيّداً لأخطاء ابن هشام ، بل كان غرضه الوصول إلى الصواب ؛ فأحسبُهُ مُحبّاً للحق باحثاً عنه ما وسعه ذلك .

فجزى الله تعالى علمائنا خير الجزاء .

الفهـــارس

وتشتمل على :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً : فهرس الأحاديث .

ثالثاً : فهرس الأشعار .

رابعاً : قائمة المصادر والمراجع .

رابعاً : فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقمها	الصفحــة
(سورة البقرة)		
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ... ﴾	٢٤	٢٩١
﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٦	١٦٥، ١٦٧
﴿ ... فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ... ﴾	٣٦	١٦٦
﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ... ﴾	٤٢	٣٩
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ ... ﴾	٤٨	١٤٨
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ ... ﴾	٦٧	١٤٨
﴿ ... قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٨٠	٩٥
﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ... ﴾	١٠٦	٢٤٢

الآيـــــة	رقمها	الصفحـة
تـابع : (سورة البقرة)		
﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ ... ﴾	١٠٨	١١٨، ١٢٠، ١٢١
﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ... ﴾	١٣٣	١٢١
﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ... ﴾	١٣٧	١٥٣، ١٥٨
﴿... لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ...﴾	٢٣٣	٥٢، ٦٠، ٦٥، ٦٧
﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ... ﴾	٢٧١	٢٤٢
﴿ ... وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ... ﴾	٢٧٢	٢٤٨
﴿... تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ... ﴾	٢٨١	٢٩٨
(سورة آل عمران)		
﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ... ﴾	٨١	٨٤
(سورة النساء)		
﴿ ... فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ... ﴾	٣	٢٤٣
﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾	٦	١٥٣

الآيـــــة	رقمها	الصفحـة
تابع : (سورة النساء)		
﴿ ... يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا ... ﴾	٧٣	١٧٢
﴿ ... مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ... ﴾	١٢٣	٢٥٤
(سورة المائدة)		
﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ ... ﴾	١٣	٨٣
﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ... ﴾	٧١	٥٤
(سورة الأعراف)		
﴿ ... فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ... ﴾	٥٣	١٧٢
﴿ ... إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾	١١٥	١٣٤
﴿ أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآ ... ﴾	١٩٥	٩٤، ١١٨
(سورة التَّوبة)		
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ... ﴾	٦	١٢٥، ١٢٧، ١٢٨
(سورة يونس)		
﴿ ... وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾	٤٤	٢٤٤
(سورة يوسف)		
﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ... ﴾	٩٦	٨١

الآيـــــة	رقمها	الصفحـة
(سورة الرَّعد)		
﴿ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ... ﴾	١٦	١١٨
﴿ ... أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾	٣١	٥٤
﴿ ... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ... ﴾	٤٣	١٥٢
(سورة النَّحل)		
﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ... ﴾	٤٩	٢٤٢
(سورة الإسراء)		
﴿ ... فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡ ... ﴾	٦٧	٢٢٩
(سورة الكهف)		
﴿ ... ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةً مِّنۡ عِندِنَا ... ﴾	٦٥	١٩٢
(سورة طه)		
﴿ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	٢٤٢
﴿ ... لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾	٤٤	١٣٩
﴿ ... وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي ... ﴾	٨١	١٧٢

الآيـــــة	رقمها	الصفحـة
تـابع : (سورة طه)		
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ... ﴾	٨٩	٥٤
(سورة الأنبياء)		
﴿ ... وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	١٠٩	١٠٤
(سورة الحج)		
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾	١٨	٢٥٤
(سورة النُّور)		
﴿ ...أنْ غضِبَ اللهُ عليها ... ﴾	٩	٧٥
(سورة الشُّعراء)		
﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ... ﴾	٨٢	٥٥
(سورة النَّمل)		
﴿ ... فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ... ﴾	٤٠	١٩٢
﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ ... ﴾	٤٠	١٩٢
﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ... ﴾	٨٤	١٢٠

الآيـــــة	رقمها	الصفحـة
(سورة القصص)		
﴿ ... فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ... ﴾	١٥	١٦٦
(سورة العنكبوت)		
﴿ الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ... ﴾	١ ــ ٢	٥٤
(سورة لقمان)		
﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ... ﴾	١٤	٢٩٢
(سورة السجدة)		
﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ ... ﴾	٢ ــ ٣	١١٨
(سورة الأحزاب)		
﴿ ... وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ... ﴾	٢٥	١٥٢، ١٥٣
(سورة يس)		
﴿ ... مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا ... ﴾	٥٢	٢٥٤
(سورة الصَّافَّات)		
﴿ ... أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾	٩٥	٩٣
﴿ ... أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ... ﴾	١٠٤ــ١٠٥	٥٨

الآيـــــة	رقمها	الصفحـة
(سورة ص)		
﴿ ... وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ... ﴾	٣	١٩٩، ٢٠٢
(سورة الزمر)		
﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ ﴿٨﴾ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٩﴾ ﴾	٨ ــ ٩	٨٩
﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾	١٢	١٢٨، ١٣٠
﴿ ... طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ ﴾	٧٣	١٤٩
(سورة غافر)		
﴿ ... لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ... ﴾	٣٦ ــ ٣٧	٢٤٠
(سورة فصلت)		
﴿ ... أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ ... ﴾	٥٣	١٥٣

الآيـــــة	رقمها	الصفحــة
(سورة ق)		
﴿ ... هَـٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٣	٢٤٢
﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ ... ﴾	٢٤	٢٦٨
(سورة الطور)		
﴿ أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ ... ﴾	٣٥	١١٩
﴿ أَمۡ لَهُمۡ إِلَـٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ ... ﴾	٤٣	١١٩
(سورة النجم)		
﴿ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴾	١٤	١٩٢
(سورة القمر)		
﴿ ...عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ ﴾	٥٥	١٩٢
(سورة الرحمن)		
﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٦	٢٥٤
(سورة الواقعة)		
﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾	٥٩	١٠٥
(سورة المنافقون)		
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ... ﴾	٦	٢١٥

الآيـــــة	رقمها	الصفحــة
(سورة الجن)		
﴿ ... إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ أَمۡ يَجۡعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾	٢٥	١١١
(سورة المزمل)		
﴿ ... عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ...﴾	٢٠	٥٤
(سورة المرسلات)		
﴿ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ﴾	٣٦	١٧٤، ١٧٥، ١٧٧
(سورة النبأ)		
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ ﴾	١	٢٤٣
(سورة النازعات)		
﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا ...﴾	٢٧	٩٢، ٩٣، ١٠٣
(سورة العلق)		
﴿ ... لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ ﴾	١٥	٢٦٦
(سورة المسد)		
﴿ ... حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾	٤	١٤٤

فهـرس الأحـاديث الشريفـة

الحـــــديث	الصفحـــة
" لا يبُولنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائمِ الذي لا يجري ثم يغتسَلْ منه " ...	٣٩
" كمـــا تكونوا يولى عليكم "	٧١، ٧٣
" فلعل بعضَكم أن يكون أَلْحَن بحجّته من بعض "	٢٤٠
" إنما الصبر عند الصدمة الأولى "	١٩٢

فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
الهمزة			
فلا والله ...	... دَوَاءُ	الوافر	٣٧
وما أدري ...	... نِسَاءُ	الوافر	١١٣
ليت ...	... عَنَاء	الخفيف	١٩٣
طلبوا صُلحنا ...	... بَقَاءُ	الخفيف	٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥
الباء			
إذا كان أمرُ ...	... يَبَابِ	الطويل	٦٥
لو قلمٌ ...	... كاتبِ	الطويل	٢٢٥، ٣٤١
واصِلْ خليلك ...	... ذاهبُ	الكامل	٦٨
فو الله ما ...	... حبيبُ	الطويل	١١٩
عَسَى الكَرْبُ ...	... قَرِيبُ	الوافر	٢٣٥
أخلاّي ...	... مُعتب	الطويل	٢٢٣
التاء			
ألا عُمْرَو ...	... الغَفَلاتِ	الطويل	٣٠٥
الحاء			
إني زعيم ...	... الرَّزَاحِ	مجزوء الكامل	٦٤
أن تهبطين ...	... الطِّلاحِ	مجزوء الكامل	٦٣، ٦٤، ٦٧
وَلي كَبدٌ مَقْرُوحَةٌ...	... قُرُوحِ	الطويل	٦٥

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
تابع : الحاء			
أَبَى الناسُ ...	... بصحيحِ	الطويل	٦٥
فكان سيّان ...	... السُّوحُ	البسيط	١٣٨، ١٣٩
وقلت لصاحِبِي ...	... شِيحَا	الوافر	٢٦٧
الدال			
وإيَّاك ...	... فاعبُدا	الطويل	٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨،
قَدْنِيَ من ...	... قَدِي	الرجز	١٨٠، ١٨٦
ليس الإمام ...	... المُلْحِدِ	الرجز	١٨٠
آل الزبير ...	... عددا	البسيط	٢٥٣، ٢٥٥،
يا صاحبي فدت ...	... رَشَدَا	البسيط	٥٢، ٥٩، ٦٨
أن تحملا حاجة ...	... وَيَدَا	البسيط	٥٢، ٦٧، ٦٨
أنْ تقرأن على ...	... أَحَدَاً	البسيط	٥٢، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢
أيُّ يومٍ ...	... بِصُدودِ	الخفيف	١٤٦
كُلُّ عندٍ ...	... عندِي	مجزوء الرمل	١٩١، ١٩٣، ١٩٤

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
الـــراء			
وليس لعيشنا ...	... بِدَارِ	الوافر	٣٠٠، ٣٠١
لنا إلا ...	... قِصَارِ	الوافر	٣٠١، ٣٠٢
وإن قلنا ...	... قرارِ	الوافر	٣٠١
أرانا...	... وانتظارِ	الوافر	٣٠١
ولا تَبْقَى ...	... بالخيارِ	الوافر	٣٠١، ٣٠٢
ولكنّا ...	... لا نُحدارَ	الوافر	٣٠١
كركبٍ ...	... وسَارِي	الوافر	٣٠١
وغَادٍ ...	... النهَارِ	الوافر	٣٠١
وما أمْوَالُنَا ...	... المُعَارِ	الوافر	٣٠٢
لولا فوارسُ ...	... بالجار	بسيط	٣١، ٣٢
وقد عَارضَ ...	... حَافِرُ	الطويل	٤٦
في أيّ يوميَّ ...	... قُدِرْ	رجز	٣٢
لعَمْرُك ما أدري ...	... مِنْقَرِ	الطويل	١٠٤، ١٠٦، ١٠٩
سَوَاءٌ عَلَيْك ...	... عَامِرِ	الطويل	٩٧
لها بَشَرٌ ...	... ولا نَزَرُ	الطويل	٢٨٧
وتَبْرُدُ بَرْدَ ...	... العَبيرا	المتقارب	٢٩٨
وتَسْخُنُ ...	... هَريراً	المتقارب	٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨
إذا لاقيتِ ...	... خبيراَ	الوافر	١٦١
فلمّا رَأى ...	... الغَدْرِ	الطويل	٢٢٩

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
تابع : الراء			
فصبّ عليكم ...	... البَكْرِ	الطويل	٢٢٩
يا أبا الأسود ...	... وذِكرْ	الرمل	٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦
ما يضرُّ ...	... بحَجَرْ	الرمل	٢١٤
فقلتُ لهنَّ ...	... فنُعذرا	الطويل	١٣٥
فقلت ...	... لا يَضيْرُهَا	الطويل	٢١٥
السين			
عددتُّ قومي ...	... لَيْسيَ		١٨٦، ١٨٧
العين			
فقالت : أَكلَّ الناسِ ...	... وتخَدعَا	الطويل	٣٧
فإن تزجراني ...	... مُمَنّعَا	الطويل	٢٦٧
أردتَ لكَيْما ...	... بلقعِ	الطويل	٣٧
ولقد تركتِ ...	... فتجزعُ	الكامل	١٧٤
رُبّ مَنْ ...	... يُطع	الرمل	٢٥٤
ولستُ أبالى ...	... واقعُ	الطويل	١٠٩
لَعَلَّكَ يَوْمَاً ...	... أَجْدَعا	الطويل	٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩
ونُبّئتْ ليلى ...	... شَفيعُها	الطويل	٢٥٠، ٢٥١،
لا تُهينَ ...	... رفعَهْ	المنسرح	٢٦٥
الفاء			
عَمْرُو الذي هَشَم ...	... عجَافُ	الكامل	١٠٥
القاف			
فقالت ...	... تَنْفُقَا	المتقارب	٢٣٩
دَعْ ذا ...	... محققا	رجز	٤٩

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
تابع : القاف			
ألمْ تسألِ ...	... سملقُ	الطويل	١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥
فلو أنْكِ في ...	... صَدْيقُ	طويل	٧٦
فما رُدَّ تزويج ...	... عَتيْقُ	الطويل	٧٧
أما والله ...	... العتيق	الوافر	٨٠، ٨٢
ما كان ضَرّك ...	... المُحْنَقُ	الكامل	٢١٣، ٢١٧
الـــــلام			
تُلمُّ بدارٍ ...	... خيالُها	الطويل	١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧
رأيتك أحييت ...	... خامل	الطويل	٦٠
وأَوقدتُ نَاري ...	... داخِلُهْ	الطويل	٣٧
فكيف بنفس ...	... اندمالُها	الطويل	١٣٦
تُهاض بدارٍ ...	... خيالُها	الطويل	١٣٦
يا أحسن الناس ...	... تصلُ	البسيط	١٦٧
لقَدْ عَلِمَ الضّيْفُ ...	... شَمَالاَ	متقارب	٧٧
بأَنْكَ الربْيعُ ...	... الشِّمَالاَ	متقارب	٧٧
كَذَبَتْكَ عينُك ...	... خَيَالاً	الكامل	١١٧، ١٢٠، ١٢٢
كَفَى ثُعَلاً ...	... أَهْلُ	الطويل	١٥١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٢

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
تابع : اللام			
أَرَانـــي ...	... مُنيلِ	الطويل	٢٩٢، ٢٩٣
بِقَتْلِ بَني ...	... جَلَلْ	المتقارب	٢٧٨
رَسْمِ دارٍ ...	... جَلَله	الخفيف	٢٧٩
قليلٌ منْكَ ...	... قليلُ	الوافر	١٥٢
إذا اسْتحَثّوها ...	... حَلِي	الرجز	١٨٨
لا هُمَّ ...	... قَتَلَهْ	الرجز	٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣
وكان في ...	... لا فَعَلَهْ	الرجز	٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣
الميم			
فقُمْتُ للطَّيف ...	... حُلْمُ	البسيط	١٠٤، ١١٠
فَأُقْسِمُ أَنْ لَو ...	... مُظْلِمُ	الطويل	٨٠، ٨٢، ٨٤
وإني لأختارُ القِرَى ...	... لئيمُ	الطويل	٦٥
ما أبالى أَنَبَّ ...	... لئيمُ	الخفيف	١٠٩
لو غيرُكم عَلِق ...	... العوّام	الكامل	٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣
لو غيرُ ...	... مَيْسَما	الطويل	٢٢٣

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
تابع : الميم			
أَقُولُ لِعبدِ اللهِ ...	... هَاشِمِ	الطويل	٢٢٨، ٢٣٠
يدعون عنترُ ...	... الأَدْهَم	الكامل	٢٨٥، ٢٨٨
لمثـــــــــل ...	... أمي	الرجز	٢٩٣
قَومي هُم ...	... سَهْمي	الكامل	٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠
فلَئن عَفوتُ ...	... عظمِي	الكامل	٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠
وغَداةَ ريحٍ ...	... زمامُها	الكامل	٣٠٥
صَدَدْتِّ فأطْوَلْتِ ...	... يدومُ	الطويل	٢٤٧، ٢٤٩
أتغضب ...	... ابن خَازِم	الطويل	١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩
إنَّ بها أكْتَلَ ...	... الهَامَا	الرجز	١٤٣
وأنتِ التي ...	... سِواهُما	الطويل	١٦٥، ١٦٧
حَلَلْتِ بهذا ...	... كلاهُما	الطويل	١٦٥، ١٦٨
...	...مَنْدَمِ	الكامل	٢٠١

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
النون			
فإمّا أن تكون ...	... سميني	الوافر	١٣٣
وإلا فاطّرِحني ...	... تتَّقيني	الوافر	١٣٣
أ أخطل ...	... سُبِينَا	الوافر	٢٤٤
ولقد رمقتُك ...	... يَبْغيني	الكامل	٢٥٩، ٢٦١
ما ضَرَّ ...	... البَحْرانِ	الكامل	٢١٥
تذكرّ ...	... القَرِينا	الوافر	٢٠١
هل تذكرون ...	... قُرْبَانَا	المتقارب	١٥٤
فكَفَى بِنا ...	... إيّانا	الكامل	١٥٩، ١٦٠
ونحن ...	... ما استغنينا	الرجز	٢٢٥، ٢٢٧
الياء			
فإما كرامُ ...	... كفانيا	الطويل	٣٠٦، ٣٠٧

قائمة المصادر والمراجع

١) ابن هشام وأثره في النحو العربي ، للدكتور / يوسف الضبع ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٢) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، للدكتور / بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٠م .

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الندلسي ، تحقيق : الدكتور / رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٤) ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين ابن القيم الجوزية ، تحقيق : الدكتور / محمد بن عوض السهلي ، أضواء السلف ، ط١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

٥) الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٦) استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري ، رسالة ماجستير للطالبة هدى بنت محمد آل عبد الجبار .

٧) الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م .

٨) إصلاح المنطق ، يعقوب ابن السكيت ، تحقيق : د . فخر الدين قباوه ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦م .

٩) الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

١٠) الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٨ ، ١٩٨٩م .

١١) الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تعليق : د . أحمد الحمصي ، ود. محمد قاسم ، جروس برس ، ط١ ، ١٩٨٨م .

١٢) أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب ، تحقيق : د . فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، عمان .

١٣) أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة : د . محمود الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

١٤) إنبْاء الرواة على أنباء النحاة ، للوزير / جمال الدين أبي الحسن القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

١٥) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الانصاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

١٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف : بركات هبود ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

١٧) إيضاح الشعر ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دارة العلوم والثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١٨) الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار العلوم ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

١٩) تاج العروس ، لسيد محمد الزبيدي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، التراث العربي ، مطبعه لحكومة الكويت ، ١٣٨٥هـ /١٩٦٥م .

٢٠) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٢١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٢٢) التعريفات للجرجاني ، تحقيق : د . محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٢٣) تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد ، الدماميني ، تحقيق : د . محمد عبد الرحمن المفدى ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٢٤) تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، لسيد لاشين أبو الفرج وخالد محمد الحافظ ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .

٢٥) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ط٢ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٢٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين المعروف بناظر الجيش ، تحقيق : علي محمد فاخر ، جابر محمد البراجة وآخرون ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٢٧) تهذيب اللغة ، للأزهري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دار القومية العربية للطباعة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

٢٩) جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني ، مراجعة وتنقيح د . محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط٣١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٣٠) الجمهرة لابن دريد ، ط١ ، ١٣٤٤هـ .

٣١) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة والاستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

٣٢) حاشية الأمير على المغني ، دار احياء الكتب العلمية ، ط١ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٣٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

٣٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

٣٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، ط١ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، الناشر المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

٣٦) الحماسة لأبي تمام الطائي ، تحقيق : د . عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ، ١٤٢١هـ / ١٩٨٩م .

٣٧) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : د . عبد السلام هارون ، مكتبة الانجي ، القاهرة، ط٤ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٣٨) الخصائص لابن جني ، تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

٣٩) الدرر الكامنة في أعيان المَائة الثامنة لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

٤٠) الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق : الشيخ / علي محمد معوض والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٤١) درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٤٢) ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٤٣) ديوان امرؤ القيس ، قدم له وشرحه ووضع فهارسه : د . صلاح الدين الهواري ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

٤٤) ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح : د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٤٥) ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٤٦) ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت .

٤٧) ديوان ذي الرمّة بعناية أحمد حسن بَسَج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

٤٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. فائز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٤٩) ديوان الفرزدق ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

٥٠) ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : د . عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

٥١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : أحمد الخراط ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٥٢) رفع الأعلام على سلّم الأخضري وتوشيح عبد السلام في علم المنطق ، لمحمد محفوظ بن فحف ، الناشر : محمد محمود ولد الأمين الشنقيطي ، ط١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

٥٣) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

٥٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، ليوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٥٥) شرح أبيات المغني للبغدادي ، (ج ٥، ٦، ٧، ٨) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٨٠م .

٥٦) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، حققه : د . محمد هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٥٧) شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، (ج ١، ٢، ٣، ٤) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ط١ ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

٥٨) شرح الآجرومية في علم العربية ، لعلي بن عبد الله السنهوري ، دراسة وتحقيق : د . محمد خليل شرف ، الناشر : دار السلام ، ط١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

٥٩) شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق : د . عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .

٦٠) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : محمد عطا وطارق السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

٦١) شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق : محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

٦٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهري ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .

٦٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهري ، دار الفكر .

٦٤) شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : د . إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

٦٥) شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة ابن غازي ، ليبيا .

٦٦) شرح المزج للدماميني ، تحقيق : عبد الحافظ العسيلي ، مكتبة الآداب ، ط١ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

٦٧) شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .

٦٨) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق : د . سلوى عرب ، مركز البحوث العلمية ، إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٦٩) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، بعناية : فواز الشعار ، دار الباز ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٧٠) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تحقيق : د . علي مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٧١) شرح ديوان الحماسة ، للإمام أبي زكريا يحيى التبريزي ، الشهير بالخطيب التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .

٧٢) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، د . حنا نصر الحتي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٧٣) شرح ديوان عنترة ، الخطيب التبريزي ، بعناية : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٧٤) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، دراسة وتحقيق : د. عبد الله بن علي الشلال ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

٧٥) الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : د . عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

٧٦) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط١ ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م .

٧٧) ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٧٨) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد النجّار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

٧٩) العباب للصاغاني ، (باب الهمزة) ، تحقيق : فير محمد حسن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ط١ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

٨٠) العَرْفُ الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، للشيخ / ناصيف اليازجي ، دار صادر ، بيروت .

٨١) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٨٢) في هامش القرآن الكريم القراءات العشر المتواترة ، فكرة : علوي بن محمد بالفقيه ، إعداد : الشيخ / محمد كريم راجح ، دار المهاجر ، المدينة المنورة ، ط٣ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٨٣) القاموس المحيط للفيروزبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، ودار الرياض للتراث ، بيروت ، ط٢ .

٨٤) الكامل للمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

٨٥) كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد إبراهيم ، عبد المجيد قطايش ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

٨٦) الكتاب لسيبويه ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٨٧) الكشاف للعلامة جار الله الزمخشري ، تحقيق : الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوّض ، والدكتور : فتحي حجازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٨٨) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .

٨٩) الكواكب الدرية على متممة الآجرومية ، لمحمد الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٩٠) لسان العرب لابن منظور ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، الناشر : دار المعارف ، القاهرة .

٩١) اللمع لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٩٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ، تحقيق : د . مؤمن البدارين ، الدار العثمانية للنشر ، ط١ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

٩٣) المحتسب لابن جني ، تحقيق : على النجدي ، ود . عبد الحليم النجار ، ود . عبد الفتاح شلبي ، المكتبة الفيصلية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

٩٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية ، بعناية : برجشتراس ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .

٩٥) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٩٦) المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ، إعداد : جماعة من العلماء ، بإشراف الشيخ صفيّ الرحمن المباركفوري رحمه الله ، دار السلام ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

٩٧) معاني القرآن للفراء ، تحقيق : أحمد نجاتي ، ومحمد النجار ، مطبعة دار الشروق ، بيروت ، لبنان .

٩٨) معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

٩٩) معجم الصحاح ، للشيخ / الإمام أبي بكر الرازي ، تقديم : د . عبد الفتاح البركاوي ، دار المنار .

١٠٠) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد : د . إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

١٠١) المعجم الوسيط ، لجنة مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

١٠٢) معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط٣ ، المعجم المفصل .

١٠٣) المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر ، للدكتور / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

١٠٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، بعناية : محمد عوض مرعب ، وفاطمة محمد أصلان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

١٠٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، بعناية : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٨٩م .

١٠٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، بعناية : مازن مبارك ، وسعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط١ .

١٠٧) المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

١٠٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام الشاطبي ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، معهد البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

١٠٩) مقالات منتخبة في علوم اللغة ، د . عبد الكريم محمد الأسعد ، دار المعراج الدولية ، ط١ ، ١٤١٥هـ .

١١٠) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، ١٩٨٩م .

١١١) المقتضب للمبرد ، تحقيق : د . محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب .

١١٢) مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن ابن خلدون ، دار الجيل ، بيروت .

١١٣) المقرَّب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، المكتبة الفيصلية ، ط١ ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

١١٤) المقصور والممدود ، لأبي علي القالي ، تحقيق : د . أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

١١٥) المنصف (شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني) ، تحقيق : لجنة من الأستاذين / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط١ ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .

١١٦) الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

١١٧) الموفي في النحو الكوفي ، للسيد صدر الدين الكنغراوي ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق .

١١٨) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : د . يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م .

١١٩) النوادر لأبي مسحل الأعرابي ، تحقيق : د . عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م .

١٢٠) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، طبعة استانبول ، ١٩٥١م .

١٢١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

فهـــرس الموضوعات

الصفحـــة	المـــــــــوضـــــــــوع
أ	الملَّخص باللغة العربية .....
ب	الملَّخص بالغة الإنجليزية .....
ج	الإهداء .....
د	المقدمة .....
١ــ٤٩	التمهيد .....
٢ــ١٣	ترجمة موجزة للبغدادي .....
١٣ــ١٥	كتاب خزانة الأدب .....
١٥ــ١٩	كتاب شرح أبيات مغني اللبيب .....
٢٠ــ٢٨	ترجمة ابن هشام .....
٢٨ــ٣٦	كتاب (مغني اللبيب) .....
٣٦ــ٤١	مميزات كتاب (المغني) إجمالاً .....
٤١ــ٤٥	المغني مع شُرّاح متنه وشواهده .....
٤٦	تعريف الاعتراض .....
٥٠	**الدراســـــــة**
٥١	**المبحث الأول :** اعتراضات تتصل بحروف المعاني والأدوات .....
٥٢	**المسألة الأولى :** أ) الخلاف بين البصريين والكوفيين في نوع (أنْ) في (أنْ تقرآن) .
٧٤	ب) مذهب الكوفيين في إعمال (أنْ) المخففة أو إهمالها .....
٨٠	ج) نوع (أنْ) المخففة الواقعة بين (لو) وفعل القسم عند سيبويه .

الموضـــــــوع	الصفحــة
المسألة الثانية : أ) معادلة (أم) المتصلة لهمزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي .	٨٨
ب) اعتراض البغدادي على ابن هشام في حصره وقوع (أم) بعـد همزة التسوية بين جملتين	٩٦
ج) اعتراض البغدادي على ابن هشام تقييده وقوع (أم) بعد همزة الاستفهام بين جملتين ليستا في تأويل المفردين	١٠٣
د) نوع الهمزة الواقعة قبل (أم المتصلة) في بيت زهير القائل (من الوافر)	١١٣
المسألة الثالثة : معنى (أم) المنقطعة عند ابي عبيدة	١١٧
المسألة الرابعة : قول الخليل بأن (إنْ) في بيت الفرزدق رُويت بفتح الهمزة	١٢٤
المسألة الخامسة : نيابة (إما) عن (أو) عند الفراء	١٣١
المسألة السادسة : تقدير (كان) شأنية في بيت أبي ذؤيب الهذلي ...	١٣٨
المسألة السابعة : وصف المعرفة بالنكرة	١٤٣
المسألة الثامنة : تقدير رابط يربط جملة الحال بصاحبه في قـول أبي الطيّب	١٤٦
المسألة التاسعة : زيادة الباء في فاعل (كفى)	١٥١
المسألة العاشرة : إعراب (دهر) في بيت المتنبي	١٦٢
المسألة الحادية عشرة : نيابة (إلى) عن (الفاء) لإرادة الترتيب	١٦٥
المسألة الثانية عشرة : نصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية)	١٧١
المسألة الثالثة عشرة : مجيء (قد) الاسمية اسم فعل	١٧٨

الموضـــــــوع	الصفحــة
المسألة الرابعة عشرة : جر (عند الظرفية بغير (من).....	١٩١
المسألة الخامسة عشرة : حرف (لات) العاملة عمل (ليس)	١٩٦
المسألة السادسة عشرة: إثبات الفارسي (لو) المصدرية	٢١١
المسألة السابعة عشرة : تقدير جواب لـــ (لّما) الظرفية	٢٢٨
المسألة الثامنة عشرة : اقران خبر (لعل) بـــ (أنْ)	٢٣٣
المسألة التاسعة عشرة : تسكين ميم (ما) الاستفهامية بعد حـــذف ألفها في الجر	٢٤١
المسألة العشرون : دخول (ما) الكافة على (اسم)	٢٤٧
المسألة الواحدة والعشرون : زيادة (مَنْ) عند الكوفيين	٢٥٣
المسألة الثانية والعشرون : زيادة (الواو)	٢٥٩
المسألة الثالثة والعشرون : إبدال نون التوكيد الخفيفة الفاً	٢٦٣
المبحث الثاني: اعتراضات تتصـــل بالأبنية والكلمات	٢٧٠
المسألة الأولى : رواية يعقوب ابن السكيت في " زنّـــا علـــى أبيـــه " وأصلها ومعناها	٢٧١
المسألة الثانية : جلل الحرفية والاسمية	٢٧٧
المبحث الثالث: اعتراضـــات تتصـــل بالتراكيـــب والجمل	٢٨٤
المسألة الأولى : ترخيم المنادى	٢٨٥
المسألة الثانية : الاعتراض بأكثر من جملة	٢٩١
المسألة الثالثة : تقدير رابط يربط الجملة الواقعة مضافاً إليه بالمضاف.	٢٩٥
المسألة الرابعة : حذف الصفة	٣٠٠

الموضـــــوع	الصفحـة
المبحث الرابع : اعتراضات تتصل بتحقيق نسبة قول أو شاهد	٣٠٣
المسألة الأولى : نسبة البيت للبيد	٣٠٤
المسألة الثانية : اختلافهم في نسبة بيت شعري	٣٠٦
الخاتمة	٣١٠ــ٣١٣
الفهـــارس	٣١٤ــ٣٤٧
فهرس الآيات القرآنية	٣١٥ــ٣٢٢
فهرس الأحاديث الشريفة	٣٢٣
فهرس الأبيات الشعرية	٣٢٤ــ٣٣١
قائمة المصادر والمراجع	٣٣٢ــ٣٤٣
فهرس الموضوعات	٣٤٤ــ٣٤٧